مسائل كلامية
بين
الشيخ ابن تيمية وعلماء الكلام

تأليف

د. مصعب الخير إدريس السيد مصطفى الإدريسي

الأستاذ المشارك بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية

جامعة قطر

١٤٣١هـ - ٢٠١٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى كلية الصفا الإسلامية، بريادة الأخ الكريم الأستاذ الفاضل والشيخ المسند محمد فؤاد بن كمال الدين، بمناسبة مشاركتي في مؤتمر الكلية العالمي عن العقيدة الإسلامية المنعقد في شهر صفر ١٤٣٢هـ - ديسمبر ٢٠١٠م برعاية المجلس الأعلى للشئون الإسلامية في ولاية نكري سمبيلان بدولة ماليزيا؛ تعبيرا عن امتناني وشكري لدعوتهم الكريمة ..

وأسأل الله - عز وجل - أن يبارك في جهودهم، ويقودهم إلى العلم النافع، والعمل الصالح المتقبل، وأن يصلهم بكل خير وبر.

د. مصعب الخير الإدريسي

المقدمة:

الحَمْدُ للهِ المُتَوَحِّدِ بجَلالِ ذاتِهِ وَكَمالِ صِفَاتِهِ، المُتَقَدِّسِ في نُعُوتِ الجَبَرُوتِ عَنِ النَّقْصِ وَسِمَاتِهِ. وَالصَّلاةُ والسَّلامُ عَلَى نَبيِّهِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ المُؤَيَّدِ بسَاطِعِ حُجَجِهِ وَوَاضِحِ بَيِّنَاتِهِ، وَعَلَى آلِهِ عِتْرَةِ النَّبيِّ وَذُرِّيَّاتِهِ، وَالرِّضَا عَنْ أَصْحَابِهِ هُدَاةِ طَرِيقِ الحَقِّ وَحُمَاتِهِ، وَالصَّالِحِينَ التَّابعِينَ لَهُمْ بإحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّين.

وبعد؛ فَلا شَكَّ فِي أنَّ الشيخ أَبَا الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنَ عَبْدِ الْحَلِيمِ بْنِ الإمَامِ مَجْدِ الدِّينِ أبي البَرَكَاتِ عَبْدِ السَّلامِ بْنِ تَيْمِيَّةَ الحَرَّانِيَّ (تـ٧٢٨هـ) بفِكْرِهِ، وَتَنَوُّعِ عُلُومِهِ، وَطُولِ نَفَسِهِ فِي الحِجَاجِ عَمَّا يَعْتَقِدُ ثبُوتَهُ، وَحَيَاتِهِ الحَافِلَةِ بسِمَاتِ الشَّجَاعَةِ وَالجُرْأةِ فِي جِهَادِ المُعْتَدِينَ عَلَى أرْضِ الإسْلامِ مِنْ بَقِيَّةِ جَحَافِلِ المَغُولِ، وَالصَّبْرِ عَلَى قَيْدِ الحَبْسِ وَرَاءَ أسْوَارِ السُّجُونِ، وَغَيْرِ ذلِكَ مِن النُّعُوتِ الَّتِي تَحْفِلُ بهَا تَرَاجِمُهُ ـ قَدْ شَغَلَ سَمْعَ النَّاسِ وَأنْظَارَ العُلَمَاءِ فِي عَصْرِهِ، وَفِيمَا تَلاهُ مِنْ أيَّامِ النَّاسِ وَأعْمَارِ أهْلِ العِلْمِ؛ فَمِنْهُمْ مُوافِقٌ مُتَابعٌ، وَمِنْهُمْ نَاقِدٌ مُعْجَبٌ، وَمِنْهُمْ مُخَالِفٌ مُجَرِّحٌ. وَلَئِنْ جَعَلَهُ مُوَافِقُوهُ في مَصَافِّ الأئِمَّةِ الكِبَارِ، وَغَلا مُخَالِفُوه فِي الطَّعْنِ عَلَيْهِ حَتَّى حَكَمَ بَعْضُهُمْ بخُرُوجِهِ عَنِ المِلَّةِ، وَبَدَّعَ أوْ صَرَّحَ بكُفْرِ مَنْ يُلَقِّبُهُ شَيْخَ الإسْلامِ مَعَ العِلْمِ بمَا يَلْزَمُ عَنْ شَارِدِ أقْوَالِهِ في أبْوَابِ الاعْتِقَادِ؛ فَقَدْ أجْمَعَ مُتَابعُوهُ ومُجَرِّحُوهُ مَعًا عَلَى حِدَّةِ ذَكَائِهِ وَسَعَةِ اطِّلاعِهِ.

وَلَقَدْ وَضَعَ الشَّيْخُ ابنُ تَيْمِيَّةَ نَفْسَهُ فِي طَرَفٍ مُقَابلٍ وَمُنَاهِضٍ لِعِلْمِ الكَلامِ، وَقَلَّدَهُ مُتابعُوهُ وَأكْثَرُ المُعْجَبينَ بهِ تَاجَ عَدَاءِ المُتَكَلِّمِينَ؛ لَكِنَّ الشَّيْخَ مَعَ ذَلِكَ كُلِّهِ كَانَ مُشْتَغِلا بعِلْمِ الكَلامِ يَخُوضُ فِي دَقِيقِهِ وجَلِيلِهِ خَوْضَ المُتَكَلِّمِينَ المُحْتَرِفِينَ، وَإنْ سَلَكَ فِي كَلامِهِ مَسْلَكًا خَاصًّا، وَانْتَقَدَ مُعْظَمَ المَدَارِسِ أو المَذَاهِبِ الكَلامِيَّةِ السُّنِّيَّةِ وَالشِّيعِيَّةِ. وَهَذِهِ الدَّعْوَى مِن أظْهَرِ مَا أسْعَى إلَى إثبَاتِهِ في هَذِهِ الدِّرَاسَةِ المُتَواضِعَةِ الَّتِي أرْجُو أنْ أوَفَّقَ فِيهَا مَعَ ذلِكَ إلى بَيَانِ وَجْهِ الحَقِّ في كَثيرٍ مِن المَسَائِلِ التي يُرَجِّعُ فيها كَثِيرٌ مِنْ دَارِسِي عِلْمِ الكَلامِ وَالْفَلْسَفَةِ الإسْلامِيَّةِ المُعَاصِرِينَ أقْوَالَ ابْنِ تيمية فِي نَقْدِ آرَاءِ المُتَكَلِّمِينَ عَلَى وَجْهِ التَّسْلِيمِ بأنَّ أقوالَهُ هِيَ أقْوَالُ السَّلَفِ مِنْ أئِمَّةِ الفُقَهَاءِ وَالمُحَدِّثِينَ، وَهِيَ لا تَعْدُو أنْ تَكُونَ آرَاءً كَلامِيَّةً تحْتَمِلُ

الخَطَأَ وَالصَّوَابَ، وقَدْ يَكُونُ فِيهَا مِن التَّفَلْسُفِ أو التَّأثرِ بالفَلْسَفَةِ، وَمِن البُعْدِ عنْ أقْوَالِ أئِمَّةِ الفُقَهَاءِ وَالمُحَدِّثِينَ مَا لَمْ يَكُنْ في آرَاءِ بَعْضِ المُتَكَلِّمِينَ الذينَ عُرِفَ عنهم مَزْجُ الكَلامِ بالفَلْسَفَةِ. وَهَذا مَا دَفَعَنِي فِي كَثِيرٍ مِن الأحْيَانِ إلى مُنَاقَشَةِ كَلامِ التَّيْمِيِّينَ المُعَاصِرِينَ مِن الشيُوخِ الَّذِينَ أدِينُ لَهُمْ بكُلِّ مَا يَدِينُ بهِ طَالِبُ العِلْمِ لأسَاتِذتِهِ، وَمِن الرِّفَاقِ وَالأتْرَابِ أيْضًا، عَلَى نَحْوٍ قَدْ يَرْبُو عَلَى مُناقَشَةِ كَلامِ ابنِ تَيْمِيَّةَ نفسِهِ فِي بَعْضِ المَسَائِلِ.

وَلَقَدْ تَتَابَعَتْ جُهُودُ شُيُوخِ الأشْعَرِيَّةِ وَالمَاتُرِيدِيَّةِ المُتَأخِّرِينَ وَالمُعَاصِرِينَ عَلَى الطَّعْنِ فِيمَا انْفَرَدَ بِهِ ابنُ تَيْمِيةَ، وَعَلَى دَفْعِ مَا أخَذَهُ عَلَيْهِمْ وَاتَّهَمَهُمْ فِيهِ بتَجَاوُزِ مَا قُرِّرَ فِي الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَمَا كَانَ عَلَيْهِ السَّابقُونَ مِنْ سَلَفِ الأُمَّةِ الأخْيَارِ، أوْ صَرَّحَ بمُخَالَفَتِهِمْ فِيهِ لإجْمَاعِ أهْلِ الأدْيَانِ. وإنِّي لا أَحْسَبُ أنَّ ابْنَ تَيْمِيَّةَ قَدْ تَجَنَّى عَلَى المُتَكَلِّمِينَ فِي كُلِّ نُقُودِهِ، وَلا أنَّ هؤلاءِ المُتَكَلِّمِينَ تَجَنَّوْا عَلَيْهِ أيْضًا فِي كُلِّ طُعُونِهِمْ؛ وإنْ كَانُوا ـ فِيمَا يَنْتَهِي إلَيْهِ رَأْيِي ـ قَدْ أصَابُوا مِنْهُ أكْثَرَ مِمَّا أصَابَ مِنْهُمْ وَمِنْ أسْلافِهِمْ فِي سِجَالِ الكَلامِ؛ فَإنَّ ابنَ تَيْمِيَّةَ مَعَ اعْتِمَادِهِ عَلَى إمْكَانَاتٍ قَوِيَّةٍ مِن الذكَاءِ وَسَعَةِ الاطِّلاعِ وَحُسْنِ الحَافِظَةِ للآثارِ وَوُجُوهِ التَّفْسِيرِ وَفَتَاوَى الفُقَهَاءِ وَمَقَالاتِ السَّابِقِينَ وَأخْبَارِهِمْ ـ لَمْ يَمْرُنْ فِي عِلْمِ الكَلامِ وَأصُولِ الدِّينِ عَلَى شَيْخٍ رَاسِخٍ يَقِفُهُ عَلَى أُسُسِهِ، وَيَتَدَرَّجُ بهِ فِي مَبَانِيهِ؛ فَالْتَقَطَ آرَاءهُ بنَفْسِهِ مِنْ مَادَّةٍ وَاسِعَةٍ وَمُتَشَعِّبَةِ الرَّوَافِدِ، كَانَ يَضْرِبُ بَعْضَهَا ببَعْضٍ وَيصْطَفِي مِنْهَا مَا يَقْتَنِعُ بِهِ وتَكُونُ لَهُ الغَلَبَةُ عَلَى عَقْلِهِ؛ لِيَحْمِلَ عَلَيْهِ مَا يُثبِتُهُ فِي أُصُولِ الدِّينِ، وَلِيُفَسِّرَ بمَا انْتَهَى إلَيْهِ نَظَرُهُ وَغَلَبَ عَلَى فِكْرِهِ مِنْ هَذِهِ الرَّوَافِدِ أقْوَالَ أئِمَّةِ السَّلَفِ؛ مُعْتَقِدًا أنَّ وجْهَتَهُ مِن الفَهْمِ وَالاسْتِدْلالِ تُمَثِّلُ المَعْقُولَ الصَّرِيحَ المُوافِقَ لِلْمَنْقُولِ الصَّحِيحِ. وَلَقَدْ كَانَ يُرَاعِي أقْوَالَ الفَلاسِفَةِ وَمَا يَقُومُ مِنْهَا اعْتِرَاضًا عَلَى أُصُولِ المُتَكَلِّمِينَ، وَيَتَأثرُ بآرَاءِ الكَرَّامِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ مِن الطَّوَائِفِ وَالفِرَقِ المُخَالِفَةِ لمَا اعْتَمَدَهُ مُتَكَلِّمُو أهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ مِن الأشْعَرِيَّةِ وَالمَاتُرِيدِيَّةِ، وَيُضِيفُ إلَى ذلِكَ نُقُودَ المُتَأخِّرِينَ مِنْهُمْ لأدِلَّةِ أسْلافِهِمْ؛ مِثل: فَخْرِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الحُسَيْنِ الرَّازِي (تـ٦٠٦هـ)، وَسَيْفِ الدِّينِ أبي الحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الآمِدِي (تـ٦٣١هـ)، وَسِرَاجِ الدِّينِ أبي الثنَاءِ مَحْمُودِ بْنِ أبي بَكْرٍ أحْمَدَ الأُرْمَوِيِّ (تـ٦٨٢هـ)؛ آخِذًا مِنْ ذلِكَ أنَّ كَلامَ

حُذَّاقِ المُتَأَخِّرِينَ ناقِضٌ لِمَا قَرَّرَهُ المُتَقَدِّمُونَ مِن الدَّلائِلِ وَالمَقَالاتِ في آنٍ مَعًا، وَهُمْ فِي أكْثَرِ المُعَارَضَاتِ يَتَكَلَّمُونَ عَلَى الدَّلائِلِ وَيُقَرِّرُونَ المَقَالاتِ الأَصْلِيَّةَ نَفْسَهَا بمَا يَرَوْنَ أَنَّهُ أَتَمُّ وَأَقْرَبُ إلَى إفَادَةِ المَطْلُوبِ وَأَبْعَدُ عَنْ وُجُوهِ الاعْتِرَاض.

وَكَانَ الشَّيْخُ ابنُ تَيْمِيَّةَ أيْضًا يَأْخُذُ مِن آرَاءِ أبي الوَلِيدِ مُحَمَّدِ بْنِ أحْمَدَ بْنِ رُشْدٍ القُرْطُبِيِّ (تـ٥٩٥هـ) فِي نَقْدِ المَنْهَجِ الكَلامِيِّ، وَهَذا الْفَقِيهُ الفَيْلَسُوفُ كَانَ قَلِيلَ الخِبْرَةِ بعِلْمِ الكَلامِ مُقِرًّا بعَدَمِ اطِّلاعِهِ عَلَى بَعْضِ الأُصُولِ الكَلامِيَّةِ؛ فَقَدْ طَالَعَ بَعْضَ كُتُبِ الأَشْعَرِيَّةِ، وَلَمْ يَرَ فِي جَزِيرَةِ الأنْدَلُسِ شَيْئًا مِنْ كُتُبِ المُعْتَزِلَةِ[1]. وَكَانَ يَحْسَبُ عِلْمَ الكَلامِ فِي جُمْلَتِهِ مِنْ صِنَاعَةِ الجدَلِ الخَالِصَةِ المُقَابِلَةِ لِصِنَاعَةِ البُرْهَانِ فِي بنَاءِ الحِكْمَةِ وَتَارِيخِ الفَلْسَفَةِ وَالمَنْطِق.

وَلَئِنْ كَانَتْ أدِلَّةُ المُتَكَلِّمِينَ جَدَلِيَّةً فِي إلْزَامِ الخصُومِ وإبْطَالِ مَذاهِبِهِمْ؛ فَزَعْمُ أَنَّهَا كَذلِكَ فِي بَابِ النَّظَرِ وَإثبَاتِ العَقَائِدِ غَبْنٌ عَظِيمٌ لِجُهُودِ المُتَكَلِّمِينَ، وَعَدَمُ مَعْرِفَةٍ بحَقِيقَةِ عِلْمِ الكَلامِ الَّتِي تَضْمَنُ لِلْعِلْمِ وَظِيفَتَيْن: تُحَقِّقُ أُولاهُمَا إثبَاتَ العَقَائِدِ المَنْصُوصَةِ فِي الوَحْيِ قُرْآنًا وَسُنَّةً، وَتَتَمَثَّلُ الثانِيَةُ فِي دَرْءِ الشُّبَهِ وَدَفْعِ الاعْتِرَاضَاتِ وَبَيَانِ فَسَادِ مَذاهِبِ الخُصُوم.

وَلَقَدْ جعلت عملي هذا على حلقات تنشر تباعا بإذن الله تعالى. واخْتَرْتُ للحَلْقَةِ الأُولَى مَسْأَلَةَ قِسْمَةِ التَّوْحِيدِ بين الرُّبُوبيَّةِ وَالأُلُوهِيَّةِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بهَا مِن الكَلامِ في مَنْهَجِ المُتَكَلِّمِينَ وَأُصُولِهِمْ في بنَاءِ المَسَائِلِ وَتَرْتِيبِهَا، وَفِي صُورَةِ دَلِيلِ إثبَاتِ الوَحْدَانِيَّةِ. وهي مَسْأَلَةٌ لا يَقِفُ الأَمْرُ فِيهَا عَلَى مُجَرَّدِ القِسْمَةِ النَّظَرِيَّةِ لمَنْهَجِ دِرَاسَةِ الإلَهِيَّاتِ مِن العَقَائِدِ عَلَى تَوْحِيدِ الرُّبُوبيَّةِ وَتَوْحِيدِ الأُلُوهِيَّةِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بذلِكَ مِنْ مَعْرِفَةِ الأسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ؛ بَلْ يَتَجَاوَزُ ذلِكِ إلَى اعْتِبَارِ هَذِهِ القِسْمَةِ مَنْهَجًا قُرآنِيًّا مَنْصُوصًا في بَيَانِ حَدِّ مَا دَعَا إلَيْهِ الرُّسُلُ عَلَى خِلافِ مَا سَلَكَهُ المُتَكَلِّمُونَ فِي بَيَانِ التَّوْحِيدِ وفِي الاسْتِدْلالِ عَلَى الوَحْدَانِيَّةِ.

وَلقد غَدَا الاحْتِكَامُ لِهَذِهِ القِسْمَةِ عِنْدَ السَلَفِيِّينَ الجُدُدِ أصْلا في تَكْفِيرِ مَنْ عَدُّوهُ مُخَالِفًا لِتَوْحِيدِ الأُلُوهِيَّةِ مِن الصُّوفِيَّةِ فِي تَجْوِيزِ التَّوَسُّلِ بالصَّالِحينَ وزِيَارَةِ قُبُورِهِمْ، مَعَ أنَّ حُكْمَ

---

[1] – راجع ابن رشد: مناهج الأدلة في عقائد الملة . ص ١٤٩. تحقيق الدكتور محمود قاسم. ط٢، مكتبة الأنجلو المصرية . القاهرة، مصر ١٩٦٤م.

ذلِكَ يَرْجِعُ إلى عِلْمِ الفِقْهِ الَّذِي يُبَيِّنُ التَّوَسُّلَ الصَّحِيحَ المُبَاحَ، وَمَا يَكونُ مُحَرَّمًا مِنْهُ مُخَالِفًا لِشَرْعِ اللهِ ـ تَعَالَى ـ فِي الدُّعَاءِ، وَلا يَكُونُ السَّائِلُ مُشْرِكًا نَاقِضًا للتَّوْحِيدِ في السُّؤال وَالطَّلَبِ إلاَّ إذا تَوَجَّهَ بسُؤَالِهِ إلَى غَيْرِ اللهِ ـ تَعَالَى ـ فِيمَا لا يُطْلَبُ إلاَّ مِنْهُ، أوْ قَرَنَ الدُّعَاءَ بفِعْلٍ ظَاهِرِ الدّلالَةِ عَلَى عِبَادَتِهِ غَيْرَ اللهِ ـ عَزَّ وَجَلَّ.

ثم تكون الحلقة الثانية عن تفسير صدور العالم عن الله تعالى مبينة خوض الشيخ ابن تيمية في دقيق الكلام، وانتحاله من آراء الفلاسفة، وسعيه في تأويل كل ما يخالف مذهبه أو تحريفه على نحو لا يخطئه ناظر موضوعي عادل.

والحلقة الثالثة حلقة مفصلية بين أصول المنهج الذي سلكه جمهور المتكلمين ومنهج الشيخ ابن تيمية في بناء العقيدة من خلال بيان حكم تسلسل الحوادث بلا أول. وأنا أزعم أن القول بتسلسل الحوادث بلا أول هُوَ الَّذِي قَادَ الشيخ ابن تيمية إلَى اعْتِقَادِ قِيَامِ الحَوَادِثِ باللهِ ـ تَعَالَى ـ مِنَ الصِّفَاتِ وَالأفْعَال، وإلَى اعْتِقَادِ حُدُوثِ القُرْآنِ فِي ذاتِهِ ـ تَعَالَى ـ وَحُدُوثِ كُلِّ كَلامٍ مُعَيَّنٍ لَهُ، وَأنَّ القِدَمَ حُكْمُ النَّوْعِ دُونَ الآحَادِ المُعَيَّنَةِ، وَإلَى اعْتِقَادِ ثبُوتِ مَعَانِي الصِّفَاتِ الخَبَرِيَّةِ وَتَفْوِيضِ العِلْمِ بكَيْفِيَّتِهَا؛ فَالحُكْمُ بثبُوتِ الكَيْفِيَّةِ فَرْعُ الحكْمِ بثبُوتِ الحُدُوثِ.

وَلَقَد اخْتَرْتُ هذه المَسَائِلِ الكَلامِيَّةِ الَّتِي انْتَقَدَ الشَّيْخُ ابنُ تَيْمِيَّةَ في أكْثرِهَا جُمْلَةَ آرَاءِ المُتَكَلِّمِينَ؛ لأدْرُسَهَا تِبَاعًا مُرَاعِيًا أنْ يَكُونَ بَحْثِي لَهَا تَفْصِيلا وَبَيَانًا لِكُلِّ مَا قَدَّمْتُهُ مِن الدَّعَاوَى الَّتِي تُعَيِّنُ مَسَارَ فَهْمِي لِمَوْقِفِ الشَّيْخِ مِنْ عِلْمِ الكَلامِ. ولقد راعيت أن يكون بيان أفكار الشيخ في الغالب بنقل نص كلامه من كتبه؛ دفعا لتهمه تقويله ما لم يقل، واتهامه بما لم يصرح به.

وَمَا أزْعُمُ لِعَمَلِي عِصْمَةً وَلا حِفْظًا مِن الزَّلَل؛ غَيْرَ أنِّي وَدِدْتُ أنْ أُشَارِكَ في بَحْثِ هَذِهِ المَسَائِلِ بحَظٍّ مِن الفَهْمِ بَعْدَ أنْ طَالَعْتُ طَرَفًا مِن الجدَلِ الدَّائرِ حَوْلَهَا، وَقَدْ طَالَعْتُ أكْثرَ مَا بَقِيَ بين أيْدِينَا مِنْ مُؤلَّفَاتِ الشيخ ابْنِ تيميةَ المُتَعَلِّقَةِ بعِلْمِ الكَلامِ؛ صَابرًا عَلَى تَكْرارِ

كَلامِهِ فِيهَا تَكْرَارًا نَصِّيًّا[1]. وَعَايَشْتُ التُّرَاثَ الكَلامِيَّ السُّنِّيَّ وَالشِّيعِيَّ فِي الدَّرْسِ وَالتَّدْرِيسِ نَحْوَ عَقْدَيْنِ مِن الزَّمَانِ؛ فَلا أُنْكِرُ انْتِمَائي لِعِلْمِ الكَلامِ وَأُصُولِ الدِّينِ، وَلا حِرْصِي عَلَيْهِ وَعَلَى تَجْدِيدِهِ وَتَطْوِيرِ وَسَائِلِهِ المَنْهَجِيَّةِ فِي الاسْتِدْلالِ بِقَوَاطِعِ النَّظَرِ العَقْلِيِّ وَرَوَافِدِهِ مِنْ مُعْطَيَاتِ عُلُومِ العَصْرِ؛ حِرْصًا أَرْجُو أَنْ يَكُونَ مَحُوطًا بطَلَبِ الحَقِّ وَالاعْتِصَامِ بِهِ فِي غَيْرِ عَصَبِيَّةٍ تَدْفَعُ إِلَى نُصْرَةِ البَاطِلِ.

وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ..

---

[1] – وَلا يَقِفُ الأَمْرُ عَلَى كَثْرَةِ التَّكْرَارِ؛ بَلْ يُضَافُ إِلَيْهِ طُولُ الاسْتِطْرَادِ بِذِكْرِ مَا لا حَاجَةَ لَهُ فِي مَوْضِعِ المَسْأَلَةِ مِن النُّصُوصِ وَالمَقَالاتِ وَالآرَاءِ، وَقَدْ كُنْتُ كَثِيرًا مَا أَتَّهِمُ عَقْلِي إِذَا تَشَوَّشَ وَعَجَزَ عَنْ إِدْرَاكِ الرَّوَابِطِ بَيْنَ كثيرٍ مِمَّا فِي ذَلِكَ البَيَانِ التَّيْمِيِّ الطَّوِيلِ وَبَيْنَ مَا أُورِدَ لَهُ؛ حَتَّى قَرَأْتُ في تَرْجَمَةِ الشَّيْخِ العَلامَةِ صَفِيِّ الدِّينِ مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ بنِ مُحَمَّدٍ الأُرْمَوِيِّ الهِنْدِيِّ (ت٧١٥هـ) . وَكَانَ مِنْ أَعْلَمِ النَّاسِ بِالمَذْهَبِ الأَشْعَرِيِّ، وَأَدْرَاهُمْ بِأَسْرَارِهِ . أَنَّهُ عُيِّنَ لِمُنَاظَرَةِ الشَّيْخِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، فَلَمَّا وَقَعَ الكَلامُ قَالَ لَهُ الصَّفِيُّ: **أَنْتَ عُصْفُورٌ تَطِيرُ مِنْ هَا هُنَا وَهَا هُنَا.** كما في طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة أبي بكر بن أحمد بن محمد (ت٨٥١هـ) . ٢/ ٢٢٩. تحقيق الدكتور الحافظ عبد العليم خان. ط١، عالم الكتب . بيروت، لبنان ١٤٠٧هـ.

١ـ قسمة التوحيد بين الربوبية والألوهية:

إنَّ المُطالِعَ لجُهُودِ المُتَكَلِّمِينَ أشعرية وماتريدية ومعتزلة وشيعة فيما يتعلَّقُ بجُمْلَةِ كلامِهم في مَسَائِلِ الإلهيات، يجدهم يستفتحون الكلام بإثباتِ وُجُودِ الصَّانِعِ، ثمَّ الكلامِ عنْ صِفَاتِهِ الذاتِيَّةِ الثبوتية الواجبة له ـ تعالى ـ فيما لم يزل، والدلالة على وحدانيته وتنزيهه ومخالفته للحوادث، وذلك موضوع أصل التوحيد، ثم الكلام عن أفعاله ـ تعالى ـ التي هي موضوع أصل العدل عند المعتزلة والشيعة، ويأتي بعد ذلك الكلام في الأسماء الدَّالَّةِ عَلَى الذاتِ وَصِفَاتِهَا وَأَفْعَالِهَا مُسْتَقِلا إنْ لم يكن قَدْ تمَّ استيفاءُ بَيَانِهِ ضِمْنَ المَوْضُوعَاتِ السَّابقَةِ. وَهَذِهِ الجُهُودُ في دراسة الإلهيات من علم الكلام ليست معصومة؛ ففيها الصحيح وفيها الباطلُ الظاهِرُ الفَسَادِ، وأنا هنا لن أتكلم عن تفصيل آراء المتكلمين؛ بَلْ سأتكلَّمُ عَنْ تِلْكَ الطَّرِيقَةِ فِي عَرْضِ مَسَائِلِ التَّوْحِيدِ، وَقَدْ أَسَّسَ بها المُتَكَلِّمُونَ فِي جُمْلَتِهِمْ لِلْكَلامِ عَنْ صِحَّةِ التَّكْلِيفِ وَوُجُوبِ عِبَادَةِ اللهِ وَحْدَهُ، والخُضُوعِ لشَرْعِهِ وأَمْرِهِ ونَهْيِهِ بلا شَرِيكٍ.

إنَّ هذا المَنْهَجَ يُضْرَبُ بمَنْهَجِ الشيخ ابْنِ تَيْمِيَّةَ فِي تَرْتِيبِ الكَلامِ فِي التَّوْحِيدِ، وَهُوَ يُفَرِّقُ بَيْنَ نَوْعَيْنِ مِن التَّوْحِيدِ: أحَدُهُمَا: **تَوْحِيدُ الرُّبُوبِيَّةِ** الذي يُعنَى فيه بتقرير ما هو ثابت في الفِطْرَةِ مِنْ أنَّ الخَالِقَ وَاحِدٌ لا شَرِيكَ لَهُ، وأنَّهُ لا يَسْتَقِلُّ أحَدٌ سِوَاهُ بإحْدَاثِ شَيْءٍ، وَأَنَّهُ لا يَكُونُ فِي مُلْكِهِ إلا مَا يُرِيدُ؛ فَالعِبَادُ مُفْتَقِرُونَ لَهُ فِي وُجُودِهِمْ، وَفِي رِزْقِهِمْ وَتَدْبير شَأْنِهِمْ؛ وَلِهَذا يَكُونُ إخْلاصُهُمْ فِي الاسْتِعَانَةِ بهِ وَحْدَهُ حِينَمَا تَنْقَطِعُ بهِمْ الأَسْبَابُ، وَتُحِيطُ بهِم الشَّدَائِدُ. والثاني: **تَوْحِيدُ الأُلُوهِيَّةِ**، والمَقْصُودُ فِيهِ إثباتُ أنَّ اللّهَ ـ تَعَالَى ـ لا يُعْبَدَ مَعَهُ غَيْرُهُ، وَأنْ يُقَامَ الدِّينُ كُلُّه للّهِ. وَقَدْ سُمِّيَ هَذا النَّوْعُ الثانِي بَعْدَ الشَّيْخِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ «**تَوْحِيدَ المَطْلَبِ وَالقَصْدِ**»، كَمَا ضُمَّ تَوْحِيدُ الرُّبُوبيَّةِ إلَى تَوْحِيدِ الأسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ تَحْتَ اسْمِ «**تَوْحِيدِ المَعْرِفَةِ وَالإثبَاتِ**»[١].

---

[١]- راجع ابن القيم: مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين. ٣/ ٤٤٩، ٤٥٠. تحقيق الشيخ

قَالَ ابنُ تَيْمِيَّةَ: «ولَمَّا كَانَ عِلْمُ النُّفُوسِ بحَاجَتِهِمْ وَفَقْرِهِمْ إلَى الرَّبِّ قَبْلَ عِلْمِهِمْ بحَاجَتِهِمْ وَفَقْرِهِمْ إلَى الإلَهِ المَعْبُودِ، وَقَصْدُهُمْ إيَّاهُ لِدَفْعِ حَاجَاتِهِمْ العَاجِلَةِ قَبْلَ الآجِلَةِ؛ كَانَ إقْرَارُهُمْ باللهِ مِنْ جِهَةِ رُبُوبيَّتِهِ أسْبَقَ مِنْ إقْرَارِهِمْ بِهِ مِنْ جِهَةِ أُلُوهِيَّتِهِ، وَكَانَ الدُّعَاءُ لَهُ وَالاسْتِعَانَةُ بِهِ وَالتَّوَكُّلُ عَلَيْهِ فِيهِمْ أكْثَرَ مِن العِبَادَةِ لَهُ وَالإنَابَةِ إلَيْهِ. وَلِهَذا إنَّمَا بُعِثَ الرُّسُلُ يَدْعُونَهُمْ إلَى عِبادَةِ اللهِ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، **الَّذِي هُوَ المَقْصُودُ المُسْتَلْزِمُ لِلإقْرَارِ بالرُّبُوبيَّةِ**. وَقَدْ أَخْبَرَ عَنْهُمْ أنَّهُمْ **﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾** الزخرف/ ٨٧، وَأنَّهُمْ إذا مَسَّهُم الضُّرُّ ضَلَّ مَنْ يَدْعُونَ إلا إيَّاهُ[١]، وَقَالَ: **﴿وَإِذَا غَشِيَهُم مَّوْجٌ كَالظُّلَلِ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾** لقمان/ ٣٢؛ فَأخْبَرَ أنَّهُمْ مُقِرُّونَ برُبُوبيَّتِهِ، وَأنَّهُمْ مُخْلِصُونَ لَهُ الدِّينَ إذا مَسَّهُمْ الضُّرُّ فِي دُعَائِهِمْ وَاسْتِعَانَتِهِمْ، ثُمَّ يُعْرِضُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ فِي حَالِ حُصُولِ أغْرَاضِهِمْ.

وَكَثِيرٌ مِن المُتَكَلِّمِينَ إنَّمَا يُقَرِّرُونَ الوَحْدَانِيَّةَ مِنْ جِهَةِ الرُّبُوبيَّةِ، وَأمَّا الرُّسُلُ فَهُمْ دَعَوْا إلَيْهَا مِنْ جِهَةِ الأُلُوهِيَّةِ»[٢].

وعلى الرَّغْمِ مِنْ أنَّ الشيخَ ابنَ تَيْمِيَّةَ قال: «**وَكَثِيرٌ مِن المُتَكَلِّمِينَ**»؛ فَإنَّ أُسْتَاذَنَا الدكتور «**مُحَمَّد السَّيِّد الجلَيَنْد**» قال عن توحيد الألوهية: «ولمْ يَتَعرَّضْ المُتَكَلِّمُونَ لِهَذا النَّوْعِ مِن التَّوْحِيدِ، وَلَمْ يَتَنَبَّهْ أحَدٌ مِنْهُمْ إلَيْهِ، مَعَ أنَّهُ قُطْبُ رَحَى القُرْآنِ؛ لأنَّهُ يَتَضَمَّنُ التَّوْحِيدَ فِي

محمد حامد الفقي. ط٢، دار الكتاب العربي . بيروت، لبنان ١٣٩٣هـ . ١٩٧٣هـ. وراجع أيضا أبو بكر محمد زكريا: الشرك في القديم والحديث . ١/ ٦٢: ٧٢. ط١، مكتبة الرشد . الرياض، السعودية ١٤٢٢هـ . ٢٠٠١م.

[١] – قال . تعالى .: **﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الْضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلاَّ إِيَّاهُ﴾** الإسراء/ ٦٧.

[٢] – ابن تيمية: التوحيد . ص ١٧٦، ١٧٧. تحقيق أستاذنا الدكتور محمد السيد الجليند آخر كتابه: قضية التوحيد بين الدين والفلسفة. ط٤، مكتبة الشباب . القاهرة، مصر ١٤٠٦هـ . ١٩٨٦هـ.

العِلْمِ وَالقَوْلِ، وَالتَّوْحِيدَ فِي الإِرَادَةِ وَالعَمَلِ ...»[1].

وَالقَاضِي أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الطَّيِّبِ البَاقِلانِيُّ الأَشْعَرِيُّ (تـ٤٠٣هـ)، وَهُوَ من جُمْلَةِ المُتَكَلِّمِينَ بلا رَيْبٍ، يَقُولُ فِي بَيَانِ ما يَجِبُ اعْتِقَادُهُ عَلَى المُكَلَّفِ: «ويجبُ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ صَانِعَ العَالَمِ ـ جَلَّتْ قُدْرَتُهُ ـ وَاحِدٌ أحَدٌ، وَمَعْنَى ذلِكَ **أَنَّه لَيْسَ مَعَهُ إِلَهٌ سِوَاهُ، وَلا مَنْ يَسْتَحِقُّ العِبَادَةَ إلاَّ إِيَّاهُ**. وَلا نُرِيدُ بذلِكَ أَنَّهُ وَاحِدٌ مِنْ جِهَةِ العَدَدِ، وَكَذلِكَ قَوْلُنَا: أحَدٌ، وَفَرْدٌ. [وَجْهُهُ] ذلِكَ. إِنَّمَا نُرِيدُ أَنَّهُ لا شَبِيهَ لَهُ وَلا نَظِيرَ، **وَنُرِيدُ بذلِكَ أَنْ لَيْسَ مَعَهُ مَنْ يَسْتَحِقُّ الإلهيَّةَ سِوَاهُ**. وَقَدْ قَالَ ـ تعالى ـ: **﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾** النساء/ ١٧١. وَمَعْنَاهُ: لا إِلَهَ إلاَّ اللهُ. وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ صَانِعَ العَالَمِ عَلَى مَا قَرَّرْنَاهُ قَوْلُهُ ـ تعالى ـ: **﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾** الأنبياء/ ٢٢. والدَّلِيلُ المَعْقُولُ مُسْتَنْبَطٌ مِنْ هَذا النَّصِّ المَنْقُولِ؛ فَإِنَّا نَرَى الأُمُورَ تَجْرِي عَلَى نَمَطٍ وَاحِدٍ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا فِيهِمَا مِنْ شَمْسٍ وَقَمَرٍ وَغَيْرِ ذلِكَ، وَلَوْ كَانَا اثنَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ؛ فَلا بُدَّ أَنْ يَجْرِيَ خِلافٌ أَوْ تَغَيُّرٌ مِنْ أحَدِهِمَا عَلَى الآخَرِ، وَقَدْ بَيَّنَهُ ـ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ـ فَقَالَ: **﴿قُل لَّوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لاَّبْتَغَوْاْ إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلاً. سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾** الإسراء/ ٤٢، ٤٣.

وَأَيْضًا فَلَوْ جَازَ أَنْ يَكُونَا اثنَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ، فَيُرِيدُ أَحَدُهُمَا شَيْئًا، وَيُرِيدُ الآخَرُ ضِدَّهُ ...»[2]. فذكر «**دلالَةَ التَّمَانُعِ**» المَعْرُوفَة.

وَالحقُّ أَنَّ المُتَكَلِّمِينَ أَوْ عُلَمَاءَ أُصُولِ الدِّينِ فِي جُمْلَتِهِمْ لَمْ يُهْمِلُوا الكلامَ عمَّا سَمَّاهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ «**تَوْحِيدَ الأُلُوهِيَّةِ**»، وسَمَّاهُ تلميذه ابْنُ القَيِّمِ «**تَوْحِيدَ المَطْلَبِ وَالقَصْدِ**»؛ لأَنَّ الكلامَ فِي إثبات الصَّانِعِ، والكلامَ فِي صِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ، لا يُفْضِي إلاَّ إِلَى عِبَادَتِهِ وَحْدَهُ، وَهَذا لُبُّ

---

[1] – الدكتور محمد السيد الجليند: قضية التوحيد بين الدين والفلسفة. ص ١٤٣.

[2] – الباقلاني: الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به. ص ٣٣، ٣٤. تحقيق الشيخ محمد زاهد الكوثري. ط المكتبة الأزهرية للتراث. القاهرة، مصر ١٤١٣هـ. ١٩٩٣م. وأصل ما بين المعقوفتين في المطبوع «وجود». وهو تحريف لا معنى له.

الكَلامِ فِي التَّكْلِيفِ الَّذِي لا يَتِمُّ مِن العَبْدِ إلاَّ إذا عَرَفَ الُمكلِّفَ، وعَرَفَ مِنْ صِفَاتِهِ، وَمِنْ إنْعَامِهِ عَلَيْهِ وَإحْسَانِهِ إلَيْهِ مَا يُوجِبُ قَبُولَ التَّكْلِيفِ مِنْهُ دُونَ غَيْرِهِ.

وَالعِبَادَةُ الكَامِلَةُ لَيْسَتْ إلاَّ طَاعَةَ اللهِ ـ تعالى ـ مِنْ طَرِيقِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ وَمِنْ ثمَّ كَانَتْ كَلِمَةُ التَّوْحِيد هي «**لا إلَهَ إلاَّ اللهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ**»، وَهِيَ كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ لا يَكُونُ الَمرْءُ مِنَّا مُسْلِمًا مَحْفُوظَ الحقُوقِ، وَمُؤمِنًا نَاجِيًا يَوْمَ الحِسَابِ؛ إلاَّ إذا قَالَهَا وَاعْتَقَدَها وعَمِلَ بحَقِّهَا.

وَجَرْيًا عَلَى اصْطِلاحِ الشيخ ابْنِ تَيْمِيَّةَ يُمْكِنُنَا أنْ نَقُولَ إنَّ مَا اشْتَغَلَ به الُمتَكَلِّمُونَ مِنْ «**تَوْحِيدِ الرُّبُوبيَّةِ**» لا يتمُّ بغيرِهِ التَّوَصُّلُ إلَى إثبَاتِ مَا سَمَّاهُ «**تَوْحِيدَ الأُلُوهِيَّةِ**»، وَهُنَا لا يُقَالُ: إنَّ «**تَوْحِيدَ الأُلُوهِيَّةِ**» يَتَضَمَّنُ «**تَوْحِيدَ الرُّبُوبيَّةِ**» بحَيْثُ يَكُونُ كُلُّ تَوْحِيدٍ لِلأُلُوهِيَّةِ تَوْحِيدًا لِلرُّبُوبيَّةِ وَلا عَكْس[1]. إلاَّ إذا كَانَ الُمرادُ مِنْ ذلِكَ أَنَّهُ لا يَعْتَقِدُ فِي اللهِ أنَّه إلَهٌ آمِرٌ نَاهٍ مَعْبُودٌ وَحْدَهُ، إلاَّ مَنْ عَرَفَهُ رَبًّا خَالِقًا رَازِقًا مَالِكًا للنَّفْعِ وَالضَّرِّ والثوَابِ وَالعِقَابِ، كما نقولُ: كُلُّ مَنْ صَحَّتْ صلاتُه فقد صَحَّتْ طَهَارَتُهُ أوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهَا، ولا عكس؛ لأنَّ الصَّلاةَ قَدْ تَفْسُدُ مِنْ غَيْرِ جِهَةِ الطَّهَارَةِ؛ لَكِنْ إذا فَسَدَتْ الطَّهَارَةُ أوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهَا؛ فَلَنْ نَتَوَصَّلَ إلَى الحُكْمِ بصِحَّةِ الصَّلاةِ.

وأنا أسَلِّم أنَّ كون معرفةِ اللهِ ـ تعالى ـ خَالِقًا ثابتَةٌ فِي أصْلِ مَا فَطَرَ اللهُ عَلَيْهِ الخَلْقَ، عَلَى مَا تُصَرِّحُ بِهِ آياتُ القُرآنِ الكريمِ الَّتِي يَتَعَلَّقُ بهَا ابْنُ تَيْمِيَّةَ؛ لَكِنَّ هَذِهِ الفِطْرَةَ لا تَبْقَى دَائِمًا عَلَى نَقَائِهَا الأوَّل؛ فالشَّيَاطِينُ تَجْتَالُ العِبَادَ عَنْ طَرِيقِ الهُدَى الفِطْرِيِّ؛ بَلْ عَنْ طَرِيقِ الهُدَى الَّذِي عَبَّدَتْهُ الرُّسُلُ أيْضًا، وَيَنْشَأُ كَثيرٌ مِنْ بَنِي آدَمَ عَلَى مِيرَاثِ دِينِ الكُفْرِ مِنْ أبَوَيْنِ مُشركَيْن، أوْ كِتابيَّيْنِ، أوْ مَجُوسِيَّين.

وَهُنَا نَقُولُ: أيْنَ كَانَ الشيخ ابْنُ تَيْمِيَّةَ مِمَّنْ يُخَالِفُون الفِطْرَةَ الصَّحِيحَةَ، وَيَزْعُمُونَ أنْ لا

---

[1] – انظر الدكتور محمد السيد الجليند: قضية التوحيد . ص ١٤٢. وَلاحِظْ أنَّ فِي النَّصَارى مَنْ أَلَّهَ عِيسَى . عَلَيْه السَّلامُ . دُونَ أنْ يَعْتَقِدَ رُبُوبِيَّتَهُ؛ أيْ كَوْنَهُ خَالِقًا لِلْعِبَادِ.

خَالِقَ، وَأنَّ العَالَمَ قَدِيمٌ، أوْ أنَّه وُجِدَ بطَرِيقِ الصُّدْفَةِ بلا قَصْدٍ مِنْ فَاعِلٍ مُخْتَارٍ؟! وأيْنَ هُوَ مِنْ فِرْعَوْنَ الَّذِي أضَلَّ قَوْمَهُ فَزَعَمَ فِيهِمْ أنَّهُ إلَهُهُم وَحْدَهُ، وأنَّهُ رَبُّهُم الأعْلَى؟ وقَدْ قَالَ اللهُ ـ تعالى ـ في مُحْكَمِ التَّنْزِيل: **﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا أَيُّهَا الْمَلأُ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرِي فَأَوْقِدْ لِي يَا هَامَانُ عَلَى الطِّينِ فَاجْعَل لِّي صَرْحًا لَّعَلِّي أَطَّلِعُ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لأَظُنُّهُ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾** القصص/ ٣٨. وقال ـ تبارك اسمه ـ: **﴿فَكَذَّبَ وَعَصَى. ثُمَّ أَدْبَرَ يَسْعَى. فَحَشَرَ فَنَادَى. فَقَالَ أَنَا رَبُّكُمُ الأَعْلَى﴾** النازعات/ ٢١: ٢٤. وَقَد اسْتَخَفَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُ فَأطَاعُوهُ فِيمَا زَعَمَ؛ فَقَادَهُمْ إلَى دَارِ البَوَارِ.

وإذا كان المُلْحِدُونَ الذين ذكرتُهُمْ آنِفًا لا يُثبتُونَ رَبًّا وَلا إلَهًا؛ فمَا كَانَ عُبَّادُ فِرْعَوْنَ يَتَّخِذُونَهُ شَفِيعًا لَهُمْ عِندَ الله، وَقَدْ أطَاعُوهُ فِي زَعْمِهِ أنَّهُ رَبُّهُمْ الأعْلَى وَإلَهُهُمْ وَحْدَهُ، وَجَحَدُوا بقَوْلِهِمْ وَفِعْلِهِمْ مَا سَبَقَ أنْ تَيَقَّنَتْهُ قُلُوبُهُمْ مِن الحَقِّ الَّذِي فُطِرُوا عَلَيْهِ فِطْرَةَ سَائِرِ الخَلْقِ؛ طَلَبًا لَمَا غَلَبَ عَلَيْهَا مِن التَّعَلُّقِ بمَتَاعٍ حَسِبُوا أنَّهُ بيَدِ فِرْعَوْنَ وَحْدَهُ.

وَإنَّ مِمَّا يَبْعُدُ عَن الصَّوَابِ القَوْلَ بأنَّ كُلَّ المُشْرِكِينَ، أوْ كُلَّ العَرَبِ الذين بُعِثَ فِيهِمْ سَيِّدُنَا مُحَمَّدٌ ـ صلَّى اللهُ عليهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ ـ كَانُوا مُقِرِّينَ بالرُّبُوبيَّة دُونَ الألُوهيَّةِ؛ لقوله ـ تعالى ـ: **﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللّهِ مَا لاَ يَضُرُّهُمْ وَلاَ يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلاء شُفَعَاؤُنَا عِندَ اللّهِ قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللّهَ بِمَا لاَ يَعْلَمُ فِي السَّمَاوَاتِ وَلاَ فِي الأَرْضِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾** يونس/ ١٨. فَفِي ذلِكَ عَزْلٌ للآيةِ الكريمة عن سياقها، وبَتْرٌ لها عن مقام تلاوتها من القرآن الكريم. وقد قال الطبري في تفسيرها: «يقول ـ تعالى ذكره ـ: **ويعبد هؤلاء المشركون الذين وصفت لك يا محمد صفتهم** من دون الله ـ الذي لا يضرهم شيئا ولا ينفعهم في الدنيا ولا في الآخرة، وذلك هو الآلهة والأصنام التي كانوا يعبدونها. **﴿وَيَقُولُونَ هَؤُلاء شُفَعَاؤُنَا عِندَ اللّهِ﴾** يعني أنهم كانوا يعبدونها رجاء شفاعتها عند الله»[1].

---

[1] – الإمام محمد بن جرير: تفسير الطبري . ١١/ ٩٨. ط دار الفكر . بيروت، لبنان ١٤٠٥هـ.

فالآيةُ الكريمةُ لا تُقرِّرُ عَقَائِدَ كُلِّ المُشركين، وَلا عَقَائِدَ كُلِّ العَرَبِ، وإنَّمَا تُقَرِّرُ عَقَائِدَ صِنْفٍ مِنْهُمْ كَانُوا يُجَادِلُونَ الرَّسُولَ فِيمَا أُنْزِلَ عليه من ربه .. قَالَ اللهُ ـ تعالى ـ فِيهِمْ: **﴿وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لاَ يَرْجُونَ لِقَاءنَا ائْتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدِّلْهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِن تِلْقَاء نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلاَّ مَا يُوحَى إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ. قُل لَّوْ شَاء اللّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلاَ أَدْرَاكُم بِهِ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِّن قَبْلِهِ أَفَلاَ تَعْقِلُونَ. فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ إِنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الْمُجْرِمُونَ﴾** يونس/ ١٥: ١٧.

وَقَالَ ـ عَزَّ شَأْنُهُ ـ: **﴿وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلاَّ أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُواْ وَلَوْلاَ كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ. وَيَقُولُونَ لَوْلاَ أُنزِلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَقُلْ إِنَّمَا الْغَيْبُ لِلّهِ فَانْتَظِرُواْ إِنِّي مَعَكُم مِّنَ الْمُنتَظِرِينَ﴾** يونس/ ١٩، ٢٠.

وَقَدْ كَانَ العَرَبُ قَبْلَ بعْثَةِ النَّبِيِّ ـ صلَّى اللهُ عليهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ ـ عَلَى مَذاهِبَ: مِنْهُمْ مَنْ يَدِينُ اللهَ ـ تعالى ذكرُه ـ ويَعْبُدُهُ وَحْدَهُ، ويَتَمَسَّكُ بِإرْثٍ مِنْ مِلَّةِ إبراهيم ـ عليه الصلاة والسلام ـ ويَحُجُّ ويَتَألَّهُ وَيُعَظِّمُ الحَرَمَ والأشهُرَ الحُرُم. وَمِنْهُمْ طَائفَةٌ تَعبُدُ الأصنامَ، وتَزْعُمُ أنها تُقَرِّبُها إلى الله ـ عَزَّ وَجَلَّ. وَمِنْهُمْ طَائفَةٌ تَعبُدُ الأصنامَ، وتُقْسِمُ بها، ويَزْعُمُونَ أنَّها الضَّارَّةُ وَالنَّافِعَةُ[1].

---

[1] – انظر أبا إسحاق بن عبد الله النيجرمي (من علماء القرن الرابع الهجري): أيمان العرب في الجاهلية . ص١٢، ١٣. تحقيق محب الدين الخطيب. ط٢، المطبعة السلفية . القاهرة، مصر ١٣٨٢هـ. وراجع أيضا للدكتور حسين الشيخ مبحث الفكر الديني من كتابه الشيق: العرب قبل الإسلام . ص ٢٠١: ٢٠٨. ط دار المعرفة الجامعية . الإسكندرية، مصر ١٩٩٣م.

وليس بالغريب عن القرآن الكريم في بيان عقائد غير المسلمين، أن يذكر عقيدة فئة منهم دون سائرهم؛ فمن ذلك قوله . تعالى .: **﴿يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنتَ قُلتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَـهَيْنِ مِن دُونِ اللّهِ﴾** المائدة/ ١١٦. فشغب على ذلك بعض قساوسة الأقباط عندنا بمصر في منتصف القرن الماضي، وقالوا: لم يكن في النصارى وليس فيهم أحد عبد مريم من دون الله. واتهموا الرسول . صلى الله عليه وآله وسلم . باختلاق الأكاذيب عليهم وافتراء غير الحق؛ فأكذبهم الله . تعالى . بما ظهر بعد ذلك في لفائف البحر

ولقد كَانَ بَعْضُ العَرَبِ يُقْسِمُ فِي جاهليته برَبِّ الأرْبَابِ؛ فَلا يَفْصِلُ بَيْنَ الرَّبِّ وَالإِلَهِ، وَكَانَ شَاعِرُهُمْ إذا تَبَصَّرَ وَتَدَبَّرَ أمْرَ صَنَمِهِ يَقُولُ فِيهِ بَعْدَ أنْ عَكَفَ بَيْنَ يَدَيْهِ عَابِدًا:

أَرَبٌّ يَبُولُ الثُّعْلُبَانُ برَأْسِهِ * لَقَدْ زَلَّ مَنْ بَالَتْ عَلَيْهِ الثَّعالِبُ**[1]

وهذا عَلَى ظَاهِرِ لَفْظِهِ شِرْكٌ فِي الرُّبُوبيَّةِ. وكذا الشركُ الَّذِي نَفَاهُ سَيِّدُنَا يُوسُفُ ـ عَلَيْهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ ـ فِي دَعْوَتِهِ صَاحِبَي سِجْنِهِ إلَى التَّوْحِيدِ فِيمَا قَصَّهُ عَلَيْنَا اللّهُ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ فِي قَوْلِهِ: ﴿**يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ أَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ**﴾ يوسف/ ٣٩.

بلْ هَذا هُوَ الشِّرْكُ الَّذِي نَفَاهُ اللّهُ ـ تعالى ـ عن دعوةِ جُمْلَةِ أنبيائه، فقال: ﴿**مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ اللّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُواْ عِبَادًا لِّي مِن دُونِ اللّهِ وَلَكِن كُونُواْ رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ * وَلاَ يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُواْ الْمَلاَئِكَةَ وَالنِّبِيِّيْنَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُم بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ**﴾ آل عمران/ ٧٩، ٨٠.

وَلَوْ نَظَرْنَا فِي مِلَلِ الْمُشْرِكِينَ مِنْ غَيْرِ العَرَبِ؛ لَوَجَدْنَا عِنْدَ الإغْرِيقِ وَالآرِيِّينَ فِي الهِنْدِ مَنْ يَعْبُدُونَ الظَّوَاهِرَ الطَّبِيعِيَّةَ الَّتِي يَرْمُزُونَ لَهَا بِآلِهَةٍ مِن الذكُورِ وَالإنَاثِ، وَمِنْهُمْ مَنْ

الميت من خبر فئة من النصارى كانوا يعبدونها. ومن قريب في عام ٢٠٠٢م نوقشت رسالة ماجستير في قسم مقارنة الأديان بكلية أصول الدين بالجامعة الإسلامية العالمية، بإسلام آباد، كتبها بالإنجليزية الباحث فاروق ترزيتش البوسنوي تحت عنوان «**القرآن وتأليه مريم .. دراسة نقدية وتقويمية لموقف النصارى**». وقد انتهى فيها من خلال تتبع أخبار الفرق المسيحية في كتابات يوحنا الدمشقي وغيره، إلى وجود فرقة مسيحية تُسمَّى «**كوليدريانس**»، كان المنتسبون إليها يعبدون مريم، ثم تكلم عن علاقة عبادة مريم بالآلهة الإناث اللاتي كن يعبدن عند الإغريق والرومان من قبل، وتكلم عن أسباب انفصال البروتستانت عن الكاثوليك، ومن بينها تصريحهم بأن الكاثوليك يعبدون مريم. وغاية القول أن القرآن لم يكن يقرر بهذا الموضع من سورة المائدة عقيدة كل النصارى؛ بل قرر عقيدة فئة منهم، وذكر ظاهرة لم تكن بالخافية في تاريخهم ..

[1] – انظر محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري: لسان العرب . مادة (ثعلب). وقد قيل: إن هذا الشعر لغاوِي بْنِ ظالِمٍ السُّلَمِيِّ. وَقِيلَ: هُوَ لأَبِي ذَرٍّ الغِفَارِيِّ. وَقِيلَ: هُوَ لِعَبَّاسِ بْنِ مِرْداس السُّلَمِيِّ . رَضِيَ اللّهُ عَنْهُمْ.

يَعْبُدُونَ بَعْضَ الحَيَوَانَاتِ، وَأعْضَاءَ التَّلْقِيحِ وَالعَوَاطِفَ الجِنْسِيَّة[1].

أفَنَقُولُ: إنَّهم عبدوا ما عبدوه من ذلك كله؛ ليقولوا: هؤلاء شفعاؤنا عند الله. وَهَلْ نُسَلِّمُ لأحَدٍ كَائِنًا مَا كَانَ أنَّ هَؤلاءِ جَمِيعًا كَانُوا مُقِرِّين بتَوْحِيدِ الرُّبُوبيَّةِ، وَأنَّ شِرْكَهُمْ الَّذِي بُعِثَ الأنبياءُ والرُّسُلُ لِنَفْيِهِ وَبَيان فَسَادِهِ كَانَ فِي تَوْحِيدِ الألُوهيَّةِ فَقَطْ؟!!

وَلَوْ تَدَبَّرْنَا آيَتَي المِيثاقِ مِنْ سُورَةِ الأعْرَافِ، وَهِيَ قَوْلُهُ ـ تعالى ـ: **﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنفُسِهِمْ أَلَسْتَ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَى شَهِدْنَا أَن تَقُولُواْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ. أَوْ تَقُولُواْ إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّن بَعْدِهِمْ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ﴾** الأعراف/ ١٧٢، ١٧٣. وساءلنا أنفسنا عن هذا التوحيد الذي يُقَابلُ الشِّرْكَ هُنَا: أهُوَ توحيدُ الألُوهِيَّةِ، أو توحيدُ الرُّبُوبيَّةِ، أو هُوَ التَّوْحِيدُ الكَامِلُ للهِ خَالِقًا وَحْدَهُ وَمَعْبُودًا وَحْدَهُ بلا شَرِيكٍ؟ وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ بأنَّ المِيثاقَ في توحيد الألوهية المنافي للشرك الذي يسأل الله العباد عنه، ويحاسبهم عليه، ويُرْسِلُ الرُّسُلَ لِبَيَان فَسَادِهِ؛ لَعَارَضَهُ مَنْ يَقُولُ بأنَّ المِيثاقَ فِي تَوْحِيدِ الرُّبُوبيَّةِ، وَهَذِهِ هِيَ الفِطْرَةُ الَّتِي فَطَرَ اللهُ عليها النَّاسَ، وَالَّذِي جَمَعَ الذُّرِّيَّاتِ وأشْهَدَ العِبَادَ على أنْفُسِهِمْ هُوَ الرَّبُّ، وَأشْهَدَهُمْ عَلَى أنَّهُ رَبُّهُمْ، وَلَمْ يُشْهِدْهُمْ على أنَّهُ إلَهُهُمْ.

وَالحَاصِلُ أنَّ النَّاسَ مَفْطُورُونَ عَلَى الاستعداد لقبول مَعْرِفَةِ التَّوْحِيدِ الكَامِلِ بلا فَصْلٍ بَيْنَ رُبُوبيَّةٍ وَأُلُوهِيَّةٍ. وَلا وَجْهَ لما ذهَبَ إليه الشيخُ ابنُ تَيْمِيَّةَ مِنْ أنَّ الأنبياءَ لَمْ يُبْعَثُوا لِدَعْوَةِ النَّاسِ إلَى مَا هُمْ مُقِرُّونَ بهِ مِنْ مَعْرِفَةِ الرُّبُوبيَّةِ، وَإنَّمَا بُعِثُوا يَدْعُونَهُمْ إلَى الألُوهِيَّةِ وَعِبَادَةِ اللهِ وَحْدَهُ بلا شريكٍ؛ لأنَّ الفِطْرَةَ الصَّحِيحَةَ تَتَضَمَّنُ تَقْرِيرَ هَذا وَذاك. وَلَوْ أنَّ الأنْبياءَ ـ عليهم السلام ـ لم يُبْعَثُوا لِدَعْوَةِ النَّاسِ إلَى مَا هُمْ مُقِرُّونَ بهِ فِي أصْلِ الفِطْرَةِ؛ فَمَعْنَى ذلِكَ أنَّهُمْ لَمْ يُبْعَثُوا للدَّعْوَةِ إلَى التَّوْحِيدِ أصْلا، فَيَبْقَى أنَّهُمْ بُعِثُوا لِتَفْصِيلِ مَا لا

---

[1] – راجع محمد تقي الأميني: الإسلام تشكيل جديد للحضارة. ص ١٦. من ترجمة الدكتور مقتدي حسن ياسين، ومراجعة الدكتور عبد الحليم عويس. ط دار العلوم للطباعة والنشر. الرياض، السعودية ١٤٠٢هـ. ١٩٨٢م. وراجع بحثي: تطور مفهوم الوحدة الإلهية. ص ٢٤، ٢٥.

يُدْرِكُ النَّاسُ أحْكَامَهُ مِنْ جُمْلَةِ العِبَادَاتِ والمعاملات.

وَقَدْ يُقَالُ: إنَّ مَا أمَرَتْ بهِ الرُّسُلُ مِن العِبَادَاتِ وَالمُعَامَلاتِ عَلَى وِفَاقِ الفِطْرَةِ أيْضًا، وَإنَّ الحَلالَ بِهَذِهِ الفِطْرَةِ بَيِّنٌ وَالحَرَامَ بَيِّنٌ؛ فَهَلْ تَكُونُ الفِطرَةِ وَحْدَهَا كَافِيَةً فِي ثبُوتِ العِلْمِ التَّفْصِيلِيِّ اللازِمِ للعَمَلِ؟!

والحقُّ أنَّ الأنْبِيَاءَ بُعِثوا لِدَعْوَةِ النَّاسِ إلَى مَا يُوَافِقُ الفِطْرَةَ، وكانتْ نُصُوصُهُمْ ـ صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلامُهُ عَلَيْهِمْ ـ مُفَصِّلَةً لأحْكَامِ العَقَائِدِ وَالأعْمَال، وَمُنَبِّهَةً لِلْعُقُول عَلَى النَّظَرِ وَالاسْتِدْلال فِيمَا يَصِحُّ لَهَا أنْ تَنْظُرَ فِيهِ وَتَسْتَدِلَّ؛ بَلْ كَانَتْ آمِرَةً مُوجِبَةً لِذلِكَ عَلَى جُمْلَةِ العِبَادِ بحَسَبِ وُسْعِهِمْ وَمَا يُتَاحُ لآحَادِهِمْ مِنْ إمْكَانَاتِ النَّظَر. وَمِنْ ثمَّ كَانَ النَّظَرُ العَقْلِيُّ فِي الرَّاجِحِ عِنْدَ مُتَكَلِّمِي أهْلِ السُّنَّةِ وَاجبًا شَرْعِيًّا. وَلَوْ كَانَتْ الفِطْرَةُ كَافِيَةً وَحْدَهَا فِي تَمَامِ العِلْمِ؛ لَكَانَ الأمْرُ بالنَّظَرِ بَلْ نَصُّ الوَحْيِ الذي بُعِثَ الأنْبِيَاءُ لِبَلاغِهِ مِنْ بابِ تَحْصِيلِ الحَاصِلِ! وَلا أُرِيدُ أنْ أتجَاوَزَ فِي الإلْزَامِ هَذا الحدَّ؛ فَلَيْسَ مِنْ مَقْصِدِي التَّجْرِيحُ، وَإنَّمَا أُنَاقِشُ رَأْيًا لَيْسَ مَعْصُومًا وَلا مُلْزِمًا إلا بمَا فِيهِ مِن الحُجَّةِ إنْ سَلِمَتْ.

وإنَّه لا يَلْزَمُ عَلَى أنَّ لاسْمِ الرَّبِّ مَعْنًى فِي اللُّغَةِ مُسْتَقِلاً أوْ مُخْتَلِفًا عَنْ مَعْنَى اسْمِ اللهِ أو الإلَهِ، أنْ يُوجَدَ بالضَّرُورَةِ فَصْلٌ بَيْنَ نَوْعَيْنِ مِن التوحيد؛ فإنَّمَا هُوَ توحيدٌ واحدٌ لربٍّ وإلهٍ واحدٍ، وَمَا أحْسَبُ أنَّ في القُرآنِ فَصْلاً بينَ رُبُوبيَّةٍ وَأُلُوهِيَّةٍ عَلَى هَذا النَّحْوِ الَّذِي قَرَّرَهُ الشيخ ابْنُ تَيْمِيَّةَ، ولا أنَّ فِيهِ مَا يُسَوِّغُ هَذِهِ القِسْمَةَ أيْضًا، وَإنَّمَا فِيهِ الإلْزَامُ بعِبَادَةِ الخَالِقِ، أيْ أنَّ كَوْنَهُ خَالِقًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَحْدَهُ يَسْتَلْزِمُ كَوْنَهُ مَعْبُودًا وَحْدَهُ؛ لأنَّهُ لَيْسَ فِي عُقُول المُخَاطَبينَ مِنْ بَنِي آدَمَ طَرِيقٌ إلَى تَسْلِيمِ العُبُودِيَّةِ لَهُ ـ تعالى ـ سِوَى هَذا الطَّرِيقِ؛ فالمُكلَّفُ يَعبُدُ مَنْ خَلَقَهُ وَرَزَقَهُ وَأنْعَمَ عَلَيْهِ بصُنُوفِ الإنْعَامِ الَّتِي لا تُحْصَى. وَمِنْ ثمَّ يُعَابُ عَلَى المُشْرِكِ أنَّهُ عَبَدَ مَعَ اللهِ مَا لَيْسَ لَهُ عَلَيْهِ قُدْرَةٌ، وَلا لَهُ فِي وُجُودِهِ إنْعَامٌ وَإحْسَان.

ولهَذا قَالَ اللهُ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ فِي مُحْكَمِ التَّنْزِيل: ﴿**قُلْ مَن رَّبُّ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ قُلِ اللّهُ قُلْ أَفَاتَّخَذْتُم مِّن دُونِهِ أَوْلِيَاء لاَ يَمْلِكُونَ لأَنفُسِهِمْ نَفْعًا وَلاَ ضَرًّا قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُواْ لِلّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُواْ كَخَلْقِهِ**

فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ الرعد/ ١٦.

وقال ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ: **﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لاَّ يَخْلُقُ أَفَلا تَذَكَّرُونَ. وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَةَ اللّهِ لاَ تُحْصُوهَا إِنَّ اللّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ. وَاللّهُ يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ. وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللّهِ لاَ يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ. أَمْواتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ. إِلَـهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَالَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ قُلُوبُهُم مُّنكِرَةٌ وَهُم مُّسْتَكْبِرُونَ﴾** النحل/ ١٧ : ٢٢.

وقال ـ جل شأنه ـ: **﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ. عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾** المؤمنون/ ٩١، ٩٢.

وقالَ ـ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ـ: **﴿خَلَقَ السَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَابَّةٍ وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ. هَذَا خَلْقُ اللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِن دُونِهِ بَلِ الظَّالِمُونَ فِي ضَلالٍ مُّبِينٍ﴾** لقمان/ ١٠، ١١.

وبناءً عَلَى هَذا لا يَكُونُ الأَمْرُ كما قيل مِنْ أنَّ توحيدَ الألوهية هو المُتَضَمِّنُ للإقرارِ بالربوبية؛ بل إن توحيد الربوبية والخالقية والرازقية ـ إذا جارينا اصطلاح الشيخ ابن تيمية رحمه الله تعالى ـ هو الذي يستلزم «**توحيد الألوهية**»، أو «**توحيد المطلب والمقصد**». وقد قال ـ تعالى ـ: **﴿ذَلِكُمُ اللّهُ رَبُّكُمْ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾** الأنعام/ ١٠٢.

وقال ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ: **﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ لا إِلَهَ إِلا هُوَ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ﴾** فاطر/ ٣.

وقال ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ: **﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ لا إِلَهَ إِلا هُوَ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ. كَذَلِكَ يُؤْفَكُ الَّذِينَ كَانُوا بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ. اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ قَرَارًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ وَرَزَقَكُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَتَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ**

الْعَالَمِينَ. هُوَ الْحَيُّ لا إِلَهَ إِلا هُوَ فَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. قُلْ إِنِّي نُهِيتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَمَّا جَاءنِيَ الْبَيِّنَاتُ مِن رَّبِّي وَأُمِرْتُ أَنْ أُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ غافر/ ٦٢: ٦٦.

وفي القُرآن الجمعُ في المقام الواحد بين ما يَنْسُبُهُ ابنُ تَيْمِيَّةَ للرُّبُوبيَّةِ وَمَا يَنْسُبُهُ للأُلُوهِيَّةِ مع ذكر اسْمِ اللهِ وَاسْمِ الرَّبِّ، ويُسنَدُ فيه إلى اسْمِ الرَّبِّ مَا عدَّه ابنُ تيمية من توحيد الألوهية، ويُسنَدُ فيه إلى اسْمِ اللهِ مَا عَدَّه ابنُ تَيْمِيَّةَ مِنْ تَوْحِيدِ الرُّبُوبيَّةِ .. قال ـ تعالى ـ: **﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ أَلاَ لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ تَبَارَكَ اللّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ. ادْعُواْ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ. وَلاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاَحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾** الأعراف/ ٥٤: ٥٦.

والشيخ ابنُ تَيْمِيَّةَ كان يرى «**تَوْحِيدَ الرُّبُوبيَّةِ**» أصْلاً فِي إخْلاص التَّوَجُّهِ إلَى الله ـ تعالى ـ وحده، والاستعانة به دون سواه، ويُقَرِّرُ مَا صرَّح به القرآن الكريم من أنَّ العِبادَ حِينَمَا تُحِيطُ بهِمْ أسبابُ المَوْتِ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ، يَتَوَجَّهُونَ إلَى اللهِ وَحْدَهُ، وَيَضِلُّ عَنْهُمْ وَيَغِيبُ عَنْ قُلُوبِهِمْ كُلُّ مَا كَانُوا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ. وَفِرْعَوْنُ حِينَمَا أدْرَكَهُ الغَرَقُ وَأيْقَنَ أنَّه هَالِكٌ قَالَ فِيمَا ذكَرَهُ اللهُ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ: **﴿آمَنتُ أَنَّهُ لا إِلِهَ إِلاَّ الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ وَأَنَاْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾** يونس/ ٩٠. ولم يقل: آمَنْتُ أنَّهُ لا رَبَّ إلا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ في هذا المَقَامِ الَّذِي يَرَاهُ ابنُ تَيْمِيَّةَ مِنْ مَقَامَاتِ تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ. وَلا يَنْفَعُ المُخَالِفَ هُنَا أنْ يقول: إنَّ فِرْعَوْنَ كان يُعْلِنُ استجابتَهُ لِدَعْوَةِ الرَّسُولِ سَيِّدِنَا مُوسَى ـ عَلَيْهِ السَّلامُ ـ الذي دعَاهُ بدَعْوَةِ الأنْبياءِ لِتَوْحِيدِ الأُلُوهِيَّةِ.

لا يَنْفَعُهُ هَذا الجوَابُ؛ لأنَّا نَقُولُ لَهُ حِينَئذٍ: لَقَدْ أقَرَّ فِرْعَوْنُ بمَا كَانَ يُقِرُّ بِهِ هُوَ وَقَوْمُهُ عِنْدَ كُلِّ آيَةٍ ابْتَلاهُم اللهُ بهَا مِن الطُّوفَانِ وَالْجَرَادِ وَالْقُمَّلِ وَالضَّفَادِعِ وَالدَّمِ مِنْ أصْنَافِ

الرِّجْزِ، فَإِنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ: ﴿يَا مُوسَى ادْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِندَكَ لَئِن كَشَفْتَ عَنَّا الرِّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ وَلَنُرْسِلَنَّ مَعَكَ بَنِي إِسْرَآئِيلَ﴾ الأعراف/ ١٣٤.

وَقَالَ اللّهُ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ في مُحْكَمِ التَّنْزِيل: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ أَتَقْتُلُونَ رَجُلا أَن يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ وَقَدْ جَاءكُم بِالْبَيِّنَاتِ مِن رَّبِّكُمْ﴾ غافر/ ٢٨.

وَلْنَنْظُرْ أَيْضًا إِلَى تِلْكَ المُحَاجَّةِ الَّتي كَانَتْ بَيْنَ أبي الأَنْبِيَاءِ الخَلِيلِ إِبْرَاهِيمَ ـ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ ـ وبَيْنَ سُلْطَانِ زَمَانِهِ المُتَجَبِّرِ فِي الأَرْضِ بغَيْرِ حَقٍّ، كما جاءت في قَوْلِ الحَقِّ ـ تبَارَكَ وَتعَالَى ـ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَآجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رِبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللّهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ البقرة/ ٢٥٨.

فأيْنَ نَجِدُ فِي ذلِكَ كُلِّهِ وَفِي غَيْرِهِ مِن القُرآنِ الكريمِ التَّمْييزَ بَيْنَ تَوْحِيدِ الرُّبُوبيَّةِ وَتَوْحِيدِ الأُلُوهِيَّةِ عَلَى النَّحْوِ الَّذِي قَطَعَ بِهِ الشَّيْخُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ، وَجَعَلَ دَعْوَةَ الرُّسُلِ لاعْتِقَادِ التَّوْحِيدِ مَحْصُورَةً فِي ثانِيهِمَا دُوْنَ الأَوَّلِ؟!

ولقد بدأ المتكلمون في إثبات وجود الله ـ تعالى ـ بما يُفِيدُ نَفْيَ شِرْكِ الربوبية والخالقية فيما اختارَه الشيخُ ابنُ تيميَّةَ؛ لأنَّهُ لا سبيلَ إلى إثباتِ وُجودِ الإلهِ الحَقِّ الواجِبِ ـ عزَّ وجلَّ ـ في مُواجهة المُنْكِرِ الجَاحِدِ لبَيَانِ الفِطْرَةِ، يَكُونُ أقربَ في العَقْلِ الَّذِي هُوَ أعْدَلُ الأَشْياءِ قِسْمَةً بَيْنَ العِبَادِ المُخَاطَبِينَ بالتَّكْلِيفِ مِنْ بَيَانِ أنَّ كُلَّ مَا سِوَى اللهِ الوَاجبِ الوجودِ وحدَهُ مَخْلُوقٌ لَهُ، وَمُفْتَقِرٌ إلَيْهِ ـ تَعَالَى ـ في أصْلِ الوُجُودِ وفي استمرارِ الوُجُودِ.

وَقَدْ قَالَ ـ تَعَالَى ـ فِي كِتَابِهِ المُحْكَمِ: ﴿ذَلِكُمُ اللّهُ رَبُّكُمْ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ الأنعام/ ١٠٢. وَكُلُّ شَيْءٍ مَخْلُوقٍ هُوَ العَالَمُ فِي عُرْفِ المُتَكَلِّمِينَ.

لكنْ مَا الَّذِي يَسْبقُ هَذا التَّقْرِيرَ فِي سُورَةِ الأَنْعَامِ؟ والجَوَابُ: يَسْبِقُهُ مَا يُتَوَصَّلُ بهِ إلى إثباتِهِ من بَيَانِ مَجَالِ التَّفَكُّرِ وَالنَّظَرِ مَعَ الأَمْرِ بالنَّظَرِ وَالتَّفَكُّرِ، وَهَذا هُوَ الشَّرْعُ المَسْمُوعُ الَذِي يُنَبِّهُ العُقُولَ لِتَقُومَ بوَظِيفَتِهَا فِي تَحْصِيلِ بَرَاهِينِ أصُولِ الدِّينِ؛ لِيَكُونَ الإِيمَانُ الكَامِلُ عَنْ

عِلْمٍ يُحَصِّلُهُ المُكَلَّفُ بأسْبَابِهِ ونوافِذِ جَمْعِ مَادَّتِهِ التِي وَهَبَهَا اللهُ ـ تَعَالَى ـ لَهُ .. **﴿إِنَّ اللّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ذَلِكُمُ اللّهُ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ * فَالِقُ الإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ * وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُواْ بِهَا فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ قَدْ فَصَّلْنَا الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ * وَهُوَ الَّذِيَ أَنشَأَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ قَدْ فَصَّلْنَا الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ * وَهُوَ الَّذِيَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاء مَاء فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُّتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ انظُرُواْ إِلِى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ إِنَّ فِي ذَلِكُمْ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾** الأنعام/ ٩٦: ٩٩. وهذا هُوَ مَجَالُ النَّظَرِ فِي الأَنْفُسِ وَالآفاقِ الَّذِي عَبَّرَ المُتَكَلِّمُونَ عَنْ جُمْلَتِهِ باسْمِ العَالَمِ؛ فَمَتَى أقَمْنَا الدَّلائِلَ عَلَى كَوْنِه حَادِثا مُحْتَاجًا فِي وُجُودِهِ وَفِي اسْتِمْرارِهِ عَلَى نِظَامٍ وَحِكْمَةٍ لَيْسَ فِيهَا تَفَاوُتٌ؛ فَقَد أمْكَنَنَا أنْ نَخْطُوَ الخُطْوَةِ الأوْلى نَحْوَ أنَّ لَهُ صَانِعًا مُخَالِفًا لَهُ فِي حُكْمِ الحُدُوثِ وَمَا يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ؛ تَحْقِيقَ قَوْلِهِ ـ عزَّ وجلَّ ـ: **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾** الشورى/ ١١.

وَلا شَكَّ فِي أنَّ قِراءَةَ العَالَمِ المَنْظُورِ وَمِقدارَ مَا يَتَحَصَّلُ للنَّاظِرِ مِنْ مَعَارِفَ عَنْ حَقِيقَتِهِ، كُلُّ ذلِكَ هُوَ الَّذِي يُوَجِّهُ عَمَلِيَّةَ الاسْتِدْلالِ عَلَى حُدُوثِهِ وَكَوْنِهِ مَخْلُوقًا تمَّ إيجادُه بَعْدَ أنْ لَمْ يَكُنْ. وَإنِّي أَوَدُّ أنْ أُقَرِّرَ فِي هَذا المَوْضِعِ أمْرًا يَتَعَلَّقُ بخُصُوصِيَّةِ مَنْهَجِ البَحْثِ فِي عِلْمِ الكَلامِ وَأُصُولِ الدِّينِ؛ لأنَّ المُتَكَلِّمَ يُعَابُ إذا تَكَلَّمَ فِيمَا لَمْ يَخُضْ فِيهِ المُحَدِّثُونَ مِنْ دَلائِلِ العَقَائِدِ، وَكَأنَّ المَرْجِعِيَّةَ في ذلك للمُحدِّثِ دُونَ المُتَكَلِّمِ، وَإِنِّي لا أحْجُرُ أنْ يكونَ للمُحدِّثِ منهجُه فِي فَهْمِ رِوَايَاتِ الحَدِيثِ المُتَعَلِّقَةِ بمَسَائِلِ الاعْتِقَادِ؛ لَكِنَّ أصْلَ عَمَلِهِ في النِّهَايَةِ التَّثَبُّتُ مِنْ نِسْبَةِ الرِّوَايَةِ إلَى مَنْ يَنْتَهِي إلَيْهِ إسْنَادُهَا، مِنْ طَرِيقَي النَّقْدِ الخَارِجِيِّ وَالدَّاخِلِيِّ المَعْرُوفَيْنِ في اصْطِلاحِهِمْ بالرِّوَايَةِ وَالدِّرَايَةِ.

والدِّرَايَةُ هُنَا لا تَعْنِي بالضَّرُورةِ إدْرَاكَ الحُكْمِ المُسْتَنْبَطِ مِن المَتْنِ، ولا تَعْنِي أيضًا الاقْتِدَارَ عَلَى إثبَاتِهِ في مُوَاجَهَةِ غَيْرِ المُسْلِمِ عَقْلاً؛ بَلْ تَعْنِي مَا يَشْهَدُ مِنْ ذلِكَ المَتْنِ عَلَى ثبُوتِ

النِّسْبَةِ أو انْتِفَائِهَا. أمَّا مَا يَتَّصِلُ بالحُكْمِ المُسْتَنْبَطِ وجِهَةِ الاحْتِجَاجِ بالرِّوَايَةِ وَلَهَا؛ فَهَذا عَمَلٌ آخرُ قَدْ يَقُومُ بهِ العَالِمُ المُحَدِّثُ أيْضًا؛ لكنْ مِنْ حَيْثُ هُوَ فَقِيهٌ فِي مَجَال الفُرُوعِ العَمَلِيَّةِ، أوْ مِنْ حَيْثُ هُوَ مُتَكَلِّمٌ في مَجَال أُصُول الدِّين وَالعَقَائدِ النَّظَرِيَّةِ، لا مِنْ حَيْثُ هُوَ مُحَدِّثٌ فَقَط. وَكُلُّ عِلْمٍ أوْ مَجَال مِمَّا ذكَرْتُ لَهُ مَنْهَجُهُ وَطَرائقُ مَعْلُومةٌ عِنْدَ أهْلِهِ لِلبَحْث فِيهِ؛ فَلا يَنْبَغِي الْخَلْطُ إذ لِكلِّ فَنٍّ رِجَالُهُ[1]. وَإذا كُنَّا لا نَطْلُبُ أحْكَامَ الفِقْهِ وَفتَاوَى الفُقَهاءِ من كُتُبِ الحَدِيثِ؛ فَنَحْنُ لا نَطْلُبُ أيْضًا الأحْكَامَ الكَلامِيَّةَ الاعْتِقَادِيَّةَ مِنْهَا، وَهِيَ مَعَ ذلكَ مَحَلُّ نَظَرِ الفَقِيهِ والمُتَكَلِّمِ في عَمَلِهِمَا.

وقَدْ كَانَ لِمَسْلَكِ عُلَمَاءِ الحَدِيثِ الأوَائِل فِي جَمْعِ الأحَادِيثِ المُتَعَلِّقَةِ بمَسَائِل الاعْتِقَادِ فِيمَا سَمَّوه كُتُبَ السُّنَّةِ وَالإيمَانِ فِي عَصْرٍ مُبكِّرٍ مِنْ تَاريخِ الإسْلامِ ـ دَوْرٌ جَلِيلٌ، وَأثرٌ بَالغٌ فِي تَوْجِيهِ النَّظَرِ إلَى تِلْكَ الرِّوَايَاتِ لتَقْوِيم عِوَجِ الأعَاجِمِ الدَّاخِلينَ مَعَ اتِّسَاعِ رُقْعَةِ الفُتُوحِ إلَى سَاحَةِ الإسْلام. وَأنَا أُشَبِّهُ دَوْرَهُمْ فِي هَذِهِ المَرْحَلَةِ الأُولَى بدَوْرِ عُلَمَاءِ اللُّغَةِ الَّذِينَ جَمَعُوا أُصُولَهَا مِنْ ألْسِنَةِ فُصَحَاء العَرَبِ فِي ذلِكَ الزَّمَان نَفْسِهِ، وَعَلَى جُهُودِهِمْ نَشَأتْ بَعْدَ ذلِكَ عُلُومُ اللُّغَةِ جَمِيعًا، واصْطُنِعَتْ المَنَاهِجُ المُناسِبَةُ لِتَقْعِيدِ اللُّغَةِ وحِفْظِهَا مِن العُجْمَةِ. فَيَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ رَاعَى السَّلَفِيُّون المُتَأخِّرونَ ذلِكَ التَّاريخَ؟! وَلَمْ يَجْعَلُوا مِن اتِّجَاهِ الجَمْعِ وَالسَّعْي فِي حِفْظِ الأُصُول مَنْهَجًا لِلْفَهْمِ وَتَقْرِير الأحْكَام؛ فَمَنْهَجُ الجَمْعِ لِلْحِفْظِ وَتَرْسِيخ الأُسُس؛ لَكِنَّ القِيَامَ بعَمَلِيَّةِ النَّظَرِ وَالبناءِ عَلَى القَوَاعِدِ وَابْتِكَار الوَسَائِلِ الَّتِي تَقُومُ بُرْهَانًا عَلَى المَسَائِل، وَتَدْفَعُ مَا يَجِدُّ مِن الشُّبُهَاتِ .. كُلُّ ذلِكَ شَيْءٌ آخَرُ.

وإنَّ مِن الوَاجِبِ عَلَى المُتَكلِّمِ أيْضًا أنْ يَنْظُرَ فِي مُؤلَّفَاتِ المُحَدِّثِينَ، وَيَعْرِفَ مَا انْتَهَتْ إلَيْهِ جُهُودُهُمْ فِي حِفْظِ الآثارِ وَالحُكْمِ عَلَيْهَا، وَأنْ يُفِيدَ مِنْ ذلِكَ فِي بَحْثِهِ الكَلامِي؛ لَكِنْ

---

[1] – ونحن في هذه الآونة كما سمعنا عن عقيدة أهل الحديث نسمع أيضا عن أصول لفقه خاص بهم، على نحو ما دونه زكريا بن غلام قادر الباكستاني في كتابه: من أصول الفقه على منهج أهل الحديث. ط١، دار الخراز ١٤٢٣هـ. ٢٠٠٢م.

فِي ضَوْءِ مَا تَقَرَّرَ عِنْدَ عُلَمَاءِ أُصُول الدِّينِ مِن القَوَاعِدِ الَّتِي تَجْمَعُ بَيْنَ المَعْقُول وَالمَنْقُول فِي إثباتِ العَقَائدِ الدِّينِيَّةِ، وَفِي دَفْعِ ما يُورِدُهُ خُصُومُهَا عَلَيْهَا مِن الشُّبَهِ وَالاعْتِرَاضَاتِ.

وَلَقَدْ انْتَهَى نَظَرُ المُتَكَلِّمِ فِي حَقِيقَةِ العَالَمِ إلى أنَّهُ جُمْلَةُ المَوْجُودَاتِ الحَادِثَةِ مِن الذَّوَاتِ وَصِفَاتِهَا، أو الأجْسَامِ وَأعْرَاضِهَا وَمَا يَلْزَمُ لِوُجُودِهِمَا مِن الأحْكَامِ المَعْقُولَةِ. وَمِنْ هُنا كَانَ البحثُ عنْ حَقِيقَةِ الجِسْمِ أو ذَوَاتِ العَالَمِ وَمُكَوِّنَاتِهَا، وَعَنْ أنْواعِ الأعْرَاضِ الَّتِي تَقُومُ بِهَا وَأحْكَامِهَا؛ لِبَيَانِ مَا يُتَوَصَّلُ بهِ إلَى إقَامَةِ الدَّلِيلِ القَاطِعِ عَلَى ذلِكَ الحُكْمِ الذي يَفْصِلُ فِي الحَقِيقَةِ بَيْنَ وُجُودِ الخَالِقِ وَوُجُودِ المَخْلُوقِ، وَلِتَكُونَ لَهُمْ مِن أُصُولِ هَذا الدَّلِيلِ وَعُمُومِهِ مَا يَدْفَعُونَ بهِ الشُّبَهَ الَّتِي يَتَمَسَّكُ بهَا الدَّهْرِيَّةُ وَنُفَاةُ الصَّانِعِ الخَالِقِ. وَمِنْ ثَمَّ الْتَزَمَ المُتَكَلِّمُونَ نَفْيَ حَقِيقَةِ كُلِّ مَا يَرَوْنَ أنَّهُ مِنْ لَوَازِمِ الحُدُوثِ وَتَوَابِعِهِ فِي حَقِّ اللهِ ـ تَعَالَى ـ مِنَ الصِّفَاتِ وَالأَحْكَامِ اللازِمَةِ لِوُجُودِهِ؛ نَفْيًا لِلْمِثْلِيَّةِ بَيْنَ المَوْجُودَاتِ الحَادِثَةِ وَالقَدِيمِ الوَاجِبِ الوُجُودِ.

وإذا كَانَ العَقْلُ فِي الإدراكِ والفَهْمِ لا يَسْتَغْنِي عَنْ أدوَاتِ إمْدَادِه وَأسْبَابِ تَحْصِيلِهِ لِلْعِلْمِ بمَا حَوْلَهُ؛ لِيَتَوَصَّلَ وَفْقَ قَوَانِينِ التَّفْكِيرِ وَالنَّظَرِ إلَى العِلْمِ بمَا غَابَ عَنْ إدْرَاكِ هَذِهِ الأدَوَاتِ الحِسِّيَّةِ؛ فَإنَّ المُتَكَلِّمَ فِي تَارِيخِهِ قَدْ اعْتَنَى بوَضْعِ شُرُوطٍ تَضْبطُ عَمَلِيَّةَ القِياسِ وَالانْتِقَال مِنْ أحْكَامِ الشاهِدِ مِن المَوْجُودَاتِ المَحْسُوسَةِ وَالحَادِثَةِ إلَى أحْكَامِ الوَاجِبِ المُتَعَالِي عَنْ إدْرَاكِ الحوَاسِّ؛ لضَمَانِ الفَصْلِ بينَ الأحْكَامِ اللازِمَةِ لِوُجُودِ المَخْلُوقِ الحَادِثِ، وَمَا يَلْزَمُ لِوُجُودِ الوَاجِبِ فِي خَلْقِ العَالَمِ وَتَدْبيرِهِ، وفِي تَكْلِيفِ العِبَادِ وَحِسَابِهِمْ.

وَإذا كَانَ العَالَمُ فِي حَقِيقَتِهِ وَتَكْوِينِهِ مَحلَّ نَظَرِ المُشْتَغِلِينَ بالفَلْسَفَةِ الطَّبِيعِيَّةِ، وَمَوْضِعَ دَرْسِ المُشْتَغِلِينَ بعُلُومِ الطَّبِيعَةِ المُتَنَوِّعَةِ؛ فَإنَّ حَاصِلَ ذلِكَ كُلِّهِ مَجَالُ نَظَرِ المُتَكَلِّمِ السَّاعِي فِي إثْبَاتِ العَقَائِدِ الدِّينِيَّةِ المَنْصُوصَةِ، وَهَذانِ الجَانِبَانِ هُمَا دَقِيقُ الكَلامِ وَجَلِيلُهُ. فالأصْلُ هُوَ الاسْتِدْلالُ بالأثرِ عَلَى المُؤَثرِ أو بالمَخْلُوقِ عَلَى خَالِقِهِ، وَلا يَلْزَمُ بَعْدَ ذلِكَ أنْ تَكُونَ صُورَةُ اسْتِدْلالِ المُتَكَلِّمِ مِثلَ صُورَةِ اسْتِدْلالِ الصَّحَابيِّ وَلا كَالفَقِيهِ وَلا كَالمُحَدِّثِ، وَلا أنْ تَكُونَ صُورَةُ اسْتِدْلالِ المُتَكَلِّمِ فِي زَمَانٍ هِيَ صُورَةَ اسْتِدْلالِهِ فِي غَيْرِه، وَمِنْ ثَمَّ جَازَ لَنَا الاسْتِدْلالُ فِي عَصْرِنَا بنَظَرِيَّةِ الاحْتِمَالاتِ العَدَدِيَّةِ فِي بَيَانِ فَسَادِ قَوْلِ المَادِّيِّينَ المُعَاصِرِينَ بَأنَّهُ لا

يُوجَدُ إلَهٌ مُخْتَارٌ قَصَدَ إلَى إيجَادِ العَالَمِ، وَطَبَّقْنَاهَا عَلَى مَا لَمْ يَعْرِفْهُ السَّابقُونَ مِنْ تَكْوِين خَلايَا جِسْمِ الإنْسَانِ مِن العَنَاصِرِ، وَعَرَفْنَا الاسْتِدْلالَ لإثبَاتِ نُبُوَّةِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ـ بمَا لَمْ يَخْطُرْ ببَالِ السَّابِقِينَ مِنْ وُجُوهِ إعْجَازِ القُرْآنِ الكَرِيمِ، وَالأصْلُ إثبَاتُ نُبُوَّتِهِ بإعْجَازِ القُرْآنِ، وَهُوَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ لَمْ يُصِبْهُ تَغْيِيرٌ وَلا تَحْوِيلٌ. وبناءً عَلَى هَذا كَانَ لِلْمُتَغِيِّرَاتِ مِنْ جَانِبِ دَقِيقِ الكَلامِ أثرٌ لا يُنْكَرُ فِي تَطَوُّرِ المَذهَبِ الكَلامِيِّ عَصْرًا بَعْدَ عَصْرٍ، مَعَ احْتِفَاظِهِ في الغَالِبِ بأصُولِهِ فِي النَّظَرِ وَالمَقَالاتِ.

وَإنَّهُ لا يَلْزَمُ عَلَى ذلِكَ تَجْهِيلُ السَّابِقِينَ مِنْ صَالِحِ السَّلَفِ، وَلا النَّقْصُ مِنْ قِيمَةِ اسْتِدْلالِهِمْ الَّذِي كَانَ كَافِيًا لَمَعْرِفَةِ الحَقِّ وَنُصْرَتِهِ فِي زَمَانِهِمْ، كَمَا لا يَقُولُ أحَدٌ بأنَّهُمْ جَهِلُوا كَثِيرًا مِمَّا تَضَمَّنَهُ الوَحْيُ مِن المَعَارِفِ؛ إذا كَشَفَ لَنَا العِلْمُ الطَّبيعِيُّ مَعَ مُرُورِ الزَّمَانِ مِن الحَقَائِقِ الكَوْنِيَّةِ المُوَافِقَةِ لَمَا فِي القُرْآنِ الكَرِيمِ وَالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ مَا لَم يَكُنْ مَعْلُومًا فِي زَمَانِهِمْ. لَقَدْ اسْتَعَانُوا فِي الاسْتِدْلالِ وَالجِهَادِ بكُلِّ مَا كَانَ مُتَاحًا فِي زَمَانِهِمْ، وَلِمَنْ يَأْتِي بَعْدَهُمْ أنْ يَسْتَعِينَ بمَا هُوَ مُتَاحٌ لَهُ فِي عَصْرِهِ فِي اسْتِدلالِهِ وَفِي جِهَادِهِ أيْضًا، أوْ فَهُوَ مُقَصِّرٌ فِيمَا لَمْ يُقَصِّرُوا فِيهِ. وَفِي هَذا المَقَامِ وَأمْثالِهِ يُمْكِنُنَا أنْ نَذكُرَ مَا جَاءَ فِي قَوَاعِدِ الشَّيْخِ زَرُّوقٍ أَبي العَبَّاسِ أحْمَدَ بْنِ أحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الفَاسِيِّ (تـ٨٩٩هـ): «إتْيَانُ المُتَأَخِّرِ بمَا لَمْ يُسْبَقْ إلَيْهِ لا يَلْزَمُ مِنْهُ القَدْحُ فِي المُتَقَدِّمِ»[١].

وَإنَّ المُسْتَدِلَّ بحُدُوثِ العَالَمِ عَلَى وُجُودِ مُحْدِثِهِ وَخَالِقِهِ لا يَخْرُجُ عَنْ تَفْصِيلِ آيَاتِ القُرْآنِ الكَرِيمِ عَن الخَلْقِ وَدَلالَةِ وُجُودِ المَخْلُوقَاتِ عَلَى وُجُودِ خَالِقِهَا بمَا تُتِيحُهُ لَهُ مَعَارِفُهُ عَنْ طَبِيعَةِ تِلْكِ المَخْلُوقاتِ وَمَا تَشْتَرِكُ فِيهِ مِن الأحْكَامِ.

وَلَسْتُ بالَّذِي يَسْعَى هُنَا إلَى الدِّفَاعِ عنْ آراءِ مَجْمُوعِ المُتَكَلِّمِينَ عَلَى اخْتِلافِهَا وَمَا فِيهَا مِن الخِلافِ الظَّاهِرِ؛ فَلَيْسَ مِن المُمْكِنِ تَصْحِيحُ الجُمْلَةِ المُتَعَارِضَةِ آحَادُهَا، وَلَقَد اعْتَادَ الشَّيْخُ ابنُ تَيْمِيَّةَ أنْ يَضْرِبَ بَعْضَهَا ببَعْضٍ زَاعمًا بذلِكَ سُقُوطَ جُمْلَةِ أُصُولِ الدَّلائِلِ

---

[١]– الشيخ زروق: قواعد التصوف . القاعدة التاسعة والثلاثون. تصحيح محمد زهدي النجار. ط المكتبة الأزهرية للتراث . القاهرة، مصر ١٤١٩هـ . ١٩٩٨م.

الكَلامِيَّةِ، مَعَ عَدَدٍ مِن المَسَائِلِ الَّتِي لمْ يُقَرِّرْ أكْثرَهَا مُتكَلِّمُو أهْلِ السُّنَّةِ الأشْعَرِيَّةِ وَالمَاتُرِيدِيَّةِ، وَهُوَ يَدْعَمُ رَأْيَهُ وَفَتْوَاهُ بأنَّ هَذِهِ الطُّرُقَ مِمَّا لَمْ يَتكَلَّمْ بهِ الرَّسُولُ ـ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ـ وَأصْحَابُهُ وَالتَّابعُونَ لَهُمْ؛ فَلا تَكُونُ مِنْ أُصُولِ الدِّينِ؛ حَتَّى لا يَلْزَمَ عَلَى تَقْرِيرِهَا تَجْهِيلُ الرَّسُولِ أو اتِّهَامُهُ بالكِتْمَانِ[1]. وَلَكِنَّ كَلامِي فِي ثبُوتِ أصْلٍ لِمَنْهَجِ المُتَكَلِّمِينَ عَلَى وَجْهِ الجُمْلَةِ، وأمَّا بَيَانُ مَا هُوَ ثابتٌ مِن الأدِلَّةِ وَالآرَاءِ أو المَقَالاتِ؛ فَسَيَأْتِي تَفْصِيلُهُ عَلَى مَا يُناسِبُ كُلَّ مَسْألَةٍ نَقُومُ بدِرَاسَتِهَا بَيْنَ الشَّيْخِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ وَعُلَمَاءِ الكَلامِ.

وَإنَّ القِسْمَةَ التَّيْمِيَّةَ للتَّوْحِيدِ بَيْنَ الرُّبُوبيَّةِ وَالأُلُوهِيَّةِ لَمْ تُوضَعْ هَكَذا اتِّفَاقًا وَلا خَبْطَ عَشْوَاء؛ بَلْ وُضِعَتْ فِي الحَقِيقَةِ لِتَجْعَلَ العِلْمَ بالقِسْمِ الأوَّلِ مِنْهَا حَاصِلاً بالفِطْرَةِ؛ فَلا يُحْتَاجَ مَعَ ثبُوتِهَا إلَى إثبَاتٍ مِنْ طَرِيقِ العَقْلِ يُقِيمُ البُرْهَانَ عَلَى حُدُوثِ العَالَمِ فِي آحَادِهِ وَجُمْلَتِهِ؛ فإذا طَرَأ عَلَى الفِطْرَةِ طَارِئٌ كَانَ فِي التَّنْبيهِ عَلَى بَعْضِ آيَاتِ الخَلْقِ المُدْرَكَةِ حِسِّيًّا كِفَايَةٌ فِي الإيقَاظِ وَالتَّذْكِيرِ.

وَحِينَمَا يَقْفِزُ الشيخُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ مُتَجَاوِزًا مَوْضِعَ الإثبَاتِ طَفْرَةً وَاحِدَةً؛ فإنَّمَا يُرِيدُ أنْ يَتَخَلَّصَ مِنْ كُلِّ مَا الْتَزَمَهُ المُتَكَلِّمُونَ فِي دَلِيلِ إثبَاتِ وُجُودِ اللهِ ـ تعالى ـ مِنْ طَرِيقِ إثبَاتِ حُدُوثِ العَالَمِ؛ لِتَخْلُصَ لَهُ أقْوَالُه بَعْدَ ذَلِكَ فِي قِيامِ الحَوَادِثِ باللهِ ـ تعالى ـ مِنْ كَلِمَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ الحَادِثةِ عَيْنًا وَالقَدِيمَةِ نَوْعًا، وفِي إثباتِهِ للهِ ـ تعالى ـ المَعَانِيَ اللازِمَةَ لِلْحُدُوثِ وَتَكْوِينِ الأجْسَامِ وَانْتِقَالِهَا مِنْ مَكَانٍ إلَى مَكَانٍ عَلَى حَقِيقَةِ الظَّاهِرِ مِن اسْتِعْمَالِ اللُّغَةِ فِي الشَّاهِدِ المُتَحَيِّزِ، مَعَ ادِّعَاءِ كِفَايَةِ تَفْوِيضِ الكَيْفِيَّةِ فِي نَفْيِ التَّشْبيهِ؛ فَهُوَ يَقْبَلُ فِي غَيْرِ غَضَاضَةٍ أنْ يَكُونَ حُدُوثُ الصِّفَاتِ وَالأفْعَال الثابتُ عِنْدَهُ فِي ذاتِ اللهِ ـ تَعَالَى ـ عَلَى نَحْوٍ مُغَايِرٍ لِحُدُوثِ الصِّفَاتِ وَالأفْعَال فِي ذوَاتِ الْخَلْقِ، وَكَأَنَّ الإشْكَالَ لَيْسَ فِي ثبُوتِ حَقِيقَةِ الحُدُوثِ؛ بَلْ فِي الكَيْفِيَّةِ الَّتِي يَكْتَفِي الشَّيْخُ بتَفْوِيضِهَا وَإعْلانِ عَدَمِ العِلْمِ بهَا ...

وإذا لَمْ يَكُنْ الكَلامُ فِي بَيَانِ وُجُودِ الخَالِقِ المَعْلُومِ بالفِطْرَةِ لِكُلِّ أَحَدٍ؛ فَالكَلامُ حِينَئِذٍ

[1] – راجع ابن تيمية: درء تعارض العقل والنقل . ١/ ٢٦: ٢٨، ٣٨: ٤١. تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم. ط١، جامعة الإمام محمد بن سعود . الرياض، السعودية ١٤٠١هـ. ١٩٨١م.

فِي تَفْصِيلِ صِفَاتِ الخَالِقِ المَوْصُوفِ بكُلِّ كَمَالٍ وَالمُنَزَّهِ عَنْ كُلِّ نَقْصٍ، وَبَيَانِ أَنَّهُ المَعْبُودُ وَحْدَهُ، وَهُنَا يَطْرَحُ الشيخُ ابنُ تَيْمِيَّةَ بَدِيلاً لِلْمَنْهَجِ الكَلامِيِّ يَعْتَمِدُ فِيهِ عَلَى قِيَاسِ الأَوْلَى، وَلا يَفُوتُهُ أَنْ يَنْسُبَ هَذَا البَدِيلَ لِلقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ وَأَئِمَّةِ السَّلَفِ؛ فَيَقُول: «الْعِلْمِ الإلَهِيّ لا يَجُوزُ أَنْ يُسْتَدَلَّ فِيهِ بِقِيَاسِ تَمْثِيلٍ يَسْتَوِي فِيهِ الأَصْلُ وَالْفَرْعُ وَلا بِقِيَاسِ شُمُولِيٍّ تَسْتَوِي أَفْرَادُهُ؛ فَإِنَّ اللَّهَ ـ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ـ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ فَلا يَجُوزُ أَنْ يُمَثَّلَ بِغَيْرِهِ، وَلا يَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَ هُوَ وَغَيْرُهُ تَحْتَ قَضِيَّةٍ كُلِّيَّةٍ تَسْتَوِي أَفْرَادُهَا.

وَلِهَذَا لَمَّا سَلَكَ طَوَائِفُ مِنْ الْمُتَفَلْسِفَةِ وَالْمُتَكَلِّمَةِ مِثْلَ هَذِهِ الأَقْيِسَةِ فِي الْمَطَالِبِ الإِلَهِيَّةِ لَمْ يَصِلُوا بِهَا إلَى يَقِينٍ؛ بَلْ تَنَاقَضَتْ أَدِلَّتُهُمْ وَغَلَبَ عَلَيْهِمْ ـ بَعْدَ التَّنَاهِي ـ الْحَيْرَةُ وَالاضْطِرَابُ؛ لِمَا يَرَوْنَهُ مِنْ فَسَادِ أَدِلَّتِهِمْ أَوْ تَكَافُئِهَا. وَلَكِنْ يُسْتَعْمَلُ فِي ذَلِكَ قِيَاسُ الأَوْلَى سَوَاءٌ كَانَ تَمْثِيلا أَوْ شُمُولا، كَمَا قَالَ ـ تعالى ـ: ﴿**وَلِلّهِ الْمَثَلُ الأَعْلَىَ**﴾ [النحل/ ٦٠]. مثل: أَنْ نَعْلَمَ أَنَّ كُلَّ كَمَالٍ ثَبَتَ لِلْمُمْكِنِ أَوْ الْمُحْدَثِ لا نَقْصَ فِيهِ بِوَجْهٍ مِنْ الْوُجُوهِ، وَهُوَ مَا كَانَ كَمَالاً لِلْمَوْجُودِ غَيْرَ مُسْتَلْزِمٍ لِلْعَدَمِ؛ فَالْوَاجِبُ الْقَدِيمُ أَوْلَى بِهِ. وَكُلُّ كَمَالٍ لا نَقْصَ فِيهِ بِوَجْهٍ مِنْ الْوُجُوهِ ثَبَتَ نَوْعُهُ لِلْمَخْلُوقِ الْمَرْبُوبِ الْمَعْلُولِ الْمُدَبَّرِ؛ فَإِنَّمَا اسْتَفَادَهُ مِنْ خَالِقِهِ وَرَبِّهِ وَمُدَبِّرِهِ؛ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْهُ. وَأَنَّ كُلَّ نَقْصٍ وَعَيْبٍ فِي نَفْسِهِ، وَهُوَ مَا تَضَمَّنَ سَلْبَ هَذَا الْكَمَالِ إذَا وَجَبَ نَفْيُهُ عَنْ شَيْءٍ مَا مِنْ أَنْوَاعِ الْمَخْلُوقَاتِ وَالْمُحْدَثَاتِ وَالْمُمْكِنَاتِ؛ فَإِنَّهُ يَجِبُ نَفْيُهُ عَن الرَّبِّ ـ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ـ بِطَرِيقِ الأَوْلَى. وَأَنَّهُ أَحَقُّ بِالأُمُورِ الْوُجُودِيَّةِ مِنْ كُلِّ مَوْجُودٍ، وَأَمَّا الأُمُورُ الْعَدَمِيَّةُ فَالْمُمْكِنُ بِهَا أَحَقُّ، وَنَحْوُ ذَلِكَ.

وَمِثْلُ هَذِهِ الطُّرُقِ هِيَ الَّتِي كَانَ يَسْتَعْمِلُهَا السَّلَفُ وَالأَئِمَّةُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَطَالِبِ، كَمَا اسْتَعْمَلَ نَحْوَهَا الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَمَنْ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ مِنْ أَئِمَّةِ أَهْلِ الإِسْلامِ، وَبِمِثْلِ ذَلِكَ جَاءَ الْقُرْآنُ فِي تَقْرِيرِ أُصُولِ الدِّينِ مِنْ مَسَائِلِ التَّوْحِيدِ وَالصِّفَاتِ وَالْمُعَادِ وَنَحْوِ ذَلِكَ»[١].

---

[١] – ابن تيمية: درء تعارض العقل والنقل . ١/ ٢٩، ٣٠. وانظر له أيضا: مجموع الفتاوى . ٣/ ٢٩٧، ٢٩٨. جمع وترتيب الشيخ عبد الرحمن بن قاسم العاصي النجدي وابنه محمد. طبع الرئاسة العامة لشئون الحرمين الشريفين بالسعودية ١٤٠٤هـ.

وَالسَّلَفِيُّونَ الجُدُدُ الَّذِينَ لا يَعْرِفُ أكْثرُهُمْ عِلْمَ الكَلامِ إلاَّ مِنْ خِلالِ مَا يَذكُرُهُ الشَّيْخُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ مُقْتَنِعُونَ بأنَّ إثباتَ العَقَائِدِ أو العِلْمِ الإلهِيِّ لا يُسْتَعْمَلُ فِيهِ مِن الأقْيِسَةِ إلاَّ قِيَاسُ الأوْلَى، وَيُسَلِّمُونَ أنَّ حِكَايَةَ الشَّيْخِ قَاطِعَةٌ فِيمَا هَدَى لَهُ القُرْآنُ الكَرِيمُ مِن الأدِلَّةِ العَقْلِيَّةِ، وَفِيمَا انْتَهَجَهُ أئِمَّةُ السَّلَفِ فِي الإثبَاتِ وَالتَّنْزِيهِ.

وَهَنِيئًا لَهُمْ إذا كَانَ هَذا حَظَّهُمْ مِنْ تَحْصِيلِ العُلُومِ العَقْلِيَّةِ؛ إذ قِيَاسُ الأوْلَى إقْنَاعِيٌّ غَيْرُ بُرْهَانِيٍّ، وَقَدْ اسْتُعْمِلَ فِي القُرْآنِ فِي نَفْيِ البَنَاتِ بَعْدَ ثبُوتِ التَّوْحِيدِ وَنَفْيِ جِنْسِ الوَلَدِ بمَا هُوَ بُرْهَانٌ قَاطِعٌ؛ لِيَكُونَ قِيَاسُ الأوْلَى المُعْتَمِدُ عَلَى المُقَدِّمَاتِ المَشْهُورَةِ فِي حَقِّ المُخَاطَبينَ تَوْبيخًا لِمَنْ نَسَبَ مِنْهُم البَنَاتِ إلى اللهِ ـ تَعَالَى ـ مَعَ كَرَاهِيَتِهِ لِهَذِهِ النِّسْبَةِ فِي حَقِّ نَفْسِهِ، وَتَنْبيهًا عَلَى قُصُورِ اسْتِعْمَالِهِ لِعَقْلِهِ. وَهَذا التَّوْبيخُ الَّذِي جَرَى فِي حَقِّ أُولَئكَ المُشْركِينَ لا يَجْرِي فِي حَقِّ مَنْ لا يَرَى فِي نِسْبَةِ البَنَاتِ إليْهِ بَأْسًا.

وَمِمَّا ذكَرَهُ الشَّيْخُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي مَعْرِضِ الاحْتِجَاجِ لِرَأْيِه قَوْلُ اللهِ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ: **﴿وَيَجْعَلُونَ لِلّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ * وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالأُنثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ * يَتَوَارَى مِنَ الْقَوْمِ مِن سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَى هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلاَ سَاء مَا يَحْكُمُونَ * لِلَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلّهِ الْمَثَلُ الأَعْلَىَ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ * وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَآبَّةٍ وَلَكِن يُؤَخِّرُهُمْ إلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لاَ يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلاَ يَسْتَقْدِمُونَ * وَيَجْعَلُونَ لِلّهِ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ الْحُسْنَى لاَ جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ الْنَّارَ وَأَنَّهُم مُّفْرَطُونَ﴾** النحل/ ٥٧: ٦٢. وَمِمَّا قَالَهُ الفَخْرُ الرَّازِيُّ فِي بَيَانِ هَذِهِ الآيَاتِ الكَرِيمَةِ: «إنَّهُ لَمَّا ثبَتَ بالدَّلِيلِ اسْتِحَالَةُ الصَّاحِبَةِ وَالوَلَدِ عَلَى اللهِ ـ تَعَالَى ـ أرْدَفَهُ اللهُ بذِكْرِ هَذا الوَجْهِ الإقْنَاعِي، وَإلاَّ فَلَيْس كُلُّ مَا قَبُحَ مِنَّا فِي العُرْفِ قَبُحَ مِنَ اللهِ ـ تَعَالَى ـ: ألا تَرَى أنَّ رَجُلاً زَيَّنَ إمَاءَهُ وَعَبيدَهُ وَبَالَغَ فِي تَحْسِينِ صُورِهِنَّ، ثمَّ بَالَغَ فِي تَقْوِيَةِ الشَّهْوَةِ فِيهِمْ وَفِيهِنَّ، ثمَّ جَمَعَ بَيْنَ الكُلِّ وَأزَالَ الحَائِلَ وَالمَانِعَ؛ فَإنَّ هَذا بالاتِّفَاقِ حَسَنٌ مِن اللهِ ـ تَعَالَى ـ وَقَبِيحٌ مِنْ كُلِّ الخَلْقِ. فَعَلِمْنَا أنَّ التَّعْوِيلَ عَلَى هَذِهِ الوُجُوهِ المَبْنِيَّةِ عَلَى العُرْفِ، إنَّمَا

يَحْسُنُ إذا كَانَتْ مَسْبُوقَةً بالدَّلائِلِ القَطْعِيَّةِ اليَقِينِيَّةِ، وَقَدْ ثَبَتَ بالبَرَاهِينِ القَطْعِيَّةِ امْتِنَاعُ الوَلَدِ عَلَى اللهِ؛ فَلا جَرَمَ حَسُنَتْ تَقْوِيَتُهَا بهَذِهِ الوُجُوهِ الإقْنَاعِيَّةِ»[1].

وكذلكَ القَوْلُ فِي الأمْثالِ القُرآنيَّةِ المَضْرُوبَةِ بحَالِ السَّادَةِ الَّذِينَ لا يَقْبَلُونَ أنْ يُشارِكَهُمْ عَبِيدُهُمْ فِيمَا يَمْلِكُونَ، وَحَالِ العَبْدِ الذي يَرْجِعُ في طَاعَتِهِ إلى شُرَكَاءَ مُتَشَاكِسِينَ مُقَارَنًا بحَالِ مَنْ يَرْجِعُ فِي طَاعَتِهِ إلَى سَيِّدٍ آمِرٍ وَاحِدٍ.

وَكَذلِكَ كَانَ اسْتِعْمَالُ قِياسِ الأوْلَى فِي شَأْنِ المَعَادِ بَعْدَ القَطْعِ بثبُوتِ الخَلْقِ الأَوَّلِ، وَبَيَانِ طَلاقَةِ تَعَلُّقِ القُدْرَةِ الإلَهِيَّةِ بكُلِّ مُمْكِنٍ، وَإمْكَانِ الإعَادَةِ لِمَا كَانَ؛ فَالَّذِي لا يُثْبِتُ فِي التَّوْحِيدِ أنَّ اللهَ ـ تَعَالَى ـ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ، وَأنَّهُ لا يَزَالُ قَادِرًا عَلَى كُلِّ مُمْكِنٍ، لاَ يَثْبُتُ عِنْدَهُ المَعَادُ بمِثلِ ذلِكَ القِيَاسِ مِنْ طُرُقِ الاسْتِدْلالِ؛ لأنَّ تَغَيُّرَ الأحْوَالِ لا يُفِيدُ ثبُوتَ فِعْلِ المِثلِ وَلا مَا هُوَ أوْلى مِنْهُ لِكَوْنِهِ أهْوَنَ، وَالإنْسَانُ يَدْرِكُ بالضَّرُورَةِ أنَّهُ يَقْدِرُ فِي شَبَابِهِ وَصِحَّتِهِ عَلَى أفْعَالٍ لا يَقْدِرُ عَلَى أمْثالِهَا، وَلا عَلَى مَا هُوَ أدْنَى وَأهْوَنُ مِنْهَا بكَثِيرٍ فِي شَيْخُوخَتِهِ أوْ مَرَضِهِ.

وَالقُرْآنُ الكَرِيمُ رِسَالَةٌ عَامَّةٌ لِجَمِيعِ الخَلْقِ عَلَى اخْتِلافِ مَرَاتِبِهِمْ فِي الفَهْمِ وَالإدْرَاكِ؛ فَمِنْ ثمَّ تَضَمَّنَ الدَّلائِلَ البُرْهَانِيَّةَ وَالجدَلِيَّةَ وَالإقْنَاعِيَّةَ الخَطَابيَّةَ جَمِيعًا، وَمِنْ إعْجَازِهِ فِي البَيَانِ وَالدَّعْوَةِ فَوْقَ ذلِكَ أنَّهُ يَرِدُ فِيهِ مَا يَتَلَقَّاهُ صَاحِبُ البُرْهَانِ، وَصَاحِبُ الجدَلِ، وَصَاحِبُ الإقْنَاعِ .. كُلٌّ فِي رُتْبَتِهِ بحَسَبِ مَا يَعْتَادُه فِي الفَهْمِ وَالتَّلَقِّي، وَالنَّصُّ وَاحِدٌ فِيهِ الحُجَّةُ البَالِغَةُ عَلَى جَمِيعِ المُكَلَّفِينَ. وَنَحْنُ حِينَمَا نُعَلِّمُ نَصُوغُ لِكُلِّ مَرْحَلَةٍ مَا يُنَاسِبُهَا، وَحِينَمَا نُخَاطِبُ طَبَقَةً مِن النَّاسِ فِي الدَّعْوَةِ وَالإعْلامِ وَالإعْلانِ نَجْعَلُ لِكُلِّ فِئَةٍ حَدِيثهَا وَمَا يُوافِقُ إدْرَاكَهَا وَتَحْصِيلَهَا فِي المَوْضُوعِ وَالشَّكْلِ.

وإنِّي لا أعْنِي بما سَبَقَ أنَّ مُقَدِّمَاتِ قِيَاسِ الأوْلَى فِي القُرْآنِ مَشْهُورَةٌ غَيْرُ صَحِيحَةٍ .. كَيْفَ وَقَدْ تَقَدَّمَ أنَّها مُؤكَّدَةٌ بمَا سَبَقَهَا مِن القَوَاطِعِ الدَّالَّةِ عَلَى التَّوْحِيدِ، وَإمْكَانِ الإعَادَةِ؛

---

[1] – الإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت٦٠٦هـ): تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب . ٢٠/ ٥٨. ط١، دار الفكر . بيروت، لبنان ١٤٠١هـ. ١٩٨١م.

لَكِنْ يُقَالُ: إنَّ دَلالَةَ هَذا القِياسِ صَالِحَةٌ فِي الإسْنَادِ دُونَ الاعْتِمَادِ.

وَإنَّهُ لا بَأْسَ مَعَ ذلِكَ فِي أنْ يَسْتَدِلَّ المَرْءُ مِنَّا عَلَى مَنْ لَمْ تُلَوَّثْ فِطْرَتُه الأُولَى بأنَّهُ إذا كَانَ لا يُصَدِّقُ أنَّ أخْشَابَ بَعْضِ أشْجَارِ الغَابَةِ قَدْ تَقَطَّعَتْ مِنْ ذاتِ نَفْسِهَا، ثمَّ انْتَظَمَتْ سَفِينَةً تَنْقُلُ النَّاسَ وَالأحْمَالَ بَيْنَ شَاطِئَيْ نَهْرٍ وَاسِعٍ، أوْ بَحْرٍ جَامِحٍ، دُونَ أنْ يَكُونَ لَهَا صَانِعٌ عَالِمٌ بوَجْهِ صَنْعَتِهَا لِهَذِهِ الوَظِيفَةِ، وَقَائِدٌ يُوَجِّهُ حَرَكَتَهَا؛ فَمِنْ بَابِ أوْلَى يَلْزَمُهُ فِي نَظَرِهِ إلَى هَذا العَالَمِ فِي نِظَامِهِ الدَّقِيقِ، وَمَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ مِنَ الآيَاتِ البَاهِرَةِ وَالْحِكَمِ الظَّاهِرَةِ، أنْ لا يُصَدِّقَ أنَّهُ وُجِدَ مِنْ غَيْرِ صَانِعٍ مُدَبِّرٍ وَعَالِمٍ قَدِيرٍ.

لَكِنْ إذا لَبَسَ عَلَيْهِ الشَّيْطَانُ أو الْتَبَسَتْ الشُّبَهُ فِي عَقْلِهِ؛ فَلا بُدَّ مِن التَّفْصِيلِ فِي إثبَاتِ مَا يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ قِيَاسُ الأوْلَى، وَبَيَانِ أنَّ الحُدُوثَ أو الإمْكَانَ أوْ هُمَا مَعًا أسَاسُ الحَاجَةِ إلَى مُؤَثِّرٍ فَاعِلٍ أو مُرَجِّحٍ، وَأنَّ العَالَمَ فِي آحَادِهِ وَجُمْلَتِهِ حَادِثٌ مَفْعُولٌ مَخْلُوقٌ بحَاجَةٍ إلَى خَالِقٍ غَيْرِ مَخْلُوقٍ، وَصَانِعٍ غَيْرِ مَصْنُوعٍ وَلا حَادِثٍ. وَهَذا التَّفْصِيلُ لا تَخْرُجُ دَلائِلُه عَن الاسْتِدْلالِ بآيَاتِ الخَلْقِ عَلَى الخَالِقِ ـ جَلَّ وَعَلا ـ مِمَّا نَصَّ عَلَى أصْلِهِ الوَحْيُ كِتَابًا وَسُنَّةً.

وإذا كَانَ الشَّيْخُ ابْنَ تَيْمِيَّةَ قَدْ رَأى أنَّ قِيَاسَ الأوْلَى هُوَ مُعْتَمَدُ النَّظَرِ فِي العِلْمِ الإلَهِيِّ، وَاعْتَمَدَ عَلَى أنَّ مَسَائِلَ «**تَوْحِيدِ الرُّبُوبيَّةِ**» عِنْدَهُ فِطْرِيَّةٌ يَكُونُ العِلْمُ بهَا مَرْكُوزًا فِي نُفُوسِ جَمْيعِ المُكَلَّفِينَ؛ فإنَّ المُتَكَلِّمَ يُسَلِّمُ ثبُوتَ الفِطْرَةِ الأُولَى؛ لَكِنَّهُ يُسَلِّمُ أيْضًا أنَّهَا غَيْرُ كَافِيَةٍ فِي تَفْصِيلِ أحْكَامِ مَسَائِلِ الإيْمَانِ، ولا فِي إثبَاتِها عَلَى المُخَالِفِ فِي نُهُوضِ المُتَكَلِّمِ بوَظِيفَتَي الإثبَاتِ وَدَفْعِ الشُّبَهِ وَالاعْتِرَاضَاتِ؛ لِمَا يَطْرَأُ عَلَيْهَا مِن اجْتِيَالِ شَيَاطِينِ الإنْسِ وَالجِنِّ، وَمِيرَاثِ الدِّيَانَاتِ غَيْرِ الصَّحِيحَةِ، وَمَا يُشَاهَدُ مِنْ شَارَاتِ الإلْحَادِ وَجَحْدِ الحَقِّ بَعْدَ ظُهُورِ آيَاتِهِ .. إنَّهُ لا يَبْقَى مِن الفِطْرَةِ إلاَّ مُنَاسَبَةُ الحَقِّ فِي النُّفُوسِ حِينَمَا تُحَصِّلُ العِلْمَ بهِ وَتُدْرِكُهُ بوَسَائِلِ الإدْرَاكِ الَّتِي هَيَّأهَا اللهُ ـ تَعَالَى ـ لِعِبَادِهِ المُكَلَّفِينَ؛ فَجَعَلَ لَهُم الحَوَاسَّ وَالعُقُولَ وَأرْسَلَ إلَيْهِم الأنْبِيَاءَ بالكِتَابِ وَالمِيزَانِ.

وَمِنْ عُلَمَاءِ الكَلامِ حُجَّةُ الإسْلامِ أبُو حَامِدٍ الغَزَالِيُّ (تـ٥٠٥هـ) الَّذِي قَدَّمَ اجْتِهَادَه فِي

اسْتِلْهَامِ مَوَازِينِ النَّظَرِ مِنْ كِتَابِ اللهِ ـ تَعَالَى ـ فِي رِسَالَةِ «**القِسْطَاس الْمُسْتَقِيم**»؛ حيثُ ذكَرَ للدَّلائِلِ العَقْلِيَّةِ فِي القُرآنِ ثلاثةَ مَوَازِينَ لَهَا خَمْسَةُ وُجُوهٍ رآها الغَزالِيُّ لائِحَةً فِي آيَاتِهِ[1]، وَكَانَ كِتَابُهُ «**الاقْتِصَادُ فِي الاعْتِقَادِ**» ـ فِي رَأْيِي ـ تَطْبيقًا عَمَلِيًّا لاسْتِعْمَالِ هَذِهِ المَوَازِينِ، وَلَقَدْ ذكَرَ الغَزالِيُّ فِيمَا مَهَّدَ بهِ لِلْكِتَابِ مَنَاهِجَ الأدِلَّةِ الَّتِي اقْتَصَرَ عَلَى اسْتِعْمَالِهَا فِيهِ، وَهِيَ ثلاثةٌ: أوَّلُهَا: مَنْهَجُ السَّبْرِ وَالتَّقْسِيمِ الْمُنْحَصِرِ[2]. وَهُوَ نَفْسُهُ مِيزَانُ التَّعَانُدِ فِي القِسْطَاسِ الَّذِي تَنْحَصِرُ القِسْمَةُ فِيهِ بَيْنَ قِسْمَيْنِ يَلْزَمُ مِنْ ثبُوتِ أحَدِهِمَا نَفْيُ الآخَرِ. وأصله فِي القرآن قَوْلُ اللهِ ـ تَعَالَى ـ: **﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ قُلِ اللَّهُ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾** سبأ/ ٢٤. فَإنَّ الغَزالِيَّ يَرَى أنَّ الْمُحَاجَّةَ فِي الآيَةِ الكَرِيمَةِ لَيْسَتْ مَبْنِيَّةً عَلَى التَّسْوِيَةِ وَالتَّشْكِيكِ؛ بَلْ هُنَاكَ أصْلٌ مُضْمَرٌ فِي صَدْرِهَا الْمُبَيِّنِ أنَّ اللهَ ـ تَعَالَى ـ رَازِقُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالأرْضِ، وَهَذا يَعْنِي أنَّ النَّبيَّ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ـ وَأتْبَاعَهُ لَيْسُوا عَلَى ضَلالٍ؛ لِتَكُونَ الحُجَّةَ عَلَى هَذا النَّحْوِ: إنَّا أوْ إيَّاكُمْ لَعَلَى ضَلالٍ مُبينٍ، وَمَعْلُومٌ أنَّا لَسْنَا عَلَى ضَلالٍ؛ لأنَّنَا نُسَلِّمُ أنَّ اللهَ هُوَ الرَّزَّاقُ وَحْدَهُ. وَالدَّعْوَى أو النَّتِيجَةُ: أنْتُمْ عَلَى ضَلالٍ مُبينٍ. وَيُمْكِنُ العَكْسُ بقِسْمَةِ الهُدَى أيْضًا؛ فَاللازِمُ مِنْ إثبَاتِهِ للنَّبيِّ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ـ نَفْيُهُ عَنِ الْمُخَالِفِينَ الْمُعَارِضِينَ لِدَعْوَتِهِ.

وَالْمَنْهَجُ الثانِي في الاقْتِصَادِ: هُوَ تَرْتِيبُ أصْلَيْنِ يَلْزَمُ مِنْ ازْدِوَاجِهِمَا فِي العَقْلِ الْمُحَصِّلِ لِكَوْنِهِمَا ثابتَيْنِ أو الْمُسَلِّمِ بذلِكَ، أصْلٌ ثالِثٌ هُوَ أصْلُ الدَّعْوَى عَلَى الْمُخَالِفِ، أوْ فَائِدَةُ النَّظَرِ[3]. وَهَذا هُوَ مِيزَانُ التَّعَادُلِ فِي القِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ فِي أنْوَاعِهِ الثلاثةِ: الأكْبَرِ،

---

[1] – راجع الغزالي: القسطاس المستقيم (ضمن مجموعة رسائل الغزالي) . ص ١٨٠: ١٩٥. ط دار الفكر . بيروت، لبنان ١٤٢١هـ . ٢٠٠٠م.

[2] – راجع الغزالي: الاقتصاد في الاعتقاد . ص ١٥، ١٦. نشرة الدكتور إبراهيم آكاه، والدكتور حسين آتاي . كلية الإلهيات بجامعة أنقره، تركيا ١٩٦٢م.

[3] – انظر السابق . ص ١٦، ١٧.

والأَوْسَط، والأَصْغَر.

وَأَصْلُ اسْتِعْمَال مِيزَانِ التَّعَادُل الأكْبَر فِي الحُجَّةِ الَّتِي آتاهَا اللّهُ ـ تَعَالَى ـ خَلِيلَهُ إبْرَاهِيمَ ـ عَلَيْهِ السَّلامُ ـ عَلَى النّمْرُودِ الَّذِي زَعَمَ أنَّهُ يُحْيِي وَيُمِيتُ؛ فَقَالَ لَهُ إبْرَاهِيمُ: ﴿فَإِنَّ اللّهَ يَأْتِي بِالشَّمْس مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ﴾ البقرة/ ٢٥٨.

وَصُورَةُ هَذا المِيزَانِ فِيمَا قَرَّرَهُ أبُو حَامِدٍ: كُلُّ مَنْ يَقْدِرُ عَلَى إطْلاعِ الشَّمْسِ فَهُوَ الإلَهُ الحَقُّ، وَإلَهِي هُوَ القَادِرُ عَلَى إطْلاعِهَا. هَذانِ هُمَا الأصْلانِ، وَاللازِمُ مِنْ حُصُولِ ثبُوتِهِمَا فِيمَا احْتَجَّ بِهِ الخَلِيلُ ـ عَلَيْهِ السَّلامُ ـ أنَّ إلَهَهُ هُوَ الإلَهُ الحَقُّ دُونَ النّمْرُودِ. وَمِنَ المَعْلُومِ عِنْدَهُمَا أنَّ الإلَهَ هُوَ القَادِرُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، وَطُلُوعُ الشَّمْسِ مِنْ جُمْلَةِ الأشْيَاءِ المُمْكِنَةِ الحَادِثَةِ؛ فَالإلَهُ الحَقُّ هُوَ مُحَرِّكُ الشَّمْسِ وَمُطْلِعُهَا. وَمِنَ المَعْلُومِ بالمُشَاهَدَةِ عَجْزُ النّمْرُودِ وَأمْثالِهِ عَنْ تَحْرِيكِ الشَّمْسِ وَإطْلاعِهَا؛ فَلا يَسَعُ المُثبتَ لِهَذَيْنِ الأصْلَيْنِ إلاَّ التَّسْلِيمُ بالثالِثِ، وَهُوَ نَفْيُ الإلَهِيَّةِ عَن النّمْرُودِ. وكذلك يُقَالُ لِمَنْ رَأى بَغْلاً مُنْتَفِخَ البَطْنِ فَحَسِبَ أنَّهُ حَيَوانٌ حَامِلٌ: هَلْ تَعْلَمُ أنَّ البَغْلَ عَقِيمٌ لا يَلِدُ. وَهَذا أصْلٌ يُعلَمُ بالتَّجْرِبَةِ. وَيُقَالُ لَهُ: هَلْ تَعْلَمُ أنَّ هَذا الحَيَوَانَ بَغْلٌ. فإذا عَلِمَ ذلِكَ فَإنَّهُ لا يَشُكُّ فِي أنَّ هَذا الحَيَوَانَ المُعَيَّنَ المُنْتَفِخَ البَطْنِ لَيْسَ بحَامِلٍ. وَحَدُّ هَذا المِيزَانِ الأكْبَرِ مِنْ مَوَازِينِ التَّعَادُلِ أنَّ الحُكْمَ عَلَى الأَعَمِّ حُكْمٌ عَلَى الأَخَصِّ.

وَمِثالُهُ فِي عِلْمِ الفِقْهِ أنْ يُقَالَ: هَذا النَّبِيذُ مُسْكِرٌ، وَهَذا يُعْلَمُ بالتَّجْرِبَةِ. وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، وَهَذا يُعْلَمُ بالشَّرْعِ. وَمَنْ سَلَّمَ ثبُوتَ هَذيْنِ الأصْلَيْنِ لا يَسَعُهُ إلاَّ التَّسْلِيمُ بالثالِثِ، وَهُوَ أنَّ هَذا النَّبِيذَ حَرَامٌ. وَمِثالُهُ في أُصُولِ الدِّينِ: أنَّ العَالَمَ حَادِثٌ أو جَائِزٌ، وَكُلُّ حَادِثٍ أو جَائِزٍ لَهُ صَانِعٌ أو سَبَبٌ؛ فالعالَم له صَانِعٌ أو سَبَبٌ. وَكُلَّمَا كَانَ الشَّكُّ فِي أحَدِ هَذِهِ الأُصُولِ اسْتُنْتِجَ العِلْمُ بِهِ مِنْ أصْلَيْنِ هُمَا لَهُ أبٌ وَأُمٌّ؛ حَتَّى نَبْلُغَ الأوَّلِيَّاتِ المُسْتَغْنِيَةَ عَن البُرْهَانِ فِي جَلائِهَا وَحُصُولِ العِلْمِ بهَا فِي كُلِّ عَقْلٍ تَامٍّ. وَهَذا يُبَيِّنُ تَهَافُتَ القَوْلِ بأنَّ النَّظَرَ القَائِمَ عَلَى ثبُوتِ القَضِيَّةِ الكُلِّيَّةِ لا يُفِيدُ عِلْمًا جَدِيدًا؛ فالعَقْلُ لَهُ فِي النَّظَرِ وَقَوَانِينِ التَّفْكِيرِ إمْكَانَاتٌ تَعْلُو عَلَى الإدْرَاكِ الحِسِّيِّ الجُزْئِيِّ، وَبِهَا يَتَمَكَّنُ مِنْ تَحْصِيلِ العِلْمِ بالكُلِّيِّ دُونَ أنْ يَسْتَقْرِئَ عَلَى التَّفْصِيلِ جَمِيعَ جزئياته وَاحِدًا وَاحِدًا، وَهُنَا يَسْتَفِيدُ العَاقِلُ

تَعْيينَ الحكْمِ لِلْجُزْئيِّ. وَلَوْ قَدَّرْنَا فَقَطْ حَالَةَ الغَفْلَةِ عَن انْدِرَاجِ الجزْئِيِّ الْمُعَيَّن تحْتَ الكُلِّيِّ المَعلومِ حُكْمُه فِي العَقْلِ أو الْمُسَلَّمِ وَضْعًا وَاتِّفَاقًا؛ فَتِلْكَ فَائِدَةٌ لا يُهْمَلُ جَانِبُهَا فِي النَّظَرِ وَلا فِي إقَامَةِ الحُجَّةِ عَلَى الْمُخَالِفِ الْمُعَانِدِ.

وَأما مِيزَانُ التَّعَادُل الأوْسَطُ؛ فَأصْلُ اسْتِعْمَالِهِ مَا جَاءَ فِي القُرْآنِ مِنْ قَوْلِ الخَلِيلِ ـ عَلَيْهِ السَّلامُ ـ نَاظِرًا كَانَ أوْ مُقِيمًا لِلْحُجَّةِ عَلَى مُنْكِرِي دَعْوَتِهِ: ﴿لا أُحِبُّ الآفِلِينَ﴾ الأنعام/ ٧٦. وَصُورَتُهُ عِنْدَ الغَزالِيِّ: أنَّ القَمَرَ آفِلٌ، وَالإلَهَ لَيْسَ بآفِلٍ؛ فَالْقَمَرُ لَيْسَ بإلَهٍ. وَحَدَّهُ أنَّ الَّذِي يُنْفَى عَنْهُ مَا يَثْبُتُ لِغَيْرِهِ مُبَاينٌ لِذلِكَ الغَيْرِ؛ فَالإلَهُ يُنْفَى عَنْهُ الأُفُولُ، وَالقَمَرُ يَثْبُتُ لَهُ الأُفُولُ، وَهَذا التَّبَايُنُ يُوجِبُ أنْ القَمَرَ لَيْسَ إلَهًا، وَأنَّ الإلَهَ لَيْس قَمَرًا.

وَمِنْهُ قَوْلُ اللهِ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى نَحْنُ أَبْنَاء اللّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُم بِذُنُوبِكُم بَلْ أَنتُم بَشَرٌ مِّمَّنْ خَلَقَ يَغْفِرُ لِمَن يَشَاء وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ المائدة/ ١٨. وَصُورَتُه أنَّ الابْنَ الحَبيبَ لا يُعَذَّبُ كَمَا يُعْلَمُ مِن التَّجْرِبَةِ، وَهُمْ مُعَذَّبُونَ كَمَا يُعْلَمُ بالْمُشَاهَدَةِ؛ فَلَيْسُوا أبْنَاءَ للهِ ـ تَعَالَى ـ لَوْ جَازَ أنْ يَكُونَ لَهُ أبْنَاءٌ. وَكَذلِكَ مُطَالَبَةُ اليَهُودِ بتَمَنِّي المَوْتِ إذ زَعَمُوا أنَّهُم أوْلِيَاءُ للهِ مِنْ دُونِ النَّاسِ. وَهَذا هُوَ مِيزَانُ التَّقْدِيسِ وَالتَّنْزيهِ؛ فَبوَزْنِهِ يُعْرَفُ أنَّ اللهَ ـ تَعَالَى ـ لَيْسَ بجِسْمٍ وَلا جَوْهَرٍ؛ لأنَّ كُلَّ مُتَحَيِّزٍ يكونُ مَعْلُولاً فِي اخْتِصَاصِهِ بحيِّزِهِ، وَالإلَهُ القَدِيمُ الوَاجِبُ لَيْسَ بمَعْلُولٍ. وَبهِ يُعْرَفُ أنَّ اللهَ ـ تَعَالَى ـ لَيْسَ بعَرَضٍ؛ لأنَّ اللهَ ـ تَعَالَى ـ حَيٌّ عَالِمٌ مُريدٌ قَادِرٌ، وَالعَرَضُ مَنْفِيٌّ عَنْهُ ذلِكَ .. قَالَ أبُو حَامِدٍ: «وَكَذلِكَ سَائِرُ أبْوَابِ التَّقْدِيسِ تَتَوَلَّدُ مَعْرِفَتُهَا أيْضًا مِن ازْدِوَاجِ أصْلَيْنِ عَلَى هَذا الوَجْهِ: أحَدُهُمَا: أصْلٌ سَالِبٌ مَضْمُونُهُ النَّفْيُ. وَالثانِي: أصْلٌ مُوجَبٌ مَضْمُونُهُ الإثبَاتُ، وَتَتَوَلَّدُ مِنْهُمَا مَعْرِفَةُ النَّفْيِ وَالتَّقْدِيسِ»[1].

وَأمَّا مِيزَانُ التَّعَادُل الأصْغَرُ؛ فَأصْلُ اسْتِعْمَالِهِ فِي القُرْآنِ قَوْلُ اللهِ ـ تَعَالَى ـ: ﴿وَمَا قَدَرُواْ اللّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُواْ مَا أَنزَلَ اللّهُ عَلَى بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ قُلْ مَنْ أَنزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي

---

[1] – الغزالي: القسطاس المستقيم. ص ١٨٩.

جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ تَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْلَمُواْ أَنتُمْ وَلاَ آبَاؤُكُمْ قُلِ اللّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ الأنعام/ ٩١. وَصُورَةُ المِيزَانِ عِنْدَ الغَزالِيِّ: أنَّ مُوسَى ـ عَلَيْهِ السَّلامُ ـ بَشَرٌ. وَمُوسَى أُنْزِلَ عَلَيْهِ الكِتَابُ. وَاللازِمُ مِنْ ازْدِوَاجِ هَذيْنِ الأصْلَيْنِ وَثبُوتِهِمَا قَضِيَّةٌ جُزْئِيَّةٌ خَاصَّةٌ هِيَ: أنَّ بَعْضَ البَشَرِ أُنْزِلَ عَلَيْهِ الكِتَابُ، وَهَذا يُبْطِلُ الدَّعْوَى العَامَّةَ بأنَّ اللهَ ـ تَعَالَى ـ لَمْ يُنْزِلْ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ. وَحَدُّ هَذا المِيزَانِ أنَّهُ إذا اجْتَمَعَ وَصْفَانِ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ؛ فَبَعْضُ آحَادِ الوَصْفَيْنِ لا بُدَّ أنْ يُوصَفَ بالآخَرِ بالضَّرُورَةِ، وَلا يَلْزَمُ أنْ يَكُونَ ذلِكَ الوَصْفُ لِكُلِّ الآحَادِ مِنْ بَابِ اللُّزُومِ الضَّرُورِيِّ؛ فَقَدْ يَكُونُ فِي بَعْضِ الأحْوَالِ وَلا يَكُونُ فِي غَيْرِهَا. فَقَدْ يُقَالُ: مُوسَى ـ عَلَيْهِ السَّلامُ ـ بَشَرٌ، وَمُوسَى ـ عَلَيْهِ السَّلامُ ـ رَسُولٌ. وَاللازِمُ مِنْ ذلِكَ أنَّ بَعْضَ البَشَرِ رَسُولٌ، وَلا يَلْزَمُ مِن ازْدِوَاجِ هَذيْنِ الأصْلَيْنِ عَلَى هَذا النَّحْوِ أنْ يَكُونَ كُلُّ البَشَرِ رُسُلاً؛ فَهَذا وَفْقَ هَذا الازْدِوَاجِ قَدْ يَتَحَقَّقُ وَقَدْ لا يَتَحَقَّقُ، وَإنَّمَا يُعْرَفُ تَحَقُّقُهُ مِنْ عَدَمِهِ بدَلِيلٍ آخَرَ.

وَمِثالُ ذلِكَ في أُصُولِ الدِّينِ: رَدُّ قَوْلِ المُعْتَزِلِيِّ الذَّاهِبِ إلَى أنَّ كُلَّ كَذِبٍ قَبيحٌ لِعَيْنِهِ، بأن يقال له: «مَنْ رَأى نَبيًّا مِن الأنْبيَاءِ، أوْ وَلِيًّا مِن الأوْلِيَاءِ قَدْ اخْتَفَى مِنْ ظَالِمٍ؛ فَسَألَهُ الظَّالِمُ عَنْ مَوْضِعِهِ فَأخْفَاهُ. فَقَوْلُهُ هَلْ هُوَ كَذِبٌ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْنَا: فَهَلْ هُوَ قَبيحٌ؟ قَالَ: لا؛ بَلْ القَبيحُ الصِّدْقُ المُفْضِي إلَى هَلاكِهِ. فَنَقُولُ لَهُ: انْظُرْ إلَى المِيزَانِ فَإنَّا نَقُولُ: قَوْلُهُ فِي إخْفَاءِ مَحَلِّهِ كَذِبٌ، فَهُوَ أصْلٌ مَعْلُومٌ. وَهَذا القَوْلُ لَيْسَ بقَبيحٍ، وَهُوَ الأصْلُ الثانِي. فَيَلْزَمُ مِنْهُ أنَّ [بَعْضَ الكَذِبِ] لَيْسَ بقَبيحٍ»[١].

وَقَدْ ذكَرَ الغَزالِيُّ أنَّ مِيزانَ التَّعَادُلِ الأكْبَرَ أوْسَعُ المَوَازِين الثلاثةِ؛ إذ يُمْكِنُ أنْ تُسْتَفَادَ مِنْهُ المَعْرِفَةُ بأرْبَعَةِ أجْنَاس: الإثبَاتِ العَامِّ، وَالإثبَاتِ الخَاصِّ، وَالنَّفْيِ العَامِّ، وَالنَّفْيِ الخَاصِّ. وَالأوْسَطُ يُعْرَفُ بِهِ النَّفْيُ العَامُّ، وَالنَّفْيُ الخَاصُّ. وَالأصْغَرُ لا يُعْرَفُ بهِ إلاَّ الخَاصُّ، وَلا يَتَّسِعُ إلاَّ لِلْحُكْمِ الجُزْئِيِّ.

---

[١] – الغزالي: القسطاس المستقيم. ص ١٩٠.

وَالمَنْهَجُ الثالِثُ فِي الاقْتِصَادِ: هُوَ ادِّعَاءُ أَنَّ قَوْلَ الخَصْمِ بَاطِلٌ بِبَيَانِ أَنَّهُ مُفْضٍ إِلَى مُحَالٍ، وَمَا يُفْضِي إِلَى المُحَالِ مُحَالٌ أَيْضًا[1]. وَهَذا مِنْ صُوَرِ مِيزَانِ التَّلازُمِ فِي القِسْطَاسِ فِيمَا يَلُوحُ لِي، وَسَيَأْتِي البَيَانُ فِي كَلامِ أبي حَامِدٍ عَنْ حَدِّ هَذا المِيزَانِ.

وأَصْلُ مِيزَانِ التَّلازُمِ فِي القُرْآنِ قَوْلُ اللهِ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ: **﴿قُل لَّوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لاَّبْتَغَوْاْ إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلاً﴾** الإسراء/ ٤٢. وَقَوْلُهُ ـ تَبَارَكَ اسْمُهُ ـ : **﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾** الأنبياء/ ٢٢. وَقَوْلُهُ ـ جَلَّ وَعَلا ـ: **﴿لَوْ كَانَ هَؤُلاَءِ آلِهَةً مَّا وَرَدُوهَا وَكُلٌّ فِيهَا خَالِدُونَ * لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَهُمْ فِيهَا لا يَسْمَعُونَ﴾** الأنبياء/ ٩٩، ١٠٠.

وصورته: أنه لو كان مع ذي العرش آلهة؛ لابتغوا إلى ذي العرش سبيلا، ومعلوم أنهم لم يبتغوا؛ فيلزم نفي آلهة سوى ذي العرش. ولو كان للعالم إلهان: لفسد، ومعلوم أنه لم يفسد؛ فيلزم نفي أحد الإلهين. ولو كان ما يعبده المشركون من أمثال فرعون آلهةً؛ لما وردوا النار، ومعلوم أنهم في النار خالدون؛ فيلزم نفي كونهم آلهة .. قال أبو حامد: «وأَمَّا حَدُّ هَذا المِيزَانِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مَا هُوَ لازِمٌ للشَّيْءِ فَهُوَ تَابعٌ لَهُ فِي كُلِّ حَالٍ؛ فَنَفْيُ اللازِمِ يُوجِبُ بالضَّرُورَةِ نَفْيَ المَلْزُومِ، وَوُجُودُ المَلْزُومِ يُوجِبُ بالضَّرُورَةِ وُجُودَ اللازِمِ. أَمَّا نَفْيُ المَلْزُومِ وَوُجُودُ اللازِمِ؛ فَلا نَتِيجَةَ لَهُمَا؛ بَلْ هُمَا مِنْ مَوَازِينِ الشَّيْطَانِ، وَقَدْ يَزِنُ بِهِ بَعْضُ أَهْلِ التَّعْلِيمِ[2] مَعْرِفَتَهُ .. أَمَا تَرَى أَنَّ صِحَّةَ الصَّلاةِ يَلْزَمُهَا لا مَحَالَةَ كَوْنُ المُصَلِّي مُتَطَهِّرًا؛ فَلا جَرَمَ يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: إِنْ كَانَتْ صَلاةُ زَيْدٍ صَحِيحَةً؛ فَهُوَ مُتَطَهِّرٌ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ غَيْرُ مُتَطَهِّرٍ، وَهُوَ نَفْيُ اللازِمِ؛ فَلَزِمَ مِنْهُ أَنَّ صَلاتَهُ غَيْرُ صَحِيحَةٍ، وَهُوَ نَفْيُ المَلْزُومِ. وَكَذلِكَ إِنْ قُلْتَ: وَمَعْلُومٌ أَنَّ صَلاتَهُ صَحِيحَةٌ، وَهَذا وُجُودُ المَلْزُومِ؛ فَيَلْزَمُ مِنْهُ أَنَّهُ مُتَطَهِّرٌ، وَهَذا وُجُودُ اللازِمِ. أَمَّا إِنْ قُلْتَ: وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ مُتَطَهِّرٌ فَيَلْزَمُ مِنْهُ أَنَّ صَلاتَهُ صَحِيحَةٌ. فَهَذا خَطَأٌ؛ لأَنَّهُ رُبَّمَا بَطَلَتْ صَلاتُهُ بعِلَّةٍ أُخْرَى؛ فَهَذا وُجُودُ اللازِمِ وَلَمْ يَدُلَّ عَلَى وُجُودِ المَلْزُومِ. وَكَذلِكَ إذا

---

[1] – راجع الغزالي: الاقتصاد في الاعتقاد. ص ١٧.

[2] – يعني الإسماعيلية الباطنية.

قُلْتَ: وَمَعْلُومٌ أنَّ صَلاتَهُ لَيْسَتْ بصَحِيحَةٍ فَهُوَ غَيْرُ مُتَطَهِّرٍ. وَهَذا خَطَأٌ غَيْرُ لازِمٍ؛ لأنَّهُ يَجُوزُ أنْ يَكُونَ عَدَمُ صِحَّةِ الصَّلاةِ لِفِقْدَانِ شَرْطٍ آخَرَ سِوَى الطَّهَارَةِ؛ فَهَذا نَفْيُ المَلْزُومِ وَلَمْ يَدُلَّ عَلَى نَفْيِ اللازِمِ»[1].

وَلَوْ أعَدْنَا النَّظَرَ فِي المَنْهَجِ الثالِثِ لأبي حَامِدٍ فِي الاقْتِصَادِ؛ فَسَنَجِدُ أنَّ قَوْلَ الخَصْمِ المُفْضِي إلَى المُحَالِ إنَّمَا هُوَ قَوْلٌ يُلازِمُه ثبُوتُ المُحَالِ، وَالمَعْلُومُ أنَّهُ مَنْفِيٌّ مُطْلَقًا لا يَقْبَلُ الوُجُودَ لِحَقِيقَتِهِ؛ فَلا يَتَصَوَّرُ العَقْلُ وُجُودَهُ، وَنَفْيُ اللازِمِ يُوجِبُ بالضَّرُورَةِ نَفْيَ المَلْزُومِ. وَهَكَذا نَجِدُ أنَّ مَسْلَكَ الغَزَالِيِّ فِي كِتَابِهِ «**الاقْتِصَاد فِي الاعْتِقَاد**» إنَّمَا هُوَ تَرْجَمَةٌ وَافِيَةٌ لِمَا ذكَرَهُ مِنْ مَوَازِينِ النَّظَرِ القَاطِعَةِ وَالمُعْتَبَرَةِ ـ مِنْ وِجْهَةِ نَظَرِهِ وَاجْتِهَادِهِ ـ فِي القُرْآنِ الكَرِيمِ، عَلَى النَّحْوِ الَّذِي بَيَّنَهُ فِي رِسَالَةِ «**القِسْطَاس المُسْتَقِيم**».

وَيَرَى المُعْتَمِدُونَ عَلَى كَلامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ أنَّ الغَزَالِيَّ لَمْ يَسْتَفِدْ هَذِهِ المَوَازِينَ مِنَ القُرْآنِ؛ بَلْ تَعَلَّمَهَا مِنْ كُتُبِ ابْنِ سِينَا؛ فَدَاؤُهُ فِي كِتَابِ الشِّفَاءِ الَّذِي أمْرَضَهُ، ثمَّ إنَّهُ حَمَلَ آيَاتِ القُرْآنِ عَلَى هَذِهِ المَوَازِينِ بشَيْءٍ مِن التَّعَسُّفِ؛ لِيُلْبسَهَا ثِيَابًا إسْلامِيَّةً[2].

وَإنِّي لَنْ أشْتَغِلَ فِي هَذا المَوْضِعِ ببَيَانِ أنَّ صُوَرَ هَذِهِ الأدِلَّةِ مَوْجُودَةٌ فِي التُّرَاثِ الكَلامِيِّ قَبْلَ ابْنِ سِينَا، وَأنَّهَا مَوْجُودَةٌ فِي طُرُقِ البَشَرِ فِي التَّفْكِيرِ قَبْلَ مَنَاطِقَةِ اليُونَانِ وَبَعْدَهُمْ مِنْ غَيْرِ اطِّلاعٍ عَلَى مَا قَدَّمُوهُ، وأنَّ دَوْرَ أرِسْطُو فِي وَضْعِ المَنْطِقِ مِثلُ دَوْرِ الخَلِيلِ بْنِ أحْمَدَ الفَرَاهِيدِي فِي وَضْعِ العَرُوضِ مِيزَانًا للشِّعْرِ العَرَبيِّ، وَدَوْرِ الإمَامِ الشَّافِعِيِّ فِي الرِّسَالَةِ، وَأنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بَعْدَهُمْ اسْتَدْرَكُوا عَلَيْهِمْ وَفَرَّعُوا مَسَائِلَ لَمْ يَذكُرُوهَا؛ لأنَّنِي قَدْ قَدَّمْتُ فِيمَا سَبَقَ مِنْ كَلامِي أنَّ ثقَافَةَ القَارِئ وَمَعَارِفَهُ لَهَا دَوْرٌ ظَاهِرٌ فِي تَوْجِيهِ قِرَاءَتِهِ وَفَهْمِهِ للنَّصِّ القُرْآنِيِّ؛ لَكِنَّ المُهِمَّ هُنَا أنْ تَكُونَ عَنَاصِرُ التَّوْجِيهِ صَحِيحَةً فِي ذاتِهَا، وَلا تَخْرُجَ عَمَّا يَدُلُّ

---

[1] – الغزالي: القسطاس المستقيم. ص ١٩٢.

[2] – انظر الدكتور محمد رشاد سالم: مقارنة بين الغزالي وابن تيمية. ص ٩، ٢٧. ط دار القلم. الكويت ١٤١٣هـ. ١٩٩٢م.

عَلَيْهِ النَّصُّ القُرْآنِيُّ فِي بَيَانِهِ بأنْ تَكُونَ مُنَاقِضَةً وَمُبْطِلَة لأصْلِ مَعْنَاهُ فِيمَا أدْرَكَهُ العَرَبيُّ فِي زَمَانِ التَّنْزِيل. وَعَلَى هَذا قَبِلْنَا كَلامَ ابْن تَيْمِيَّةَ وَغيْرِه عَنْ الحَرَارَةِ وَالبُرُودَةِ، وَعَن الرُّطُوبَةِ وَاليُبُوسَةِ، وَعَنْ تَفْصِيل عَلاقَةِ ذلِكَ بالتَّشَكُّلِ وَالانْفِعَال وَقَبُول الحَيَاةِ إلَى غيْرِ ذلِكَ مِن المَعَارِفِ الطَّبيعِيَّةِ، فِي بَيَانِ وَجْهِ الدَّلالَةِ فِي قَوْلِ اللهِ ـ تَعَالَى ـ: **﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَا أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ﴾** يس/ ٨٠ عَلَى عَظَمَةِ القُدْرَةِ الإلَهِيَّةِ، وَأوْلَوِيَّةِ الإعَادَةِ وَإحْيَاءِ الرَّمِيمِ[١].

وَقَدْ أرَاحَنَا الإمَامُ الغَزالِيُّ نَفْسُهُ فَقَالَ عَنْ مَوَازِينِهِ وَأسْمَائِهَا لمَنْ قَدَّمَهَا إلَيْهِ: «أمَّا هَذِهِ الأسَامِي؛ فَإنِّي ابْتَدَعْتُهَا. وَأمَّا المَوَازِينُ فَأنَا اسْتَخْرَجْتُهَا مِن القُرْآنِ، وَمَا عِنْدِي أنِّي سُبِقْتُ

---

[١] – راجع ابن تيمية: درء تعارض العقل والنقل . ١/ ٣٣، ٣٤. وراجع ابن القيم: الصواعق المرسلة . ٢/ ٤٧٥، ٤٧٦. تحقيق الدكتور علي بن محمد الدخيل. ط٣، دار العاصمة . الرياض، السعودية ١٤١٨هـ . ١٩٩٨م. وقارن ذلك بكلام ابن تيمية نفسه عن رواية تفسير السابقين للآية نفسها، وبيان وجه الدلالة فيها في مجموع الفتاوى . ١٧/ ٢٤٢، ٢٤٣. ولا يقال هنا: إن الشيخ ابن تيمية يفرق بين أقوال الفلاسفة في الإلهيات والطبيعيات، فيقول: لَهُمْ فِي الطَّبيعِيَّاتِ كَلامٌ غَالِبُهُ جَيِّدٌ، وَهُوَ كَلامٌ كثيرٌ وَاسِعٌ، وَلَهُمْ عُقُولٌ عَرَفُوا بِهَا ذَلِكَ. وَهُمْ قَدْ يَقْصِدُونَ الحَقَّ لا يَظْهَرُ عَلَيْهِمْ العِنَادُ؛ لَكِنَّهُمْ جُهَّالٌ بالعِلْمِ الإلَهِيِّ إلَى الغَايَةِ، لَيْسَ عِنْدَهُمْ مِنْهُ إلا قَلِيلٌ كَثِيرُ الخَطَأ. (كما في مجموع الفتاوى . ٩/ ١٣٥). فالمسألة هنا في الإلهيات في وجه الدلالة على الإعادة من أفعال الله . تعالى . لا في الإفادة من الطبيعيات في تسخيرها لمنافع الإنسان في حياته. وإن المتكلم السني لا يفعل أكثر من ذلك في الإفادة بالطبيعيات في الدلائل المعقولة على المسائل المنصوصة من العقائد الإسلامية، وهل تكلَّمَ الفلاسفةُ القُدَامَى في الجواهر والأجسام والأعراض بغرض إثبات التوحيد على نحو ما فعل المتكلم المسلم؟!

عَلَى أنَّ هَذا الموقفَ التَّيْمِيَّ مُقاربٌ على نحو ما . وإن كان مخالفا بخصوص المنطق . لما سبق إلى تحديده الغزالي في «**تهافت الفلاسفة**»؛ حينما فرَّق بين أقوال الفلاسفة في الإلهيات مما يخالف الدين، وما ينصره من دلائل العقل التي وَفَّوْهَا حقَّهَا في المَنْطِقِ دُونَ الإلهيات المتضمنة لأكثر أغلوطاتهم، وهذا الجانب ينبغي نقدُه وإبطالُه بعد حسن الفهم بكل ما يصلح لهدمه؛ وبين أقوالهم في الرياضيات ثم الطبيعيات مما الفيصل فيه نظر العقل والتجريب. وقد فرق ابتداء بين ذلك وما يكون من كلامهم موافقا للدين في المعنى مغايرا له في الألفاظ وطريقة التعبير، وهذا الجانب يحكمُ النزاعَ فيه اللغةُ أو الفقه .. راجع الغزالي: تهافت الفلاسفة . ص ٨٠: ٨٣. تحقيق الدكتور سليمان دنيا. ط٦ دار المعارف . القاهرة، مصر ١٩٨٠م.

إلَى اسْتِخْرَاجِهَا مِن القُرْآنِ، لَكِنَّ أصْلَ المَوَازِين قَدْ سَبَقَ اسْتِخْرَاجُهَا، وَلَهَا عِنْدَ مُسْتَخْرِجِيهَا مِن المُتَأخِّرِينَ أسْمَاءٌ أُخْرَى سِوَى مَا ذكَرْتُهُ، وَعِنْدَ بَعْضِ الأُمَمِ السَّابِقَةِ عَلَى بعْثَةِ مُحَمَّدٍ وَعِيسَى ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِمَا وَسَلَّمَ ـ أسَامٍ أُخَرُ، كَانُوا قَدْ تَعَلَّمُوهَا مِنْ صُحُفِ إبْرَاهِيمَ وَمُوسَى ـ عَلَيْهِمَا الصَّلاةُ وَالسَّلامُ.

وَلَكِنْ بَعَثَنِي عَلَى إبْدَالِ كُسْوَتِهَا بأسَامٍ أُخَرَ غَيْرِ مَا سَمَّوْهَا بِهِ مَا عَرَفْتُهُ مِنْ ضَعْفِ قَرِيحَتِكَ، وَطَاعَةِ نَفْسِكَ لِلأوْهَامِ؛ فَإنِّي رَأيْتُكَ مِن الاعْتِزَازِ بالظَّوَاهِرِ بحَيْثُ لَوْ سُقِيتَ عَسَلاً أحْمَرَ فِي قَارُورَةِ حَجَّامٍ، لَمْ تُطِقْ تَنَاوُلَهُ لِنُفُورِ طَبْعِكَ عَن المِحْجَمَةِ، وَضَعْفِ عَقْلِكَ عَنْ أنْ يُعَرِّفَكَ أنَّ العَسَلَ طَاهِرٌ فِي أيِّ زُجَاجَةٍ كَانَ ...»[1].

وَإذا كَانَ الشَّيْخُ ابْنَ تَيْمِيَّةَ قَدْ رَأى أنَّ أقْيِسَةَ المُتَكلِّمِينَ تُفْضِي فِي إجْرَائِهَا إلَى التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الخَالِقِ والمَخْلُوقِ؛ فَيُمْكِنُنَا أنْ نَقُولَ: إنَّ الاشْتِراكَ في الجَامِعِ الَّذِي يُطْرَدُ بثبُوتِهِ الحُكْمُ مِنَ الشَّاهِدِ إلَى الغَائِبِ فِي أقْيِسَةِ المُتَكَلِّمِينَ، لا يَخْتَلِفُ فِي مَضْمُونِهِ المَعْقُول عَن الاشْتِرَاكِ المُلْزِمِ لطَرْدِ حُكْمِ الأصْلِ إلَى الفَرْعِ فِي قِيَاسِ الأوْلَى، وَإنْ كَانَ الكَمَالُ ثَابتًا أصْلاً فِي حَقِّ اللهِ ـ تَعَالَى ـ وَصِفَاتِهِ بحُكْمِ القِدَمِ وَالغِنَى عَن الحَاجَةِ إلَى غَيْرِهِ، وَالنَّقْصُ ثابتٌ فِي حَقِّ المَخْلُوقِ وَصِفَاتِهِ بحُكْمِ الحُدُوثِ وَعَدَمِ الانْفِكَاكِ عَن الحَاجَةِ أصْلاً؛ فَهَلْ يَكُونُ لِلْمَخْلُوقِ الحَادِثِ بَعْدَ ذلِكَ صِفَةٌ تَكُونُ كَامِلَةً كَمَالا ذاتِيًّا حَقِيقِيًّا بغَيْرِ اعْتِبَارِ نِسْبَةٍ مَخْصُوصَةٍ؟!

وَعَلَى هَذا لا تَسْتَقِيمُ دَعْوَى إثبَاتِ الكَمَالاتِ الوُجُودِيَّةِ الثبُوتِيَّةِ للهِ ـ تَعَالَى ـ مِنْ طَرِيقِ إثباتِ كُلِّ كَمَالٍ ثبَتَ لِلْمَخْلُوقِ الحَادِثِ عَلَى وَجْهٍ لا نَقْصَ فِيهِ، وَهُوَ مَا يَكُونُ كَمَالاً لِلْمَوْجُودِ غَيْرَ مُسْتَلْزِمٍ لِلْعَدَمِ، باعْتِبَارِ أنَّ الخَالِقَ أوْلَى مِن المَخْلُوقِ بذلِكَ الكَمَالِ، عَلَى نَحْوِ مَا جَاءَ فِي تَنْظِيرِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ السَّابقِ نَقْلُهُ فِي صُورَةِ قَضِيَّةٍ كُلِّيَّةٍ ذاتِ حُكْمٍ عَامٍّ، يَنْدَرِجُ تَحْتَهُ حُكْمُ كُلِّ صِفَةٍ جُزْئِيَّةٍ تَثبُتُ للهِ ـ تَعَالَى ـ أوْ تُنْفَى عَنْهُ مِنْ طَرِيقِ قِيَاسِ الأوْلَى، وَسَيَكُونُ الانْتِقَالُ مِن حُكْمِ الكُلِّيِّ إلَى حُكْمِ الجُزْئِيِّ مُفِيدًا لِعِلْمٍ جَدِيدٍ بالإثبَاتِ أو النَّفْيِ بلا

---

[1] - الغزالي: القسطاس المستقيم (ضمن مجموعة رسائل الغزالي) . ص ١٩٣.

إشْكَالٍ! وَإنَّنِي لا أدْرِي كَيْفَ تَكُونُ هَذِهِ الأوْلَوِيَّةُ فِي هَذا القِيَاسِ مُسَوِّغَةً لِمَا انْتَقَدَهُ الشَّيْخُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ عَلَى القِيَاسِ المَنْطِقِي، وَعَلَى كُلِّيَّاتِهِ الَّتِي زَعَمَ أنَّ اعْتِمَادَ القِيَاسِ المَنْطِقِيِّ عَلَيْهَا لا يُفِيدُ عِلْمًا جَدِيدًا بأحْكَامِ مَا يَنْدَرِجُ تَحْتَهَا مِن الجُزْئِيَّاتِ؟! وَأيًّا مَا كَانَ الأمْرُ فَالعَاقِلُ يُسَلِّمُ أنَّ رَبَّهُ لَهُ المَعْنَى الأعْلَى البَرِيءُ مِنْ شَبَهِ المَخْلُوقِ حِينَمَا يَكُونُ اسْمُ الصِّفَةِ مُشْتَرَكًا بَيْنَ صِفَةِ البَارِي المَعْلُومَةِ مِنْ طَرِيقٍ قَاطِعٍ، وَصِفَةِ المَخْلُوقِ الحَادِثِ.

وَإنَّ المُتَكَلِّمَ حِينَمَا يَسْتَدِلُّ بقِيَاسِ الغَائِبِ عَلَى الشَّاهِدِ لا يُسَوِّي بَيْنَهُمَا مُطْلَقًا؛ بَلْ مِنْ حَيْثُ الجَامِعُ المَعْقُولُ الَّذِي لا يَقْتَضِي المِثْلِيَّةَ بَيْنَ الذاتِ القَدِيمَةِ وَالذاتِ الحَادِثةِ، وَلا بَيْنَ الصِّفَةِ القَدِيمَةِ وَالصِّفَةِ الحَادِثةِ. وَمِثالُ ذلِكَ الجَمْعُ بالدَّلِيلِ؛ فَإنَّ الأثرَ الحَادِثَ المُحْكَمَ الجَائِزَ كَوْنُهُ عَلَى غَيْرِ مَا كَانَ عَلَيْهِ، كُلُّ ذلِكَ يَدُلُّ عَلَى وُجُودِ فَاعِلٍ قَادِرٍ عَالِمٍ مُرِيدٍ. وَإنَّ إثبَاتَ هَذِهِ الأحْكَامِ فِي حَقِّ الله ـ تَعَالَى ـ بجَامِعِ الدَّلِيلِ فِي كَوْنِ العَالَمِ المَنْظُورِ المُحْكَمِ الجَائِزِ حَادِثا مَصْنُوعًا مَخْلُوقًا بفِعْلِهِ ـ جَلَّ وَعَلا ـ لا يُفْضِي إلَى التَّسْوِيةِ إلاَّ فِي وَجْهِ دَلالَةِ الدَّلِيلِ، لا فِي الذاتِ وَلا فِي الصِّفَاتِ المُثبَتَةِ مِنْ وَجْهِ هَذِهِ الدَّلالَةِ.

وَكَذلِكَ القَوْلُ فِي الجَمْعِ بحَقِيقَةِ المَفْهُومِ المَعْقُولِ فِي الصِّفَاتِ وَعِلَّةِ تَحَقُّقِهِ وَشَرْطِهِ؛ فَالْقَادِرُ العَالِمُ مَنْ ثبَتَ لَهُ قُدْرَةٌ وَعِلْمٌ، وَشَرْطُهُ أنْ يَكُونَ حَيًّا؛ وَلا يُفْضِي ذلِكَ إلَى التَّسْوِيَةِ بَيْنَ مَا هُوَ قَدِيمٌ وَحَادِثٌ مِنْ تِلْكَ الصِّفَاتِ فِي جُمْلَةِ الأحْكَامِ العَقْلِيَّةِ وَلا فِي الثابتِ فِي نَفْسِ الأمْرِ فِي حَقِّ اللهِ ـ تَعَالَى ـ وَفِي حَقِّ المَخْلُوقَاتِ الحَادِثةِ. وَلِلْحَدِيثِ عَنْ ذلِكَ وَعَنْ تَفْصِيلِ كَلامِ الشَّيْخِ ابن تَيْمِيَّةَ فِي الإثبَاتِ وَالنَّفْيِ عَوْدَةٌ فِي مَسَائِلِ الصِّفَاتِ الإلَهِيَّةِ.

وَإنَّ شَأْنَ القِسْمَةِ التَّيْمِيَّةِ للتَّوْحِيدِ بَيْنَ الرُّبُوبيَّةِ وَالأُلُوهِيَّةِ لا يَقِفُ عِنْدَ حَدِّ أنْ يَكُونَ النَّظَرُ إلَيْهَا باعتبارِهَا اجْتِهَادَ عَالِمٍ مِنْ عُلَمَاءِ المُسْلِمِينَ في دِرَاسَةِ مسائلِ التوحيد مِنْ مَوْضُوعَاتِ أُصُولِ الدِّينِ، يَتَرَقَّى الدَّرْسُ فِيهَا مِنْ مَعْرِفَةِ الرُّبُوبيَّةِ في إثباتِ الصَّانِعِ الخَالِقِ، إلَى مَعْرِفَةِ صِفَاتِهِ وَأسْمَائِهِ، وَبَيَانِ أنَّهُ المَعْبُودُ وَحْدَهُ؛ لكنَّها ـ عِلاوَةً عَلَى ما سَبَقَ بَيَانُه ـ تُنْسَبُ إلَى القُرآنِ، ثمَّ تُفَسَّرُ آيُ القُرآنِ الكَرِيمِ فِي ضَوْئِهَا، وتُحْمَلُ عَلَيْهَا في مَعْنَاهَا، وَكَأنَّهَا بَعْضُ الوَحْيِ الَّذِي غَفَلَ عَنْهُ المُسْلِمُونَ جَمِيعًا نَحْوَ ثمَانِيَةِ قُرُونٍ مِن الزَّمَانِ؛ لِيَكُونَ

هذا المنهجُ التَّيْمِيُّ هُوَ الحقَّ وَحْدَهُ، وَيكُونَ مَا سِوَاهُ بَاطِلا وَمَحْضَ ضَلال .. وَمَا هَكَذا تُورَدُ الإبلُ؛ فالاجْتِهَادُ اجْتِهَادٌ وَالرَّأْيُ رَأْيٌ فَقَط، وَالكَلامُ هُنَا عَنْ مَنْهَجِ دَرْسٍ وَأُسْلُوبِ عَرْضٍ وَدَعْوَةٍ، لا عَنْ عَقِيدَةٍ ظَهَرَ ثبُوتُها فِي القُرْآنِ الكَرِيمِ، وَقَرَّرَتْهَا السُّنَّةُ المُطَهَّرَةُ، وَدَعَا إلَيْهَا الصَّحَابَةُ ـ رِضْوَانُ اللهِ عَلَيْهِمْ.

وإنَّنِي لأَرْفُضُ أنْ تُفسَّرَ آيُ القُرْآنِ الكَرِيمِ فِي ضَوْءِ هَذِهِ القِسْمَةِ، وَأَنْ تُحْمَلَ عَلَيْهَا فِي مَعَانِيهَا. وَمِنْ ذلِكَ القَطْعُ عَلَى أنَّ قَوْلَهُ ـ تَعَالَى ـ: **﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾** إنَّمَا نَزَلَ فِي إثبَاتِ «**تَوْحِيدِ الأُلُوهِيَّةِ**»، دُونَ «**تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ**».

وَلَقَدْ اسْتَدَلَّ المُتَكَلِّمُونَ فِي إثباتِ وَحْدَانِيَّةِ اللهِ ـ تَعَالَى ـ بمَا تُشِيرُ إليه هذه الآيَةُ مِنْ فَسَادِ السَّمَوَاتِ والأرض مع فرض وجود آلهة مع الله ـ تعالى. ولأنَّ المُتَكَلِّمِينَ استفتحوا كلامهم في العقائد بدلالة الفعل على الفاعل، والخلق (أي المخلوق) على الخالق، كان الأقرب لهم في طرد الكلام أن ينظروا إلى صدر سياق الآية من سورة الأنبياء، وهو قوله ـ تعالى ـ: **﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لاعِبِينَ. لَوْ أَرَدْنَا أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا لاتَّخَذْنَاهُ مِن لَّدُنَّا إِن كُنَّا فَاعِلِينَ. بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ. وَلَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَنْ عِندَهُ لا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلا يَسْتَحْسِرُونَ. يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لا يَفْتُرُونَ. أَمِ اتَّخَذُوا آلِهَةً مِّنَ الأَرْضِ هُمْ يُنشِرُونَ. لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ. لا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ. أَمِ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ آلِهَةً قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ هَذَا ذِكْرُ مَن مَّعِيَ وَذِكْرُ مَن قَبْلِي بَلْ أَكْثَرُهُمْ لا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ فَهُم مُّعْرِضُونَ﴾** الأنبياء/ ١٦: ٢٤.

إنَّ صَدْرَ سياقِ الآية في اسْتِفْتَاحِ خَلْقِ السَّمَاء والأرض، وإن الآية السابقة لها بلا فصل في الإعادة ونشر الموتى وبعث من في القبور. وغايةُ القول أنَّ أكثر المتكلمين وَجَدُوا أنَّ الأقربَ لدلالةِ جُمْلَةِ الآيات في هذا السِّياقِ وذلك المَقَامِ، وهو الأنسب للمنهج الكلامي الذي اعتمدوه في درس المسائل وعرض العقائد، إنما هو إجراء «**دلالة التمانع**» على فرض الكلام في أنه لو كان هناك إلهان، وأراد أحدهما شروق الشمس على جانب من الأرض،

وأراد الآخر غروبها عنه. أو أراد أحدهما تحريك جسم وأراد الآخر تسكينه. أو أراد أحدهما إماتة زيد وأراد الآخر إحياءه ... إلى غير ذلك من الوجوه؛ فإما أن يوقع كل منهما ما أراد، أو لا يقدر كل منهما على إيقاع ما أراد. وهذان الاحتمالان باطلان بحكم البديهة القاضية بأن المتناقضين لا يجتمعان معا ولا يرتفعان، وفي فرضهما يفسد أصل وجود العالم؛ فلا يبقى إلا الاحتمال الثالث في دلالة السبر والتقسيم، وهو أن يوقع أحدهما ما أراد؛ فهو الإله، والآخر عاجز ليس بإله. وإذا بطل وجود إله ثان؛ فقد بطل وجود ما زاد على ذلك في العدد، وثبت أن الله إله واحد.

وإطلاق اسم «**التمانع**» على هذه الدلالة أو الدليل كما اشتهر في كلام المتأخرين، وإجراؤها على هذا النحو أيضا لا يَبْعُدُ عن نظر المتكلمين في قوله ـ تعالى ـ: **﴿قُل لَّوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لاَّبْتَغَوْاْ إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلاً﴾** الإسراء/ ٤٢. وقوله ـ جل شأنه ـ: **﴿وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾** المؤمنون/ ٩١، كما ظهر في كلام القاضي الباقلاني الذي نقلته آنفا من كتابه «**الإنصاف**».

وقد قال أستاذنا الدكتور الجليند معلقا على ما أورده من كلام إمام الحرمين الجويني في «**دلالة التمانع**»: «ولا شك أن هذا الدليل المذكور دليل عقلي، وبرهان تام على امتناع صدور العالم عن فاعلين قادرين صانعين له؛ ولكنه ليس هو الدليل المذكور في الآية، وليست الآية مسوقة لتقرير ما يسمى بدليل التمانع، وإنما جاءت لتقرير وحدة الألوهية، ومطلوبها هو نَفْيُ الكَثْرَةِ فِي الأُلُوهِيَّةِ، وَنَفْيُ أَنْ يكون هناك شريك يُعْبَدُ مع الله. وهذا المطلوب هو الذي سيقت لأجله الآية، ليس مما يستدل عليه بدليل التمانع الذي ذكره المتكلمون، ودليل التمانع إنما يستدل به على نفي التعدد في الربوبية، وفرق كبير بين مطلوب الآية وبين مطلوب المتكلمين؛ فمطلوب الآية هو الاستدلال على وحدة الألوهية بفساد العالم لو وجد من يستحق العبادة مع الله. ومطلوب المتكلمين هو نفي أن يكون هناك رب آخر صانع للعالم.

ومن الإنصاف أن نشير إلى أن «**ابن رشد**» قد تعرض لنقد هذا الدليل في «**مناهج الأدلة**»، وبيَّنَ أن الدليل الذي تؤدي إليه الآية غير الدليل الذي استنتجه المتكلمون منها، وبين أن الآية لا تشتمل على دليل التمانع؛ ولكن «**ابن رشد**» لم يتنبه إلى الفرق بين مطلوب الآية ومطلوب دليل التمانع، وقال: إن العالم ليس بفاسد؛ إذا هناك إله واحد. ولم يفرق بين توحيد الربوبية الذي يستدل عليه بدليل التمانع، وتوحيد الألوهية الذي سيقت لأجله الآية الكريمة، وهذه التفرقة نجدها واضحة وحاسمة في مذهب «**ابن تيمية**»؛ فهو يفرق بين نوعين من التوحيد ...»[1].

ومن المعلوم أن الصورة المنطقية الفلسفية لدلالة السبر والتقسيم الكلامية هي القياس الاستثنائي المنفصل، وقد رأى ابن رشد في كتابه «**مناهج الأدلة في عقائد الملة**» أن صورة الدلالة في الآية الكريمة **﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾** من القياس الاستثنائي المتصل، الذي يعتمد هنا على حقيقة بدهية تشهد الملاحظة بصدقها، وهي أنَّ وُجُودَ مَلِكَيْنِ في مَدِينَةٍ وَاحِدَةٍ يُفْسِدُها؛ إلاَّ أن يعمل أحدهما ويبقى الآخر دون عمل، وهذا المتعطل العاجز لا يصلح أن يوصف بالملك على الحقيقة، ولا أن يوصف في هذه المسألة بالألوهية.

وصورة هذا القياس كما يلي:

لو كان للعالم أكثر من إله واحد؛ لفسد.

لكن العالم لم يفسد.

فليس للعالم أكثر من إله واحد[2].

---

[1] – الدكتور محمد السيد الجليند: قضية التوحيد. ص ١٤١، ١٤٢.

[2] – راجع ابن رشد: مناهج الأدلة. ص ١٥٥: ١٥٩.

وهذه الصورة من الدلالة لم تكن مهملة عند المتكلمين؛ فقد سبقت في كلام الباقلاني، وَكانَتْ أُولَى دَلائِلِهِ، وقد صرَّح بأنها مستنبطة من الآية، ثم ذكر بعدها دلالة التمانع المعروفة. وهي قوله: «فإنا نرى الأمور تجري على نمط واحد في السموات والأرض وما فيهما من شمس وقمر وغير ذلك، ولو كانا اثنين أو أكثر؛ فلا بد أن يجري خلاف أو تغير من أحدهما على الآخر»[1]. وهذا الخلاف أو التغير هو المؤدي إلى الفساد؛ ولكن العالم ليس بفاسد؛ فليس له إلاَّ إلهٌ وَاحِدٌ. وكذلك كان وجه الدلالة التي ذكرناها عند أبي حامد الغزالي في الكلام عن ميزان التلازم من رسالته: «**القِسْطَاس المُسْتَقِيم**». وهذا هو القياس الاستثنائي المتصل المشار إليه في كلام ابن رشد.

والذي أريد أن أقوله هنا فيما يتعلق بكلام ابن رشدٍ أولا: إن قوله ليس نقدا صحيحا قاطعا للاستدلال بصورة الدلالة الكلامية المشهورة في إثبات الوحدانية لله ـ تعالى ـ ولو فرضنا أن المتكلمين لم يعرفوا الصورة التي أشار إليها في فهمه لوجه الدلالة في الآية الكريمة. وذلك أنه أجرى الاستدلال على صورة من صور القياس الاستثنائي، وأجراه أكثر المتكلمين على صورة أخرى من القياس هي أنسب بالجدل وتفريع الكلام في المناظرة، وإنني ـ وإن لم أكن أزْهَرِيًّا ـ كُنْتُ أرَى في حداثة سِنِّي وَالِدِي ـ رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ ـ وبعضَ رِفَاقِهِ مِن الشُّيُوخِ الأزْهَرِيِّينَ فِي أسْمَارِهِمْ يُدِيرُونَ النَّتِيجَةَ أو الفَائِدَةَ فيما بينهم؛ لِيَنْظِمَهَا كُلُّ واحدٍ منهم في أحد أشكال القياس؛ فيُقَال ـ على سبيل المثال ـ: العَالَمُ حادِثٌ ليس بقديم. فيقول أحدُهم: العالَمُ مُتَغَيِّرٌ، وكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ؛ فالعَالَمُ حَادِثٌ. ويقول الآخر: كلُّ العَالَمِ مُتَغَيِّرٌ، وَلا شَيْءَ مِن القَدِيمِ بمُتَغَيِّرٍ؛ فَلا شَيْءَ مِن العَالَمِ بقَدِيمٍ. ويقول ثالث: إنْ كَانَ العَالَمُ مُتَغَيِّرًا فَهُوَ حَادِثٌ؛ لَكِنَّ العَالَمَ مُتَغَيِّرٌ يَقِينًا؛ فَهُوَ حَادِثٌ. ويقول غيره: العَالَمُ إمَّا حَادِثٌ أوْ قَدِيمٌ؛ لَكِنَّ العَالَمَ لَيْسَ بقَدِيمٍ؛ فَهُوَ حَادِثٌ. وَإذا غَلَبَ الضِّيقُ عَلَى أحَدِهِمْ أسْنَدُوا إلَيْهِ مَا يَتَّفِقُ لَهُمْ مِن الصِّفَاتِ كإسنادِ الحُدُوثِ إلى العَالَمِ، وَأدَارُوا الكَلامَ بَيْنَهُمْ

[1] – الباقلاني: الإنصاف. ص ٣٤.

حتَّى يُشَارِكَهُمْ فِيهِ صَاحِبُ الهَمِّ وَقَدْ سُرِّيَ عَنْهُ.

وإذا كَانَ الكَلامُ عن أنَّ صانعَ العالم واحد لا شريك له، لفساد وجود العالم أو تدبيره مع وجود الاثنين أو ما زاد؛ فما الذي يَحْجُرُ على المتكلمين أن يصوغوا الدلالةَ على الصورة التي يرونها أنسبَ لكلامهم، وأظهرَ في إقامةِ الحُجَّةِ على خصومهم، وليس لنا أن نحكم على صورة من هذه الصور بأنها مخالفةٌ لنص القرآن أو موافقةٌ له دون غيرها مَا دَامَتْ تَفِي بتَحْقِيقِ النَّتِيجَةِ، وَالنَّصُّ القُرْآنِيُّ قَدْ عيَّنَ لنا مادَّةَ الاستدلال ونَبَّهَ عَلَيْهِ، وعَقْلُ المُخاطَبِ المُكَلَّفِ يَصُوغُ الاستدلالَ عَلَى مَا يَقْرُبُ لَهُ مِن الصُّوَرِ، دُونَ أنْ يَحْمِلَ هذه الصُّوَرَ وَتِلْكَ الصِّياغَاتِ البَشَرِيَّةَ عَلَى نَصِّ القُرآن. وَسَتَكُونُ هَذِهِ الصِّيَاغَاتُ صَحِيحَةً فِي مِيزَانِ القُرْآنِ مَا دَامَتْ سَالِمَةً في ذاتِهَا مِن المُغَالَطَاتِ، وَمُحَقِّقَةً لِمَطَالِبِ القُرْآنِ وَمَقَاصِدِه.

والقرآنُ الكريم هو معجزة النبوة الباقية بعد رسول الله ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ حجَّةً ودَلِيلاً لِكُلِّ دَاعٍ إلى دِينِهِ الحَقِّ، ونَصُّهُ هو الأصلُ الأوَّلُ الذي يرجع إليه كُلُّ مُسلمٍ يطلُبُ معرفةَ أصول الدين وما أَمَرَ اللهُ ـ تعالى ـ به ونَهَى عنه بلا ريب؛ لكنَّ دَعْوَى أنَّ القُرآن الكريم نَصَّ عَلَى صُوَرِ الأدلة في كُلِّ ما دَعَا إلَيْهِ مِن العَقَائِدِ، يَلْزَمُ عنها غَلْقُ بابِ النَّظَرِ والتَّفَكُّرِ في كتاب العالم المنظور. وإنني بعد ذلك لا أستريح أبدا إلى قول من يقول: هذه الآية فيها قياس اقتراني من الشكل الأول فقط أو الثاني دون سواه، وهذه الآية فيها قياس استثنائي متصل أو منفصل؛ فهذه الأقيسةُ صُوَرُ أفْهَامِنَا التي نتلقَّاها بمعارفنا البشرية من دلالاتِ النَّصِّ القُرآني الذي يبقَى دائمًا فوق ذلك كله ..

هذا عن كلام ابن رشد، وإذا رجعنا إلى كلام أستاذنا الدكتور الجليند الذي قَرَّرَ أنَّ الآيَةَ من سورة الأنبياء جاءت للدلالة على وحدة الألوهية، ونفي الكثرة فيها، ونفي أن يكون مع الله شريك يعبد، وأن هذا ليس مما يستدل عليه بدليل التمانع الذي يدل على وحدة الربوبية، وذكر أن مطلوب الآية هو الاستدلال على وحدة الألوهية بفساد العالم لو وجد من يستحق العبادة مع الله.

والسؤال هنا: الإله الذي يستحق العبادة وحده بماذا يستحقها دون غيره؛ لنعرف

وجه الفساد في العالم لو وجد معه إله ثان؟ فالفساد في السماء والأرض، لا يتعلق بوجود عبادة غير الله ـ تعالى ـ بالفعل؛ فنحن نعرف أنَّ أَتْبَاعَ الأَنْبِيَاءِ أَقَلُّ مِمَّنْ كَفَرُوا بِهِمْ، وَرَدُّوا دعوتَهم في أكثر الأزمنة الماضية بشهادة القرآن الكريم، والذي يدرس خريطة الأديان في زماننا الآن يجد أن المشركين ومن لا دين لهم أكثر عددا من أهل الإسلام بانفرادهم، وأكثر عددا من أهل الكتاب من النصارى واليهود بانفرادهم؛ فجملة المسلمين نحو مليار وثلاثمائة ألف مليون. وجملة أهل الكتاب نحو مليارين من النصارى وستة عشر مليونا من اليهود. وجملة سكان الأرض من بني آدم تزيد على ستة مليارات[1]. وَكُلُّ هَذا الشِّرْكِ قَائِمٌ على الأرض التي ما زالت مستقرة تدور حول نفسها دورةً كَامِلَةً كُلَّ يَوْمٍ، وتدور حول الشمس كل عام دون خلل ولا اضطراب في هذا النظام.

وهذا يعني أن فساد العالم لا يتعلق بالشرك، ولا بتعدد من يُعبَدُون بالباطل مع الله ـ تعالى ـ أو من دونه، وإنما يتعلق فساد العالم بتعدد ربه وخالقه الذي يستحق العبادة وحده؛ فبأي شيء بعد ذلك يكون استحقاق العبادة بالحق الذي لا مَيْنَ فِيهِ وَلا شَكّ؟ وإذا بُعِثَ الأنبياءُ يدعون الناسَ إلى عبادة الله وحده؛ فبأي شيء تكون الدلالة على أنه ـ تعالى ـ واحد يستحق العبادة وحده؟؟

وأنا لا أعرف جوابا لهذا السؤال إلا ما سبق أن أوردته من آيات القرآن الكريم الدالة على أن الذي خلق وحده يستحق العبادة وحده. وَالشيخ ابْنُ تَيْمِيَّةَ نَفْسُهُ ذكَرَ قَوْلَ اللهِ ـ تعالى ـ: ﴿**إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ**﴾ المؤمنون/ ٩١، ثم قال: «وهذا اللازم مُنْتَفٍ (أي ذهاب كل إله بما خلق)؛ فانتفى الملزوم وهو ثبوت إله مع الله، وبيان التلازم أنه إذا كان معه إله امتنع أن يكون مستقلا بخلق العالم، مع أن الله ـ تعالى ـ مستقل بخلق العالم، كما تقدم أن فساد هذا معلوم بالضرورة لكل عاقل، وأن هذا جمع

---

[1] – راجع الدكتور دين محمد: المسلمون والخريطة الدينية العالمية المعاصرة. ص ١٤٥، ١٥١، ١٦٤. ط١، مطبعة مجمع البحوث الإسلامية بالجامعة الإسلامية العالمية. إسلام آباد، باكستان، ونشر دار الهاني للطباعة بمصر ١٤٢٤هـ. ٢٠٠٤م.

بين النقيضين.

وامتنع أيضا أن يكون مشاركا للآخر مُعاونا له؛ لأن ذلك يستلزم عجز كل منهما، والعاجز لا يفعل شيئا؛ فلا يكون لا ربا ولا إلها؛ لأن أحدهما إذا لم يكن قادرا إلا بإعانة الآخر؛ لزم عجزه حال الانفراد، وامتنع أن يكون قادرا حال الاجتماع؛ لأن ذلك دور قبلي؛ فإن هذا لا يكون قادرا حتى يجعله الآخر قادرا، أو حتى يعينه الآخر، وذاك لا يجعله قادرا ولا يعينه حتى يكون هو قادرا، وهو لا يكون قادرا حتى يجعله ذاك أو يعينه؛ فامتنع إذا كان كل منهما محتاجا إلى إعانة الآخر في الفعل أن يكون أحدهما قادرا؛ فامتنع أن يكون لكل واحد منهما فعل حال الانفراد وحال الاجتماع ...

فلا بُدَّ إذا فُرِضَ معه إله أن يكون كُلٌّ منهما قادرا عند انفراده، وإذا كان كذلك فَفِعْلُ أحَدِهِمَا إن كان مستلزما لِفِعْلِ الآخر، بحيث لا يفعل شيئا حتى يفعل الآخر فيه شيئا؛ لزم أن لا يكون أحدهما قادرا على الانفراد، وعاد احتياجهما في أصل الفعل إلى التعاون، وذلك ممتنع بالضرورة؛ فلا بد أن يتمكن أحدهما أن يفعل فعلا لا يشاركه الآخر فيه، وحينئذ يكون مفعول هذا متميزا عن مفعول هذا، ومفعول هذا متميزا عن مفعول هذا؛ فيذهب كل إله بما خلق؛ هذا بمخلوقاته وهذا بمخلوقاته؛ فتبين أنه لو كان معه إله لذهب كل إله بمخلوقاته، وهذا غير واقع؛ فإنه ليس في العالم شيء إلا وهو مرتبط بغيره من أجزاء العالم»[١].

وهذا كلامُ مُتَكَلِّمٍ مُحْتَرِفٍ يُورِدُه ابْنُ تيميةَ عن نَفْسِهِ، ولا يحكيه عن غيره في بيان البرهان الذي استنبطه من قوله ـ تعالى ـ: **﴿إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَهِ بِمَا خَلَقَ﴾**. وهو في حقيقته ليس أكثر من «**دلالة التمانع**» المعروفة بين المتكلمين أجراها ابن تيمية هنا في الخلق على فرض الاختلاف غيرَ مُفَصَّلَةٍ، ثمَّ أجراها على فرض الوِفَاقِ مُفَصَّلَةً. وأصل صورته في

---

[١] – ابن تيمية: منهاج السنة . ٣/ ٣١٥: ٣١٧. تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم. ط١، جامعة الإمام محمد بن سعود . الرياض، السعودية ١٤٠٦هـ. ١٩٨٦م.

القياس:

العالم إما خلقه إله واحد، وإما خلقه إلهان مختلفان، وإما خلقه إلهان متفقان.

لكن لم يخلقه إلهان مختلفان ولا متفقان.

فالعالم خلقه إله واحد.

وأما البرهان الثاني الذي أخذه ابن تيمية من قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَلَعَلا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ**﴾، فهو أيضا من صور «**دلالة التمانع**» ، وقد أجراها ابن تيمية في القدرة؛ حيث يقول: «فإنَّهُ يَمتَنِعُ أن يكونا متساويين في القدرة؛ لأنهما إذا كانا متساويين في القدرة، كان مفعول كل منهما [غير متميز][1] عن مفعول الآخر وهو باطل كما تقدم، ولأنهما إذا كانا متكافئين في القدرة؛ لم يفعلا شيئا لا حال الاتفاق ولا حال الاختلاف، سواء كان الاتفاق لازما لهما، أو كان الاختلاف هو اللازم، أو جاز الاتفاق وجاز الاختلاف»[2].

وبعد أن يبسط هذا في كلامٍ مُطَوَّلٍ لَهُ يقول: «فتبين أنه لو قُدِّرَ إلهانِ مُتَكافِئانِ في القُدْرة؛ لم يفعلا شيئا، لا حال الاتفاق ولا حال الاختلاف؛ فلا بُدَّ حينئذٍ إذا قُدِّرَ إلهانِ أن يكون أحدُهما أقْدَرَ من الآخر، والأقْدَرُ عَالٍ عَلَى مَنْ دُونَهُ في القدرة بالضرورة، فلو كان ثمَّ آلهةٌ؛ لوَجَبَ عُلُوُّ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ، ولو علا بعضُهم عَلَى بَعْضٍ؛ لم يَكُنْ المُسْتَقِلُّ بالفعل إلا العَالِيَ وَحْدَهُ؛ فَإنَّ المَقْهُورَ إن كان محتاجا في فعله إلى إعانةِ الأوَّلِ؛ كانَ عاجزا بدون الإعانة، وكانت قدرته من غيره، وما كان هكذا لم يَكُنْ إلَهًا بنَفْسِهِ، واللهُ ــ تعالى ـ لم يجعل من مخلوقاته إلها؛ فامتنع أن يكون المقهور إلها.

وإن كان المقهورُ يَسْتَقِلُّ بفِعْلٍ بدون الإعانة من العالي؛ لم يمكن العالي إذًا أن يمنعه مما هو مستقل به؛ فيكون العالي عاجزا عن منع المقهور؛ فلا يكون عاليا، وقد فُرِضَ أنَّهُ

---

[1] – أصل ما بين المعقوفتين في المطبوع «متميزا». وهذا تحريف يفسد به وجه الدلالة.

[2] – ابن تيمية: منهاج السنة . ٣/ ٣١٨.

عَالٍ. هَذا خُلْفٌ، وَهُوَ جَمْعٌ بَيْنَ النَّقِيضَيْنِ ...

فتبيَّنَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَعَهُ إلَهٌ لعَلا بعضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، كما تَبَيَّنَ أنَّه كانَ يـذهَبُ كُـلُّ إلَـهٍ بمَا خَلَقَ. **وهذا بعض تقرير البرهانين اللذين في القرآن**. ومما يوضـح ذلـك أنـك لا تجـد في الوجود شريكين متكافئين إن لم يكـن فوقهمـا ثالـثٌ يرجعـان إليـه، فـإذا قُـدِّرَ مَلِكـانِ متكافئان في المُلْكِ لم يرجع أحدهما إلى الآخر، ولا ثالثَ لهمـا يرجعـان إليـه؛ كـان ذلـك مُمْتَنِعًا»[1].

وينبغي أن نلاحظ هنا أن ابنَ رُشْدٍ وَجَّهَ الدلالةَ في آية سورة المؤمنـون هـذه علـى أنهـا قياس استثنائي متصل أيضا، كما فعل مع آية سورة الأنبياء[2].

ومن العجيب أنَّ ابن تيمية قبل ذلك بسط الكلام في «**دلالة التمـانع**» علـى مـا اشـتهر بين المتكلمين من إجرائها في الإرادة، فَفَصَّلَها على فَرْضِ الاخـتلاف وعلـى فَـرْضِ الاتفـاق بأمانةٍ يَشْهَدُ لهُ بها كُلُّ مَنْ يُرَاجِعُ المَصَادِرَ الكَلامِيَّةَ[3]، ثم قال: «فهذه الطُّرُقُ وأمثالُها ممـا يُبيِّنُ به أئمة النظار توحيد الربوبية، وهي طرق صحيحة عقلية لم يهتد هـؤلاء المتـأخرون إلى معرفة توجيهها وتقريرها، ثم إن أولئك المتقدمين مـن المـتكلمين ظنُّـوا أنَّهـا هِـيَ طُـرُقُ القرآن، وليسَ الأمرُ كذلك؛ بل القرآنُ قُرِّرَ فِيهِ توحيدُ الإلهيَّـةِ المُتَضَـمِّنُ توحيـدَ الرُّبُوبيَّـةِ، وَقَرَّرَهُ أكْمَلَ مِنْ ذلِكَ»[4].

وذكر ابنُ تَيْمِيَّةَ بعد ذلك بُرهانَيْهِ فـأجرى في أوَّلِهِمَـا «**دلالـة التمـانع**» في الخلـق لا في إرادة الفعل، وأجراها في ثانِيهِمَا في القُدْرَةِ عَلَى الفعـل، وَكَـرَّرَ في تفصـيل الصـورتين أكثـر الكلام الذي نقله في شرح دلالة المتكلمين الجارية في إرادة الفعل.

---

[1] – ابن تيمية: منهاج السنة. ٣/ ٣٢٣: ٣٢٦.

[2] – راجع ابن رشد: مناهج الأدلة. ص ١٥٥، ١٥٦، ومقدمة الدكتور محمود قاسم. ص ٣٤.

[3] – راجع ابن تيمية: منهاج السنة. ٣/ ٣٠٤: ٣١٢.

[4] – ابن تيمية: منهاج السنة. ١/ ٣١٢، ٣١٣.

وإذا لَمْ أَقُلْ فِي هَذِهِ الدلالةِ المُفَصَّلَةِ على ما سبق في كلام ابنِ تَيْمِيَّةَ بأنَّها تَرْجِعُ إلى الإفادةِ من التراث الكَلامِيِّ السَّابقِ له؛ بَلْ سَلَّمْتُ أنَّها تَرْجِعُ إلَى اسْتِنْبَاطِهِ هُوَ نَفْسِهِ وَفَهْمِهِ للنَّصِّ القُرْآنِيِّ؛ فَهَلْ هَذا حلالٌ لَهُ وَحَرَامٌ عَلَى المُتَكَلِّمِينَ؟! وَالَّذِي أَبْتَغِيهِ مِنْ إيرَادِ كَلامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ هُنَا أنَّه هُوَ نَفْسَهُ إذا كَانَ قَدْ اسْتَدَلَّ بدلالَةِ التَّمَانُعِ الكَلامِيَّةِ؛ فَعَلامَ اسْتَدَلَّ؟ إنْ كَانَ قد استدلَّ على وحدة الربوبية؛ فَهُوَ وَالمُتَكَلِّمُونَ فِي ذلِكَ سَوَاءٌ، وَلَيْسَ لأحَدٍ أنْ يَعْتَرِضَ بكَلامِهِ عَلَى كَلامِهِمْ. وإنْ كَانَ قَدْ اسْتَدَلَّ بهَا عَلَى وَحْدَةِ الأُلُوهِيَّةِ؛ فَلَيْسَتْ دلالَتُهُ بالَّتِي تَدُلُّ عَلَى ذلِكَ دُونَ دلالَتِهِمْ.

ويبقى بعد ذلك كُلِّهِ أنَّهُ لا سَبيلَ للدَّلالَةِ عَلَى كَوْنِ مُسْتَحِقِّ العِبَادَةِ مُسْتَحِقًّا لَهَا وَحْدَهُ، إلاَّ بالدَّلالَةِ عَلَى أنَّه الخَالِقُ لِكُلِّ شَيْءٍ سِوَاهُ وَحْدَهُ بلا شَرِيكٍ.

ولقد ختم أستاذنا الدكتور الجليند كلامه عن توحيد الألوهية الذي تابَعَ فِيهِ الشيخ ابنَ تَيْمِيَّةَ؛ فَأكَّدَ أنَّه المَطْلُوبُ الَّذِي سِيقَتْ آيَةُ سُورَةِ الأنبياء لإثباته، بقوله: «أما الاعتراف برَبٍّ خَالِقٍ للعَالَمِ؛ فهذا قد أقرَّ بِهِ المُشْرِكُونَ، ولم تأت الآية لتقرير هذا النوع. ولو كان الإقرار بالربوبية وحدها كافيا في الإيمان؛ لما كان المشركون مع إقرارهم بها مشركين، ولخرجوا بإقرارهم بالربوبية عن مُسَمَّى الشرك. وهم لم ينكروا على محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ دعوته إلى رب واحد خالق للعالم، وإنما أنكروا عليه أن جعل لهم الآلهة واحدا. وكان الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ يقول: «**أُمِرْتُ أنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لاَ إلَهَ إلاَّ اللهُ**». ولم يقل: أمرت أن أقاتلهم حتى يقروا برَبٍّ وَاحِدٍ»[1].

وما أحْسَبُ أنَّ هَذا الفَصْلَ كَانَ مَرْعِيًّا عَلَى هَذا النَّحْوِ فِي السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ وَلا فِي نَقْلِهَا؛ فَفِي نَقْلِ الرِّوَايَةِ عَمَّا يَكُونُ مِن السُّؤالِ فِي القَبْرِ وَتَثبيتِ الذينَ آمَنُوا بالقَوْلِ الثابتِ نَجِدُ حديث الْبَرَاءِ بن عَازِبٍ ـ رضي الله عنه ـ في صحيح الإمام مُسْلِمٍ: عَنِ النَّبِيِّ ـ صلى الله عليه وسلم ـ قَالَ: «﴿**يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ**﴾ [إبراهيم/ ٢٧]. قَالَ: **نَزَلَتْ**

---

[1] – الدكتور محمد السيد الجليند: قضية التوحيد بين الدين والفلسفة. ص ١٤٤.

فِي عَذَابِ الْقَبْرِ فَيُقَالُ: لَهُ مَنْ رَبُّكَ؟ فَيَقُولُ: رَبِّيَ اللَّهُ، وَنَبِيِّي مُحَمَّدٌ ـ صلى الله عليه وسلم»[١].

وفي صَحِيحِ الإِمَامِ البُخَارِي عَنْ الْبَرَاءِ بن عَازِبٍ ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ـ عَنْ النَّبِيِّ ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ قَالَ: «**إِذَا أُقْعِدَ الْمُؤْمِنُ فِي قَبْرِهِ أُتِيَ، ثُمَّ شَهِدَ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ﴾**»[٢]. وَكَرَّرَهُ بلَفْظ: «**الْمُسْلِمُ إِذَا سُئِلَ فِي الْقَبْرِ، يَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الآخِرَةِ﴾**»[٣].

وَروَايَتَا الصَّحِيحَيْنِ ثابتَتَانِ مَعًا مِنْ طَرِيق شُعْبَةَ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْن مَرْثَدٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ الْبَرَاءِ بْن عَازِبٍ. وَهُمَا مِن الْمُتَّفَق عَلَيْهِ إسْنَادًا وَمَتْنًا مِنْ جِهَةِ الاتِّفَاق فِي المَعْنَى، وَإِنْ اخْتَلَفَ اللَّفْظُ بَيْنَ الرُّبُوبيَّةِ وَالأُلُوهِيَّةِ، فَمَنْ كَانَ يَعْتَبِرُ هَذا مِمَّنْ سَلَفَ مِنْ عُلَمَاءِ الأُمَّةِ قَبْلَ الشَّيْخِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ؟!

وفي الحديث أنَّ النَّبيَّ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ـ حَكَمَ بالإيمَان لِجَارِيَةٍ أقَرَّتْ بأنَّ اللّهَ ـ تَبَارَكَ اسْمُهُ ـ رَبُّهَا، وَأنَّهُ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ـ رَسُولُهُ، فَعَنْ الشَّرِيدِ بْنِ سُوَيْدٍ الثَّقَفِيِّ أَنَّ أُمَّهُ أَوْصَتْ أَنْ يُعْتِقَ عَنْهَا رَقَبَةً مُؤْمِنَةً، فَسَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: عِنْدِي جَارِيَةٌ سَوْدَاءُ أَوْ نُوبِيَّةٌ، فَأَعْتِقُهَا؟ فَقَالَ: «**ائْتِ بِهَا**».

---

[١] – أخرجه الإمام مسلم في صحيحه: كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها . باب عرض مقعد الميت من الجنة والنار عليه، وإثبات عذاب القبر . ح ٢٨٧١. وسؤال الميت في قبره عن ربه لا عن إلهه جاء أيضا في حديث البراء الطويل عن وصف حال المُحْتَضَر والميت في القبر، كما في مسند الإمام أحمد . ٤/ ٢٨٧. وسنن أبي داود . ٤/ ٢٣٩. وذكر الشيخ الألباني أنه صحيح.

[٢] – أخرجه الإمام البخاري في صحيحه: كتاب الجنائز . باب ما جاء في عذاب القبر . ح ١٣٦٩.

[٣] – صحيح البخاري: كتاب التفسير(سورة إبراهيم) . باب **﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ﴾**. ح ٤٦٩٩.

فَدَعَوْتُهَا فَجَاءَتْ، فَقَالَ لَهَا: «**مَنْ رَبُّكِ؟**» قَالَت: اللَّهُ. قَالَ: «**مَنْ أَنَا؟**» فَقَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. قَالَ «**أَعْتِقْهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ**»[١].

وإنَّ كلمة التوحيد ﴿**لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ**﴾ النافية للشرك، ليستْ مُقْتَصِرَةً فِي مَعْنَاهَا عَلَى مَفْهُومِ «تَوْحِيدِ الأُلُوهِيَّةِ» كَمَا حَرَّرَهُ الشيخ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي اصْطِلاحِهِ وَقِسْمَتِهِ للتَّوْحِيدِ، دُونَ الرُّبُوبيَّةِ، وَدُونَ الحَاكِمِيَّةِ، وَدُونَ تَنْزِيهِ اللهِ ـ تَعَالَى ـ عَمَّا يَجِبُ تَنْزِيهُهُ عَنْهُ فِي ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ وَأَسْمَائِهِ ..

إنَّ كَلِمَةَ التَّوْحِيدِ مُتَضَمِّنَةٌ لِذلِكَ كُلِّهِ وَلَوْ عَلَى سَبِيلِ الجُمْلَةِ، وَلأَهْلِ العِلْمِ مَعْرِفَةُ التَّفْصِيلِ، وَعَلَيْهِمْ البَيَانُ عِنْدَ الحَاجَةِ، وَهَذا مَا كَانَ يَتَرَبَّى عَلَيْهِ كَثِيرٌ مِن النَّاشِئَةِ فِي كَتَاتِيبِ مِصْرَ الَّتِي كان النَّاشِئونَ فِيهَا يَتَلَقَّون مَتْنَ العَقِيدَةِ السَّنُوسِيَّةِ، أَوْ مَتْنًا مِثْلَهُ مَنْثورًا أَوْ مَنْظُومًا، وَيَسْمَعُونَ شَيْئًا مِنْ الشُّرُوحِ المُيَسَّرَةِ، مَعَ التَّرَقِي فِي حِفْظِ القُرْآنِ الكَرِيمِ وَتَحْصِيلِ مَبَادِئِ العُلُومِ، قَبْلَ الالْتِحَاقِ بالدِّرَاسَةِ المُنْتَظِمَةِ فِي رِحَابِ الأَزْهَرِ الشَّرِيفِ لِمَنْ يُتَاحُ لَهُ مُتَابَعَةُ طَلَبِ العِلْمِ.

وَقَدْ قَالَ الإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ بْن عُمَرَ بْن شُعَيْبٍ السَّنُوسِيُّ التِّلْمِسَانِيُّ (تـ٨٩٥هـ) في خِتَامِ «**أُمِّ البَرَاهِين**»: «وَيَجْمَعُ مَعَانِيَ هذِهِ العَقَائِدِ كُلِّهَا قَوْلُ: «**لاَ إِلهَ إِلاَّ اللهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ**». إِذْ مَعْنَى الْأُلُوهِيَّةِ: اسْتِغْنَاءُ الْإِلهِ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ، وَافْتِقَارُ كُلِّ مَا عَدَاهُ إِلَيْهِ. فَمَعْنَى «**لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ**»: لاَ مُسْتَغْنِيَ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ، وَمُفْتَقِرًا إِلَيْهِ كُلُّ مَا عَدَاهُ إِلاَّ اللهُ ـ تَعَالَى».

وَبَعْدَ بَيَانِهِ لِجُمْلَةِ مَا تَضَمَّنَتْهُ شَهَادَةُ التَّوْحِيدِ مِن العَقَائِدِ، قَالَ الإِمَامُ السَّنُوسِيُّ: «فَقَدْ بَانَ لَكَ تَضَمُّنُ كَلِمَتَي الشَّهَادَةِ مَعَ قِلَّةِ حُرُوفِهَا لِجَمِيعِ مَا يَجِبُ عَلَى المُكَلَّفِ مَعْرِفَتُهُ مِنْ عَقَائِدِ الْإِيمَانِ فِي حَقِّهِ ـ تَعَالَى ـ وَفِي حَقِّ رُسُلِهِ ـ عَلَيْهِمُ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ. وَلَعَلَّهَا

---

[١] ـ أخرجه الإمام أحمد في مسنده. ٤/ ٢٢٢، ٣٨٢، ٣٨٩. وأخرجه النسائي في سننه (المجتبى). ٦/ ٢٥٢، وحسن الشيخ الألباني إسناده. وأخرجه ابن حبان في صحيحه. ١/ ٤١٨.

لاِخْتِصَارِهَا مَعَ اشْتِمَالِهَا عَلَى مَا ذكَرْنَاهُ جَعَلَهَا الشَّرْعُ تَرْجَمَةً عَلَى مَا فِي الْقَلْبِ مِنَ الإِسْلامِ، وَلَمْ يَقْبَلْ مِنْ أَحَدٍ الْإِيمَان إلاَّ بِهَا؛ فَعَلَى العَاقِلِ أَنْ يُكثِرَ مِنْ ذِكْرِهَا مُسْتَحْضِرًا لِمَا احْتَوَتْ عَلَيْهِ مِنْ عَقَائِدِ الْإِيمَانِ، حَتَّى تَمْتَزِجَ مَعَ مَعْنَاهَا بِلَحْمِهِ وَدَمِهِ؛ فَإِنَّهُ يَرَى لَهَا مَن الْأَسْرَارِ وَالْعَجَائِبِ ـ إنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى ـ مَا لاَ يَدْخُلُ تَحْتَ حَصْرٍ، **وَباللهِ التَّوْفِيقُ لاَ رَبَّ غَيْرُهُ، وَلاَ مَعْبُودَ سِوَاهُ.** نَسْأَلُهُ ـ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ـ أَنْ يَجعَلَنَا وَأَحِبَّتَنَا عِنْدَ المَوْتِ نَاطِقِينَ بِكَلِمَةِ الشَّهَادَة عَالِمِينَ بِهَا»[1].

وَهَكَذا يَنْتَهِي كَلامُ الْمُتَكَلِّمِينَ دَائِمًا فِي عَقَائِدِ الإيمَانِ إلَى لُزُومِ قَبُول التَّكْلِيفِ مِن اللهِ ـ تَعَالَى ـ وَعِبَادَتِهِ وَحْدَهُ بإقَامَةِ الدِّين الخَالِصِ لَهُ ـ جَلَّ وَعَلاَ.

---

[1] – الإمام أبو عبد الله السنوسي: متن السنوسية أم البراهين (ضمن كتاب مجموع من مهمات المتون المستعملة من غالب خواص الفنون) . ص ٦، ٧. المطبعة الخيرية بالجمالية . القاهرة، مصر ١٣٠٦هـ. وهذا المتن قد شرحه مؤلفه أبو عبد الله السنوسي. ط دار الاستقامة . القاهرة، مصر ١٣٥١هـ . ١٩٣٢م. وعليه حاشية للشيخ محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي. المطبعة الأزهرية المصرية ١٣١٣هـ . ١٨٩٥م. ومطبعة مصطفى البابي الحلبي . القاهرة، مصر ١٣٥٨هـ . ١٩٣٩م. ومن الحواشي المهمة على متن أم البراهين حاشية الشيخ إبراهيم البيجوري. مطبعة عيسى البابي الحلبي . القاهرة، مصر ١٩٠٩م.

وقد تواتر عند علماء الأزهر الاهتمام بهذا المتن شرحا وتحشية وتعليقا، وقد اهتم به حديثا من الأردن الأستاذ سعيد عبد اللطيف فودة في كتابه: تهذيب شرح السنوسية أم البراهين. ط دار البيارق للتوزيع والطباعة والنشر. عمان، وبيروت ١٤١٩هـ . ١٩٩٨م. وهو في أصله تهذيب لشرح الشيخ أحمد بن عيسى الأنصاري على أم البراهين، المطبوع في دار العهد الجديد للطباعة . القاهرة، مصر ١٣٧٧هـ . ١٩٥٧م. وأضاف إليه الأستاذ سعيد فودة تعليقات مفيدة من عند نفسه، وفوائد انتقاها من عدد من شروح السابقين للسنوسية، ولمنظومة جوهرة التوحيد للإمام برهان الدين إبراهيم بن هارون اللقاني (ت١٠٤١هـ).

٢. تفسير إحداث الله ـ تعالى ـ للعالم:

لَقَدْ تَنَاوَلْتُ فِي المَسْأَلَةِ الأُولَى مُنَاقَشَةَ مَوْضُوعِ قِسْمَةِ التَّوْحِيدِ بَيْنَ الرُّبُوبيَّةِ وَالأُلُوهِيَّةِ، الَّتِي قدَّمَهَا الشيخ ابْنُ تَيْمِيَّةَ بَدِيلاً عَنْ مَنْهَجِ نَظَرِ المُتَكَلِمِينَ فِي دِرَاسةِ الإلَهيَّاتِ مِن العَقَائِدِ الإسْلامِيَّةِ، وَتَرْتِيبِ مَسَائِلِها، وَمَا يَتَعَلَّقُ بهَذِهِ القِسْمَةِ مِن الكَلام في الدَلِيلِ الكَلامِيِّ لإثبَاتِ الوَحْدَانِيَّةِ، وَقَد ادَّعَى الشَّيْخُ أنَّهُ غَيْرُ مُثبتٍ لِلأُلُوهِيَّةِ الَّتِي بُعِثَ الرُّسُلُ ـ عَلَيْهم السَّلامُ ـ لِدَعْوَةِ النَّاسِ إلَيْهَا؛ وَأنَّهُ مُثبتٌ فَقَطْ لِلرُّبُوبيَّةِ المُسَلَمَّةِ أصْلاً فِي فِطَرِ العِبَادِ بغَيْرِ مَا حَاجَةٍ إلَى اسْتِدْلال وَلا إثبَاتٍ يَزِيدُ عَلَى التَّنْبِيهِ.

وَلَقَدْ انْتَهَيْتُ إلَى أنَّ هَذِهِ القِسْمَةَ لَيْسَ لَهَا مُسَوِّغٌ؛ فَلا سَبيلَ لِتَسْلِيمِ كَوْنِ اللهِ ـ تَعَالَى ـ مَعْبُودًا وَحْدَهُ نَقْلا وَعَقْلا إلاَّ مِنْ طَرِيقِ مَعْرِفَةِ أنَّهُ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ الخَالِقُ وَالرَّازِقُ وَالمُدَبِّرُ وَحْدَهُ، وَبَيَّنْتُ أنَّ صُورَةَ الاسْتِدْلالِ الَّتِي انْتَقَدَهَا ابْنُ تَيْمِيَّةَ عَلَى المُتَكلِّمِينَ هِيَ عَيْنُ مَا قَدَّمَهُ هُوَ نَفْسُهُ فِي الاسْتِدْلال عَلَى وَحْدَةِ الأُلُوهِيَّةِ.

وَالشَّيْخُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ يُكَرِّرُ فِي مُؤَلَّفَاتِهِ كَثِيرًا أنَّ سَبَبَ ضَلالِ المُتَكلِّمِينَ عَنْ طَرِيقِ السَّلَفِ وَأئِمَّةِ أهْلِ الحَدِيثِ، إنَّمَا يَرْجِعُ إلَى اعْتِمَادِهِمْ طَرِيقًا فَاسِدًا فِي مَعْرِفَةِ اللهِ ـ تَعَالَى ـ وَفِي تَصَوُّرِ إحْدَاثِهِ لِمَا خَلَقَ، وَأنَّ مَا الْتَزَمُوهُ فِي الدَّلالَةِ عَلَى حُدُوثِ العَالَمِ مِن المُقَدِّمَاتِ هُوَ الَّذِي قَادَهُمْ إلَى نَفْيِ الصِّفَاتِ الإلَهيَّةِ، وإلَى التَّعْطِيلِ وَالتَّأْوِيلِ والحَيْدَةِ عَنْ سَلامَةِ اعْتِقَادِ السَّلَفِ وَأئِمَّةِ أهْلِ الحَدِيثِ فِي جُمْلَةِ أُصُولِ الدِّين.

وَلَقَدْ قَدَّمْتُ فِي المَسْأَلَةِ الأُولَى أنَّ لِكُلِّ فَنٍّ رِجَالَهُ، وَبَيَّنْتُ أنَّ المُحَدِّثَ مِنْ حَيْثُ هُوَ مُحَدِّثٌ، وَأنَّ الفَقِيهَ مِنْ حَيْثُ هُوَ فَقِيهٌ لَهُ فَنُّهُ وَاخْتِصَاصُهُ الَّذِي لا يَتَسَلَّطُ فِيهِ أبَدًا عَلَى مَسَائِلِ أُصُولِ الدِّين، الَّتِي يَخْتَصُّ بهَا المُتَكَلِّمُ مِنْ حَيْثُ هُوَ مُتَكَلِّمٌ، دُونَ إهْمَالٍ لِمَا بَيْنَ العُلُومِ الدِّينِيَّةِ مِنْ لُحْمَةِ الصِّلاتِ الَّتِي لا يُمْكِنُ قَطْعُهَا. وَأزِيدُ هُنَا أنَّنِي لا أُنْكِرُ أبَدًا أنَّ جُهُودَ أهْلِ العِلْمِ فِي كُلِّ اخْتِصَاصٍ غَيْرُ مَعْصُومَةٍ، وَأنَّهَا قَابلَةٌ لِلنِّقَاش وَالمُرَاجَعَةِ مِمَّنْ يَكُونُ مُؤَهَّلاً لِذلِكَ النِّقَاش وَتِلْكَ المُرَاجَعَةِ بتَدَرُّجِهِ فِي دِرَاسَةِ أيِّ عِلْمٍ مِن العُلُوم.

وَبرَغْمِ ذلِكَ فَإنَّنِي سَأُحَاوِلُ مُجَارَاةَ الشَّيْخِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ فِي دَعْوَاهُ؛ غَيْرَ أنِّي أقُومُ بقَلْبهَا

وَادِّعَاءِ مِثلِهَا فِي حَقِّهِ؛ فَهُوَ الَّذِي حَادَ عَنْ طَرِيقِ سَلَفِ الأُمَّةِ وَأَئِمَّةِ الفُقَهَاءِ وَالمُحَدِّثِينَ فِي تَصَوُّرِهِ لإِحْدَاثِ اللهِ ـ تَعَالَى ـ لِمَا خَلَقَ، وَفِي اسْتِدْلالِهِ بِتَسَلْسُلِ الحَوَادِثِ بلا أَوَّلٍ، وَهَذا الأَصْلُ الفَاسِدُ هُوَ الَّذِي قَادَهُ إِلَى اعْتِقَادِ قِيَامِ الحَوَادِثِ بِاللهِ ـ تَعَالَى ـ مِنَ الصِّفَاتِ وَالأَفْعَال، وإِلَى اعْتِقَادِ حُدُوثِ القُرْآنِ فِي ذاتِهِ ـ تَعَالَى ـ وَحُدُوثِ كُلِّ كَلامٍ مُعَيَّنٍ لَهُ، وَأَنَّ القِدَمَ حُكْمُ النَّوْعِ دُونَ الآحَادِ المُعَيَّنَةِ، وَإِلَى اعْتِقَادِ ثُبُوتِ مَعَانِي الصِّفَاتِ الخَبَرِيَّةِ وَتَفْوِيضِ العِلْمِ بِكَيْفِيَّتِهَا؛ فَالحُكْمُ بِثُبُوتِ الكَيْفِيَّةِ فَرْعُ الحُكْمِ بِثُبُوتِ الحُدُوثِ، وَقَادَهُ أَصْلُهُ الفَاسِدُ أَيْضًا إِلَى تَحْرِيفِ مَفْهُومِ كُلِّ نَصٍّ يُخَالِفُهُ. عَلَى حِينِ أَنَّ الأَئِمَّةَ ذَكَرُوا ثُبُوتَ أَوَّلٍ لِمَا خَلَقَهُ اللهُ ـ تَعَالَى ـ مِن الحَوَادِثِ، وَصَرَّحُوا بِأَنَّهُ ـ تَعَالَى ـ لا يَكُونُ مَحَلاًّ لِلْحَوَادِثِ، وَأَنَّ كَلامَهُ غَيْرُ مُحْدَثٍ وَلا مَخْلُوقٍ، وَأَجْرَوْا الصِّفَاتِ الخَبَرِيَّةَ عَلَى مَا جَاءَتْ بلا تَفْسِيرٍ وَلا تَأْوِيلٍ وَلا تَكْيِيفٍ وَلا تَعْطِيلٍ عَمَّا عَلِمَهُ اللهُ ـ تَعَالَى ـ وَأَرَادَهُ مِنْ ذِكْرِهَا، وَقَالُوا بِأَنَّ قِرَاءَتَهَا تَفْسِيرُهَا. لَكِنَّنِي لا أَسْتَطِيعُ بِحَالٍ تَفْصِيلَ وِجْهَةِ الشَّيْخِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ فِي ذلِكَ كُلِّهِ، مَعَ المُنَاقَشَةِ وَالمُقَارَنَةِ بِمَا قَدَّمَهُ مُتَكَلِّمُو أَهْلِ السُّنَّةِ الأَشْعَرِيَّةِ وَالمَاتُرِيدِيَّةِ فِي مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ؛ فَأَوَّلُ مَا نَتَنَاوَلُهُ فِي هَذا المَوْضِعِ هُوَ تَفْسِيرُ إِحْدَاثِ اللهِ ـ تَعَالَى ـ لِلْعَالَمِ، وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ.

وَلَقَدْ دَرَجَ أَكثرُ المُتَكَلِّمِينَ في اسْتِفْتَاحِ الكَلامِ عَنْ إِثبَاتِ وُجُودِ الصَّانِعِ عَلَى بيانِ حُدُوثِ العَالَمِ المَوْجُودِ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، وَدَفْعِ شُبَهِ الدَّهْرِيَّةِ القائلينَ بِقِدَمِهِ وَنَفْيِ وُجُودِ خَالِقٍ لَهُ باعْتِبارِ أَنَّه غَيْرُ مستفتح الوجود.

وَهُنَا أُصُولٌ يَلْزَمُ تَقْرِيرُهَا لِيَتِمَّ الاسْتِدْلالُ بِدَفْعِ جَمِيعِ مَا يُمْكِنُ أَنْ يُورَدَ عَلَيْهِ مِن الاعْتِراضَاتِ: أَحَدُهَا: امْتِنَاعُ التَّرْجِيحِ بلا مُرَجِّحٍ، وَهُو تَغْلِيبُ أَحَدِ المُتَقَابلَيْنِ المُتَسَاوِيَيْنِ كَالوُجُودِ وَالعَدَمِ بالنِّسْبَةِ لِلْمُمْكِنِ؛ لنَعْلَمَ أَنَّ المَوْجُودَ الحَادِثَ في نَفْسِ الأَمْرِ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ لِوُجُودِهِ سَبَبٌ.

وَالثاني: امْتِنَاعُ الدَّوْرِ، وَهُوَ تَوَقُّفُ الشَّيْءِ عَلَى مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ، كأَنْ يَكُونَ هُنَاكَ شَيْئانِ يُدَّعَى أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُفْتَقِرٌ إِلَي صَاحِبِهِ فِي وُجُودِهِ، وَبُطْلانُه يَتَمَثَّلُ فِي لُزُومِ

تَقَدُّمِ وُجُودِ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ؛ فَبَيَانُ امْتِنَاعِ الدَّوْرِ لِنَعْلَمَ أنَّ الحَادِثَ المُمْكِنَ لا يَكونُ وجودُه مِن نَفْسِهِ؛ فَلَهُ صَانعٌ غيرُه وَهَبَهُ الوُجُودَ.

وَالثالِثُ: امْتِنَاعُ تَسَلْسُلِ الحَوَادِثِ بلا أوَّلٍ، والتَّسَلْسُلُ تَرَتُّبُ أُمُورٍ غَيْرِ مُتَنَاهِيَةٍ؛ لِنَعْلَمَ أنَّ ذلِكَ الصَّانِعَ القَدِيرَ المُحْدِثَ للعَالَمِ هو الغَنِيُّ غَيْرُ المَسْبُوقِ وَحْدَهُ، وأنَّ الحَاجَةَ إلى مَا سِوَاهُ مُنْقَطِعَةٌ بوُجُودِهِ الذَّاتِيِّ الَّذي لا أوَّلَ لَهُ وَلا نِهَايَةَ، وَهَذا مَا يُعبَّرُ عنه اصْطِلاحًا بالوَاجِبِ الَّذِي لا يَتَصَوَّرُ العَقْلُ عَدَمَهُ، وهُوَ بصِفَاتِهِ المُنْفَرِدُ بحُكْمِ القِدَمِ، وَمَا سِوَاهُ مَخْلُوقٌ لَهُ وَمَصْنُوعٌ حَادِثٌ يُوجَدُ بَعْدَ أنْ لَمْ يَكُنْ مَوْجُودًا.

وَالمُتَكَلِّمُونَ فِي بَيَانِ امْتِناعِ التَّسَلْسُلِ يَقْصُرُونَ كَلامَهُمْ عَلَى جُمْلَةِ العَالَمِ الَّذِي وُجِدَتْ أعْيَانُهُ؛ فَيَفْصِلُونَ بَيْنَ الحَوَادِثِ المَاضِيَةِ الَّتِي وَقَعَتْ فِي الوُجُودِ بالفِعْلِ، وَالحَوَادِثِ المُمْكِنَةِ الوُجُودِ فِي المُسْتَقْبَلِ؛ فَمَا وَقَعَ وُجُودُهُ بالفِعْلِ مَحْصُورٌ مِنْ طَرَفَيْهِ، وَالَّذِي لَمْ يُسْتَفْتَحْ وُجُودُهُ بالفِعْلِ مِمَّا يُمْكِنُ أنْ يُوجَدَ فِي المُسْتَقْبَلِ لا نِهَايَةَ لَهُ، وَلا يُتَصَوَّرُ فِيهِ زِيَادَةٌ وَلا نَقْصٌ؛ لأنَّهُ لَمْ يُوجَدْ بَعْدُ. وَعِنْدَهُمْ أنَّ حُكْمَ جُمْلَةِ مَا وُجِدَ وَوَقَعَ هُوَ حُكْمُ الأعْيَانِ وَالأفْرَادِ فِي الحُدُوثِ؛ حَتَّى يَبْلُغُوا فِي النَّظَرِ وَالاسْتِدْلالِ وُجُودَ حَادِثٍ غَيْرِ مَسْبُوقٍ بحَادِثٍ؛ فَهُمْ يَنْفُونَ تَسَلْسُلَ الحَوَادِثِ بلا أوَّلٍ فِي مَجَالِ الآثارِ، كَمَا يَنْفُونَ التَّسَلْسُلَ في مَجَالِ المُؤَثرِينَ وَالفَاعِلِينَ حَتَّى يَبْلُغُوا فِي النَّظَرِ وَالاسْتِدْلالِ وُجُودَ فَاعِلٍ غَيْرِ مَسْبُوقٍ بفَاعِلٍ سِوَاهُ، هُوَ اللهُ ـ عَزَّ وَجَلَّ.

وَلَقَدْ كَانَ المَسْلَكُ المُخْتَارُ عِنْدَ أكْثرِ المُتَكَلِّمِينَ المُشْتَغِلِينَ بدَرْءِ الشُّبَهِ، وَدَفْعِ مَا يَظْهَرُ فِي أطْوَارِ الزَّمَانِ مِن اعْتِرَاضَاتِ المُخَالِفِينَ مِنْ غَيْرِ المُسْلِمِينَ، هُوَ إثبَاتَ حُدُوثِ العَالَمِ بالدَّلائِلِ العَقْلِيَّةِ، ثمَّ بَيَانَ أنَّ كُلَّ حَادِثٍ لا بُدَّ لَهُ مِنْ مُحْدِثٍ. وَالكَلامُ عَنْ حُدُوثِ العَالَمِ ـ لَدَى المُتَكَلِّمِينَ ـ لَيْسَ مَحْصُورًا في دلالَةِ الجوَاهِرِ وَالأعْرَاضِ، عَلَى نَحْوِ مَا يَظُنُّهُ بَعْضُ البَاحِثِينَ الَّذِينَ يَحْلُو لَهُمْ جَمْعُ أقْوَالِ مَنْ عَارَضَهَا مِن الفُقَهَاءِ وَالمُحَدِّثِينَ، وَبَعْضِ المُتَكَلِّمِينَ الَّذِينَ أقَرُّوا بصُعُوبَةِ الاسْتِدْلالِ بهَا وَتَعَصِّيهِ عَلَى أفْهَامِ العَوَامِّ؛ لِيَجْعَلُوهَا تُهْمَةً يُلْصِقُونَ عَارَهَا بكُلِّ مَنْ تَكَلَّمَ في مَسْألَةِ حُدُوثِ العَالَمِ، كَمَا فَعَلَ الدكتور أحْمَدُ بْنُ عَطِيَّةَ الغَامِدِيُّ فِي

بَحْثِهِ «**البَيْهَقِيُّ وَمَوْقِفُهُ مِن الإلَهِيَّاتِ**»[1].

وإنَّمَا اسْتَدَلَّ المُتَكَلِّمُونَ فِي إثبَاتِ حُدُوثِ العَالَمِ بطُرُقٍ كَثِيرَةٍ؛ مِنْهَا الكَلامُ عَمَّا يَجْرِي فِي أعْيَانهِ مِن الزِّيَادَةِ وَالنُّقْصَانِ الدَّالَّيْنِ عَلَى تَغَيُّرٍ لا يَصِحُّ فِي القَدِيمِ، وَهَذا مَا أخَذ بهِ الإمَامُ الحَافِظُ أبُو بَكْرٍ أحْمَدُ بْنُ الحُسَيْنِ البَيْهَقِيُّ (تـ٤٥٨هـ)، وَهُوَ أشْعَرِيُّ المَذهَبِ فِي الكَلامِ، وَحَكَاهُ عَن الإمَامِ أبِي سُلَيْمَانَ الخَطَّابِيِّ حَمدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إبْرَاهِيمَ (تـ٣٨٨هـ) الَّذِي اسْتَدَلَّ بدلالَةِ التَّغَيُّرَاتِ الحَادِثَةِ فِي مَوْجُودَاتِ مَلَكُوتِ السَّمَواتِ وَالأرْضِ عَلَى أنَّهَا حَادِثَةٌ لَيْسَتْ بقَدِيمَةٍ، وَالحَادِثُ لا يَسْتَغْنِي عَنْ صَانِعٍ يَصْنَعُهُ[2].

وَمِنْهَا الكَلامُ عَنْ تَنَاهِي جِرْمِ العَالَمِ وَزَمَانِهِ وَهَذا مِمَّا اعْتَمَدَ عَلَيْهِ الإمَامُ ابْنُ حَزْمٍ فِي بَرَاهِينِهِ الخَمْسَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا فِي أوَّلِ كِتَابِ «**الفِصَلِ فِي المِلَلِ وَالأهْوَاءِ وَالنِّحَلِ**»[3].

وَمِنْهَا الكَلامُ المُعْتَمِدُ عَلَى الانْتِهَاءِ فِي تَقْسِيمِ العَالَمِ إلَى الجوَاهِرِ وَالأعْرَاضِ، وَالاسْتِدْلالِ بحُدُوثِهِمَا عَلَى حُدُوثِ العَالَمِ، وَهُوَ مَا أخَذ بهِ جُمْهُورُ المُتَكَلِّمِينَ مِن الأشْعَرِيَّةِ وَالمَاتُرِيدِيَّةِ وَالمُعْتَزِلَةِ وَالشِّيعَةِ، وَتَكَلَّمُوا مَعَ ذلِكَ عَنْ حُدُوثِ المُفْتَقِرِ إلَى مُحْدِثٍ يَهَبُهُ الوُجُودَ، وَعَن المُمْكِنِ المُفْتَقِرِ إلَى مُرَجِّحٍ لِلْوُجُودِ عَلَى العَدَمِ، أوْ إلَى مُخَصِّصٍ مِنْ حَيْثُ

---

[1] – وهو البحث الذي نال به درجة الدكتوراه من جامعة الملك عبد العزيز، وطبعته للمرة الرابعة مكتبة العلوم والحكم . المدينة المنورة، السعودية ٢٠٠١م. وقد فصَّلْتُ الكلامَ عما اتهم به الحافظ البيهقي في هذه المسألة في بحثي: تطور مفهوم الوحدة الإلهية بين المتكلمين والصوفية حتى نهاية القرن الخامس الهجري . ص ٨١: ٨٣. رسالة ماجستير بكلية دار العلوم . جامعة القاهرة ١٩٩٧م.

[2] – راجع البيهقي: الاعتقاد على مذهب السلف . ص ٧. تصحيح الشيخ أحمد محمد مرسي. ط حديث أكاديمي . فيصل آباد، باكستان (ب . ت). والأسماء والصفات . ص ٢٨١. نشرة الشيخ محمد زاهد الكوثري. ط دار إحياء التراث الإسلامي . بيروت، لبنان (ب . ت).

[3] – راجع ابن حزم: الفصل في الملل والأهواء والنحل . ١/ ١٩: ٢٢. ط مكتبة السلام العالمية . القاهرة، مصر (ب . ت).

يَصِحُّ فِي كُلِّ جَوْهَرٍ أَوْ جِسْمٍ أَنْ يَقْبَلَ غيرَ مَا قَامَ بِهِ مِن الأَعْرَاضِ[1].

لَكِنَّ هَذِهِ الدلائلَ المُسْتَوْحَاةَ مِنْ مَعَارِفِ المُتَكَلِّمِينَ بالعالَمِ لا تَتِمُّ عَلَى الخَصْمِ المُعارِضِ إلاَّ ببَيَانِ اسْتِحَالَةِ وُجُودِ حَوَادِثَ لا أَوَّلَ لَهَا، وَمِنْ ثَمَّ اهْتَمَّ المُتَكَلِّمُونَ بِهَذِهِ المَسْأَلَةِ وَتَوَسَّعُوا فِي الاسْتِدْلالِ وَبَيَانِ مَا يَلْزَمُ القَائِلَ بتَسَلْسُلِ الحَوَادِثِ بلا أَوَّلٍ مِنْ وُجُوهِ المُحَالِ.

وَلَئِنْ كَانَ الشيخ ابْنُ تَيْمِيَّةَ لا يُعارِضُ في حُدُوثِ أَعْيَانِ مَا ظَهَرَ فِي الوُجُودِ مِن الأَجْسَامِ وَأَعْرَاضِهَا، وَلا فِي أَنَّ كُلَّ حَادِثٍ مِنْهَا مَخْلُوقٌ خَلَقَهُ اللهُ ـ تعالى ـ وَحْدَهُ؛ فَقَدْ كَانَ يَنْسُبُ إلى السَّلَفِ مِنْ أَئِمَّةِ المُحَدِّثينَ والفُقَهاءِ وأَصْحابِهِمْ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجمَاعَةِ اعْتِقَادَ مَا فَهِمَهُ هُوَ نَفسُهُ، وَاعْتَقَدَ صِحَّتَهُ مِن القَوْلِ بأَنَّ أَنْوَاعَ الحَوَادِثِ لا أَوَّلَ لَهَا، وأَنَّ كُلَّ مُعَيَّنٍ مِنْهَا حَادِثٌ عَلَى حِينِ أَنَّ نَوْعَه قديمٌ؛ بزَعْمِ دَفْعِ القَوْلِ بالتَّعْطِيلِ عَن اللهِ ـ تعالى ـ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَمْضِ عَلَيْهِ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ زَمَانٌ بلا فِعْلٍ؛ فاللهُ ـ تعالى ـ فعَّالٌ لما يُرِيدُ أَزَلاً وَأَبَدًا. وابْنُ تَيْمِيَّةَ إذ يَقُولُ بحُدُوثِ الأَفْعَالِ الإلَهِيَّةِ يَرَى أَنَّهُ مَا مِنْ فِعْلٍ لله ـ تعالى ـ إلاَّ وَهُوَ مَسْبُوقٌ بفِعْلٍ لَهُ لا إلَى نِهَايَةٍ.

وَلَيْسَ مَعَ الشَيْخِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ فِي قَوْلِهِ نَصٌّ ولا رِوَايةٌ لقَولِ أَحَدٍ مِنْ أئمَّةِ السَّلَفِ قَالَ بأَنَّ الحَوَادِثَ لا أَوَّلَ لَهَا، وإنْ قَالَ بعضُهم في حَقِّ اللهِ ـ تَعَالَى ـ بأَنَّهُ لَمْ يَزَلْ مُتَكَلِّمًا إذا شَاءَ؛ فَهَذا لَهُ وَجْهٌ مِن التَّفْسِيرِ غَيْرُ مَا ذهَبَ إليهِ ابنُ تَيْمِيَّةَ فِي ثبُوتِ تَسَلْسُلِ الحَوَادِثِ[2]. وَلِذا

---

[1] – راجع بحثي: تطور مفهوم الوحدة الإلهية. ص ٨٧: ٨٩، ٩٣، ٩٤.

[2] – وغاية هذا التفسير أن التَّكَلُّمَ فِعْلٌ، وَهُوَ تكوين ما به الإعلام كالتخليق والترزيق؛ فيقال: بمشيئته كلَّم موسى وإن شاء لم يكلِّمه. كما يقال: بمشيئته رزق زيدا بالمال والولد، وإن شاء لم يرزقه. والرزاق المنعم غير منزه عن المنع، والمحيي غير منزه عن الإماتة؛ فهو يرزق ويمنع، ويحيي ويميت. على حين أن الكلام النفسي صفة ذاتية كالعلم والقدرة والإرادة، يَتَنَزَّهُ اللهُ . تَعَالى . مع قيامها به عن الاتصاف بضدها من السكوت النفسي، بأن لا يكون في نفسه الكلام الدال على الواجب والجائز والمحال، كما يتنزه عن الاتصاف بالجهل والعجز.

والقائل بأن الأفعال الإلهية قائمة بالله . تعالى . فيما لم يزل، مع الفصل بين الفعل الأزلي والمفعول الحادث. يقولُ: إن الله لم يزل مُتكلِّمًا إذا شاء كلَّم موسى، وإن شاء لم يُكَلِّمْه. كَمَا يقولُ: إنَّ الله لم يزل

تَرَاهُ يَقُولُ في كِتَابهِ «**مِنْهَاج السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ**»: «وَمَنْ قَالَ بالتَّسَلْسُلِ مِنْهُمْ قَالَ: التَّسَلْسُلُ المُمْتَنِعُ إنَّما هُوَ التَّسَلْسُلُ فِي المُؤَثِّرَاتِ، وَهُوَ أنْ يَكُونَ لِلْفَاعِلِ فَاعِلٌ، وَهَلُمَّ جَرًّا إلَى غَيْرِ نِهَايَةٍ، سَوَاءٌ عُبِّرَ عَنْ ذلِكَ بأنَّ لِلْعِلَّةِ عِلَّةً وَلِلْمُؤَثِّرِ مُؤَثِّرًا، أوْ عُبِّرَ عَنْهُ بأنَّ لِلْفَاعِلِ فَاعِلاً؛ فَهَذا هُوَ التَّسَلْسُلُ المُمْتَنِعُ في صَريحِ العَقْلِ، وَلِهَذا كَانَ هَذا مُمْتَنِعًا باتِّفَاقِ العُقَلاء، كَمَا أنَّ الدَّوْرَ المُمْتَنِعَ هُوَ الدَّوْرُ القَبْلِيُّ.

فأمَّا التَّسَلْسُلُ فِي الآثارِ، وَهُوَ أنْ لا يَكُونَ الشَّيْءُ حَتَّى يَكُونَ قَبْلَهُ غَيْرُهُ، أوْ لا يَكُونَ إلاَّ وَيَكُونُ بَعْدَهُ غيرُه؛ فَهَذا لِلنَّاسِ فِيهِ ثلاثةُ أقْوَالٍ: قِيلَ: هُوَ مُمْتَنِعٌ في المَاضِي والمُسْتَقْبَلِ. وَقِيلَ: بَلْ هُوَ جَائِزٌ فِي المَاضِي والمُسْتَقْبَلِ. وَقِيلَ: مُمْتَنِعٌ في المَاضِي جائزٌ في المُسْتَقْبَلِ.

والقولُ بجوازِه مُطْلَقًا هُوَ مَعْنَى قَوْلِ السَّلَفِ وَأَئمَّةِ الحَدِيثِ، وقَوْلُ جَمَاهِيرِ الفَلاسِفَةِ الْقَائلينَ بحُدُوثِ هَذا العَالَمِ وَالْقَائِلِينَ بقِدَمِهِ»[1].

إنَّ الشَّيْخَ ابْنَ تَيْمِيَّةَ يُصَرِّحُ هُنَا بأنَّ المَذهَبَ الَّذِي اخْتَارَهُ **هُوَ مَعْنَى قَوْلِ السَّلَفِ وَأَئمَّةِ الحَدِيثِ**، وَالحَقُّ أنَّهُ فَهْمُه الخَاصُّ، وَهُوَ المُخْتَصُّ دُونَهُمْ بتَبِعَاتِهِ؛ فَإنَّهُمْ لَمْ يُصَرِّحُوا بقَوْلِهِ فِي تَسَلْسُلِ الآثارِ الحَادِثةِ بلا أوَّل، وَلَمْ يَخُوضُوا فِيمَا خَاضَ فِيهِ. وَلَوْ كَانَ لَهُ فِيمَا ذهَبَ إلَيْهِ سَلَفٌ مِن الأئمَّةِ صَرَّحُوا بقَوْلِهِ؛ لَمَا كَفَّ عَنْ إيرَادِ صَرِيحِ قَوْلِهِمْ نَصًّا، وَلَكَانَ كَرَّرَهُ مِرَارًا عَلَى عَادَتِهِ فِي جُمْلَةِ مُؤلَفَّاتِهِ.

وَأحْسَبُ أنَّ سَعْيَ الشَّيْخِ ابْنِ تَيْمِيةَ فِي مُحَاوَلَةِ دَفْعِ شُبْهِ الفَلاسِفَةِ القَائِلِينَ بقِدَمِ العَالَمِ

خالقا إذا شاء خلق العالَم، وإن شاء لم يخلقه.

[1] - ابن تيمية: منهاج السنة . ٢/ ٣٩٢، ٣٩٣. ولقد انتهى تلميذُه ابنُ قيِّم الجَوْزِيَّةِ مُحَمَّدُ بنُ أبي بَكْرٍ أيُّوبَ الزَّرْعِيُّ (ت٧٥١هـ) إلى أن التسلسل لفظ مجمل لم يرد نفيه ولا إثباته في الكتاب والسنة. وذكر أن تسلسل الحوادث منه ما هو واجب، كتسلسل الإرادات والكلام والأفعال الحادثة القائمة بالله . تعالى. ومنه ما هو جائز ممكن كتسلسل الآثار والمخلوقات في المستقبل. ومنه ما هو محال لذاته كالتسلسل في المؤثر، وهو أن يكون مؤثران كل واحد منهما استفاد تأثيره ممن قبله لا إلى غاية .. انظر كتابه: شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل . ص ٣١٨، ٣١٩. تحرير الحساني حسن عبد الله. مكتبة دار التراث . القاهرة، مصر (ب . ت).

عَلَى غَيْرِ مَسْلَكِ المُتَكَلِّمِينَ القَائِلِينَ بحُدُوثِهِ[١] ـ هُوَ أَسَاسُ شُبْهَتِهِ؛ فَإِنَّهُمْ عَارَضُوا المُتَكَلِّمِينَ بأنَّ المُرجِّحَ أو المُؤَثِّرَ التَّامَّ يَلْزَمُ لِوُجُودِهِ وُجُودُ الأثرِ، وَإذا كَانَ اللهُ بصِفَاتِهِ اللازِمَةِ لِخَلْقِ العَالَمِ قَدِيمًا؛ فَمَا الَّذِي يَمْنَعُ مِنْ كَوْنِ العَالَمِ قَدِيمًا مُقَارِنًا فِي الوُجُودِ لِفَاعِلِهِ كَمُقَارَنَةِ المَعْلُولِ لِلْعِلَّةِ؟ وَلِهَذا لَمْ يَكُنْ قُدَمَاؤهُمْ يَرَوْنَ الوَاجِبَ أو المُحَرِّكَ الأوَّلَ عِلَّةً فَاعِلَةً لِلْمَادَّةِ وَلا لِحَرَكَتِهَا؛ بَلْ غَائِيَّةً فَقَطْ. وَثَمَّةَ شُبْهَةٌ أُخْرَى تَتَعَلَّقُ بما يَلُوحُ للمُعْتَرِضِ مِن امْتِنَاعِ حُدُوثِ شَيْءٍ دُونَ أن يَكُونَ لِحُدُوثِهِ سَبَبٌ حَادِثٌ.

وَلَقَدْ صَرَّحَ ابْنُ تَيْمِيةَ بأنَّ اللهَ ـ تَعَالى ـ بصِفَاتِهِ لَوْ كَانَ بمَعْنَى المُرَجِّحِ التَّامِّ عَلَى مَا قَالَهُ الفَلاسِفَةُ؛ لَكَانَتْ آثارُهُ جَمِيعًا قَدِيمَةً، وَلَمْ يَكُنْ لِيَحْدُثَ فِي العَالَمِ شَيْءٌ قَطُّ[٢]، لَكِنَّ هَاتَيْنِ الشُّبْهَتَيْنِ معًا قَدْ حَمَلَتَا الشَّيْخَ عَلَى تَجْوِيزِ قِيَامِ الحَوَادِثِ باللهِ ـ تَعَالَى ـ فِيمَا سَمَّاهُ الصِّفَاتِ وَالأفْعَالَ الاخْتِيَارِيَّةَ، وَهِيَ عِنْدَهُ حَادِثَةٌ فِي أفْرَادِهَا وَقَدِيمَةٌ فِي أنْوَاعِهَا أيْضًا.

وَلَقَدْ انْتَهَى نَظَرُ ابْنِ تَيْمِيَّةَ فِي تَفْسِيرِ حُدُوثِ العَالَمِ بإحْدَاثِ اللهِ ـ تَعَالى ـ إلَى أنَّ المُرَجِّحَ التَّامَّ يَلْزَمُ وُجُودُ أثرِهِ عَقِبَهُ بلا فَاصِلٍ، لا مُقَارِنًا عَلَى مَا قَالَهُ الفَلاسِفَةُ، وَلا مُتَرَاخِيًا عَلَى مَا قَالَهُ المُتَكَلِّمُونَ، وَإذا كَانَ اللازِمُ عَنْ هَذا هُوَ حُدُوثَ العَالَمِ وَفَراغَ الخَالِقِ مِنْهُ دفْعَةً وَاحِدَةً؛ فَإنَّ ابْنَ تَيْمِيَّةَ يَقُولُ بتَعَاقُبِ الإرَادَاتِ وَالأفْعَالِ فِي ذَاتِ الخَالِقِ بلا انْقِطَاعٍ؛ لِتَكُونَ الآثارُ عَقِبَهَا عَلَى الدَّوَامِ، وَيَسْتَشْهِدُ عَلَى ذلِكَ بقَوْلِهِ ـ تَعَالَى ـ: **﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾** يس/ ٨٢، وَبمَا يَقُولُهُ العُقَلاءُ: قَطَعْتُهُ فَانْقَطَعَ، وَكَسَرْتُهُ فَانْكَسَرَ، وَطَلَّقَ المَرْأةَ فَطُلِّقَتْ، وَأعْتَقَ العَبْدَ فَعُتِقَ. قال: «فَالْعِتْقُ وَالطَّلاقُ يَقَعَانِ عَقِبَ الإعْتَاقِ وَالتَّطْلِيقِ، لا يَتَرَاخَى الأَثَرُ وَلا يُقَارِنُ، وَكَذَلِكَ الانْكِسَارُ وَالانْقِطَاعُ مَعَ الْقَطْعِ وَالْكَسْرِ. وَهَذا مِمَّا يُبَيِّنُ أَنَّهُ إذا وُجِدَ الْخَلْقُ لَزِمَ وُجُودُ الْمَخْلُوقِ عَقِبَهُ كَمَا يُقَالُ: كَوَّنَ اللَّهُ

---

[١] – وهو يرى أن المتكلمين في اعتمادهم على ما أنكره السلف بحسب فهمه جاهدوا أقواما من الفلاسفة والكفار وأهل البدع أبعد عن السنة منهم، محاولين تثبيت قواعد الإيمان؛ فلا هم في مسالكهم قاموا بحق كمال الجهاد، ولا بحق كمال الإيمان .. راجع ابن تيمية: درء التعارض . ١/ ٣٧٢، ٣٧٣.

[٢] – راجع ابن تيمية: درء التعارض . ١/ ٣٦٩، ٣٨٠، ٢/ ١٥١.

الشَّيْءَ فَتَكَوَّنَ. فَتَكَوُّنُهُ عَقِبَ تَكْوينِ اللَّهِ لا مَعَ التَّكْوينِ وَلا مُتَراخِيًا.

وَكَذلِكَ الإِرَادَةُ التَّامَّةُ مَعَ الْقُدْرَةِ تَسْتَلْزِمُ وُجُودَ الْمُرَادِ الْمَقْدُورِ؛ فَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَخْلُقَ فَيُوجِدَ الْخَلْقَ بِإِرَادَتِهِ وَقُدْرَتِهِ، ثمَّ الْخَلْقُ يَسْتَلْزِمُ وُجُودَ الْمَخْلُوقِ، وَإِنْ كَانَ ذلِكَ الْخَلْقُ حَادِثًا بِسَبَبٍ آخَرَ يَكُونُ هَذا عَقِبَهُ؛ فَإِنَّمَا فِي ذلِكَ وُجُودُ الأَثَرِ عَقِبَ الْمُؤَثِّرِ التَّامِّ، وَالتَّسَلْسُلُ فِي الآثَارِ، وَكِلاهُمَا حَقٌّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا الْمَخْلُوقُ فَلا يَكُونُ إلاَّ بَائِنًا عَنْهُ، لا يَقُومُ بهِ مَخْلُوقٌ؛ بَلْ نَفْسُ الإِرَادَةِ مَعَ الْقُدْرَةِ تَقْتَضِي وُجُودَ الْخَلْقِ، كَمَا تَقْتَضِي وُجُودَ الْكَلامِ. وَلا يَفْتَقِرُ الْخَلْقُ إلَى خَلْقٍ آخَرَ؛ بَلْ يَفْتَقِرُ إلَى مَا بهِ يَحْصُلُ وَهُوَ الإِرَادَةُ الْمُتَقَدِّمَةُ. وَإذا خَلَقَ شَيْئًا أَرَادَ خَلْقَ شَيْءٍ آخَرَ، وَمَا شَاءَ كَانَ وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ»[1].

وَإذا كَانَ الْمُعْتَزِلَةُ البَصْرِيُّونَ وَمَنْ وَافَقَهُمْ مِنْ مُتَكَلِّمِي الشِّيعَةِ الاثنَا عَشَرِيَّة قَد ابْتَكَرُوا القَوْلَ بإِرَادَةٍ حَادِثَةٍ لا فِي مَحَلٍّ غَيْرَ مُرَادَةٍ؛ فِرَارًا مِن الإلْزَامِ بالتَّنَاقُضِ مَعَ مَا سَبَقَ أَنْ قَرَّرُوهُ مِن الأُصُولِ؛ فَصَارُوا تَحْتَ المَزَارِبِ بَعْدَ أَنْ كَانُوا تَحْتَ المَطَرِ، أَوْ سَقَطُوا فِي النَّارِ حِينَ اسْتَجَارُوا مِن الرَّمْضَاءِ؛ فَإِنَّ ابْنَ تَيْمِيَّةَ حِينَ قَالَ مِثلَهُمْ بحُدُوثِ إِرَادَةِ اللهِ ـ تَعَالَى ـ وَكَلامِهِ وَتَعَاقُبِهمَا، وَلَزِمَهُ وَفْقَ الأَصْلِ الَّذِي سَلَّمَهُ لِلفَلاسِفَةِ أَنْ يَكُونَ لِحُدُوثِ كُلِّ حَادِثٍ سَبَبٌ حَادِثٌ؛ قَدْ ابْتَكَرَ أَيْضًا فِعْلاً جَدِيدًا يَتَعَاقَبُ حُدُوثُهُ فِي ذاتِ اللهِ ـ تَعَالَى ـ سَمَّاهُ الاقْتِضَاء، دُونَ أَنْ يَكُونَ أثرُ ذلِكَ الفِعْلِ الحَادِثِ مَخْلُوقًا فِيهَا، وَدُونَ أَنْ يَكُونَ هُوَ نَفْسُهُ فِي حُدُوثِهِ مُرَادًا؛ لأنَّ تَعَاقُبَ حُدُوثِه هُوَ السَّبَبُ الحَادِثُ فِي حُدُوثِ الإِرَادَاتِ المُتَعَاقِبَةِ.

وَكَمَا ابْتَكَرَ المُعْتَزِلَةُ لِتَسْوِيغِ قَوْلِهِمْ بحُدُوثِ إِرَادَةِ اللهِ ـ تَعَالَى ـ لا فِي مَحَلٍّ قَوْلاً آخَرَ خَالِصُهُ أَنَّ الأَعْرَاضَ مِنْهَا مَا يَحْتَاجُ إِلَى مَحَلٍّ وَاحِدٍ كَالحَرَكَةِ، وَمِنْهَا مَا يَحْتَاجُ إِلَى اثنَيْنِ كَالتَّأْلِيفِ، وَمِنْهَا مَا لا يَحْتَاجُ إِلَى مَحَلٍّ أَصْلاً كَالفَنَاءِ[2] ـ نَجِدُ ابْنَ تَيْمِيَّةَ قَدْ ابْتَكَرَ صِنْفًا

[1] – انظر ابن تيمية: مجموع الفتاوى . ١٦/ ٣٨١، ٣٨٢.

[2] – راجع كتابي: مقدمات النظر ودقيق الكلام . ص ٢١٩، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٤٩.

جَدِيدًا مِن التَّسَلْسُلِ لِتَسْوِيغِ تَعَاقُبِ حُدُوثِ فِعْلِ الاقْتِضَاءِ عَقْلاً، هُوَ التَّسَلْسُلُ فِي آحَادِ التَّأْثِيرِ لا فِي جِنْسِهِ، يَعْنِي التَّسَلْسُلَ فِي التَّأْثِيرَاتِ المُعَيَّنَةِ، وَزَعَمَ أَنَّهُ غَيْرُ مُحَالٌ مَا دَامَتْ المُتَسَلْسِلاتُ لَيْسَتْ مُجْتَمِعَةً فِي زَمَانٍ وَاحِدٍ. وَزَعَمَ أَيْضًا أَنَّهُ مَعْنَى كَلامِ أَئِمَّةِ السَّلَفِ الَّذِينَ غَدَوْا فِيمَا يَنْسُبُهُ إِلَيْهِمْ وَيُفَسِّرُ بِهِ أَقْوَالَهُمْ أَدْخَلَ فِي دَهَالِيزِ الفَلْسَفَةِ وَعَوِيصِهَا مِنْ جَهَابذةِ الفَلاسِفَةِ أَنْفُسِهِمْ!

وَغَايَةُ قَوْلِ الشَّيْخِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ أَنَّ ذاتَ اللهِ ـ تَعَالَى ـ الوَاجِبَ هُوَ المُقْتَضِي لِحُدُوثِ هَذِهِ المُتَعَاقِبَاتِ بلا نِهَايَةٍ، وَهُوَ يَقْتَضِي اللاَّحِقَ بشَرْطِ انْقِضَاءِ السَّابقِ لا مَعَهُ. وَهَذا الاقْتِضَاءُ الحَادِثُ فِعْلٌ يَقُومُ باللهِ ـ تَعَالى. وَيَزْعُمُ الشَّيْخُ بَعْدَ ذلِكَ أَنَّ كُلَّ حَادِثٍ فِي هَذِهِ السِّلْسِلَةِ مِن الاقْتِضَاءاتِ أو التَّأْثِيرَاتِ غَيْرِ المُتَنَاهِيَةِ يَكُونُ مُسَبَّبًا عَمَّا قَبْلَهُ وَشَرْطًا لِمَا بَعْدَهُ[١].

وَعَلَى هَذا يَكُونُ حُدُوثُ فِعْلِ الاقْتِضَاءِ المُتَعَاقِبِ سَبَبًا حَادِثا لِكُلِّ مَا يَحْدُثُ بالذاتِ الإِلهِيِّ القَادِرِ مِن الكَلامِ وَمِنَ الإِرَادَاتِ. وَتَكُونُ الإِرَادَاتُ الحَادِثَةُ سَبَبًا لِمَا يَحْدُثُ مِن الأَفْعَال الإِلهِيَّةِ اللازِمَةِ كالنُّزُول وَالإِتْيَان وَالمَجِيءِ، وَالأَفْعَال المُتَعَدِّيَةِ كَالتَّكْلِيمِ وَالخَلْق ... إلى غَيْرِ ذلِكَ مِن الحَوَادِثِ غَيْرِ المَخْلُوقَةِ الَّتِي يَفْعَلُهَا اللهُ ـ تَعَالَى ـ بمَشِيئَتِهِ. وَيَكُونُ حُدُوثُ فِعْلِ الخَلْقِ وَتَعَاقُبُهِ سَبَبًا لِحُدُوثِ كُلِّ مَخْلُوقٍ مُسْتَقِلٍّ عَن اللهِ ـ تَعَالَى ـ فِي وُجُودِهِ. وَهَذِهِ الاقْتِضَاءاتُ وَالصِّفَاتُ وَالأَفْعَالُ القَائِمَةُ باللهِ ـ تَعَالَى ـ وَهَذِهِ المَخْلُوقَاتُ المُسْتَقِلَّةُ حُكْمُهَا جَمِيعًا: أَنَّهَا قَدِيمَةُ النَّوْعِ مَعَ كَوْنِهَا حَادِثَةً فِي أَعْيَانِهَا، يَعْنِي أَنَّ آحَادَهَا الحَادِثَةَ تَتَعَاقَبُ فِي الوُجُودِ بلا أَوَّلٍ. وَهُوَ يَرَى أَنَّ هَذا التَّصَوُّرَ وَحْدَهُ هُوَ الَّذِي تَنْحَلُّ بِهِ

---

[١] – وصورة هذا التعاقب المستمر ـ في الحقيقة ـ منتزعة من كلام ابن رشد عن إمكان استمرار الحركة المستقيمة في وجود الإنسان اللاحق من إنسان سابق؛ ما دام السابق ليس هو الفاعل الحقيقي للاحق؛ بل هو مجرد آلة له .. قال ابن رشد في مناهج الأدلة في عقائد الملة . ص ١٤٣: «فليس بممتنع إن وجد ذلك الفاعل أن يفعل فعلا لا نهاية له، وأن يفعل بآلات متعددة أشخاصا لا نهاية لهم». وقد قال ابن تيمية بهذا التسلسل هنا في تعاقب التأثير والاقتضاء في الإرادة والكلام اللذين يقول بتعاقب حدوثهما في ذات الله . عز وجل . ثم ألحق هذا التسلسل في التأثيرات بتسلسل الآثار الذي جوزه من قبل، وزعم أنه معنى قول السلف وأئمة أهل الحديث.

جَمِيعُ الإشْكَالاتِ، وَتُدْفَعُ بهِ جَمِيعُ الاعْتِرَاضَاتِ الَّتِي تَرِدُ عَلَى خَلْقِ القَدِيمِ الوَاجِبِ لِلْحَادِثِ المُمْكِنِ ..

وَإذا قَالَ الكَرَّامِيَّةُ بأنَّ مَا يَقُومُ بذاتِ اللهِ مِن الحَوَادِثِ لَيْسَ بمُحْدَثٍ؛ لأنَّ المُحْدَثَ لا بُدَّ لَهُ مِنْ إحْدَاثٍ، وَهَذا يَلْزَمُ عَنْهُ التَّسَلْسُلُ. فَإنَّ الإمَامَ البُخَارِيَّ قَدْ أجَابَهُمْ قَائِلاً ـ فيمَا يُورِدُهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ عَنْهُ حِكَايَةَ فَهْمٍ وَتَفْسِيرٍ، لا نَقْلَ رِوَايَةٍ وَنَصٍّ ـ: «نَعَمْ، وَذلِكَ الإحْدَاثُ فِعْلٌ لَيْسَ بخَلْقٍ [يَعْنِي أنَّهُ فِعْلٌ غَيْرُ مَخْلُوقٍ]، والتَّسَلْسُلُ نَلْتَزِمُهُ. فَإنَّ التَّسَلْسُلَ الْمُمْتَنِعَ هُوَ وُجُودُ الْمُتَسَلْسِلاتِ فِي آنٍ وَاحِدٍ؛ كَوُجُودِ خَالِقٍ لِلْخَالِقِ وَخَالِقٍ لِلْخَالِقِ، أَوْ لِلْخَلْقِ خَلْقٌ وَلِلْخَلْقِ خَلْقٌ فِي آنٍ وَاحِدٍ. وَهَذَا مُمْتَنِعٌ مِنْ وُجُوهٍ: مِنْهَا وُجُودُ مَا لا يَتَنَاهَى فِي آنٍ وَاحِدٍ، وَهَذا مُمْتَنِعٌ مُطْلَقًا. وَمِنْهَا أَنَّ كُلَّ مَا ذُكِرَ يَكُونُ مُحْدَثًا [مُمْكِنًا][1]، وَلَيْسَ فِيهَا مَوْجُودٌ بنَفسِهِ يَنْقَطِعُ بهِ التَّسَلْسُلُ؛ [فَلِهَذا][2] كَانَ أَوْلَى بالامْتِنَاعِ. بخِلافِ مَا إذا قِيلَ: كَانَ قَبْلَ هَذا الكَلامِ كَلامٌ، وَقَبْلَ هَذا الفِعْلِ فِعْلٌ. [فَهُوَ][3] جَائِزٌ عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُقَلاءِ أَئِمَّةِ السُّنَّةِ وَأَئِمَّةِ الفَلاسِفَةِ وَغَيْرِهِمْ.

فَإذا قِيلَ: هَذا الكَلامُ الْمُحْدَثُ أَحْدَثَهُ فِي نَفْسِهِ. كَانَ هَذا مَعْقُولا، وَهُوَ مِثْلُ قَوْلِنَا: تَكَلَّمَ بهِ. وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿إنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف/ ٣]. أَيْ تَكَلَّمْنَا بهِ عَرَبيًّا، وَأَنْزَلْنَاهُ عَرَبيًّا. وَكَذلِكَ فَسَّرَهُ السَّلَفُ كَإسْحَاقَ بْن رَاهُويهِ، وَذكَرَهُ عَنْ مُجَاهِدٍ»[4].

وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ بَعْدَ ذلِكَ فِي بَيَانِ فَهْمِهِ لِقَوْلِ أئِمَّةِ السَّلَفِ بأنَّ القُرْآنَ غَيْرُ مَخْلُوقٍ: «قَدْ احْتَجَّ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ وَغَيْرُهُ مِنْ السَّلَفِ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ بِأَنَّ اللَّهَ خَلَقَ الأَشْيَاءَ بـ

---

[1] – في المطبوع «لا ممكنا»، وصوابه كما أثبته، وانظر الصفدية . ٢/ ٦٨. تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم. ط٢، مكتبة ابن تيمية . مصر ١٤٠٦هـ.

[2] – في المطبوع «إذا»، وصوابه كما أثبته ليستقيم الكلام.

[3] – ما بين المعقوفتين من إضافتي.

[4] – ابن تيمية: مجموع الفتاوى . ١٦/ ٣٨٥، ٣٨٦.

«كُنْ». فَلَوْ كَانَتْ «كُنْ» مَخْلُوقَةً، لَزِمَ أَنْ يَكُونَ خَلَقَ مَخْلُوقًا بمَخْلُوقٍ، فَيَلْزَمُ التَّسَلْسُلُ الْبَاطِلُ. وَذلِكَ أَنَّهُ إذا لَمْ يَخْلُقْ إلاَّ بـ «**كُنْ**»، فَلَوْ كَانَتْ «**كُنْ**» مَخْلُوقَةً، لَزِمَ أَنْ لا يَخْلُقَ شَيْئًا. وَهُوَ الدَّوْرُ الْمُمْتَنِعُ، فَإِنَّهُ لا يَخْلُقُ شَيْئًا حَتَّى يَقُولَ «**كُنْ**»، وَلا يَقُولُ «**كُنْ**» حَتَّى يَخْلُقَهَا. فَلا يَخْلُقُ شَيْئًا. وَهَذَا تَسَلْسُلٌ فِي أَصْلِ التَّأْثِيرِ وَالْفِعْلِ، مِثل أَنْ يُقَالَ: لا يَفْعَلُ حَتَّى يَفْعَلَ. فَيَلْزَمُ أَنْ لا يَفْعَلَ. وَلا يَخْلُقُ حَتَّى يَخْلُقَ. فَيَلْزَمُ أَنْ لا يَخْلُقَ. وَأَمَّا إذا قِيلَ: قَالَ «**كُنْ**». وَقَبْلَ «**كُنْ**»: «**كُنْ**». وَقَبْلَ «**كُنْ**»: «**كُنْ**». فَهَذا لَيْسَ بمُمْتَنِعٍ، فَإِنَّ هَذا تَسَلْسُلٌ فِي آحَادِ التَّأْثِيرِ لا فِي جِنْسِهِ[1]، كَمَا أَنَّهُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ يَقُولُ «**كُنْ**» بَعْدَ «**كُنْ**»، وَيَخْلُقُ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ إلَى غَيْرِ نِهَايَةٍ.

فَالْمَخْلُوقَاتُ التَّامَّةُ يَخْلُقُهَا بخَلْقِهِ، وَخَلْقُهُ فِعْلُهُ الْقَائِمُ بهِ، وَذلِكَ إنَّمَا يَكُونُ بقُدْرَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ. وإذا قِيلَ: هَذا الْفِعْلُ الْقَائِمُ بهِ يَفْتَقِرُ إلَى فِعْلٍ آخَرَ يَكُونُ هُوَ الْمُؤَثِّرَ فِي وُجُودِهِ غَيْرِ الْقُدْرَةِ وَالإرَادَةِ، فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ مُجَرَّدُ ذلِكَ كَافِيًا، كَفَى فِي وُجُودِ الْمَخْلُوقِ[2].

فَلَمَّا كَانَ لا بُدَّ لَهُ مِنْ خَلْقٍ، فَهَذا الْخَلْقُ أَمْرٌ حَادِثٌ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، وَهُوَ فِعْلٌ قَائِمٌ بهِ. فَالْمُؤَثِّرُ التَّامُّ فِيهِ يَكُونُ مُسْتَلْزِمًا لَهُ مُسْتَعْقِبًا لَهُ، كَالْمُؤَثِّرِ التَّامِّ فِي وُجُودِ الْكَلامِ الْحَادِثِ بذاتِهِ. وَالْمُتَكَلِّمُ مِن النَّاسِ إذا تَكَلَّمَ، فَوُجُودُ الكَلامِ لَفْظِهِ وَمَعْنَاهُ مَسْبُوقٌ بفِعْلٍ آخَرَ، فَلا بُدَّ مِنْ حَرَكَةٍ تَسْتَعْقِبُ وُجُودَ الْحُرُوفِ الَّتِي هِيَ الْكَلامُ، فَتِلْكَ الحَرَكَةُ هِيَ الَّتِي تَجْعَلُ الكَلامَ عَرَبيًّا أَوْ عَجَمِيًّا، وَهُوَ فِعْلٌ يَقُومُ بالْفَاعِلِ، وَذلِكَ الْجَعْلُ الْحَادِثُ حَدَثَ بمُؤَثِّرٍ تَامٍّ قَبْلَهُ أَيْضًا.

وَذاتُ الرَّبِّ هِيَ الْمُقْتَضِيَةُ لِذلِكَ كُلِّهِ، فَهِيَ تَقْتَضِي الثَّانِي بشَرْطِ انْقِضَاءِ الأَوَّلِ لا مَعَهُ، وَاقْتِضَاؤُهَا لِلثَّانِي فِعْلٌ يَقُومُ بهَا بَعْدَ الأَوَّلِ. وَهِيَ مُقْتَضِيَةٌ لِهَذا التَّأْثِيرِ وَهَذا التَّأْثِيرِ، ثمَّ هَذا

---

[1] - وقارن هذا بما ذكره ابن تيمية في الصفدية . ٢/ ٧٠؛ حيث ذكر أن التسلسل في التأثيرات المعينة تسلسل في الآثار أيضا.

[2] - هذا ذكر اعتراض، وجواب الشيخ ابن تيمية عنه هو الكلام التالي.

التَّأْثِيرُ وَكُلُّ تَأْثِيرٍ هُوَ مُسَبَّبٌ عَمَّا قَبْلَهُ وَشَرْطٌ لِمَا بَعْدَهُ[1]. وَلَيْسَ فِي ذلِكَ شَيْءٌ مَخْلُوقٌ وَإِنْ كَانَتْ «حَادِثَةً».

وَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَنَا أُسَمِّي هَذا «خَلْقًا». كَانَ نِزَاعُهُ لَفْظِيًّا، وَقِيلَ لَهُ: الَّذِينَ قَالُوا «الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ» لَمْ يَكُنْ مُرَادُهُمْ هَذا، وَلا رَدَّ السَّلَفُ وَالأَئِمَّةُ هَذا؛ إِنَّمَا رَدُّوا قَوْلَ مَنْ جَعَلَهُ مَخْلُوقًا بَائِنًا عَنْ اللَّهِ»[2].

وَمَا ذكَرَهُ الشَّيْخُ مُفَصَّلاً هُنَا كَانَ يُورِدُ مِنْهُ فِي جُمْلَةِ مُؤَلَّفَاتِهِ بحَسَبِ مُنَاسَبَةِ الأَقْوَالِ الَّتِي يَحْكِيهَا وَيَرُدُّ عَلَيْهَا بمَا يَرَى أَنَّهُ حَقِيقَةُ مَذهَبِ السَّلَفِ وَأَئِمَّةِ الُمحَدِّثِينَ وَالفُقَهَاءِ، وَمِنْ ذلِكَ قَوْلُهُ فِي الصَّفْدِيَّةِ: «فَالتَّأْثِيرُ الدَّائِمُ الَّذِي يَكُونُ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ، **وَهُوَ مِنْ لَوَازِمِ ذاتِهِ**، هُوَ قَدِيمُ النَّوْعِ، وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْ أَعْيَانِهِ قَدِيمًا ...؛ فَلَيْسَ هُوَ فِي وَقْتٍ مُعَيَّنٍ مِنَ الأَوْقَاتِ مُؤَثرًا فِي حَادِثٍ بَعْدَ حَادِثٍ؛ وَلِكَنَّهُ دَائِمًا مُؤَثرٌ فِي حَادِثٍ بَعْدَ حَادِثٍ، كَمَا أَنَّهُ

---

[1] – وانظر كَلامَهُ فِي مِنهاجِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ . ٣/ ٥١، ٥٢؛ حَيْثُ تَجِدُ مَا أَجَابَ بِهِ قَولَ الفَلاسِفَةِ: «**العِلَّةُ القَدِيمَةُ تُحْدِثُ الدَّوْرَةَ الثَّانِيَةَ بِشَرْطِ انْقِضَاءِ الأُولَى**». وابنُ تَيْمِيَّةَ نَفْسُهُ يُجِيبُ هُنَاكَ قَائِلاً: «لا بُدَّ عِنْدَ وُجُودِ المُحْدَثِ مِن العِلَّةِ التَّامَّةِ، وَكَوْنِ الفاعلِ قادِرًا تَامَّ القُدْرَةِ، مُرِيدًا تَامَّ الإِرَادَةِ؛ فلا يكفي في الإحداثِ مُجَرَّدُ وُجودِ شَيْءٍ مُتقَدِّمٍ عَلَى الإِحْدَاثِ؛ فكيفَ يكفي مُجَرَّدُ عَدَمِ شَيْءٍ يتقدَّمُ عَدَمُهُ عَلَى الإِحْداثِ؟ بَلْ لا بُدَّ حِينَ الإِحْدَاثِ مِنْ المُؤَثِّرِ التَّامِّ، ثمَّ كَذلِكَ عِنْدَ حُدُوثِ المُؤَثِّرِ التَّامِّ لا بُدَّ لَهُ مِنْ مُؤثِّرٍ تَامٍّ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ إِلاَّ عِلَّةٌ تَامَّةٌ أَزَلِيَّةٌ يُقَارِنُهَا مَعْلُولُهَا؛ لَزِمَ حُدُوثُ الحَوَادِثِ بِلا مُحْدِثٍ أَصْلاً. وَهذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرَّبَّ . تَعَالَى . يَتَّصِفُ بِمَا بِهِ يَفْعَلُ الحَوَادِثَ المَخْلُوقَةَ مِنَ الأَقْوَالِ القَائِمَةِ بِهِ الحَاصِلَةِ بقُدْرَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ كَمَا قَدْ بُسِطَ فِي مَوْضِعِهِ».

وهذا يُبَيِّنُ لنَا المَصْدَرَ الأَوَّلَ للفِكْرَةِ التي قَبِلَهَا الشَّيْخُ وَقَالَ بهَا، وَإِنْ كَانَ قَدْ أَبْطَلَ قَوْلَ الفَلاسِفَةِ بهَا فِي حَقِّ العِلَّةِ الأُولَى عَلَى مُراعاةِ أحكامِهَا عِنْدَهُمْ؛ فَقَدْ قَالَ بِهَا بَعْدَ ذلِكَ فِي حَقِّ اللهِ . تَعَالَى . المَوْصُوفِ . عِنْدَهُ . بِصِفَاتٍ وَأَفْعَالٍ حَادِثَةٍ مُتَعَاقِبَةٍ لا يُثْبِتُهَا الفَلاسِفَةُ فِي حَقِّ العِلَّةِ الأُولَى الوَاجِبَةِ؛ فَهَذَا هُوَ الفَرْقُ الأَسَاس بَيْنَ قَوْلِ الشَّيْخِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ وَقَوْلِ هَذِهِ الطَّائِفَةِ مِن الفَلاسِفَةِ.

وَرَاجِعْ لَهُ أَيْضًا فِي الصَّفْدِيَّةِ . ٢/ ٢١٠ . دَفْعَهُ كَلامَ الفَلاسِفَةِ القَائِلِينَ بقِدَمِ الفَلَكِ وَتَعَاقُبِ آثَارِهِ، وَاحْتِجَاجَهُ عَلَيْهِمْ بأَنَّ ذاتَ اللهِ . تَعَالَى . وَاجِبٌ لِنَفْسِهِ؛ فَيَجُوزُ مِنْهُ اقْتِضَاءُ الثاني بِشَرْطِ انْقِضَاءِ الأَوَّلِ، دُونَ الفَلَكِ المَعْلُولِ المُمْكِنِ الَّذِي لَيْسَ لَهُ مِنْ نَفْسِهِ شَيْءٌ، وَهُوَ مُفْتَقِرٌ فِي نَفْسِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَحْوَالِهِ إِلَى غَيْرِهِ.

[2] – ابن تيمية: مجموع الفتاوى . ١٦/ ٣٨٧، ٣٨٨.

لَيْسَ هُوَ فِي وَقْتٍ بعَيْنِهِ مُؤَثرًا فِي مَجْمُوعِ الحَوَادِثِ، بَلْ هُوَ مُؤَثرٌ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ»[١].

هَذا هُوَ مَذهَبُ ابْن تَيْمِيَّةَ فِي تَفْسِيرِ إحْدَاثِ اللهِ ـ تَعَالى ـ لِمَا أوْجَدَهُ، قَدْ أثبَتُّهُ مُعَزَّزًا بنَقْل كَلامِهِ ـ عَلَى طُولِهِ ـ نَصًّا، كَيْ لا يَقُولَ قَائِلٌ: إنَّنِي تَقَوَّلْتُ عَلَيْهِ، وَصَرَفْتُ كَلامَهِ إلَى غَيْر مُرَادِهِ. فكَثِيرٌ مِن التَّيْمِيِّينَ المُعَاصِرِينَ وَغَيْرِهِمْ لا تَنْكَشِفُ لَهُمْ حَقِيقَتُهُ عَلَى هَذا الوَجْهِ، فَهُوَ يَقُولُ صَرَاحَةً بحُدُوثِ القُرآنِ وَحُدُوثِ كُلِّ كَلامٍ مُعَيَّنٍ للهِ ـ تَعَالى ـ وَتَعَاقُبهِ فِي ذاتِهِ. وَبحُدُوثِ الإرَادَةِ وَتَعَاقُبهَا، وَبحُدُوثِ الأفْعَال وَتَعَاقُبهَا، وَبحُدُوثِ تَأثِيرِ اللهِ ـ تَعَالَى ـ أو اقْتِضَائِهِ لِكُلِّ هَذِهِ الحَوَادِثِ فِي ذاتِهِ، كَمَا يَقُولُ بتَعَاقُبِ الآثارِ المَخْلُوقَةِ للهِ ـ تَعَالَى ـ بلا أوَّل.

وَذلِكَ كُلُّهُ مُؤَسَّسٌ فِي الحَقِيقَةِ عِنْدَهُ عَلَى قَوْلِهِ فِي تَسَلْسُلِ الحَوَادِثِ، لا عَلَى نُصُوصِ القُرْآنِ وَالسُّنَّةِ وَأقْوَال أئِمَّةِ السَّلَفِ الَّتِي أحَسَنَ فَهْمَهَا دُونَ أهْلِ العِلْمِ المُخْتَصِّينَ بأُصُولِ الدِّينِ الَّذِينَ مَضَوُا قَبْلَهُ، أوْ عَاصَرُوهُ، أوْ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِ. وَسَيَظْهَرُ لَنَا فِيمَا يَأْتِي مِنْ هَذِهِ الدِّرَاسَةِ أنَّهُ كَانَ يَحْمِلُ النُّصُوصَ وَالأقْوَالَ حَمْلاً عَلَى مُوَافِقَةِ ذلِكَ التَّسَلْسُلِ الَّذِي غَدَا مُوَجِّهًا لِفَهْمِهِ فِيمَا يَدَعُهُ أوْ يَأْخُذُ بهِ.

وَأقُولُ: إذا سَلَّمْنَا جَدَلاً حُدُوثَ الآثارِ المَخْلُوقَةِ بسَبَبِ حُدُوثِ فِعْلِ الخَلْقِ القَائِمِ بذاتِ الخَالِقِ، وَأنَّ حُدُوثَ فِعْلِ الخَلْقِ يَسْتَنِدُ إلَى الإرَادَةِ المُتَقَدِّمَةِ، فَالإرَادَةُ الَّتِي يَقَعُ فِعْلُ الخَلْقِ عَقِبَهَا بلا فَاصِلٍ إنْ كَانَتْ قَدِيمَةً لَمْ تَزَلْ، فَقَدْ نَقَضَ الشَّيْخُ مَا ارْتَضَاهُ مِنْ لُزُومِ السَّبَبِ الحَادِثِ، وَإنْ كَانَتْ حَادِثةً تَفْتَقِرُ إلَى إرَادَةٍ أُخْرَى تَتَقَدَّمُهَا، فَهَذا هُوَ التَّسَلْسُلُ فِي المُؤَثرِ أوْ تَسَلْسُلُ العِلَلِ، لا تَسَلْسُلُ الآثارِ. وَلِهَذا لَمْ يَسْتَطِعْ ابْنُ تَيْمِيَّةَ أنْ يَقُولَ: إنَّ سَبَبَ حُدُوثِ الإرَادَةِ اللاَّحِقَةِ هُوَ إرَادَةٌ سَابقَةٌ عَلَى الدَّوَامِ بلا نِهَايَةٍ. فَانْتَقَلَ إلَى أنَّ سَبَبَ تَعَاقُبِ حُدُوثِ الإرَادَاتِ هُوَ تَعَاقُبِ حُدُوثِ اقْتِضَاءَاتِ الذاتِ الوَاجِبِ، وَزَعَمَ أنَّهَا أفْعَالٌ حَادِثةٌ فِي ذاتِ اللهِ الَّذِي يَقْتَضِي وُجُودَ الحَادِثِ اللاَّحِقِ بشَرْطِ انْقضَاءِ السَّابقِ، مُتَوَهِّمًا أنَّ

---

[١] – ابن تيمية: الصفدية . ٢/ ٤٧.

زَعْمَهُ الجَدِيدَ يُنْجِيهِ مِن الاعْتِرَاضِ عَلَيْهِ بارْتِكَابِ التَّنَاقُضِ.

وَإذا كَانَ حُدُوثُ كُلِّ إرَادَةٍ لا بتَرْجِيحِ إرَادَةٍ تَتَقَدَّمُهَا؛ بَلْ بتَرْجِيحِ ذاتِ المُرِيدِ ـ جَلَّ وَعَلا ـ وَاقْتِضَائِهِ عَلَى مَا انْتَهَى إلَيْهِ الشَّيْخُ؛ فَهَذا فِيهِ قَلْبُ الحَقَائِقِ؛ لأنَّ التَّرْجِيحَ لا يَتَعَلَّقُ بمُجَرَّدِ الذاتِ ولا بفِعْلٍ لَهُ؛ بَلْ بمَعْنًى هُوَ الإرَادَةُ. وَلَوْ كَانَ الاقْتِضَاءُ المَنْسُوبُ إلَى الذاتِ هُنَا فِعْلاً حَادِثا يَقُومُ بهِ كَمَا قَالَ الشَّيْخُ؛ لِيَكُونَ سَبَبًا فِي حُدُوثِ الإرَادَةِ اللاَّحِقَةِ بَعْدَ انْقِضَاءِ السَّابقَةِ لا إلَى غَايَةٍ، فَهَذا الفِعْلُ كَانَ حُدُوثهُ طَبْعًا أو اخْتِيَارًا. وَلا يَكُونُ طَبْعًا؛ لِمَا فِيهِ مِنْ تَجْوِيزِ كَوْنِ جَمِيعِ أفْعَالِهِ ـ تَعَالَى ـ طَبْعًا بلا إرادَةٍ، وَهَذا يَقُولُ بهِ أهْلُ الفَيْضِ الوَاجِبِ. وَكَوْنُ فِعْلِ الاقْتِضَاءِ اخْتِيَارًا يَلْزَمُ لَهُ إرَادَةٌ، وَهَذا دَوْرٌ مُمْتَنِعٌ بلا نِزَاعٍ.

وَإنَّ قَوْلَ ابْنِ تَيْمِيَّةَ بأنَّ تَرْجِيحَ حُدُوثِ الإرَادَةِ يَرْجِعُ إلَى اقْتِضَاءِ الذاتِ وَتَأْثِيرِهَا، يَعْنِي فِي الحَقِيقَةِ أنَّ اللهَ ـ تَعَالى ـ لا يَكُونُ مُرِيدًا حَتَّى يَفْعَلَ بالاقْتِضَاءِ الحَادِثِ لِنَفْسِهِ إرَادَةً حَادِثةً؛ أيْ حَتَّى يُحْدِثَ لِنَفْسِهِ إرَادَةً، وَهَذا يَعْنِي أنْ لا يَكُونُ مُرِيدًا حَتَّى يَكُونَ مُرِيدًا. وَإذا سَكَتْنَا عَنْ هَذا؛ فَمَا المُؤَثرُ التَّامُّ وَالسَّبَبُ الحَادِثُ فِي حُدُوثِ كُلِّ اقْتِضَاءٍ؟ وَإنَّهُ لا يَنْفَعُ الشَّيْخَ وَلا يُنْجِيهِ أنْ يَقُولَ: كُلُّ اقْتِضَاءٍ حَادِثٍ لاحِقٍ يَكُونُ مُسَبَّبًا عَمَّا سَبَقَهُ وَشَرْطًا فِيمَا بَعْدَهُ. فَإنَّ ذلِكَ لَوْ كَانَ يَصْلُحُ هُنَا؛ لَصَلَحَ فِي تَفْسِيرِ حُدُوثِ كُلِّ أثرٍ حَادِثٍ مِن العَالَمِ بلا خَلْقٍ وَلا إرَادَةٍ، وَلَصَلَحَ ـ بحَسَبِ رَأْيِهِ ـ فِي تَفْسِيرِ حُدُوثِ كُلِّ فِعْلٍ وَخَلْقٍ يَقُومُ بالذات بلا إرَادَةٍ، وَلَصَلَحَ فِي تَفْسِيرِ حُدُوثِ كُلِّ إرَادَةٍ بلا اقْتِضَاءٍ يَكُونُ فِعْلاً حَادِثا فِي الذاتِ؛ فَإنَّ الحُدُوثَ حَقِيقَةٌ وَاحِدَةٌ لا يَتَبَدَّلُ حُكْمُهَا بحَسَبِ الحَادِثِ .. إنَّهُ لَمْ يَبْقَ أمَامَ مَنْ يَعْتَقِدُ صِحَّةَ مَذهَبِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ وَرَاءَ حُدُوثِ تِلْكَ الاقْتِضَاءَاتِ إلاَّ الذاتُ الوَاجِبُ؛ فَلْيَنْفِ وُجُوبَهُ أوْ فَلْيَرْجِعْ عَنْ مَذهَبِهِ فِي السَّبَبِ الحَادِثِ لِحُدُوثِ كُلِّ حَادِثٍ، وَفِي المُؤَثِّرِ التَّامِّ الَّذِي يُوجِبُ حُدُوثَ أثرِهِ عَقِبَهُ بلا تَرَاخٍ.

وَإذا كَانَ إطْلاقُ مَا يَدُلُّ عَلَى الصِّفَاتِ وَالأفْعَالِ وَالأسْمَاءِ فِي حَقِّ اللهِ ـ تَعَالَى ـ مَقْصُورًا عَلَى التَّوْقِيفِ؛ فَهَلْ فِي الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ أو الإجْمَاعِ مَا يَنُصُّ عَلَى إثبَاتَ هَذا الفِعْلِ السَّابقِ لِكُلِّ إرَادَةٍ إلَهِيَّةٍ، وَيُجَوِّزُ إطْلاقَ اسْمِهِ «**الاقْتِضَاء**» هَكَذا مُضَافًا إلَى اللهِ ـ تَعَالَى ـ عَلَى

نَحْوِ المَشْرُوطِ فِي إطْلاقِ الصِّفَاتِ وَالأفْعَال وَالأسْمَاءِ الإلَهيَّةِ؟!

وَقَبْلَ هَذا كُلِّهِ يُقَالُ للشَّيْخِ وَأتْبَاعِهِ: مَا مَعْنَى هَذا الاقْتِضَاءِ الَّذِي تَعْتَقِدُونَ أنَّهُ فِعْلٌ حَادِثٌ باللّهِ ـ تَعَالَى؟ أهُوَ فِي مَعْنَى قَوْلِ القَائِلِ: الذاتُ مُقْتَضٍ لِلصِّفَةِ. وَهَذا يَسْتَلْزِمُ الاقْتِرَانَ فِي الوُجُودِ، فَلا يَكُونُ فِعْلاً. أمْ فِي مَعْنَى قَوْلِ القَائِلِ: الإرَادَةُ مُقْتَضِيَةٌ لِلتَّرْجِيحِ وَالتَّخْصِيص، وَالقُدْرَةُ مُقْتَضِيَةٌ لِصِحَّةِ الفِعْلِ. وَهَذا يُفِيدُ التَّعَلُّقَ، فَلا يَكُونُ فِعْلاً، بَل الفِعْلُ أو الخَلْقُ يَكُونُ مَجْمُوعَ حُصُولِ هَذيْنِ التَّعَلُّقَيْنِ مَعًا، وَوُجُودُ الآثارِ المَخْلُوقَةِ يَكُونُ أثرَ تَأْثِيرِ اللّهِ ـ تَعَالَى ـ بكُلِّ ذلِكَ.

أمَّا شُبَهُ الفَلاسِفَةِ الدَّهْرِيَّةِ، فَأوَّلُ جَوَابهَا أنَّ المَانِعَ مِنْ كَوْنِ العَالَمِ قَدِيمًا لا يَرْجِعُ إلَى وُجُودِ اللّهِ ـ تعالى ـ وَصِفَاتِهِ الأزَلِيَّةِ، لِيُقَالَ بأنَّ امْتِنَاعَ تَسَلْسُلِ الحَوَادِثِ بلا أوَّل يُفِيدُ كَوْنَهُ ـ تعالى ـ مُعَطَّلا عَنْ صِفَاتِهِ المُؤثرَةِ أوْ عَن الفِعْلِ فِي الأزَلِ، وَإنَّمَا يَرْجِعُ إلَى حَقِيقَةِ المَفْعُولِ أو الأثرِ الَّذِي لَمْ يَكُنْ مَوْجُودًا ثمَّ وَجِدَ مَسْبُوقًا بالعَدَمِ.

وَفِي التُّرَاثِ الفَلْسَفِيِّ نَفْسِهِ جَوَابٌ يُفِيدُ المَعْنَى الَّذِي أشَرْتُ إلَيْهِ، وَإنْ كُنَّا لا نَقْبَلُ مِنْ جُمْلَةِ ذلِكَ الجَوَابِ اعْتِمَادَ أنَّ الوَاجِبَ لَيْسَ مَحَلاً لِلصِّفَاتِ أصْلاً، حَتَّى إذا كَانَتْ أزَلِيَّةً لَيْسَتْ مُغَايِرَةً لِذاتِ الخَالِقِ القَدِيمِ المَوْصُوفِ بهَا؛ وَلا نَقْبَلُ أيْضًا مَا يُفِيدُ أنَّ الوَاجِبَ يَفْعَلُ طَبْعًا لا اخْتِيَارًا؛ فَقَدْ قَالَ الصَّدْرُ الشِّيرَازِي: «سَألَ بَعْضُ الدَّهْرِيَّةِ أرِسْطَاطَالِيسَ وَقَالَ: إذا كَانَ المُبْدِعُ لَمْ يَزَلْ وَلا شَيْءَ غَيْرُهُ، ثمَّ أحْدَثَ العَالَمَ؛ فَلِمَ أحْدَثهُ؟ فَقَالَ: «لِمَ» غَيْرُ جَائِزَةٍ عَلَيْهِ؛ لأنَّ «لِمَ» تَقْتَضِي عِلَّةً، وَالعِلَّةُ مَحْمُولَةٌ فِيمَا هِيَ عِلَّةٌ عَلَيْهِ مِنْ مُعَلِّلٍ فَوْقَهَ، وَلَيْسَ المُبْدِعُ بمُرَكَّبٍ فَيَحْمِلَ ذَاتُهُ العِلَلَ؛ فَـ «لِمَ» عَنْهُ مَنْفِيَّةٌ؛ فَإنَّمَا فَعَلَ مَا فَعَلَ لأنَّهُ جَوَادٌ.

فَقِيلَ: فَيَجِبُ أنْ يَكُونَ فَاعِلاً لَمْ يَزَلْ؛ لأنَّهُ جَوَادٌ لَمْ يَزَلْ. قَالَ: مَعْنَى لَمْ يَزَلْ: لا أوَّلَ لَهُ. وَفِعْلُ فَاعِلٍ يَقْتَضِي أوَّلاً، وَاجْتِمَاعُ أنْ يَكُونَ مَا لا أوَّلَ لَهُ وَذو أوَّلٍ فِي القَوْلِ وَالذاتِ مُحَالٌ مُتَنَاقِضٌ .

قِيلَ لَهُ: فَهَلْ يُبْطِلُ هَذا العَالَمُ؟ قَالَ: نَعَمْ. قِيلَ: فَإذا أبْطَلَهُ بَطَلَ الجُودُ. قَالَ: يُبْطِلُهُ

لِيَصُوغَهُ الصِّيغَةَ الَّتِي لا تَحْتَمِلُ الفَسَادَ؛ لأنَّ هَذِهِ الصَّيغَةَ تَحْتَمِلُ الفَسَادَ»[١].

وَفِي التُّرَاثِ الكَلامِيِّ لأهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ، فِي بَيَانِ مَا يَحْتَاجُ إلَيْهِ الفِعْلُ أو المَفْعُولُ الحَادِثُ مِن الصِّفَاتِ المُؤَثِرَةِ فِي إيجَادِهِ مِنْ جِهَةِ الفَاعِلِ، نَجِدُ الأشْعَرِيَّةَ المُتَقَدِّمِينَ ـ عَلَى سَبيلِ المِثال ـ يَكْتَفُونَ بثبُوتِ الإرَادَةِ وَالقُدْرَةِ، أوْ فَلْنَقُلْ: العِلْمِ وَالإرَادَةِ وَالقُدْرَةِ؛ لأنَّ القَصْدَ إلَى التَّخْصِيص إنَّمَا يَتَعَلَّقُ بالمَعْلُومِ. وَعَلَى هَذا تَكُونُ القُدْرَةُ صَالِحَةً لِلتَّعَلُّق بإحْدَاثِ الأثرِ المَخْلُوقِ، أوْ إعْدَامِهِ وَفْقَ تَخْصِيص الإرَادَةِ الَّتِي تَتَعَلَّقُ أيْضًا بتَخْصِيصِ المُمْكِنِ أزَلاً بمَا سَيَكُونُ عَلَيْهِ فِيمَا لا يَزَالُ مِن الصِّفَاتِ، وَالأزْمِنَةِ، وَالأمْكِنَةِ، وَالجِهَاتِ، وَالمَقَادِيرِ المَخْصُوصَةِ؛ فَالقُدْرَةُ الإلَهِيَّةُ صَالِحَةٌ دَائمًا لإيجَادِ المُمْكِنَاتِ وَإعْدَامِهَا وَفْقَ تَخْصِيص الإرَادَةِ الأزَلِيَّةِ وَتَرْجِيحِهَا، بدُونِ حُدُوثِ قُدَرٍ وَلا تَجَدُّدِ إرَادَاتٍ. وَمَعَ هَذا التَّصَوُّرِ لا يَلْزَمُ مِنْ حُدُوثِ الآثارِ أو المَفَاعِيلِ المَخْلُوقَةِ، وَهُوَ لازِمُ حَقِيقَتِهَا، حُدُوثُ صِفَةٍ ثبُوتِيَّةٍ لِلْفَاعِلِ لَمْ تَكُنْ لَهُ مَعَ عَدَمِهَا، وَلا يَلْزَمُ أيْضًا عَنْ عَدَمِ وُجُودِ الآثارِ والمَفَاعِيلِ تَعْطِيلُ صِفَاتِ الفَاعِلِ أوْ نَفْيُهَا، وَلا يَكُونُ هُنَاكَ ارْتباطٌ أصْلاً بَيْنَ حَقِيقَةِ حُدُوثِ المَفْعُول وَكَوْن فَاعِلِهِ بصِفَاتِهِ قَدِيمًا أوْ حَادِثًا. وَإنَّ الَّذِي يَلْزَمُ مَعَ هَذا التَّصَوُّرِ، هُوَ أنْ يَكُونَ الفَاعِلُ مَوْجُودًا مَعَ عَدَمِ المَفْعُول.

وَلَمَّا كَانَ الأشْعَرِيَّةُ عَلَى وِفَاقِ المُعْتَزلَةِ في عَدَمِ الفَصْلِ بين الفِعْلِ وَالمَفْعُول؛ فَقَدْ اعْتُرِضَ عَلَيْهِمْ بصِدْقِ وَصْفِ اللهِ ـ تعالى ـ نفْسَهُ مُتَمَدِّحًا بأنَّهُ خَالِقٌ وَفَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ فِي كَلامِهِ الَّذِي لَمْ يَزَلْ قَائِمًا بذاتِهِ فِي قَوْلِ الأشْعَرِيَّةِ جَمِيعًا، وَمِنْ ثمَّ حَاوَلَ أبُو حَامِدٍ الغَزالِيُّ أن يَدْفَعَ الاعْتِرَاضَ بالكَلام عَن الثبُوتِ بالقُوَّةِ وَالثبُوتِ بالفِعْلِ، وَالكَلامِ عَن السَّيْفِ القَاطِعِ فِي غِمْدِهِ أوْ حِينَمَا يَقْطَعُ؛ لِيَكُونَ الخَبَرُ عَن اللهِ ـ تعالى ـ وَصِفَاتِهِ الذاتِيَّةِ صَادِقًا بالفِعْلِ باعْتِبَارِ مَا هُوَ ثابتٌ أزَلاً، وَالخَبَرُ عَن الصِّفَاتِ الفِعْلِيَّةِ صَادِقًا بالقُوَّةِ باعْتِبَارِ مَا سَيَكُونُ فِيمَا لا يَزَالُ[٢].

---

[١] – صدر الدين محمد الشيرازي: الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة . ٦/ ٢٢٨. ط٣، دار إحياء التراث العربي . بيروت، لبنان ١٩٨١م. وانظر أيضا الشيخ مصطفى صبري: موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين . ٣/ ٣٨٢، ٣٨٣. ط٢، دار إحياء التراث العربي . بيروت، لبنان ١٤٠١هـ . ١٩٨١م.

[٢] – راجع الغزالي: الاقتصاد في الاعتقاد . ص ١٥٨، ١٥٩. نشرة الدكتور إبراهيم آكاه، والدكتور حسين

وَقِيلَ: إنَّ خَبَرَهُ الأزَلِيَّ عَنْ صِفَاتِ الأفْعَال حَقِيقَتُهُ أنَّهُ مُتَّصِفٌ فِي الأزَل بالعِلْمِ وَالإرَادَةِ وَالقُدْرَةِ، وَهِيَ صِفَاتُ الكَمَال الأزَلِيَّةُ اللازِمَةُ لِكَوْنِهِ فِيمَا لا يَزَالُ فَاعِلاً وَنَحْوَ ذلِكَ مِن التَّعَلُّقَاتِ وَالإضَافَاتِ المُعْتَبَرَةِ بظُهُور مَخْلُوقَاتِهِ. وَإنَّ الإخْبَارَ فِي الأزَل عَنْ ثبُوتِ شَيْءٍ لا يَقْتَضِي ثبُوتَهُ أزَلاً، كَالإخْبَار عَن الأنْبِيَاءِ وَالأرْض وَالسَّمَاءِ وَغَيْر ذلِكَ[1].

وَأمَّا الفِكْرُ الكَلامِيُّ المَاتُرِيدِيُّ؛ فَلَهُ مَسْلَكٌ آخَرُ في تَعْيين الصِّفَاتِ الَّتِي يَحْتَاجُ إلَيْهَا المَفْعُولُ المُحْدَثُ فِي صُدُورهِ عَن الفَاعِلِ أوْ حُدُوثِهِ مِن جِهَتِهِ، مَعَ الفَصْل بَيْنَ الفِعْلِ والمَفْعُول؛ حَيْثُ يُضِيفُ إلَى مَا ذَكَرَهُ الأشْعَرِيَّةُ صِفَةَ **التَّكْوِين** الَّتِي تَتَعَلَّقُ بإخْرَاجِ المَعْدُوم إلَى الوُجُودِ أوْ إيجَادِهِ وإحْدَاثِهِ بالْفِعْل ـ عَلَى حَدِّ تَعْبير أبي المُعِين النَّسَفِيِّ[2]، وَهِيَ فِي الحَقِيقَةِ: فِعْلُ الإيجَادِ وَالإحْدَاثِ أو الإعْدَامِ الَّذِي يُوصَفُ بهِ الفَاعِلُ المُوجِدُ المُحْدِثُ أو المُعْدِمُ، وَالفِعْلُ هُنَا هُوَ المَعْنَى الحَاصِلُ مِن اجْتِمَاعِ تَعَلُّق القُدْرَةِ وَإرَادَةِ وُجُودِ مَعْدُوم أوْ عَدَم مَوْجُودٍ. كَمَا أنَّ الكَلامَ النَّفْسِيَّ فِي الحَقِيقَةِ هُوَ المَعْنَى الحَاصِلُ مِن اجْتِمَاع تَعَلُّق العِلْمِ الإلَهِيِّ بانْكِشَافِ مَعْلُومَاتِهِ الوَاجِبَةِ وَالجَائِزَةِ وَالمُحَالَةِ، وَإرَادَةِ الحَدِيثِ أو الخِطَابِ الدَّالِّ عَلَى ذلِكَ. وَهَذانِ المَعْنَيانِ ـ أعْنِي الفِعْلَ وَالكَلامَ النَّفْسِيَّ ـ أزَلِيَّانِ أزَلِيَّةَ العِلْمِ وَالإرَادَةِ

آتاي . كلية الإلهيات بجامعة أنقره، تركيا ١٩٦٢م. وراجع أيضا الدكتور عبد الفضيل القوصي: هوامش على الاقتصاد في الاعتقاد . ص ١٧: ٢٣. ط٢، دار الطباعة المحمدية . القاهرة، مصر ١٤١٨هـ . ١٩٩٧م.

[1] – راجع السعد التفتازاني العلامة مسعود بن عمر بن عبد الله (ت٧٩٣هـ): شرح المقاصد . ٣/ ١٢٤: ١٢٦. تحقيق إبراهيم شمس الدين. منشورات حاجي محمد جهانزيب، إشاعت إسلام كتب خانه . بيشاور، باكستان (ب . ت).

[2] – كما في كتابه: التمهيد لقواعد التوحيد . ص ١٨٨. تحقيق جيب الله حسن أحمد. ط١، دار الطباعة المحمدية . القاهرة، مصر ١٤٠٦هـ . ١٩٨٦م. وفي تبصرة الأدلة . ١/ ٣٠٦. تحقيق كلود سلامة. نشر المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية بدمشق. ط١، الجفاني والجابي للطباعة والنشر . ليماسول، قبرص ١٩٩٠م. وراجع أيضا سعد الدين التفتازاني: شرح العقائد النسفية لأبي حفص عمر النسفي . ٤٧. تحقيق الدكتور أحمد حجازي السقا.ط١، مكتبة الكليات الأزهرية . القاهرة، مصر ١٤٠٧هـ . ١٩٨٧م.

وَالقُدْرَةِ فِي حَقِّ اللهِ ـ تعالى. وَهُمَا عَلَى خِلافِ مَا يَقُومُ بالعِبَادِ مِن الأكْسَابِ والكَلامِ؛ فَإنَّ ذلِكَ حَادِثٌ فِي حَقِّهِمْ لِحُدُوثِ عُلُومِهِمْ وَإرَادَاتِهِمْ وَقُدَرِهِمْ.

وَأحسَبُ أنَّ مُحَاوَلَةَ التَّقْرِيبِ بَيْنَ المَسْلَكَيْنِ الأشْعَرِيِّ وَالمَاتُرِيدِيِّ فِي هَذِهِ المَسْألَةِ، مَعَ دَفْعِ شُبَهِ الفَلاسِفَةِ المُتَعَلِّقَةِ بالمُؤثرِ التَّامِّ وَلزُومِ السَّبَبِ الحَادِثِ أيْضًا، كُلُّ ذلِكَ قَدْ جَرَّ المُتَأَخِّرينَ مِنْ مُتَكَلِّمِي الأشْعَرِيَّةِ إلَى الكَلامِ عَن التَعَلُّقِ الصُّلُوحِيِّ أو الصَّلاحِيِّ الأزَلِيِّ وَالتَعَلُّقِ التَّنْجِيزيِّ الحَادِثِ لِلْقُدْرَةِ الإلَهِيَّةِ. وَهَذا الأخِيرُ هُوَ المُعَبِّرُ عَنْهُ بالخَلْقِ وَالرِّزْقِ وَالإحْيَاءِ وَالإمَاتَةِ، وَغَيْرِ ذلِكَ مِنْ صِفَاتِ الأفْعَالِ الَّتِي يَرْجِعُ وَصْفُ اللهِ ـ تَعَالَى ـ بهَا إلَى اعْتِبَارِ وُجُوهِ هَذا التَّعَلُّقِ الحَادِثِ وَفْقَ التَّخْصِيصِ الأزَلِيِّ للإرَادَةِ[1].

بَلْ إنّ بَعْضَهُمْ قَالَ بسَبْعَةِ تَعَلُّقَاتٍ لِلْقُدْرَةِ يُرَاعِي فِيهَا بَعْدَ التَعَلُّقِ الصُّلُوحِيِّ الأزَلِيِّ قَبْضَ القُدْرَةِ لِوُجُودِ المَوْجُودِ وَعَدَمِ المُمْكِنِ فِي ثلاثةِ تَعَلُّقَاتٍ، وَتَنْجِيزَ الإيجَادِ والإعْدَامِ مَعَ التَّمْيِيزِ بَيْنَ تَعَلُّقِ الإيجَادِ الأوَّلِ وَالثانِي (الإعَادَة) فِي ثلاثةِ تَعَلُّقَاتٍ؛ فَالأوَّلُ: الصُّلُوحِيُّ الأزَلِيُّ وَهُوَ كَوْنُهَا صَالِحَةً فِي الأزَلِ لِلإيجَادِ وَالإعْدَامِ فِيمَا لا يَزَالُ. وَالثانِي: تَعَلُّقُهَا بالمُمْكِنِ فِيمَا لا يَزالُ قَبْلَ وُجُودِهِ، بمَعْنَى أنَّه فِي قَبْضَتِهَا إنْ شَاءَ اللهُ أبْقَاهُ عَلَى عَدَمِهِ، وَإنْ شَاءَ أوْجَدَهُ بهَا. وَالثالِثُ: تَنْجِيزِيٌّ حَادِثٌ يَعْنِي إيجَادَ اللهِ ـ تَعَالَى ـ المُمْكِنَ فِيمَا لا يَزَالُ. وَالرَّابعُ: تَعَلُّقُهَا بالمُمْكِنِ حَالَ وُجُودِهِ، بمَعْنَى أنَّهُ فِي قَبْضَتِهَا إنْ شَاءَ اللهُ أبْقَاهُ، وَإنْ شَاءَ أعْدَمَهُ بهَا. وَالخَامِسُ: تَنْجِيزِيٌّ حَادِثٌ يَعْنِي إعْدَامَ اللهِ ـ تَعَالَى ـ المُمْكِنَ المَوْجُودَ. وَالسَّادِسُ: تَعَلُّقُهَا بالمُمْكِنِ بَعْدَ عَدِمِهِ، بمَعْنَى أنَّهُ فِي قَبْضَتِهَا إنْ شَاءَ اللهُ أبْقَاهُ عَلَى عَدَمِهِ، وَإنْ شَاءَ أوْجَدَهُ بهَا. وَالسَّابعُ: تَنْجِيزِيٌّ حَادِثٌ هُوَ تَعَلُّقُهَا بالمُمْكِنِ المَعْدُومِ لإيجَادِهِ حِينَ البَعْثِ.

وَتكَلَّمُوا أيْضًا عَنْ تَعَلُّقَيْنِ لِلإرَادَةِ؛ بَلْ عَنْ ثلاثةٍ: أحَدُهَا: صُلُوحِيٌّ أزَلِيٌّ، وَهُوَ كَوْنُهَا

---

[1] – انظر الشيخ أبا البركات الدردير أحمد بن محمد العدوي المالكي (ت١٢٠١هـ): شرح خريدته البهية. ص ١٠٨. وهو مطبوع بهامش حاشية الشيخ محمد السباعي على شرح الدردير. نشر السيد عبد الحميد راغب السباعي. ط١، المطبعة العامرة المليجية بمصر ١٣٣١هـ.

صَالِحَةً فِي الأزَلِ لِتَخْصِيصِ المُمْكِنِ بكُلِّ مَا يَجُوزُ عَلَيْهِ، وَقِيلَ: هُوَ كَوْنُهَا صَالِحَةً فِي الأزَلِ للتَّعَلُّقِ بمَا عَلِمَ اللهُ ـ تعالى ـ أنَّهُ لا يَكُونُ مِن المُمْكِنَاتِ.

وَالثانِي: تَنْجِيزِيٌّ أزَلِيٌّ أيْضًا، وَهُوَ تَخْصِيصُهَا المُمْكِنَ أزَلاً ببَعْضِ مَا يَجُوزُ عَلَيْهِ وَفْقَ العِلْمِ؛ فَمَا عَلِمَ اللهُ ـ تعالى ـ أنَّهُ لا يَكُونُ مِن المُمْكِنَاتِ تَعَلُّقُهَا بهِ صَلاحِيٌّ، وَمَا عَلِمَ أنَّهُ يَكُونُ مِن المُمْكِنَاتِ تَعَلُّقُهَا بهِ تَنْجِيزِيٌّ.

وَالثالِثُ: تَنْجِيزِيٌّ حَادِثٌ، وَهُوَ تَخْصِيصُهَا المُمْكِنَ ببَعْضِ مَا يَجُوزُ لَهُ حِينَ إيجَادِهِ أوْ إعْدَامِهِ.

وَبَعْضُهُمْ اكْتَفَى بتَحْقِيقِ الأوَّلِ وَالثانِي المُفِيدَيْنِ لِصَلاحِيَةِ الإرَادَةِ لِلتَّخْصِيصِ وَلِثبُوتِهِ فِي نَفْسِ الأمْرِ أزَلاً، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ بالتَّعَلُّقَيْنِ الصُّلُوحِيِّ الأزَلِيِّ وَالتَّنْجِيزِيِّ الحَادِثِ فَقَط، وَمِنْهُمْ مَنْ تَرَدَّدَ بَيْنَ القَوْلَيْنِ[1].

وَنِتَاجُ هَذِهِ المُحَاوَلَةِ ـ فِي نَظَرِي ـ مَا هُوَ بالأشْعَرِيِّ الخَالِصِ، وَلا هُوَ بالمَاتُرِيدِيِّ الصَّرِيحِ. لَيْسَ أشْعَرِيًّا خَالِصًا؛ لأنَّهُ فِي حَقِيقَتِهِ يُثبِتُ وَجْهًا حَادِثًا أوْ وُجُوهًا لِلْقُدْرَةِ والإرَادَةِ الأزَلِيَّتَيْنِ، وَالتَّعَلُّقُ فِي أظْهَرِ تَعْرِيفٍ لَهُ ـ عِنْدَهُمْ ـ: «**اقْتِضَاءُ الصِّفَةِ لِذاتِهَا مَنْسُوبًا لَهَا، لا بقَيْدِ مُقَارَنَةِ وُجُودِهِ لِوُجُودِهَا**». وَالحُكْمُ الثابتُ لِلذاتِ أيْ لِلْحَقِيقَةِ لا يَزُولُ مَعَ وُجُودِهَا، وَمِنْ ثمَّ قِيلَ أيْضًا فِي تَعْرِيفِ التَّعَلُّقِ: «**إنَّهُ لازِمٌ لِصِفَةٍ وُجُودِيَّةٍ لا تَقَرُّرَ لَهَا دُونَهُ**». لَكِنَّ أكْثَرَ المُتَأخِّرِينَ ـ بَدْءًا مِن الفَخْرِ الرَّازِيِّ أبي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْن عُمَرَ بْنِ الحُسَيْنِ (تـ٦٠٦هـ) ـ قَدْ خَالَفُوا سَلَفَهُمْ مِنْ مُتَقَدِّمِي الأشْعَرِيَّةِ فِي كَوْنِ التَّعَلُّقِ حُكْمًا

---

[1] – راجع الشيخ إبراهيم بن محمد البيجوري الشافعي (تـ١٢٧٧هـ): تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد . ص ٧٤: ٧٧. تصحيح عبد الله محمد الخليلي. ط٢، دار الكتب العلمية . بيروت، لبنان ١٤٢٤هـ . ٢٠٠٤م. وراجع أيضا الشيخ محمد عليش المالكي (تـ١٢٩٩هـ): هداية المريد لعقيدة أهل التوحيد (شرح العقيدة الكبرى للسنوسي) . ص ٩٣. وراجع له بحاشيته: الفتوحات الإلهية الوهبية على المنظومة المقرية (شرح منظومة إضاءة الدجنة في اعتقاد أهل السنة لأحمد المقري) . ص ١٥٦. نشرة جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية . البيضاء، ليبيا ١٣٨٨هـ . ١٩٦٨م. وراجع أيضا حاشية السباعي على شرح الخريدة . ص ١٠٨.

نَفْسِيًّا للصِّفَاتِ الَّتِي تَقْتَضِي أمْرًا زَائِدًا عَلَى مَحَلِّهَا، أوْ وُجُودِيًّا لِرُجُوعِهِ إلَى صِفَاتِ المَعَانِي، وَذهَبُوا إلَى أنَّهُ إضَافِيٌّ اعْتِبَارِيٌّ لا وُجُودَ لَهُ خَارِجَ الأذْهَانِ، ثمَّ جَعَلُوهُ عَلَى قِسْمَيْنِ هُمَا: التَعَلُّقُ الصُّلُوحِيُّ إذا كَانَ المَنْسُوبُ غَيْرَ مَوْجُودٍ فِي الخَارِجِ، وَالتَعَلُّقُ التَّنْجِيزِيُّ إذا كَانَ المَنْسُوبُ مَوْجُودًا فِي الخَارِجِ[1]. وَهَذا مَا عَارَضَهُ الشَّيْخُ أحْمَدُ المَقَّرِيُّ فِي نَظْمِهِ لِعَقَائِدِ أهْلِ السُّنَّةِ؛ فَقَالَ:

وَاخْتَلَفَ الأشْيَاخُ فِي التَّعَلُّقْ * فَقِيلَ نَفْسِيٌّ لَدَى التَّحَقُّقْ**

أيْ طَلَبُ الصِّفَاتِ زَائِدًا عَلَى * قِيَامِهَا بذاتِ مَوْصُوفٍ عَلاَ**

كَالْكَشْفِ بالْعِلْمِ وَكَالدَّلالَهْ * مِن الْكَلامِ وَصْفِ ذِي الجَلالَهْ**

وَقِيلَ نِسْبَةٌ وَلِلْفَخْرِ انْتَمَى * ذا القَوْلُ وَالسَّعْدُ ارْتَضَاهُ وَاعْتَمَا[2]**

عَلَى أنَّ القَوْلَ بحُدُوثِ بَعْضِ هَذِهِ التَّعَلُّقَاتِ فِي تَفْسِيرِ حُدُوثِ العَالَمِ بخَلْقِ اللهِ ـ تَعَالَى ـ لا يَحُلُّ الإشْكَالَ؛ بَلْ يَنْقُلُهُ برُمَّتِهِ مِن الكَلامِ فِي حُدُوثِ العَالَمِ إلَى حُدُوثِ تِلْكَ التَّعَلُّقاتِ نَفْسِها، وإنِّي لا أحْسَبُ أنَّ أحَدًا مِن الأشْعَرِيَّةِ المُتَأخِّرِينَ يُمْكِنُ أنْ يَتَجَرَّأ عَلَى الْتِزَامِ مَا الْتَزَمَهُ البَصْرِيُّونَ مِن المُعْتَزِلَةِ فِي حُدُوثِ الإرَادَةِ الإلهيَّةِ لا فِي مَحَلٍّ غَيْرَ مُرادَةٍ. وَلا يَنْفَعُهُم ادِّعَاءُ أنَّ تِلْكَ التَّعَلُّقَاتِ الحَادِثَةَ اعْتِبَاراتٌ ذِهْنِيَّةٌ لا وُجُودَ لَهَا فِي الخَارِجِ، وَهُمْ يُثبِتُونَ أثرًا حَادِثا بسَبَبِهَا فِي نَفْسِ الأمْرِ خَارِجَ الذِّهْنِ، وَيَحْكُمُونَ عَلَيْهَا بالحُدُوثِ وَهَذا الحُكْمُ نَفْسُهُ فَرْعُ الوُجُودِ فِي نَفْسِ الأمْرِ، وَإنْ حَاوَلَ بَعْضُهُم الفِرَارَ مِنْ لازِمِ هَذا الحُكْمِ فَقَالَ بالتَّجَدُّدِ، وَهُوَ مُسَلَّمٌ أوْ مَسْكُوتٌ عَنْهُ فِي الاعْتِبَارَاتِ الذهْنِيَّةِ الَّتِي لا يَلْزَمُ عَلَى إثبَاتِهَا حُدُوثُ أثرٍ مِن الذوَاتِ أو المَعَانِي الوُجُودِيَّةِ؛ عَلَى نَحْوِ المَعْقُولِ فِي إثبَاتِ وُجُودِ

[1] – راجع الشيخ محمد عليش: هداية المريد لعقيدة أهل التوحيد. ص ٩٢، ٩٣.

[2] – الشيخ أبو العباس أحمد بن محمد المقَّري التلمساني المالكي (ت١٠٤١هـ): إضاءة الدجنة في اعتقاد أهل السنة. ص ٤٠، ٤١. ومعه شرح الشيخ محمد بن أحمد الملقب بالداه الشنقيطي. راجعه وعلق عليه وصححه الشيخ أبو الفضل عبد الله محمد الصديق الغماري. ط دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت، لبنان (ب. ت).

اللهِ ـ تَعَالَى ـ وَلا شَيْءَ مَعَهُ، وَإثبَاتِ وُجُودِهِ مَعَ وُجُودِ العَالَمِ الحَادِثِ، وَبَعْدَ فَنَائِهِ.

وَالحَقُّ أنَّ القَوْلَ بأنَّ الوُجُودَ الثابتَ بالفِعْلِ رُتْبَتَانِ مُتَبَاينَتَانِ بالحَقِيقَةِ مُغْنٍ عَنْ هَذا الاعْتِبَارِ وَأمْثالِهِ أصْلا؛ فَاللهُ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ بصِفَاتِهِ مَوْجُودٌ وَحْدَهُ أزَلاً وَأبَدًا فِي رُتْبَةِ الوُجُودِ الوَاجِبِ بلا ثانٍ، وَالتَّغَيُّرُ وَالتَّغَايُرُ، وَالحُدُوثُ وَالتَّجَدُّدُ فِي الذوَاتِ وَالصِّفَاتِ، كُلُّ ذلِكَ مُتَحَقِّقٌ فَقَط فِي رُتْبَةِ الوُجودِ المُمْكِنِ الحَادِثِ؛ فَلا مَعِيَّةَ فِي رُتْبَةِ الوُجُودِ الوَاجِبِ أزَلا وَأبَدًا، وَلَيْسَ فِي تِلْكَ الرُّتْبَةِ حَادِثٌ لَمْ يَكُنْ، وَلا مُتَجَدِّدٌ يُعْتَبَرُ وُجُودُهُ مَعَ وُجُودِ حَادِثٍ مُمْكِنٍ، وَلا مَوْجُودٌ يَقْبَلُ الفَنَاءَ اعْتِبَارًا وَلا فِي نَفْسِ الأمْرِ؛ فَلَيْسَ ثَمَّةَ غَيْرُ الوَاجِبِ.

وَإنَّ نِتَاجَ هَذِهِ المُحَاوَلَةِ مَا هُوَ بالمَاتُرِيدِيِّ الصَّرِيحِ أيْضًا؛ لأنَّهُ يَنْفِي أزَلِيَّةَ التَّكْوِينِ بَلْ لا يُثبِتُهُ مَعْنًى أصْلاً. وَالحَقُّ أنَّ مَذهَبَ المَاتُرِيدِيَّةِ أتَمُّ فِي تَصَوُّرِ العَقْلِ، وَأظْهَرُ فِي مُوَافَقَةِ دَلائِلِ السَّمْعِ مِنْ مَذهَبِ شُيُوخِنَا الأشْعَرِيَّةِ المُتَقَدِّمِينَ وَالمُتَأخِّرِينَ فِي إثبَاتِ فِعْلِ التَّكْوِينِ مَعْنًى أزَلِيًّا، مَعَ تَسْمِيَةِ كُلِّ فِعْلٍ مُسْنَدٍ للهِ ـ تَعَالى ـ بمَا سمَّاه اللهُ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ بهِ فِي كِتَابهِ أوْ فِي صَحِيحِ سُنَّةِ نَبيِّهِ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ.

وهذا مَا قَرَّرَهُ أيْضًا الإمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ إسْمَاعِيلَ البُخَارِيُّ (تـ٢٥٦هـ) فِي كِتَابهِ «**خَلْق أفْعَال العِبَادِ**»؛ حَيْثُ مَيَّزَ بمَا أوْرَدَهُ مِنْ نُصُوصِ القُرْآنِ وَالسُّنَّةِ وَآثارِ السَّلَفِ بَيْنَ الفَاعِلِ وَالفِعْلِ وَالمَفْعُولِ، وَبَيَّنَ أنَّ الفِعْلَ بمَثابَةِ الصِّفَةِ فِي قِيَامِهِ بالفَاعِلِ الخَالِقِ، وَأنَّهُ غَيْرُ المَفْعُولِ الحَادِثِ المَخْلُوقِ، واللهُ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ فِي ذاتِهِ وَصِفَاتِهِ وَأفْعَالِهِ. وَقَدْ قَالَ فِي بَيَانِ المَذاهِبِ فِي هَذِهِ المَسْألَةِ: «وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي الفَاعِلِ وَالمَفْعُولِ وَالفِعْلِ، فَقَالَت القَدَرِيَّةُ: الأفَاعِيلُ كُلُّهَا مِن البَشَرِ لَيْسَتْ مِن اللهِ. وَقَالَتْ الجَبْرِيَّةُ: الأفَاعِيلُ كُلُّهَا مِن اللهِ. وَقَالَت الجَهْمِيَّةُ: الفِعْلُ وَالمَفْعُولُ وَاحِدٌ. لِذلِكَ قَالُوا لِـ «**كُنْ**»: مَخْلُوقٌ.

وَقَالَ أهْلُ العِلْمِ: التَّخْلِيقُ فِعْلُ اللهِ، وَأفَاعِيلُنَا مَخْلُوقَةٌ؛ لِقَوْلِهِ ـ تعالى ـ: ﴿**وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ* أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ**﴾ [الملك/ ١٣، ١٤]، يَعْنِي

السِّرَّ وَالجَهْرَ مِن القَوْل؛ فَفِعْلُ اللهِ صِفَةُ اللهِ، وَالمَفْعُولُ غَيْرُهُ مِن الخَلْق»[1].

وَالمُقَرَّرُ في كَلامِ الأشْعَرِيَّةِ والمَاتُرِيدِيَّةِ جَمِيعًا أنَّ دَلائلَ السَّمْعِ الرَّاجِعَةَ إلَى الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ والإجْمَاعِ هِيَ أسَاسُ الإطلاقِ وإسْنَادِ الصِّفَاتِ إلَى اللهِ ـ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ـ وَأنَّ دَلائِلَ العَقْلِ هِيَ أسَاسُ الفَهْمِ وَالبَيَانِ لَمَا يُعْتَقَدُ ثُبُوتُهُ مِنَ المَعَانِي[2]. وَعَلَى هَذا فَلا حَرَجَ وَلا حَاجَةَ إلَى تَقْدِيرِ اعْتِبَارٍ ذِهْنِيٍّ فِي القَوْل بأنَّ اللهَ ـ تعالى ـ لَمْ يَزَلْ خَالِقًا وَرَازقًا، ومُحْسِنًا وَمُنْعِمًا، ومُحْيِيًا ومُمِيتًا وَفَعَّالاً لِمَا يُرِيدُ، مَعَ اعْتِقَادِ أنَّ الفِعْـل الَّذِي يَقُومُ باللهُ ـ عزَّ وجلَّ ـ مِنْ ذلِكَ كُلِّهِ غَيْرُ المَفْعُـول المُحْدَثِ؛ رُجُوعًا إلَى تَصَوُّرِ العَقْلِ لَمَا قَالَ به المَاتُرِيدِيَّةُ في تَصَوُّرِ الفِعْلِ والصِّفَاتِ القَائِمَةِ بالفَاعِلِ؛ فَالخَالقُ هُوَ المَوْصُوفُ بالعِلْمِ، والإرَادَةِ، وَالْقُدْرَةِ، والتَّكْوِينِ، أو الإحْدَاثِ، أو الإيجَادِ، أو الخَلْقِ، أو الرِّزْقِ، أو الإنْعَامِ، أو الانْتِقَامِ، أو التَّعْذِيبِ، أو العَفْوِ ...؛ أي الَّذِي تَقُومُ بِهِ هَذِهِ الصِّفَاتُ والأفْعَالُ، بقَطْعِ النَّظَرِ عَنْ وُجُودِ المَفْعُولِ المُكوَّنِ المَخْلُوقِ أو عَدَمِهِ؛ فَوُجُودُ ذَلِكَ المَفْعُولِ المَخْلُوقِ هُوَ دَلِيلُ الإثبَاتِ وَالمَعْرِفَةِ لِعُقُولِنَا عَلَى ثبُوتِ تِلْكَ الصِّفَاتِ وَالأفْعَالِ فِي حَقِّ اللهِ ـ تعالى. والإثباتُ لِوُجُودِ شَيْءٍ غَيْرُ ثبُوتِهِ في نَفْسِ الأمْرِ.

ثمَّ إنَّ الْحُكْمُ فِي الشَّاهِدِ باقْتِرَانِ الأَفْعَالِ الحَادِثةِ وَمَفَاعِيلِهَا، أوْ بوُجُودِ المَفَاعِيلِ عَقِبَ تَمَامِ الأفْعَالِ بلا تَرَاخٍ حُكْمٌ عَادِيٌّ مُنْتَزَعٌ مِنْ مُلاحَظَةِ تَكْرَارِ الحُصُولِ، وَلا يَتَرَتَّبُ عَلَى ثبُوتِهِ مُحَالٌ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بالعِبَادِ؛ لِكَوْنِ هَذِهِ الأفْعَالِ حَاصِلَةً باجْتِمَاعِ إرَادَةٍ حَادِثةٍ وَقُدْرَةٍ حَادِثةٍ، مِنْ فَاعِلٍ حَادِثٍ، وَهِيَ مَعَ ذلِكَ تَصَرُّفٌ فِي مَوْجُودٍ حَادِثٍ بالفِعْلِ، وَهِيَ اكْتِسَابٌ لا إيجَادَ فِيهِ وَلا إحْدَاثَ لِمَا لَمْ يَكُنْ؛ فَلا يَلْزَمُ مِنْ ثبُوتِ هَذا الحُكْمِ العَادِيِّ ثبُوتُ مِثْلِهِ فِي إيجَادِ المَعْدُومِ المُمْكِنِ وإحْدَاثِهِ مِنْ جِهَةِ الفَاعِلِ الوَاجِبِ، الَّذِي يُوجِدُ مَا كَانَ مَعْدُومًا فِي نَفْسِ الأمْرِ بقُدْرَةٍ أزَلِيَّةٍ وَفْقَ تَخْصِيص إرَادَةٍ أزَلِيَّةٍ؛ حَيْثُ إنَّ إثبَاتَهُ يَتَرَتَّبُ

---

[1] ـ انظر الإمام البخاري: خلق أفعال العباد. ص ١٠٩: ١١٢، من طبعة مؤسسة الرسالة.

[2] ـ راجع تفصيل ذلك في بحثي: الفكر الكلامي الاثنا عشري. ص ٤٤٣: ٤٤٨.

عَلَيْهِ إثبَاتُ عَدَدٍ مِن المُحَالاتِ العَقْلِيَّةِ.

وَاللهُ ـ عزَّ وَجَلَّ ـ لَمْ تَحْصُلْ لَهُ بوُجُودِ المَخْلُوقِ صِفَةٌ لَمْ تَكُنْ لَهُ فِيمَا لَمْ يَزَلْ؛ فَهُوَ لَمْ يَزَلْ خَالِقًا وَإنْ لَمْ يَكُنْ ثمَّةَ مَخْلُوقٌ، كَمَا أَنَّهُ لَمْ يَزَلْ قَادِرًا وَإنْ لَمْ يَكُنْ ثمَّةَ مَقْدُورٌ، وَمُرِيدًا وَإنْ لَمْ يَكُنْ ثمَّةَ مُرَادٌ، وَعَالِمًا بمَا يَكُونُ مِن الحَوَادِثِ؛ فَهَذا هُوَ الفَاعِلُ الخَالِقُ الوَاجِبُ، الذِّي لا يُتَصَوَّرُ فِي حَقِّهِ التَّعْطِيلُ عَنْ صِفَاتِهِ وَلا عَنْ أفْعَالِهِ، مَعَ إثبَاتِ تَنَاهِي مَخْلُوقَاتِهِ إلَى أوَّلٍ لَيْسَ قَبْلَهُ مَخْلُوقٌ حَادِثٌ؛ لأنَّ تِلْكَ المَخْلُوقَاتِ فِي حَقِيقَتِهَا حَادِثَةٌ، وَتَعَاقُبُهَا بلا أوَّلٍ ـ عَلَى مَا سَيَأتِي بَيَانُهُ ـ مُحَالٌ.

وَيَبْدُو لِي أنَّ الشيخ ابْنَ تَيْمِيَّةَ مَعَ طُولِ انْتِقَادِهِ لِكَلامِ الاثنَا عَشَرِيَّة قَدْ تَأثَّرَ عَلَى نَحْوٍ مَا بكَلامِهِمْ في بَيَانِ مَفْهُومِ **الفَاعِلِ** بأنَّهُ «**مَنْ وُجِدَ مَقْدُورُهُ**»[1]؛ فَسَلَّمَ مَعَ خُضُوعِهِ للشُّبْهَتَيْنِ السَّالِفَتَي الذِّكْرِ بأنَّ اللهَ ـ سُبْحَانَهُ ـ لا يَكُونُ فَعَّالا لِمَا يُرِيدُ فِي الأَزَلِ إلاَّ وَلَهُ مَفْعُولٌ أوْ مَفْعُولاتٌ مَوْجُودَةٌ. وَلَمَّا كَانَ كُلُّ مَفْعُولٍ حَادِثَ الْعَيْنِ؛ قَامَ الشيخُ بابْتِكَارِ مَقَالَةِ «**القِدَم النَّوْعِيّ**» للحَوَادِثِ؛ قَاصِدًا بهَا اسْتِمْرَارَ تَعَاقُبِ الحَوَادِثِ بلا أوَّل.

وَلا شَكَّ عِنْدِي فِي أنَّ ابْنَ تَيْمِيَّةَ قَدْ قَرَأ كَلامَ الفَيْلَسُوفِ القُرْطُبِيِّ ابْن رُشْدٍ عَن التَّلازُمِ فِي الوُجُودِ بَيْنَ الأثرِ وَبَيْنَ المُؤَثرِ التَّامِّ، وَأنَّ حُدُوثَ الأثرِ يَلْزَمُ أنْ يَكُونَ لَهُ سَبَبٌ حَادِثٌ، وعَنْ جِنْسِ الحَوَادِثِ المُتَضَادَّةِ وَغَيْرِ المُتَضَادَّةِ الَّتِي يُمْكِنُ أنْ تَتَعَاقَبَ آحَادُهَا عَلَى المَحَلِّ الوَاحِدِ ـ فِي زَعْمِهِ ـ بلا نِهَايَةٍ، وَقَرَأ كَلامَهُ عَن الحَرَكَاتِ الدَّائِرِيَّةِ غَيْرِ المُنْقَطِعَةِ، وَعَن الحَرَكَاتِ المُسْتَقِيمَةِ فِي نَقْدِهِ لِدَلِيلِ المُتَكَلِّمِينَ عَلَى إثبَاتِ الصَّانِعِ فِي صَدْرِ كِتَابهِ «**الكَشْف عَنْ مَنَاهِجِ الأدِلَّةِ فِي عَقَائِدِ المِلَّةِ**»[2]، وَفِي جُمْلَةِ كِتَابهِ «**تَهَافُت التَّهَافُت**»[1]؛ فَوَصَفَ هَذا

---

[1] – انظر بحثي: الفكر الكلامي الاثنا عشري. ص ٥٨٦.

[2] – راجع ابن رشد: مناهج الأدلة في عقائد الملة. ص ١٣٥: ١٤٤. وكلام ابن رشد في نفسه غير مستقيم، وفهمه لحقيقة الحركة التي يتعلق بها دليل المتكلم غير قويم؛ فابن رشد يتحدث عن معنى أوسع بكثير من مقصود المتكلم الذي لا يتجاوز كون المتحرك في حيز ثم كونه في حيز آخر في الزمان الثاني. والحركة عند ابن رشد كمال للمتحرك، ويدخل فيها. بالإضافة إلى ذلك. الفعلُ، والإرادةُ، وصيرورةُ ما كان

التَّعَاقُبَ غَيْرَ المُنْقَطِعِ فِي كَلامِ ابْنِ رُشْدٍ بالقِدَمِ، وَأجْرَاهُ فِيمَا اعْتَقَدَ ثبُوتَهُ مِن الحَوَادِثِ المُتَعَاقِبَةِ مِن الكَلِمَاتِ والإرَادَاتِ وَالأفْعَال الإلَهِيَّةِ القَائِمَةِ ـ فِي زَعْمِهِ ـ بذاتِ الإلَهِ، وَمن المَخْلُوقَاتِ المُسْتَقِلَّةِ المُبَاينَةِ للذاتِ العَلِيَّة.

وَالقَوْلُ بأنَّ الحَادِثَ المُنْفَصِلَ عَنْ ذاتِ اللهِ ـ تَعَالَى ـ مَخْلُوقٌ، وَمَا يَحْدُثُ قَائِمًا بالذاتِ مِن الصِّفَاتِ وَالأفْعَال حَادِثٌ غَيْرُ مَخْلُوقٍ ـ قَوْلٌ بَنَاهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ وَانْتَزَعَهُ مِنْ كَلامِ مُتَشَعِّب المَوَارِدِ بَيْنَ طَوَائِفِ المُتَكَلِّمِينَ.

فَالمُعْتَزلَةُ فِيهِمْ مَنْ قَالَ فِي أفْعَالِ العِبَادِ: إنَّهَا حَوَادِثُ لا مُحْدِثَ لَهَا. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ ذلِكَ فِي الأفْعَالِ المُتَوَلِّدَةِ دُونَ غَيْرِهَا[٢]. وَجُمْهُورُ المُعْتَزِلَةِ عَلَى أنَّ أفْعَالَ العِبَادِ مُطْلَقًا حَوَادِثُ حَوَادِثُ مِنْ جِهَتِهِمْ لَيْسَتْ مَخْلُوقَةً للهِ وَلا لِلْعِبَادِ، وَلِهَذا قَالَ الإمَامُ البُخَارِيُّ عَنْهُمْ: «إنَّهُمْ ادَّعَوْا أنَّ فِعْلَ اللهِ مَخْلُوقٌ، وَأنَّ أفْعَالَ العِبَادِ غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ. وَهَذا خِلافُ عِلْمِ المُسْلِمِينَ؛ إلاَّ مَنْ تَعَلَّقَ مِن البَصْرِيِّينَ بكَلامِ سِنْسَوَيْهِ، كَانَ مَجُوسِيًّا فَادَّعَى الإسْلامَ، فَقَالَ

بالقوة كائنا بالفعل، ومطلق التغير. وقد تكون كلية واحدة لكل العالم، ومنها حركات جزئية عرضية لذواته المتنوعة.

والذي لا يراعي ذلك يقع في حِبَالَةِ الفيلسوف القرطبي، ويحسب أنه كسر دلائل المتكلمين؛ على نحو ما وقع من الدكتور حسام الديني الآلوسي أيضا في كتابه الماتع: حوار بين الفلاسفة والمتكلمين. ط٢، دار الشؤون الثقافية العامة . وزارة الثقافة والإعلام . بغداد، العراق ١٩٨٦.

[١] – راجع ابن رشد: تهافت التهافت. تحقيق الدكتور سليمان دنيا. ط٣، دار المعارف . القاهرة، مصر ١٩٨٠م.

[٢] – انظر ابن الوزير أبا عبد الله محمد بن المرتضى اليماني: إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد . ص ٣١٠، ٣١١. وقد ذكر أن هذا القول على غرابته معروف في كتب المعتزلة من روايتهم عن شيوخهم، لا من رواية خصومهم. نشر شركة طبع الكتب العربية. ط مطبعة الآداب والمؤيد . القاهرة، مصر ١٣١٨هـ. وراجع أيضا الشريف محمد بن علي الجرجاني (ت٨١٢هـ): شرح المواقف . ٦/ ١٥٩، ١٦٠. تصحيح السيد محمد بدر الدين النعساني الحلبي. نشر الحاج محمد أفندي ساسي المغربي التونسي. مطبعة السعادة . القاهرة، مصر ١٣٢٥هـ . ١٩٠٧م.

الحَسَنُ: أهْلَكَتْهُمْ العُجْمَةُ»[١]. وَتَفْسِيرُ ذلِكَ ـ عِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ ـ أنَّ أفْعَالَ العِبَادِ فِيهَا جَوْرٌ لا تُنْسَبُ مَعَهُ إلَى اللهِ وَفْقَ قَوْلِهِمْ بالعَدْل، وَالخَلْقُ عِنْدَهُمْ فِعْلٌ مُخْتَرَعٌ لا يَسْتَعْمِلُ فَاعِلُهُ مَحَلَّ القُدْرَةِ، وَلا يَفْعَلُهُ عِنْدَهُمْ القَادِرُ بالقُدْرَةِ مِن العِبَادِ؛ فَلا يَصِحُّ إلاَّ مِن اللهِ ـ تَعَالَى ـ القَادِرِ لِنَفْسِهِ لا بقُدْرَةٍ[٢]. وَهَذا مِنْهُم فَصْلُ بَيْنَ مَعْنَى«**الحَادِثِ**» أو «**المُحْدَث**» وَمَعْنَى «**المَخْلُوق**»؛ فَلا يَكُونُ عِنْدَهُمْ كُلُّ حَادِثٍ مَخْلُوقًا؛ بَل الحَوَادِثُ مِنْهَا مَا هُوَ مَخْلُوقٌ، وَمِنْهَا مَا هُوَ حَادِثٌ غَيْرُ مَخْلُوق[٣].

وَلَئِنْ قَالَ المَعْتَزِلَةُ فِي القُرْآنِ إنَّهُ حَادِثٌ وَمُحْدَثٌ وَمَخْلُوقٌ؛ فَإنَّ مُتَكَلِّمِي الشِّيعَةِ الاثنَا عَشَرِيَّة كَانُوا يَقُولُونَ إنَّ القُرْآنَ حَادِثٌ مُحْدَثٌ، وَيَمْنَعُونَ القَوْلَ بأنَّهُ مَخْلُوقٌ؛ لِكَنَّهُمْ كَانُوا يَنْفُونَ إطْلاقَ أنَّهُ مَخْلُوقٌ لِشُبْهَةِ إفَادَةِ ذلِكَ أنَّهُ مُخْتَلَقٌ مُنْتَحَلٌ مَكْذُوبٌ، مَعَ تَسْلِيمِ ثبُوتِ مَعْنَى المَخْلُوقِ المُوَافِقِ لِمَعْنَى الحَادِثِ أو المُحْدَثِ[٤].

---

[١] – الإمام البخاري: خلق أفعال العباد . ص ٩٨ من تحقيق الشيخ بدر البدر. ص ٥٨ من طبعة مؤسسة الرسالة.

[٢] – انظر القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني (ت٤١٥هـ): المحيط بالتكليف . ص ٣٥٢، ٣٥٥. جمع الحسن بن أحمد بن متويه. تحقيق عمر السيد عزمي. طبع المؤسسة المصرية العامة للتأليف . الدار المصرية للتأليف والترجمة . القاهرة، مصر (ب . ت).

[٣] – راجع في تحقيق قول المعتزلة بحثي: تطور مفهوم الوحدة الإلهية بين المتكلمين والصوفية . ص ٣٠٤: ٣١٦. فإني دَوَّنتُ ذلك اعتمادا على ما ذكره القاضي عبد الجبار في الجزء الثامن من كتابه المغني في أبواب التوحيد والعدل (المخلوق)، وفي شرح الأصول الخمسة، والمحيط بالتكليف، ورسالة المختصر في أصول الدين، وعلى ما كتبه تلميذه أبو رشيد النيسابوري في ديوان الأصول؛ مقارنا بما ذكره المحققون من متكلمي الأشعرية والماتريدية.

[٤] – راجع الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي (ت٤١٣هـ): أوائل المقالات . ص ٥٢، ٥٣. تحقيق الشيخ إبراهيم الأنصاري. (ضمن سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد) ط٢، دار المفيد . بيروت، لبنان ١٤١٤هـ. والشريف المرتضى علي بن الحسين بن موسى البغدادي (ت٤٣٦هـ): شرح جمل العلم والعمل . ص ٩١، ٩٢. صححه وعلق عليه الشيخ يعقوب الجعفري المراغي. ط٢، دار الأسوة للطباعة والنشر التابعة لمنظمة الأوقاف . طهران، إيران ١٤١٩هـ. وشيخ الطائفة محمد ابن الحسن الطوسي

وَالكَرَّامِيَّةُ فَرَّقُوا بَيْنَ الحَادِثِ وَالمُحْدَثِ، وَقَالُوا: إنَّ الحَادِثَ مَا كَانَ لَهُ ابْتِدَاءٌ وَكَانَ حَادِثا بالقُدْرَةِ قَائِمًا بالذَّاتِ، وَالمُحْدَثُ مَا كَانَ مُبَاينًا لِلذاتِ حَادِثا بقَوْلِهِ: «**كُنْ**»[1].

وَذكَرَ الإمَامُ أبُو الحَسَنِ الأشْعَرِيُّ عَنْ «زُهَيْرٍ الأثريّ» وَعَنْ «أبي مُعَاذٍ التُّومَنِيّ» رَأْسِ التُومَنِيَّةِ مِن المُرْجِئَةِ الخَالِصَةِ، أنَّهُمَا قَالا: مَعْنَى مَخْلُوق أنَّهُ وَقَعَ عَنْ إرَادَةِ اللهِ، وَقَوْلٍ لَهُ: «**كُنْ**»[2]. وَفِي ذِكْرِ الاخْتِلافِ فِي الخَلْقِ وَالمَخْلُوقِ قَالَ الأشْعَرِيُّ: «وَقَالَ قَائِلُونَ: لا يُقَالُ الخَلْقُ مَخْلُوقٌ عَلَى وَجْهٍ مِن الوُجُوهِ. وَقَالَ زُهَيْرٌ الأثريُّ: الخَلْقُ غَيْرُ المَخْلُوقِ، وَهُوَ إرَادَةٌ وَقَوْلٌ، وَهُوَ مُحْدَثٌ لَيْسَ بمَخْلُوقٍ. وَقَالَ أبُو مُعَاذٍ التُّومَنِيُّ: الخَلْقُ حَدَثٌ وَلَيْسَ بمُحْدَثٍ وَلا مَخْلُوقٍ، وَإنَّ الإرَادَةَ مِن اللهِ ـ سُبْحَانَهُ ـ تَكُونُ إيجَادًا وَهِيَ خَلْقٌ، وَتَكُونُ أمْرًا. وَكَانَ يَزْعُمُ أنَّ القُرْآنَ حَدَثٌ لَيْسَ بمَخْلُوقٍ وَلا مُحْدَثٍ»[3].

وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ فَصَّلَ أقْوَالَ زُهَيْرٍ فَذكَرَ فِيهَا أنَّهُ زَعَمَ أنَّ القُرْآنَ كَلامَ اللهِ مُحْدَثٌ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَأنَّهُ يُوجَدُ فِي أمَاكِنَ كَثِيرَةٍ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ. وَذكَرَ أنَّ أبَا مُعَاذٍ الَّذِي وَافَقَهُ فِي أكْثرِ أقْوَالِهِ قَدْ خَالَفَهُ فِي القُرْآنُ فَزَعَمَ أنَّهُ حَدَثٌ غَيْرُ مُحْدَثٍ وَلا مَخْلُوقٍ، وَأنَّهُ قَائِمٌ باللهِ لا فِي مَكَانٍ، وَكَذلِكَ قَوْلُهُ فِي إرَادَتِهِ وَمَحَبَّتِهِ[4]. وَفِي ذِكْرِ الاخْتِلافِ فِي القُرْآنِ كَرَّرَ ذلِكَ

(ت٤٦٠هـ): الاقتصاد الهادي إلى طريق الرشاد . ص ٣٦، ٣٧. منشورات مكتبة جامع جهلستون بطهران. طبع مطبعة الخيام . قم، إيران ١٤٠٠هـ.

[1] – راجع الجويني: الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد . ص ١٠١. تحقيق الدكتور محمد يوسف موسى، والشيخ علي عبد المنعم عبد الحميد. مكتبة الخانجي . القاهرة، مصر ١٩٥٠م. وراجع أبا اليسر البزدوي: أصول الدين . ص ٥٣، ٥٤. تحقيق الدكتور هانز بينزلنس. دار إحياء الكتب العربية . القاهرة، مصر ١٣٨٣هـ . ١٩٦٣م.

[2] – راجع الإمام الأشعري: مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين . ٢/ ٢٢٠. تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد. ط٢، مكتبة النهضة المصرية . القاهرة، مصر ١٣٨٩هـ . ١٩٦٩م.

[3] – الإمام الأشعري: مقالات الإسلاميين . ٢/ ٥٣.

[4] – انظر السابق . ١/ ٣٥١.

وَقَالَ مَعَهُ: «وَبَلَغَنِي عَنْ بَعْض المُتَفقِّهَةِ أنَّهُ كَانَ يَقُولُ: إنَّ اللهَ لَمْ يَزَلْ مُتَكَلِّمًا. بمَعْنَى أنَّه لَمْ يزَلْ قَادِرًا عَلَى الكَلامِ، وَيَقُولُ: إنَّ كَلامَ اللهِ مُحْدَثٌ غَيْرُ مَخْلُوقٍ. وَهَذا قَوْلُ دَاوُدَ الأصْبَهَانِيِّ»[1].

وَلا شَكَّ فِي أنَّ ابْنَ تَيْمِيَّةَ قَرَأَ هَذا، وَقَدْ نَقَلَهُ وَعَزَاهُ إلَى مَقَالاتِ الأشْعَرِيِّ فِي عِدَّةِ مَوَاضِعَ مِنْ مُؤلَّفَاتِهِ[2]؛ لَكِنَّهُ لا يَقْصُرُ هَذِهِ الأقْوَالَ عَلَى مَنْ نَسَبَهَا إلَيْهِم الأشْعَرِيُّ؛ بَلْ يَقُولُ فِي نِسْبَةِ مَا يَرْتَضِيهِ إلَى جُمْلَةِ السَّلَفِ وَأَئِمَّةِ أَهْلِ الْحَدِيثِ: «وَإذَا قَالُوا: نَحْنُ نُسَمِّي كُلَّ حَادِثٍ مَخْلُوقًا. فَهَذَا مَحَلُّ نِزَاعٍ؛ فَالسَّلَفُ وَأَئِمَّةُ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَكَثِيرٌ مِنْ طَوَائِفِ الكَلامِ كالهِشَامِيَّةِ، وَالكَرَّامِيَّةِ، وَأَبِي مُعَاذٍ التُّومَنِيِّ وَغَيْرِهِمْ ـ لا يَقُولُونَ: كُلُّ حَادِثٍ مَخْلُوقٌ. وَيَقُولُونَ: الْحَوَادِثُ تَنْقَسِمُ إلَى مَا يَقُومُ بذاتِهِ بقُدْرَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ وَمِنْهُ خَلْقُهُ لِلْمَخْلُوقَاتِ، وَإلَى مَا يَقُومُ بَائِنًا عَنْهُ، وَهَذَا هُوَ الْمَخْلُوقُ؛ لأَنَّ الْمَخْلُوقَ لا بُدَّ لَهُ مِنْ خَلْقٍ، وَالْخَلْقُ الْقَائِمُ بذَاتِهِ لا يَفْتَقِرُ إلَى خَلْقٍ؛ بَلْ هُوَ حَصَلَ بمُجَرَّدِ قُدْرَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ»[3]. وَفِي ذِكْرِهِ لِلقَائِلِينَ بحُدُوثِ القُرْآنِ وَكَلامِ اللهِ قَالَ: «ثمَّ مِنْ هَؤُلاءِ مَنْ يَقُولُ: إنَّ كَلامَ اللَّهِ كُلَّهُ حَادِثٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ لا يَقُولُ ذلِكَ، وَهَذا الْقَوْلُ مَعْرُوفٌ عَنْ أَبِي مُعَاذٍ التُّومَنِيِّ، وَزُهَيْرٍ الأثرِيِّ، وَدَاوُدَ بْنِ عَلِيٍّ الأصْبَهَانِيِّ؛ بَلْ وَالْبُخَارِيِّ صَاحِبِ الصَّحِيحِ، وَغَيْرِهِ، وَطَوَائِفَ كَثِيرَةٍ يُذْكَرُ عَنْهُمْ هَذا؛ فَلَيْسَ كُلُّ مَنْ قَالَ: إنَّهُ حَادِثٌ كَانَ مِنْ الجَهْمِيَّةِ، وَلا يَقُولُ إنَّهُ مَخْلُوقٌ»[4].

وَالحَقُّ أنَّ أئِمَّةَ السَّلَفِ قَد اسْتَعْمَلُوا ألْفَاظَ الحَادِثِ وَالحَوَادِثِ والمُحْدَثِ وَالمَخْلُوقِ جَمِيعًا، كَمَا اسْتَعْمَلَهَا مُتَكَلِّمُو أهْلِ السُّنَّةِ مِن الأشْعَرِيَّةِ وَالمَاتُرِيدِيَّةِ فِي الدَّلالَةِ عَلَى مَا

---

[1] – السابق . ٢/ ٢٥٦.

[2] – راجع ابن تيمية: درء التعارض . ٢/ ١٩، ١٧٤، ٣٣٣، ٦/ ٣٠٤. وبيان تلبيس الجهمية .١/ ٣٩٩. ومنهاج السنة . ٢/ ٣٦١.

[3] – ابن تيمية: مجموع الفتاوي . ٦/ ٣٢٠.

[4] – السابق . ١٢/ ١٧٧.

أَوْجَدَهُ اللهُ ـ تَعَالَى ـ بَعْدَ أنْ لَمْ يَكُنْ كَمَا حَكَاهُ الإمَامُ أبُو الحَسَنِ الأشْعَرِيُّ عَنْ «**أهْلِ الإثبَاتِ**»[١]، بلا تَمْييزٍ بَيْنَ مَا رَآهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ حَادِثا قَائِمًا باللهِ ـ تَعَالَى ـ وَمَا يَكُونُ حَادِثا مُسْتَقِلاًّ عَنْهُ مِن الذوَاتِ وَصِفَاتِهَا، وَإنْ كَانَ لِكُلٍّ مِن الحدُوثِ وَالخلْق فِي اللُّغَةِ وَرَاءَ ذلِكَ دِلالاتُهُ الخَاصَّة. وَلَمْ يُطْلِقُوا شَيْئًا مِنْ ذلِكَ فِي حَقِّ الكَلامِ الإلَهِيِّ، وَلَمْ يَقْبَلُوا مِنْ أحَدٍ القَوْلَ بأنَّ القُرْآنَ حَادِثٌ وَلا مُحْدَثٌ وَلا مَخْلُوقٌ، وَيَكْفِينِي فِي تَأكِيدِ ذلِكَ فِي هَذا المَقَامِ شهَادَتَان: شَهَادَةُ فَقِيهٍ، وَشَهَادَةُ مُحَدِّثٍ يَرْوِي عَنْ أحَدِ أئمَّةِ عُلُومِ اللُّغَةِ الأوَائِلِ مَا يَرْتَضِيهِ وَيَسْتَشْهِدُ بهِ، وَلا يُعَلِّقُ عَلَيْهِ بمَا يُخَالِفُهُ.

أمَّا الفَقِيهُ؛ فَصَاحِبُ الإمَامِ الشَّافِعِيِّ، الإمَامُ عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ يَحْيَى بن عَبْدِ العَزِيزِ بْنِ مُسْلِمٍ الكِنَانِيُّ (تـ٢٤٠هـ). وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَفْصِلُ بَيْنَ «**الحَادِثَ وَالمُحْدَثَ وَالمَخْلُوقَ**» أنَّهُ بَعْدَ أنْ فَرَغَ مِنْ إبْطَالِ القَوْلِ بأنَّ القُرْآنَ مَخْلُوقٌ مِنْ جِهَةِ المَنْقُول بنَصِّ التَّنْزِيل، فِي المُنَاظَرَةِ الَّتِي جَرَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ بشْرٍ المَرِيسِيِّ بمَجْلِسِ الخَلِيفَةِ المَأْمُون العَبَّاسِيِّ، أبْطَلَهُ أيْضًا مِنْ جِهَةِ المَعْقُولِ فِي النَّظَرِ وَالقِيَاس؛ فَكَانَ مِنْ قَوْلِهِ لَهُ أنْ قَالَ: «يَا بشْرُ، تَقُولُ: إنَّ القُرْآنَ مَخْلُوقٌ. فَقَالَ: أنَا أقُولُ: إنَّ القُرْآنَ مَخْلُوقٌ. فَقُلْتُ لَهُ: يَلْزَمُكَ وَاحِدَةٌ مِنْ ثلاثٍ لا بُدَّ مِنْهَا. أنْ تَقُولَ: إنَّ اللهَ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ خَلَقَ القُرْآنَ فِي نَفْسِهِ، أوْ خَلَقَهُ فِي غَيْرِهِ، أوْ خَلَقَهُ قَائِمًا بذاتِهِ وَنَفْسِهِ».

وَفِي تَفْصِيلِ مَا يَلْزَمُ بشْرًا مِن القَوْلِ بالمُحَالِ فِي كُلِّ قِسْمٍ مِن الأقْسَامِ السَّالِفَةِ المُتَرَتِّبَةِ عَلَى القَوْلِ بأنَّ القُرْآنَ مَخْلُوقٌ، قَالَ الكِنَانِيُّ: «إنَّ قَالَ: إنَّ اللهَ خَلَقَ كَلامَهُ فِي نَفْسِهِ. فَذلِكَ مُحَالٌ لا يَجِدُ السَّبِيلَ إلَى القَوْلِ بهِ مِن قِيَاسٍ وَلا نَظَرٍ وَلا مَعْقُولٍ؛ لأنَّ اللهَ ـ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ـ لا يَكُونُ **مَكَانًا للْحَوَادِث**، وَلا يَكُونُ فِيهِ شَيْءٌ **مَخْلُوقٌ**، وَلا يَكُونُ نَاقِصًا فَيَزِيدُ فِيهِ شَيْءٌ إذا خَلَقَهُ»[٢].

---

[١] – راجع الأشعري: مقالات الإسلاميين. ٢/ ٢٢٠.

[٢] – الإمام عبد العزيز الكناني: الحيدة. ص ١٢٦، ١٢٨. تحقيق الدكتور جميل صليبا. مطبوعات المجمع

فَهَلْ فِي هَذا مُتَمَسَّكٌ لِمَنْ يَزْعُمُ أنَّ أئِمَّةَ السَلَفِ يُفَرِّقُونَ بَيْنَ الحَادِثِ وَالَمخْلُوقِ، وَلا لِلْقَوْل بقِيَامِ الحوَادِثِ فِي ذاتِ اللهِ مُطْلَقًا؟!

وَلَقَدْ أدْرَكَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ ذلِكَ فِيمَا نَقَلَهُ مِنْ كَلامِ عَبْدِ العَزِيزِ الكِنَانِيِّ، فَسَعَى سَعْيًا لا طَائِلَ مِنْهُ فِي دَرْءِ مُوافقَتِهِ لمُتَكلِّمِي أهْلِ السُّنَّةِ حِينَ قَالَ بأنَّ اللهَ ـ تَعَالَى ـ لا يَكُونُ مَكَانًا لِلْحَوَادِثِ، وَلا يَكُونُ فِيهِ شَيْءٌ مَخْلُوقٌ، وَلا يَكُونُ نَاقِصًا فَيزِيدُ فِيهِ شَيْءٌ إذا خَلَقَهُ. وَلَمَّا لَمْ يَجِدْ حِيلَةً فِي نَفْيِ هَذِهِ المُوَافَقَةِ الظَّاهِرَةِ فِي هَذا النَّصِّ دَعَا إلَى تَدَبُّرِ سَائِرِ كَلامِ عَبْدِ العَزِيزِ مَعَ بشْرٍ المَرِيسِيِّ، فَتَمَسَّكَ بعِبَارَةٍ مَبْتُورَةٍ عَنْ تَمَامِ سِيَاقِهَا فِي إحْدَى نُسَخِ المُنَاظَرَةِ، وَشَكَّكَ فِي تَمَامِهَا الَّذِي أوْرَدَهُ هُوَ نَفْسُهُ مِنْ نُسْخَةٍ أخْرَى، وَفَسَّرَهُ عَلَى فَرْضِ ثبُوتِهِ، وَاحْتَجَ لَفَهْمِهِ عَلَى بَاطِل كَلامِ المَرِيسِيِّ فِي صَفَحَاتٍ كَثِيرَةٍ بمَا لَمْ يَقُلْهُ الكِنَانِيُّ، غَيْرَ عَابئٍ بفَسَادِ وَجْهِ الدَّلالَةِ فِي كَلامِ الكِنَانِيِّ، وَالغَايَةُ تَوْجِيهُ كَلامِهِ إلَى الدَّلالَةِ عَلَى حُدُوثِ الأفْعَال الإلَهِيَّةِ عَنْ قُدْرَةِ اللهِ ـ تَعَالى ـ وَمَشِيئَتِهِ فِي ذاتِهِ، فَأنْكَرَ جَوَابَ الكِنَانِيِّ لِلمَرِيسِيِّ حِينَمَا سَعَى إلَى إلْزَامِهِ قِدَمَ المَخْلُوقِ إذ قَالَ بأنَّ اللهَ لَمْ يَزَلْ خَالِقًا، فَقَالَ الكِنَانِيُّ: «أنَا لَمْ أقُلْ: إنَّهُ لَمْ يَزَلْ الخَالِقُ يَخْلُقُ، وَالفَاعِلُ يَفْعَلُ، فَيَلْزَمَنِي مَا قُلْتَ. وَإنَّمَا قُلْتُ: لَمْ يَزَلْ الفَاعِلُ سَيَفْعَلُ، وَلَمْ يَزَلْ الخَالِقُ سَيَخْلُقُ، لأنَّ الفِعْلَ صِفَةُ اللهِ ـ تَعَالى ـ يَقْدِرُ عَلَيْهِ وَلا يَمْنَعُهُ مِنْهُ مَانِعٌ»[1].

وَابْنُ تَيْمِيَّةَ يَرَى أنَّ الأشْبَهَ بمَا يَحْمِلُ عَلَيْهِ مَذهَبَ السَّلَفِ أنْ يَكُونَ عَبْدُ العَزِيزِ قَدْ اقْتَصَرَ عَلَى القَوْل بأنَّ الفِعْلَ صِفَةُ اللهِ ـ تَعَالى ـ يَقْدِرُ عَلَيْهِ وَلا يَمْنَعُهُ مِنْهُ مَانِعٌ، دُونَ مَا سَبَقَهُ مِن الكَلامِ المُنَافِي لِتَعَاقُبِ الأفْعَال الحَادِثةِ فِي ذاتِ اللهِ ـ تَعَالَى ـ بلا أوَّل. وَالَّذِي قَالَهُ الإمَامُ الكِنَانِيُّ هُنَا هُوَ عَيْنُ مَا قَرَّرَهُ الإمَامُ أبُو جَعْفَرٍ أحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْن سَلامَةَ الطَّحَاوِيُّ (تـ٣٢١هـ)، فِي عَقِيدَتِهِ المَشْهُورَةِ الَّتِي يَرْفَعُهَا التَّيْمِيُّونَ المُعَاصِرُونَ وَالسَّلَفِيُّونَ

العلمي العربي بدمشق، سوريا ١٣٨٤هـ. ١٩٦٤م.

[1] – الإمام عبد العزيز الكناني: الحيدة. ص ١٣١.

الجُدُدُ عَقِيدَةً سَلَفِيَّةً أَصِيلَةً، وَيَنْشُرُونَ مَتْنَهَا مُسْتَقِلًا عَلَى مَا فِيهَا مِنْ تَقْرِيرِ نَقْضِ فَهْمِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ فِيمَا عَزَاهُ إِلَى أَئِمَّةِ السَّلَفِ، فَقَدْ قَالَ الطَّحَاوِيُّ: «مَا زَالَ بِصِفَاتِهِ قَدِيمًا قَبْلَ خَلْقِهِ، لَمْ يَزْدَدْ بِكَوْنِهِمْ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُمْ مِنْ صِفَتِهِ. وَكَمَا كَانَ بِصِفَاتِهِ أَزَلِيًّا كَذَلِكَ لا يَزَالُ عَلَيْهَا أَبَدِيًّا. لَيْسَ بَعْدَ خَلْقِ الخَلْقِ اسْتَفَادَ اسْمَ الخَالِقِ، وَلا بِإِحْدَاثِهِ البَرِيَّةَ اسْتَفَادَ اسْمَ البَارِي. لَهُ مَعْنَى الرُّبُوبِيَّةِ وَلا مَرْبُوبَ، وَمَعْنَى الخَالِقِ وَلا مَخْلُوقَ. وَكَمَا أَنَّهُ مُحْيِي المَوْتَى بَعْدَمَا أَحْيَا اسْتَحَقَّ هَذَا الاسْمَ قَبْلَ إِحْيَائِهِمْ، كَذَلِكَ اسْتَحَقَّ اسْمَ الخَالِقِ قَبْلَ إِنْشَائِهِمْ، ذَلِكَ بِأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَكُلُّ شَيْءٍ إِلَيْهِ فَقِيرٌ، وَكُلُّ أَمْرٍ عَلَيْهِ يَسِيرٌ»[1].

بَلْ إِنَّ شَارِحَهَا التَّيْمِيَّ لَيُقِرُّ بِأَنَّ الإِمَامَ الطَّحَاوِيَّ يَمْنَعُ تَسَلْسُلَ الحَوَادِثِ فِي المَاضِي دُونَ المُسْتَقْبَلِ، وَبِأَنَّ هَذَا مَذهَبُ الجُمْهُورِ المُخَالِفُ لِلْقَوْلِ الفَاسِدِ الَّذِي يَمْنَعُ التَّسَلْسُلَ فِي المَاضِي وَالمُسْتَقْبَلِ مَعًا، ثُمَّ لا يَلْبَثُ أَنْ يَنْتَكِسَ فَيَذْكُرَ أَنَّ قَوْلَ مَنْ جَوَّزَ التَّسَلْسُلَ فِي المَاضِي وَالمُسْتَقْبَلِ بِلا فَرْقٍ أَظْهَرُ فِي الصِّحَّةِ مِنْ قَوْلِ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا[2].

وَلَقَدْ اسْتَدَلَّ الكِنَانِيُّ بِسَبْقِ القُدْرَةِ وَالإِرَادَةِ وَالقَوْلِ وَالفِعْلِ لِوُجُودِ أَوَّلِ مَخْلُوقٍ عَلَى كَوْنِ هَذِهِ الصِّفَاتِ جَمِيعًا وَمِنْهَا الكَلامُ غَيْرَ حَادِثَةٍ ولا مَخْلُوقَةٍ. وَقَدْ شَرَعَ فِي الاسْتِدْلال مُعْتَمِدًا عَلَى ثُبُوتِ أَنَّ اللّهَ ـ تَعَالَى ـ كَانَ وَلا شَيْءَ مَعَهُ، وَعَلَى قَوْلِ المَرِيسِيِّ بِأَنَّ اللّهَ ـ تَعَالَى ـ أَحْدَثَ الأَشْيَاءَ بَعْدَ أَنْ لَمْ تَكُنْ بِقُدْرَتِه، وَقَوْلِ الكِنَانِيِّ بِأَنَّ اللّهَ ـ تَعَالى ـ أَحْدَثَهَا بِأَمْرِهِ وَقَوْلِهِ عَنْ قُدْرَتِهِ. وَقَدْ قَالَ الكِنَانِيُّ مُلْتَفِتًا إِلَى الخَلِيفَةِ المَأْمُونِ القَائِمِ عَلَى المُنَاظَرَةِ: «فَلَنْ يَخْلُوَ، يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِين، أَنْ يَكُونَ أَوَّلُ خَلْقٍ خَلَقَهُ اللّهُ بِقَوْلٍ قَالَهُ، أَوْ بِإِرَادَةٍ أَرَادَهَا، أَوْ بِقُدْرَةٍ قَدَرَهَا»[3]. فَتَرَكَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ هَذِهِ الأَوَّلِيَّةَ الثابتَةَ فِي كَلامِ الكِنَانِيِّ، وَتَمَسَّكَ بِقَوْلِهِ عَنْ

---

[1] – أبو جعفر الطحاوي: العقيدة الطحاوية. ص ٧. تعليق الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز. طبعة الرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد. الرياض، السعودية ١٤٠٩هـ.

[2] – انظر القاضي ابن أبي العز الحنفي (ت٧٩٢هـ): شرح الطحاوية. ص ٧٠. تحقيق الأستاذ أحمد محمد شاكر. ط مكتبة دار التراث. القاهرة، مصر (ب. ت).

[3] – الإمام عبد العزيز الكناني: الحيدة. ص ١٣١.

جُمْلَةِ الحوَادِثِ المَخْلُوقَةِ: «**أحْدَثها بأمْرِهِ وَقَوْلِهِ عَنْ قُدْرَتِهِ**». وزَعَمَ أنَّهُ عَنَى بهِ أنَّ القَوْلَ مِن مُتَعَلَّقَاتِ القُدْرَةِ، فيَكُونُ حَادِثا، ويَكُونُ الكِنَانِيُّ ـ قَسْرًا ـ مِن القَائِلِينَ بقِيَامِ حَوَادِثَ غَيْرِ مَخْلُوقَةٍ وَلا نِهَايَةَ لِتَعَاقُبهَا فِي ذاتِ اللهِ ـ عَزَّ وَجَلَّ.

وَإذا كَانَ ضَبْطُ تَعَلُّقِ الجَارِّ وَالمَجْرُورِ يُوقِعُ فِي اللَّبْسِ، أوْ يُسْتَعْمَلُ فِي الإلْبَاسِ، فَحَقُّ عِبَارَةِ الكِنَانِيِّ عَنْ حُكْمِ الكَائِنَاتِ الحَادِثةِ فِي الفَهْمِ وَالنَّظْمِ أنْ تَكُونَ: «**أحْدَثها عَنْ قُدْرَتِهِ بأمْرِهِ وَقَوْلِهِ**»، فَيَنْتَظِمَ كَلامُهُ كُلُّهُ عَلَى نَسَقٍ وَاحِدٍ فِي نَفْيِ قِيَامِ الحَوَادِثِ بذاتِ اللهِ، وَفِي أنَّ حُكْمَ الأفْعَالِ الإلَهيَّةِ مِن الأزَلِيَّةِ وَالتَّقَدُّمِ عَلَى المَفَاعِيلِ الحَادِثةِ المَخْلُوقَةِ الَّتِي لَهَا أوَّلٌ هُوَ حُكْمُ الصِّفَاتِ الذاتِيَّةِ[١].

وَالقَوْلُ بقُدْرَةِ اللهِ ـ تَعَالى ـ عَلَى الفِعْلِ وَبإرَادَتِهِ للتَّكْوين فِي صَرِيحِ القُرْآنِ وَالسُّنَّةِ، وَفِي كَلامِ جُمْهُورِ المُسْلِمِينَ سَلَفًا وَخَلَفًا ـ لا يَلْزَمُ مِنْهُ قِيَامُ الحَادِثِ باللهِ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ وَقَدْ قَدَّمْتُ أنَّ الفِعْلَ هُوَ المَعْنَى الحَاصِلُ مِن اجْتِمَاعِ تَعَلُّقِ القُدْرَةِ وَتَعَلُّقِ الإرَادَةِ؛ فَلا يُقَدَّرُ ثبُوتُهُ أبَدًا بغَيْرِ ثبُوتِ هَاتَيْنِ الصِّفَتَيْنِ مُتَعَلِّقَتَيْنِ، وَأنَّهُ لا يُغْنِي عَنْ ثبُوتِهِ ثبُوتُ تَعَلُّقِ القُدْرَةِ وَحْدَهَا، وَلا ثبُوتُ تَعَلُّقِ الإرَادَةِ وَحْدَهَا، وَلَوْ عَقَلْنَا ثبُوتَ الفَاعِلِ بلا فِعْلٍ يَقُومُ بِهِ مَا أثبَتْنَاهُ. وَقَدَّمْتُ أيْضًا أنَّ الكَلامَ النَّفْسِيَّ صِفَةٌ ذاتِيَّةٌ أزَلِيَّةٌ، وَأنَّ التَّكلُّمَ الَّذِي هُوَ تَكْوِينُ مَا بِهِ الإعْلامُ وَالدَّلالَةُ فِعْلٌ أزَلِيٌّ، وَأنَّهُ غَيْرُ المَكَوَّنِ المُحْدَثِ المَخْلُوقِ صَوْتًا مَسْمُوعًا لِلْعِبَادِ بحَسَبِ مَا قُدِّرُوا عَلَيْهِ وَخُصُّوا بهِ، أوْ مَعْنًى يُدْرِكُونَه إلْهَامًا ...

وَأمَّا شَهَادَةُ المُحَدِّثِ؛ فَقَدْ ذكَرَ الإمَامُ البُخَارِيُّ أنَّ أشَدَّ مَا يَتَمَسَّكُ بِهِ القَائِلُونَ بخَلْقِ القُرْآنِ الْتِبَاسًا ثلاثُ آيَاتٍ: أُولاهَا: قَوْلُ اللهِ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ: ﴿**وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا**﴾ الفرقان/ ٢. وَالثانِيَةُ قَوْلُهُ ـ تَعَالَى ـ: ﴿**إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ**﴾ النساء/ ١٧١. وَالثالِثةُ: قَوْلُهُ ـ تَبَارَكَ اسْمُهُ ـ: ﴿**مَا**

---

[١] – راجع ابن تيمية: درء التعارض . ٢/ ٢٥٧: ٢٨٨. وقارنه بكلام عبد العزيز الكناني في الحيدة . ص ١٢٩: ١٣١.

يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ﴾ الأنبياء/ ٢. فَهُمْ يَقُولُونَ عَن القُرْآنِ فِي الآيَةِ الثالِثةِ: وَصَفَهُ اللهُ بأنَّهُ مُحْدَثٌ، وَأَنْتُمْ تَقُولُونَ: لَيْسَ بمُحْدَثٍ[1].

وَمَا أجَابَ البُخَارِيُّ بأنَّ كَوْنَهُ مُحْدَثا فِي الذاتِ أوْ حَادِثا لا يَعْنِي أنَّهُ مَخْلُوقٌ بدَعْوَى أنَّ المَخْلُوقَ غَيْرُ المُحْدَثِ أوْ أخَصُّ مِن الحَادِثِ، وَلا نَقَلَ ذلِكَ عَنْ غَيْرِهِ مِن الأئِمَّةِ فِي دَفْعِ الاعْتِرَاضِ بالنَّصِّ القُرْآنِي الصَّرِيحِ، وَلا قَالَ وَلا نَقَلَ أنَّ كَلِمَاتِ اللهِ ـ تَعَالَى ـ حَادِثَةٌ فِي أفْرَادِهَا قَدِيمَةٌ فِي نَوْعِهَا.

وَلَوْ صَحَّ ذلِكَ الفَهْمُ التَّيْمِي لَكَانَ هَذا مَوْضِعَ التَّصْرِيحِ بِهِ بلا شَكٍّ؛ لَكِنَّ الإمَامَ البُخَارِيَّ نَقَلَ عَنْ الإمَامِ اللُّغَوِيِّ أبي عُبَيْدَةَ مَعْمَرِ بن المُثَنَّى (تـ٢١٠هـ)[2] أنَّهُ قَالَ فِي الجوَابِ: «أمَّا قَوْلُهُ ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ ؛ فَهُوَ كَمَا قَالَ. وَقَالَ فِي آيَةٍ أُخْرَى: ﴿إنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إذَا أرَدْنَاهُ أنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ النحل/ ٤٠. <u>فَأخْبَرَ أنَّ أوَّلَ خَلْقٍ خَلَقَهُ بقَوْلِه، وَأوَّلُ خَلْقٍ</u> هُوَ مِن الشَّيْءِ الَّذِي يُقَالُ: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾، فَأخْبَرَ أنَّ كَلامَهُ قَبْلَ الخَلْقِ».

وَهَذا الكَلامُ عَن انْتِهَاءِ المَخْلُوقَاتِ الحَادِثةِ إلَى أوَّلٍ مُطَابقٌ لِمَا سَلَفَ مِنْ كَلامِ عَبْدِ

---

[1] – رَاجِعْ نَصَّ كَلامِ الإمَامِ البُخَارِيِّ وَلاحِظْ أنَّهُ يَقُولُ هُنَا نَصًّا ظَاهِرًا بِأنَّ القَائِلِينَ بحُدُوثِ القُرْآنِ يُعَارِضُونَ مَذْهَبَهُ النَّافِي لِكَوْنِ القُرْآنِ مُحْدَثًا بهَذِهِ الآيَةِ، وَقَارِنْ ذَلِكَ بمَا سَبَقَ أنْ نَقَلْتُهُ فِي بَيَانِ تَصَوُّرِ الشَّيْخِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ لإحداث العَالَمِ مِن ادِّعَائِهِ أنَّ الإمَامَ البُخَارِيَّ خَاصَّةً، يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ أنَّه أجَابَ الكَرَّامِيَّةَ القَائِلِينَ بِأنَّهُ حَادِثٌ غَيْرُ مُحْدَثٍ نَفْيًا لِلتَّسَلْسُلِ؛ فَزَعَمَ أنَّ مَذْهَبَ البُخَارِيِّ أنَّ القُرْآنَ مُحْدَثٌ، وَأنَّ التَّسَلْسُلَ فِي هَذِهِ المَسْألَةِ مُلْتَزَمٌ وَجَائِزٌ.

وَمَعَ هَذَا وَكُلِّ مَا سِوَاهُ أنَا لا أتَّهِمُ الشَّيْخَ بتَعَمُّدِ الكَذِبِ عَلَى البُخَارِيِّ وَالسَّلَفِ؛ لَكِنَّ آفَةَ الفَهْمِ السَّقِيمِ لِمَنْ لَمْ يَمْرُنْ عَلَى أسْتَاذٍ رَاسِخٍ فِي الاشْتِغَالِ بعِلْمٍ مُعَيَّنٍ، تَقُودُ المُبْتَلَى بِهَا إلَى مَا هُوَ تَحْرِيفٌ أوْ بُهْتَانٌ فِي نَفْسِ الأمْرِ، وَاللهُ المُسْتَعَانُ أوَّلاً وَآخِرًا!!

[2] – ذكرت أنه معمر بن المثنى، على اعتبار أنه أبو **عبيدة** كما جاء في طبعة مؤسسة الرسالة، وفي تحقيق الدكتور النشار . ص ١٣٥. منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر ١٩٧١م. وقد وثقت بعض الكلام من كتاب أبي عبيدة «**مجاز القرآن**». وإن كان أبا **عبيد** على ما جاء في تحقيق الشيخ بدر؛ فهو الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام (تـ٢٢٧هـ).

العَزيزِ الكِنَانِيِّ، وَهُوَ أَصْلٌ ثابتٌ وَمَشْهُورٌ فِي كَلامِ أئِمَّةِ السَّلَفِ نَصًّا لَيْسَ لِصَرْفِهِ عَنْ دَلالَتِهِ وَجْهٌ.

قال: «وَأمَّا تَحْرِيفُهُمْ ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾، فَلَوْ كَانَ كَمَا قَالُوا لَكَانَ يَنْبَغِي أنْ يَكُونَ بَيْنَ الدَّفَّتَيْنِ ...، وَإنَّمَا خَلَقَ اللهُ عِيسَى بالكَلِمَةِ لا أنَّهُ الكَلِمَةُ ...، وَقَالَ: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ آل عمران/ ٥٩. فَخَلَقَ عِيسَى وَآدَمَ بقَوْلِهِ «كُنْ»، وَلَيْسَ بَيْنَ هَاتَيْنِ الآيَتَيْنِ خِلافٌ[١].

وَأمَّا تَحْرِيفُهُمْ ﴿مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ﴾، فَإنَّمَا حَدَثَ عِنْدَ النَّبيِّ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ وَأصْحَابهِ، لَمَّا عَلَّمَهُ اللهُ مَا لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُ»[٢].

وَمَعْنَى هَذا أنَّ الحَادِثَ المُتَجدِّدَ هُوَ تَنْزِيلُ الذكْرِ الَّذِي كَانَ مُنَجَّمًا، لا أنَّ نَفْسَ الذكْرِ الَّذِي هُوَ كَلامُ اللهِ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ يكُونُ مُحْدَثا عَلَى مَا قَالَهُ الجَهْمِيَّةُ وَالمُعْتَزلَةُ وَمَنْ تَابعَهُمْ مِن الشِّيعَةِ وَالخَوَارِجِ، وَلا أنَّهُ يَكُونُ حَادِثا مِنْ وَجْهٍ وَقَدِيمًا مِنْ وَجْهٍ آخَر عَلَى مَا ذهَبَ إليْهِ الشَّيْخُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ، وَجَرَى بَعْدَ ذلِكَ فِي كِتَابَاتِ تَلامِيذِهِ وَأتْبَاعِهِمْ؛ عَلَى وَجْهِ التَّسْلِيمِ لِقَوْلِهِ، وَالخُضُوعِ لِفَهْمِهِ بلا رِوَايَةٍ وَلا نَظَرٍ.

إنَّ الشَّيْخَ ابْنَ تَيْمِيَّةَ قَدْ أقَامَ فَهْمَهُ وَتَصَوَّرَهُ لِتَعَاقُبِ الحَوَادِثِ المَخْلُوقَةِ البَائِنَةِ عَن اللهِ، وَغَيْرِ المَخْلُوقَةِ القَائِمَةِ عِنْدَهُ باللهِ ـ تَعَالَى ـ مِمَّا تَرَجَّحَ عِنْدَهُ مِنْ قِرَاءاتِهِ الوَاسِعَةِ غَيْرِ

---

[١] – راجع أبا عبيدة: مجاز القرآن . ١/ ١٤٣. تحقيق الدكتور محمد فؤاد سزكين. نشر مكتبة الخانجي. ط دار غريب للطباعة . القاهرة، مصر ١٩٨٨م.

[٢] – الإمام البخاري: خلق أفعال العباد . ص ٣٦، ٣٧ من تحقيق الشيخ بدر البدر. ص ٢١، ٢٢ من طبعة مؤسسة الرسالة.

وهذا الوجه في بيان آية الأنبياء هو أحد الوجهين المرويين عن الإمام أحمد بن حنبل .. قال: يحتمل أن يكون تنزيله إلينا هو المحدث، لا الذكر نفسه هو المحدث. والثاني: يحتمل أن يكون ذكر آخر غير القرآن، وهو ذكر رسول الله . صلى الله عليه وسلم . أو وعظه إياهم. ذكره الحافظ ابن كثير: البداية والنهاية . ١٠/ ٣٢٧. ط مكتبة المعارف . بيروت، لبنان (ب . ت).

المُنَظَّمَةِ؛ أعْنِي غَيْرَ المُهْتَدِيَةِ بدَلالَةِ مُعَلِّمٍ رَاسِخٍ فِي عِلْمِ الكَلامِ وَأُصُولِ الدِّينِ، ثمَّ إنَّهُ نَسَبَ فَهْمَهُ وَتَصَوَّرَهُ لِجُمْلَةٍ مِنْ سَلَفِ الأُمَّةِ مِنْ أئِمَّةِ الفُقَهَاءِ والمُحَدِّثِينَ الَّذِينَ لَمْ يَخُوضُوا فِي شَيْءٍ مِنْ هَذا الكَلامِ الَّذِي لا يَعْدُو أكْثَرُهُ أنْ يَكُونَ سِوَى رَجْعِ صَدَى كَلامِ الفَيْلَسُوفِ القُرْطُبيِّ في نَقْدِ مَنَاهِجِ المُتَكَلِّمِينَ كَمَا فَهِمَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ، وَوَظَّفَهُ مُلَفَّقًا مَعَ شَيْءٍ مِنْ كَلامِ المُرْجِئَةِ وَبَعْضِ المُتَفَقِّهَةِ عَلَى حَدِّ تَعْبِيرِ الأشْعَرِيِّ فِي حِكَايَتِهِ لِمَا بَلَغَهُ مِنْ قَوْلِ دَاوُدَ بْنِ عَلِيٍّ الأصْبَهَانِيِّ الظَّاهِرِيِّ، وَمِنْ كَلامِ الكَرَّامِيَّةِ الَّذِينَ جَعَلَ الفَاصِلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا نَسَبَهُ إلَى جُمْهُورِ أهْلِ الحَدِيثِ أنَّهُمْ لا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ الأفْرَادِ وَالنَّوْعِ فِي حُكْمِ الحُدُوثِ، عَلَى حِينِ أنَّ جُمْهُورَ أهْلِ الحَدِيثِ ـ عِنْدَهُ ـ يُفَرِّقُونَ وَيَقُولُونَ بحُدُوثِ الأفْرَادِ وَقِدَمِ النَّوْعِ؛ فَتَرَاهُ يَقُولُ عَنْ بَيَانِ وُجُوهِ المَذاهِبِ فِي الأفْعَالِ الإلَهِيَّةِ: «وَالنَّاسُ فِي هَذا البَابِ ثلاثةُ أقْسَامٍ: الجَهْمِيَّةُ المَحْضَةُ مِن المُعْتَزلَةِ وَمَنْ وَافقَهُمْ يَجْعَلُونَ هَذا كُلَّهُ مَخْلُوقًا مُنْفَصِلاً عَن اللهِ ـ تعالى.

وَالكُلاَّبِيَّةُ وَمَنْ وَافَقَهُمْ يُثبتُونَ مَا يُثبتُونَ مِنْ ذلِكَ إمَّا قَدِيمًا بعَيْنِهِ لازِمًا لِذاتِ اللهِ، وإمَّا مَخْلُوقًا مُنْفَصِلاً عَنْهُ.

وَجُمْهُورُ أهْلِ الحَدِيثِ، وَطَوَائِفُ مِنْ أهْلِ الكَلامِ، يَقُولُونَ: بَلْ هُنَا قِسْمٌ ثالِثٌ قَائِمٌ بذاتِ اللهِ مُتَعَلِّقٌ بمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ النُّصُوصُ الكَثِيرَةُ[١]، ثمَّ بَعْضُ هَؤُلاءِ قَدْ يَجْعَلُونَ نَوْعَ ذلِكَ حَادِثا كَمَا تَقُولُهُ الكَرَّامِيَّةُ، وَأمَّا أكْثرُ أهْلِ الحَدِيثِ وَمَنْ وَافقَهُمْ؛ فإنَّهُمْ لا يَجْعَلُونَ النَّوْعَ حَادِثًا بَلْ قَدِيمًا؛ وَيُفَرِّقُونَ بَيْنَ حُدُوثِ النَّوْعِ وَحُدُوثِ الفَرْدِ مِنْ أَفْرَادِهِ، كَمَا يُفَرِّقُ جُمْهُورُ العُقَلاءِ بَيْنَ دَوَامِ النَّوْعِ وَدَوَامِ الوَاحِدِ مِنْ أعْيَانِهِ؛ فَإنَّ نَعِيمَ أهْلَ الجَنَّةِ يَدُومُ نَوْعُهُ وَلا يَدُومُ كُلُّ وَاحِدٍ واحِدٍ مِن الأعْيَانِ الفَانِيَّةِ، وَمِن الأعْيَانِ الحَادِثةِ مَا لا يَفْنَى بَعْدَ حُدُوثِهِ كَأَرْوَاحِ الآدَمِيِّينَ فَإنَّهَا مُبْدَعَةٌ كَانَتْ بَعْدَ أنْ لَمْ تَكُنْ وَمَعَ هَذا فَهِيَ بَاقِيَةٌ

[١] – ولقد علمنا أن النصوص القرآنية والسنية الكثيرة قد دلت على ثبوت الأفعال لله . تعالى . بلا شبهة في ذلك؛ لكن أين الدلالة النصية في هذه النصوص على أن هذه الأفعال حادثة في ذات الله . عز وجل . على ما يفهمه ابن تيمية، وينسبه إلى سلف الأمة؟!

دَائِمَةٌ»[1].

وَ«النَّوْعُ» فِي اللُّغَةِ يَعْنِي الضَّرْبَ وَالصِّنْفَ الْمُتَعَيِّنَ مِن الأشْيَاءِ؛ مِثل: الثيَاب، وَالثمَار، حَتَّى الكَلام، كَمَا ذكَرَ الخَلِيلُ بْنُ أحْمَدَ الفَرَاهِيدِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ أهْلِ العِلْمِ بالعَرَبِيَّةِ[2]؛ فَيُقَالُ ـ عَلَى سَبيلِ المِثال ـ: الجَمَادُ نَوْعٌ مِن المَوْجُودَاتِ، وَالمَوْزُ نَوْعٌ مِن الفَاكِهَةِ، وَالجُودُ نَوْعٌ مِن الفَضَائِلِ، وَالعَرَبيَّةُ نَوْعٌ مِن اللُّغَاتِ، وَالبَلاغَةُ نَوْعٌ مِنْ عُلُومِ اللُّغَةِ، وَالبَدِيعُ نَوْعٌ مِن البَلاغَةِ، وَالسَّجْعُ نَوْعٌ مِن البَدِيعِ.

وَفِي الاصْطِلاحِ يُطْلَقُ «النَّوْعُ الحَقِيقِيُّ» عَلَى الكُلِّيِّ الصَّادِقِ عَلَى كَثِيرينَ مُتَّفِقِينَ فِي الحَقِيقَةِ، فِي جَوَابِ مَا هُوَ. وَيُطْلَقُ «النَّوْعُ الإضَافِيُّ» عَلَى مَاهِيَّةِ الكُلِّيِّ الَّتِي يُقَالُ عَلَيْهَا وَعَلَى غَيْرِهَا «جِنْس». وَعَلَى هَذا يَكونُ «الإنْسَانُ» نَوْعًا حَقِيقِيًّا بالنِّسْبَةِ لِزَيْدٍ وَعَمْرٍو وَهِنْد وَسُعَادَ، وَنَوْعًا إضَافِيًّا بالنِّسْبَةِ لِجِنْسِ «الحَيَوَانِ»[3].

---

[1] – انظر ابن تيمية: درء تعارض العقل والنقل . ٢/ ١٤٧، ١٤٨. وهذا نمُوذَجٌ تَطْبِيقِيٌّ لِمَا قَرَّرْتُهُ آنفا وفِي مُقَدمَةِ الحَلْقَةِ الأُولَى مِنْ هَذِهِ المَسَائِلِ، وَلِمَا قَرَّرَهُ مِنْ قَبْلُ شَيْخُ الإسْلامِ الإمَامُ القَاضِي تَقِيُّ الدِّينِ أبُو الحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الكَافِي السُّبْكِيُّ الكَبِيرُ (ت٧٥٦هـ) فِي فَتَاوَاهُ؛ حَيْثُ عَلَّقَ عَلَى فَتْوَى لابْنِ تَيْمِيَّةَ فِي إحْدَى مَسَائِلِ الوَقْفِ؛ فقال: «وَهَذَا الرَّجُلُ كُنْتُ رَدَدْتُ عَلَيْهِ فِي حَيَاتِهِ فِي إنْكَارِهِ السَّفَرَ لِزِيَارَةِ الْمُصْطَفَى . صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .، وَفِي إنْكَارِهِ وُقُوعَ الطَّلَاقِ إذَا حَلَفَ بِهِ وَحَنَثَ، ثُمَّ ظَهَرَ لِي مِنْ حَالِهِ مَا يَقْتَضِي أَنَّهُ لَيْسَ مِمَّنْ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ فِي نَقْلٍ يَنْفَرِدُ بِهِ؛ لِمُسَارَعَتِهِ إلَى النَّقْلِ بِفَهْمِهِ كَمَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَلا فِي بَحْثٍ يُنْشِئُهُ لِخَلْطِهِ الْمَقْصُودَ بِغَيْرِهِ، وَخُرُوجِهِ عَنْ الْحَدِّ جِدًّا. وَهُوَ كَانَ مُكْثِرًا مِنْ الْحِفْظِ، وَلَمْ يَتَهَذَّبْ بِشَيْخٍ، وَلَمْ يَرْتَضْ فِي الْعُلُومِ؛ بَلْ يَأْخُذُهَا بِذِهْنِهِ مَعَ جَسَارَةٍ وَاتِّسَاعِ خَيَالٍ وَشَغَبٍ كَثِيرٍ. ثُمَّ بَلَغَنِي مِنْ حَالِهِ مَا يَقْتَضِي الإعْرَاضَ عَنْ النَّظَرِ فِي كَلامِهِ جُمْلَةً. وَكَانَ النَّاسُ فِي حَيَاتِهِ ابْتُلُوا بِالْكَلامِ مَعَهُ لِلرَّدِّ عَلَيْهِ، وَحُبِسَ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ وَوُلاةِ الأُمُورِ عَلَى ذَلِكَ، ثُمَّ مَاتَ. وَلَمْ يَكُنْ لَنَا غَرَضٌ فِي ذِكْرِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ؛ لأَنَّ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ؛ وَلَكِنْ لَهُ أَتْبَاعٌ يَنْعِقُونَ وَلا يَعُونَ، وَنَحْنُ نَتَبَرَّمُ بِالْكَلامِ مَعَهُمْ وَمَعَ أَمْثَالِهِمْ؛ وَلَكِنَّ لِلنَّاسِ ضَرُورَاتٍ إلَى الْجَوَابِ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ». فتاوى السبكي . مسألة رقم ٤١٨. نشرة إليكترونية:
www.muslimdatabase.com/abunour/islamicbooks/fekh/books/sabki_ftawa/4

[2] – انظر مادة (ن و ع) في معجم العين للخليل، وفي القاموس المحيط للفيروزآبادي.

[3] – انظر الشريف محمد بن علي الجرجاني: التعريفات . ص ٣١٦، ٣١٧. تحقيق إبراهيم الأبياري. ط١، دار الكتاب العربي . بيروت، لبنان ١٤٠٥هـ.

وَالمَعْنَى الكُلِّيُّ ـ عَلَى أيَّةِ حَالٍ ـ عَقْلِيٌّ لا يُوجَدُ إلاَّ فِي الأذهَانِ؛ فَلا وَجْهَ للحُكْمِ عَلَيْهِ بالقِدَمِ أو الحُدُوثِ، وَلا بالاسْتِمْرَارِ أو الانْقِطَاعِ؛ لأنَّ ذلِكَ الحُكْمَ فَرْعُ ثبُوتِ الوُجُودِ في نَفْسِ الأمْرِ خَارِجَ الأذهَانِ، وَتَحَقُّقُ «النَّوْعِ» الاصْطِلاحِيِّ خَارِجَ الذهْنِ إنَّمَا يَكُونُ فِي وُجُودِ أفْرَادِهِ بالفِعْلِ، بقَطْعِ النَّظَرِ عَنْ كَوْنِ هَذِهِ الأفْرَادِ مَوْجُودَةً مَعًا أوْ مُتَعَاقِبَةً فِي الوُجُودِ زَمَانًا بَعْدَ زَمَانٍ. وَهَذا هُو الَّذِي جَعَلَ العَلاَّمَةَ الإخْمِيمِيَّ فِي صَدْرِ رِسَالَةِ الرَّدِّ عَلَى ابْنِ تَيْمِيَّةَ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ يُصَرِّحُ بأنَّ اعْتِقَادَ قِدَمِ نَوْعِ الحَوَادِثِ لا يَنْفَكُّ عَن اعْتِقَادِ قِدَمِ فَرْدٍ مِن المَفَاعِيلِ، كَمَا لا تَنْفَكُّ الأرْبَعَةُ عَن الزَّوْجِيَّةِ وَالثلاثةُ عَن الفَرْدِيَّةِ[1]؛ لأنَّ هَذا هُوَ المُسْتَفَادُ صَرَاحَةً مِن المَعْنَى اللُّغَوِيِّ الظَّاهِرِ لِكَلِمَةِ «النَّوْعِ»، وَلُزُومًا مِن المَعْنَى العُرْفِيِّ الاصْطِلاحِيِّ الَّذِي لا يَتَحَقَّقُ خَارِجَ الأذهَانِ إلاَّ فِيمَا ثبَتَ وُجُودُهُ مِنْ أفْرَادِهِ المُتَعَيِّنَةِ؛ فَالإنْسَانُ الكُلِّيُّ المَوْجُودُ فِي الذهْنِ إنَّمَا يَتَحَقَّقُ خَارِجَهُ فِي زَيْدٍ وَفِي عَمْرٍو وَفِي هِنْد وَفِي سُعَادَ. وهَذا المَوْجُودُ خَارِجَ الذهْنِ هُوَ الَّذِي يَصِحُّ وَصْفُهُ بالحُدُوثِ أو القِدَمِ. وَأحْسَبُ أنَّ هَذا هُوَ مَقْصُودُ العَلاَّمَةِ الإخْمِيمِيِّ بقَطْعِ النَّظَرِ عِنْ مُرَاعَاةِ ذهَابِ الشَّيْخِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ إلَى أنَّ اللهَ ـ تَعَالَى ـ لَمْ يَخْلُقْ شَيْئًا إلاَّ مِنْ شَيْءٍ؛ لِيَكُونَ فِي تَعَاقُبِ خَلْقِهِ إنَّمَا يَخْلُقُ شَيْئًا لاحِقًا مِنْ شَيْءٍ سَابِقٍ دُونَ أنْ يُوجِدَ مَا كَانَ مَعْدُومًا عَلَى الإطْلاقِ، عَلَى نَحْوِ مَا عَزَاهُ إلَيْهِ الأسْتَاذ سَعِيد عَبْد اللَّطِيف فُودَة وَجَعَلَهُ المَقْصُودَ بكَلامِ الإخْمِيمِيِّ[2].

وَأمَّا نِسْبَةُ هَذا القَوْلِ إلَى الشَّيْخِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ؛ فأحْسَبُ أنَّ الأسْتَاذ سَعِيدًا قَد انْتَزَعَهَا انْتِزَاعًا أمِينًا مِنْ كَلامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ نَفْسِهِ فِي شَرْحِهِ لِحَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، فِي الوَجْهِ الرَّابعَ عَشَرَ مِمَّا سَاقَهُ لِبَيَانِ أنَّ المُرَادَ مِنْ جَوَابِ النَّبيِّ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ـ ذِكْرُ بَدْءِ خَلْقِ هَذا العَالَمِ المَشْهُودِ المُكَوَّنِ مِن السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَالأرَضِينَ وَمَا بَيْنَهُمَا خَاصَّةً، لا

---

[1] – انظر العلامة بهاء الدين عبد الوهاب الإخميمي: رسالة في الرد على ابن تيمية في مسألة حوادث لا أول لها . ص ١٦. حققها وشرح عباراتها الأستاذ سعيد عبد اللطيف فودة. ط دار الرازي للطباعة والنشر . عمان، الأردن ١٩٩٨م.

[2] – راجع تعليقه على رسالة في الرد على ابن تيمية في مسألة حوادث لا أول لها . ص ٣٧: ٣٩.

ذِكْرُ بَدْءِ خَلْقِ الحَوَادِثِ عَامَّةً؛ فَقَدْ قَالَ أَهْلُ اليَمَنِ: جِئْنَاكَ لِنَتَفَقَّهَ فِي الدِّينِ وَلِنَسْأَلَكَ عَنْ أَوَّلِ هَذَا الأَمْرِ: مَا كَانَ؟ فَأَجَابَهُمْ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ـ قائلا: «**كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ، ثُمَّ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ، وَكَتَبَ فِي الذِّكْرِ كُلَّ شَيْءٍ**»[1]. وَابْنُ تَيْمِيَّةَ ـ كَمَا صَنَعَ مَعَ كَلامِ عَبْدِ العَزِيزِ الكِنَانِيِّ ـ يُرَجِّحُ مَتْنَ هَذِهِ الرِّوَايَةِ عَلَى مَا أَخْرَجَهُ الإمَامُ البُخَارِيُّ أَيْضًا بلَفْظ: «**كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ، وَكَتَبَ فِي الذِّكْرِ كُلَّ شَيْءٍ، وَخَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ**»[2]. لأنَّ مَفْهُومَ مَتْنِ هَذِهِ الرِّوَايَةَ الأخِيرَةَ يَنْقُضُ قَوْلَهُ بالقِدَمِ النَّوْعِيِّ، وَلِهَذا يَرَى أنَّ لَفْظَهَا رِوايَةٌ بالمَعْنَى؛ لأنَّهُ قَدْ صَحَّ عَن النَّبيِّ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ـ أنَّهُ قَالَ فِي غَيْرِ هَذا الحَدِيثِ: «**اللَّهُمَّ أَنْتَ الأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ**»[3]. وَلِوَحْدَةِ المَجْلِسِ وَالسُّؤَالِ وَالجَوَابِ فِي حَدِيثِ عِمْرَان، وَعَدَمِ التَّكْرَارِ. وَلَقَدْ سَلَّمْنَا ذلِكَ؛ فَمَن الَّذِي فَهِمَ وَاعْتَقَدَ وَعَبَّرَ عَنْ هَذا المَعْنَى النَّاقِصِ لِفَهْمِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ؟ وَهَلْ هُوَ خَارِجٌ عَنْ ضَبْطِ عَقِيدَةِ السَّلَفِ غُيْرُ وَاعٍ بِمَا يُفْسِدُهَا؟! وَإنَّ لِهَاتَيْنِ الرِّوَايَتَيْنِ إسْنَادَيْنِ؛ فَأَيُّهُمَا أَقْوَى فِي صَنْعَةِ الحَدِيثِ؟ لَقَدْ رَوَى البُخَارِيُّ المَتْنَ المَرْجُوحَ عِنْدَ ابْنِ تَيْمِيَّةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ عَنْ أَبيهِ عَن الأعْمَشِ سُلَيْمَانَ بن مِهْرَان، كُلُّهُمْ يَقُولُ: **حَدَّثَنَا**. وَرَوَى مَا رَجَّحَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ عَنْ عَبْدَانَ عَبْدِ اللهِ بن عُثْمَانَ بْن جَبَلَةَ ابْنِ أبي رَوَّادٍ، عَنْ أبي حَمْزَةَ مُحَمَّدِ بْنِ مَيْمُون السُكَّرِيِّ، عَن الأعْمَشِ مُعَنْعِنًا عَلَى تَدْلِيسِهِ

---

[1] – أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب التوحيد . باب ﴿**وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ**﴾ هود/ ٧.

[2] – أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب بدء الخلق . باب ما جاء في قوله تعالى: ﴿**وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ**﴾ الروم/ ٢٧. وزعم الشيخُ ابنُ تَيْمِيَّةَ أَنَّ البخاري أخرجه بلفظ ثالث: «**كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مَعَهُ**»، كما في الصفدية . ١/ ١٥. تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم. ط٢، على نفقة أحد المحسنين ١٤٠٦هـ. وهذا من سبق القلم؛ فالبخاري لم يخرج هذا الثالث في الصحيح.

[3] – أخرجه مسلم في صحيحه من حديث أبي هريرة مرفوعا: كتاب الذكر والدعاء . باب الدعاء عند النوم . ح رقم ٢٧١٣.

لَمْ يُصَرِّحْ بالسَّمَاعِ مِنْ جَامِعِ بْنِ شَدَّادٍ؟! وَالقَاضِي حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ إنْ تَغَيَّرَ حِفْظُهُ قَلِيلاً بأَخَرَةٍ؛ فهُوَ صَحِيحُ الكِتَابِ، وَكَانَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ القَطَّانُ يَرَاهُ أَوْثَقَ أَصْحَابِ الأَعْمَشِ، وَكَانَ كِتَابُهُ عَنِ الأَعْمَشِ عِنْدَ وَلَدِهِ عُمَرَ عَلَى مَا شَهِدَ بهِ ابنُ المَدِينِيِّ، وَعُمَرُ هُوَ شَيْخُ البُخَارِيِّ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ. وَأيًّا مَا كَانَ الأمْرُ فَإنَّ مَا قِيلَ فِي القَاضِي حَفْصِ بنِ غِيَاثٍ بَعْدَ اشْتِغَالِهِ بالقَضَاءِ وَبُعْدِهِ عَنْ كُتُبِهِ، قِيلَ مِثْلُهُ فِي الحَافِظِ أبي حَمْزَةَ السُّكَّرِيِّ بَعْدَ أنْ كُفَّ بَصَرُه فِي آخِرِ عُمْرِهِ، وَلَمْ يَعُدْ قَادِرًا عَلَى النَّظَرِ فِي كُتُبِهِ، وَلا بُدَّ أنَّ البُخَارِيَّ رَاعَى ذلِكَ فِي تَخْرِيجِ حَدِيثِهِمَا فِي الصَّحِيحِ[1].

وَقَدْ قَالَ الحَافِظُ ابنُ حَجَرٍ العَسْقَلانِيُّ ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى ـ فِي شَرْحِهِ لِرِوَايَةِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ مِنْ صَحِيحِ البُخَارِيِّ: «قَوْلُهُ: «**كَانَ اللهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ**». تَقَدَّمَ فِي بَدْءِ الخَلْقِ بلَفْظِ «**وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ**». وَفِي رِوَايَةِ أبي مُعَاوِيَةَ «**كَانَ اللهُ قَبْلَ كلِّ شَيْءٍ**»، وُهُوَ بمَعْنَى «**كَانَ اللهُ وَلا شَيْءَ مَعَهُ**»، وَهِيَ أَصْرَحُ فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ أثبَتَ حَوَادِثَ لا أوَّلَ لَهَا مِنْ رِوَايَةِ البَابِ، وَهِيَ (أيْ مَسْأَلَةُ إثبَاتِ تَسَلْسُلِ الحَوَادِثِ بلا أوَّلٍ) مِنْ مُسْتَشْنَعِ المَسَائِلِ المَنْسُوبَةِ لابْنِ تَيْمِيَّةَ، وَوَقَفْتُ فِي كَلامٍ لَهُ عَلَى هَذا الحَدِيثِ يُرَجِّحُ الرِّوَايَةَ الَّتِي فِي هَذا البَابِ عَلَى غَيْرِهَا، مَعَ أنَّ قَضِيَّةَ الجَمْعِ بَيْنَ الرِّوَايَتَيْن تَقْتَضِي حَمْلَ هَذِهِ عَلَى الَّتِي فِي بَدْءِ الخَلْقِ لا العَكْسَ، وَالجَمْعُ يُقَدَّمُ عَلَى التَّرْجِيحِ بالاتِّفَاقِ»[2]. وَالمَقْصُودُ مِنْ كَلامِ الحَافِظِ أنَّ مَعْنَى الرِّوَايَةِ الأُولَى فِي كِتَابِ بَدْءِ الخَلْقِ لا يَلْزَمُ مَعَهُ رَدُّ الثانِيَةِ فِي كِتَابِ التَّوْحِيدِ، فَهُمَا بمَعْنَى رِوَايَةِ «**كَانَ اللهُ وَلا شَيْءَ مَعَهُ**». أمَّا تَرْجِيحُ الرِّوَايَةِ الثانِيَةِ «**كَانَ اللهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ**» عَلَى مَا فهِمَهُ وَذكَرَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ؛ فَإنَّهُ يَقْضِي برَدِّ الرِّوَايَةِ الأُولَى مِن الصَّحِيحِ

---

[1] – راجع الحافظ ابن حجر العسقلاني: تهذيب التهذيب . ٢/ ٣٥٨، ٩/ ٤٣٠. ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع . بيروت، لبنان ١٤٠٤هـ . ١٩٨٤م.

[2] – الحافظ ابن حجر: فتح الباري . ١٣/ ٤١٠. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب. ط دار المعرفة . بيروت، لبنان ١٣٧٩هـ.

وَرَدِّ مَا سِوَاهَا مِمَّا جَاءَ فِي كُتُبِ السُّنَنِ مِمَّا أَوْرَدَهُ الحَافِظُ فِي كَلامِهِ.

وَالغَايَةُ أَنَّ الشَّيْخَ ابْنَ تَيْمِيَّةَ لا يَرْضَى قَوْلَ جُمْهُورِ المُتَكَلِّمِينَ بِأَنَّ الحَوَادِثَ جَمِيعًا لَهَا أَوَّلٌ غَيْرُ مَسْبُوقٍ بِحَادِثٍ، وَلا يَرْضَى أَيْضًا قَوْلَ الفَلاسِفَةِ بِأَنَّ العَالَمَ قَدِيمٌ، وَيَرَى أَنَّ الحَقَّ خِلافُ هَذَيْنِ القَوْلَيْنِ؛ فَكُلُّ مُعَيَّنٍ سِوَى اللهِ ـ تَعَالَى ـ حَادِثٌ؛ لَكِنَّ نَوْعَ الحَوَادِثِ قَدِيمٌ، وَهذا العَالَمُ المَشْهُودُ الحَادِثُ مَسْبُوقٌ بِعَوَالِمَ أُخْرَى يَعْلَمُهَا اللهُ ـ تَعَالَى.

وَمَعَ هَذَا التَّقْرِيرِ يَذْكُرُ أَنَّ الفَلاسِفَةَ القَائِلِينَ بِقِدَمِ هَذا العَالَمِ أَبْعَدُ عَنِ المَعْقُولِ وَالمَنْقُولِ مِنْ جَمِيعِ الطَّوَائِفِ، وَيَقُولُ: «لَيْسَ لَهُمْ دَلِيلٌ قَطُّ عَلَى قِدَمِ شَيْءٍ مِنَ العَالَمِ؛ بَلْ حُجَجُهُمْ إِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى **قِدَمِ نَوْعِ الفِعْلِ، وَأَنَّهُ لَمْ يَزَلْ الفَاعِلُ فَاعِلاً، أَوْ لَمْ يَزَلْ لِفِعْلِهِ مُدَّةٌ، أَوْ أَنَّهُ لَمْ يَزَلْ لِلْمَادَةِ مَادَّةٌ**. وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَدِلَّتِهِمْ مَا يَدُلُّ عَلَى قِدَمِ الفَلَكِ، وَلا قِدَمِ شَيْءٍ مِنْ حَرَكَاتِهِ، وَلا قِدَمِ الزَّمَانِ الَّذِي هُوَ مِقْدَارُ حَرَكَةِ الفَلَكِ.

وَالرُّسُلُ أَخْبَرَتْ بِخَلْقِ الأَفْلاكِ، وَخَلْقِ الزَّمَانِ الَّذِي هُوَ مِقْدَارُ حَرَكَتِهَا، مَعَ إِخْبَارِهَا بِأَنَّهَا خُلِقَتْ مِنْ مَادَّةٍ قَبْلَ ذلِكَ، وَفِي زَمَانٍ قَبْلَ هَذا الزَّمَانِ؛ فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ أَخْبَرَ أَنَّهُ **﴿خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾** [الأعراف/ ٥٤]. وَسَوَاءٌ قِيلَ إِنَّ تِلْكَ الأَيَّامَ بِمِقْدَارِ هَذِهِ الأَيَّامِ المُقَدَّرَةِ بِطُلُوعِ الشَّمْسِ وَغُرُوبِهَا، أَوْ قِيلَ إِنَّهَا أَكْبَرُ مِنْهَا، كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ إِنَّ كُلَّ يَوْمٍ قَدْرُهُ أَلْفُ سَنَةٍ؛ فَلا رَيْبَ أَنَّ تِلْكَ الأَيَّامَ الَّتِي خُلِقَتْ فِيهَا السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ غَيْرُ هَذِهِ الأَيَّامِ، وَغَيْرُ الزَّمَانِ الَّذِي هُوَ مِقْدَارُ حَرَكَةِ هَذِهِ الأَفْلاكِ. وَتِلْكَ الأَيَّامُ مُقَدَّرَةٌ بِحَرَكَةِ أَجْسَامٍ مَوْجُودَةٍ قَبْلَ خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ. وَقَدْ أَخْبَرَ سُبْحَانَهُ أَنَّهُ **﴿اسْتَوَى إِلَى السَّمَاء وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾** [فُصِّلَت/ ١١]. فَخُلِقَتْ مِن الدُّخَانِ، وَقَدْ جَاءَت الآثَارُ عَن السَّلَفِ أَنَّهَا خُلِقَتْ مِنْ بُخَارِ المَاءِ، وَهُوَ المَاءُ الَّذِي كَانَ العَرْشُ عَلَيْهِ، المَذكُورُ فِي قَوْلِهِ: **﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَق السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾** [هود/ ٧].

فَقَدْ أَخْبَرَ أَنَّهُ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ **فِي مُدَّةٍ، وَمِنْ مَادَّةٍ، وَلَمْ يَذكُرِ القُرْآنُ خَلْقَ شَيْءٍ مِنْ لا شَيْءٍ**؛ بَلْ ذكَرَ أَنَّهُ خَلَقَ المَخْلُوقَ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا كَمَا قَالَ: **﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ**

مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا﴾ [مريم/ ٩]. مَعَ إِخْبَارِهِ أَنَّهُ خَلَقَهُ مِنْ نُطْفَةٍ»[١].

وَعَلَى هَذا يَتَقَرَّرُ أَنَّ ابْنَ تَيْمِيَّةَ ـ كَمَا يَظْهَرُ مِنْ نَصِّ كَلامِهِ ـ لَمْ يَعْتَقِدْ أَنَّ اللهَ خَلَقَ شَيْئًا مَعْدُومًا مُطْلَقًا، بِمَعْنَى أَنَّهُ لَمْ تَكُنْ لَهُ مَادَّةٌ سَابِقَةٌ؛ بَلْ كُلُّ مَخْلُوقٍ مَسْبُوقٌ بِمَا خَلَقَهُ اللهُ ـ تَعَالَى ـ مِنْهُ؛ فَهُوَ يُقِرُّ صَرَاحَةً بِأَنَّهُ **لَمْ تَزَلْ لِلمَادَّةِ مَادَّةٌ**.

لَكِنْ وَرَاءَ ظَاهِرِ هَذِهِ الأَكَمَةِ مَعْنًى خَفِيٌّ يَفْصِلُ عَلَى نَحْوٍ مَا بَيْنَ قَوْلِهِ وَقَوْلِ الفَلاسِفَةِ القَائِلِينَ بِقِدَمِ المَادَّةِ، وَيَجْعَلُ فِي مَذهَبِهِ ـ بِحَسَبِ قَنَاعَتِهِ لا بِحَسَبِ الحَقِيقَةِ فِي نَفْسِ الأَمْرِ ـ فُسْحَةً لإِثبَاتِ المَعَادِ الجِسْمَانِي الَّذِي يَنْفِيهِ الفَلاسِفَةُ. وَخَالِصُ ذلِكَ أَنَّ الشَّيْخَ كَانَ يَعْتَقِدُ أَنَّ مَادَّةَ المَخْلُوقِ السَّابِقِ تَسْتَحِيلُ إِلَى مَادَّةٍ جَدِيدَةٍ لِلْمَخْلُوقِ اللاحِقِ، وَيُصَرِّحُ بِأَنَّ فِي ذلِكَ إِعْدَامًا لِلأُولَى وَإِحْدَاثًا لِلثانِيَةِ، وَهُوَ يَرَى أَنَّ أَجْزَاءَ المَاءِ عِنْدَمَا تَتَصَاغَرُ تَسْتَحِيلُ هَوَاءً، فَيُعْدَمُ المَاءُ وَيُوجَدُ الهَوَاءُ، وَأَنَّ النُّطْفَةَ حِينَمَا تَسْتَحِيلُ إِنْسَانًا تُعْدَمُ النُّطْفَةُ وَيُوجَدُ الإِنْسَانُ. وَهُوَ يَسْتَشْهِدُ لِثبُوتِ قَوْلِهِ بِأَقْوَالِ عُلَمَاءِ الشَّرِيعَةِ وَعُلَمَاءِ الطَّبِيعَةِ؛ فَيَقُولُ:

«أَطْبَقَ عَلَى ذلِكَ عُلَمَاءُ الشَّرِيعَةِ وَعُلَمَاءُ الطَّبِيعَةِ وَغَيْرُهُمْ مِنْ أَصْنَافِ النَّاسِ، وَلِهَذا

---

[١] – ابن تيمية: مجموع الفتاوى . ١٨/ ٢٣٤: ٢٣٦. جمع وترتيب الشيخ عبد الرحمن بن قاسم العاصي النجدي وابنه محمد. طبع الرئاسة العامة لشئون الحرمين الشريفين بالسعودية ١٤٠٤هـ. وله أيضا: مجموعة الرسائل والمسائل . ٥/ ١٩٠، ١٩١. تعليق السيد محمد رشيد رضا. نشر لجنة التراث العربي (ب . ت). وراجع أيضا له: الصفدية . ٢/ ٧٣ وما بعدها. ولاحظ تعليق السيد محمد رشيد رضا على مجموعة الرسائل المبين لمعنى اليوم في لغة العرب، مع دلالة قولهم: أيام العرب. يعنون الوقت المحدد بما فيه من الوقائع. وأيًّا ما كان الأمر فلا يعقل ثبوت زمان بلا ثبوت حركة لمتحرك كما ذكر ابن تيمية نفسه، ونحن لا نقدر الزمان بحركة الفلك فقط؛ بل بحركة المتحرك ولو كان شعاع ضوء. ولئن كان خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام؛ فللمتكلم أن هذا زمان ظهور أعيان المخلوقات من السموات والأرض وما بينهما، من أولها إلى آخر المذكور في الآية؛ مقدرا بحركات ذوات هذه المخلوقات نفسها، لا زمان الفعل الإلهي. وإنه لا يلزم من ذكر هذه الأيام نفي أولية وحدات الزمان ولا ثبوتها أيضا.

والغاية في كلام المتكلم أن أول وحدة تقدر من الزمان هي مقدار أول حركة لمتحرك من المخلوقات التي أوجدها الله . تعالى . بقدرته وفق تخصيص إرادته؛ فيرجع الكلام إلى موضع النزاع: هل للحوادث أول أو ليس لها أول؟

يَقُولُونَ: النَّجَاسَةُ هَلْ تَطْهُرُ بالاسْتِحَالَةِ أَمْ لا تَطْهُرُ؟ فَإذَا صَارَتْ المَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الخِنْزِيرِ رَمَادًا، أَوْ تُرَابًا، أَوْ مِلْحًا، وَنَحْوَ ذلِكَ؛ فَفِي طَهَارَةِ ذلِكَ قَوْلانِ مَشْهُورَانِ لِلْعُلَمَاءِ، وَالقَوْلُ بطَهَارَتِهِ قَوْلُ أَكْثَرِ الفُقَهَاءِ؛ فَإنَّهُ قَوْلُ أَصْحَابِ أبي حَنِيفَةَ، وَأَهْلِ الظَّاهِرِ، وَأَحَدِ القَوْلَيْنِ فِي مَذهَبِ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ. وَاتَّفَقُوا عَلَى أنَّ الخَمْرَ إذا اسْتَحَالَتْ وَانْقَلَبَتْ بغَيْرِ قَصْدِ الإنْسَانِ أَنَّهَا تَطْهُرُ.

وَالأَطِبَّاءُ مَعَ سَائِرِ النَّاسِ يَعْلَمُونَ أنَّ المَاءَ يَسْتَحِيلُ هَوَاءً، وَالهَوَاءَ يَسْتَحِيلُ مَاءً، وَالنَّارَ تَسْتَحِيلُ هَوَاءً، وَالهَوَاءَ يَسْتَحِيلُ مَاءً»[1].

وَالحَقُّ أنَّ القَوْلَيْنِ كِلَيْهِمَا لا يَنْفَعَانِ الشَّيْخَ فِي هَذا المَوْضِعِ، وَلا فِي كَلامِهِ عَنْ نَفْيِ وُجُودِ الجزْءِ الَّذِي لا يَتجَزَّأُ، وَهُوَ أَصْلُ إيرَادِهِ لِهَذا الكَلامِ[2]؛ فَحُكْمُ الفُقَهَاءِ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ وَضْعِيٌّ لا يَمْتَنِعُ فِي العَقْلِ إمْكَانُ ضِدِّهِ باخْتِلافِ الوَضْعِ، وَالفَقِيهُ فِي حُكْمِهِ لا يَعْتَقِدُ عَدَمَ المَيْتَةِ أو الدَّمِ أَوْ لَحْمِ الخِنْزِيرِ، وَحُدُوثَ الرَّمَادِ أو التُّرَابِ أو المِلْحِ، وَإنَّمَا يَعْتَبرُ وُجُودَ مَا تَعَلَّقَ بهِ حُكْمُ الشَّارِعِ بصِفَاتِهِ وَأَحْوَالِهِ فِي نَفْسِ الأَمْرِ، وَهُوَ المُسَمَّى مَيْتَةً وَدَمًا وَلَحْمَ خِنْزِيرٍ.

وَأَمَّا قَوْلُ الأَطِبَّاءِ إنْ كَانَ الشَّيْخُ قَدْ أَحْسَنَ فَهْمَهُ، وَأَصَابَ فِي الاسْتِشْهَادِ بهِ عَلَى قَوْلِهِ، وَأَنَا أَشُكُّ فِي كَوْنِهِ قَدْ أَحْسَنَ فِي ذلِكَ وَأَصَابَ؛ فَهُوَ كَلامٌ سَاقِطٌ مَرْدُودٌ فِي ضَوْءِ الثابتِ مِنْ حَقَائِقِ العُلُومِ فِي عَصْرِنَا؛ فَتَلامِيذُ المَدَارِسِ المُتَوَسِّطَةِ (الإعْدَادِيَّةِ) فِي زَمَانِنَا يَعْلَمُونَ أنَّ اسْتِحَالَةَ المَاءِ إلَى بُخَارٍ أَوْ هَوَاءٍ لا تَعْنِي عَدَمَ مَادَّةِ المَاءِ؛ بَلْ تَعْنِي تَغَيُّرَ تَكْوِينِ العَنَاصِرِ الكِيمْيَائِيَّةِ لِذرَّةِ المَاءِ، وَإنْ كَانَ العِلْمُ لا يَنْفِي تَلاشِيَ بَعْضِ المُكَوِّنَاتِ وَشِحْنَاتِ الطَّاقَةِ فِي عَمَلِيَّةِ التَّفَاعُلِ أو التَّحَوُّلِ.

وَأَمَّا القَوْلُ بعَدَمِ النُّطْفَةِ المُسْتَحِيلَةِ إلَى إنْسَانٍ، وَعَدَمِ بَقَاءِ شَيْءٍ مِنْ مَادَّتِهَا فِي الإنْسَانِ

---

[1] - ابن تيمية: درء التعارض. ٣/ ٤٤٥.

[2] - وراجع له أيضا منهاج السنة. ١/ ٢١٢. والصفدية. ١/ ١١٨.

الحَادِثِ عَقِبَ عَدِمِهَا؛ فَهَذا أَمْرٌ يُثِيرُ سُخْرِيَّةَ عُلَمَاءِ الأجِنَّةِ، وَاسْتِهْزَاءَ الْمُشْتَغِلِينَ بالهَنْدَسَةِ الوِرَاثِيَّةِ مِنْ عَقْلِ الْمُصَرِّحِ بهِ، وَلَوْ أَدْرَكَ الشَّيْخُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ مَا يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ؛ لَعَلِمَ أَنَّ لازِمَ هَذا القَوْلِ نَفْيُ الأَنْسَابِ عَقْلاً لا وَضْعًا بقَطْعِ الصِّلَةِ بَيْنَ الأَصْلِ الفَانِي وَالفَرْعِ الحَادِثِ! !

وَعَلَى هَذا فَالشَّيْخُ القَائِلُ بأَنَّ اللهَ ـ تَعَالَى ـ لَمْ يَزَلْ يَخْلُقُ، وَأَنَّهُ لَمْ يَخْلُقْ أَبَدًا شَيْئًا مِنْ لا شَيْءٍ، وَأَنَّهُ لَمْ يَزَلْ لِلْمَادَّةِ مَادَّةٌ، يَلْزَمُهُ قِدَمُ عَيْنٍ مِنَ العَالَمِ مَعَ الخَالِقِ، وَإنْ صَرَّحَ بخَلافِ ذلِكَ لِغَفْلَتِهِ عَنْ ثبُوتِ اللازِمِ؛ لكِنَّ هَذا التَّصْرِيحَ وَتِلْكَ الغَفْلَةَ ـ عَلَى أَيَّةِ حَالٍ ـ يَنْفَعانِهِ بلا شَكٍّ فِي دَرْءِ حُكْمِ التَّكْفِيرِ عَنْهُ، وَقَدْ يَقُولُ الْمُسْلِمُ كُفْرًا.

وَأَيًّا مَا كَانَ الأَمْرُ؛ فَإِنَّ الشَّيْخَ ابنَ تَيْمِيَّةَ لا يُرِيدُ ـ عَلَى سَبيلِ القَطْعِ ـ الْمَعْنَى اللُّغَوِيَّ لِكَلِمَةِ «النَّوْعِ»، وَلا المَعْنَى العُرْفِيَّ الاصْطِلاحِيَّ الكُلِّيَّ، وَقَدْ قَرَّرَ بنَفْسِهِ غَيْرَ مَرَّةٍ أَنَّ الكُلِّيَّاتِ لا تُوجَدُ خَارِجَ الأذهَانِ[1]؛ بَلْ يَقْصِدُ ـ كَمَا سَلَفَ البَيَانُ ـ بقِدَمِ النَّوْعِ وَدَوَامِهِ اسْتِمْرَارَ تَعَاقُبِ الحَوَادِثِ حَادِثا بَعْدَ حَادِثٍ فِي طَرَفَي المَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ بلا نِهَايَةٍ، وَتَرَاهُ فِي الكَشْفِ عَنْ مُرَادِهِ وَعَنْ تَصَوُّرِهِ لاسْتِمْرَارِ حُدُوثِ الآثارِ بَخَلْقِ اللهِ ـ تَعَالَى ـ لَهَا أَزَلاً وَأَبَدًا، يَقُولُ صَرَاحَةً: «وَلَفْظُ القَدِيمِ وَالأَزَلِيِّ فِيهِ إجْمَالٌ؛ فَقَدْ يُرَادُ بالقَدِيمِ الشَّيْءُ الْمُعَيَّنُ الَّذِي مَا زَالَ مَوْجُودًا لَيْسَ لِوُجُودِهِ أَوَّلٌ، وَيُرَادُ بالقَدِيمِ الشَّيْءُ الَّذِي يَكُونُ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ؛ فَنَوْعُهُ الْمُتَوالِي قَدِيمٌ، وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْهُ بعَيْنِهِ قَدِيمًا، وَلا مَجْمُوعُهُ قَدِيمٌ؛ وَلَكِنْ هُوَ **فِي نَفْسه** قَدِيمٌ بهَذا الاعْتِبَارِ. فَالتَّأْثِيرُ الدَّائِمُ الَّذِي يَكُونُ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ، وَهُوَ مِنْ لَوَازِمِ ذاتِهِ، هُوَ قَدِيمُ النَّوْعِ، وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْ أَعْيَانِهِ قَدِيمًا؛ فَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْ أَعْيَانِ الآثارِ قَدِيمًا: لا الفَلَكُ، وَلا غَيْرُهُ، وَلا مَا يُسَمَّى عُقُولا وَلا نُفُوسًا، وَلا غَيْرُ ذلِكَ. فَلَيْسَ هُوَ فِي وَقْتٍ مُعَيَّنٍ مِنَ الأَوْقَاتِ مُؤَثرًا فِي حَادِثٍ بَعْدَ حَادِثٍ؛ وَلِكَنَّهُ دَائِمًا مُؤَثرٌ فِي حَادِثٍ بَعْدَ حَادِثٍ، كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ هُوَ

---

[1] – راجع له . على سبيل المثال .: درء تعارض العقل والنقل . ١/ ٢٨٦، ٤/ ٢٥٣، ٥/ ٩٣، ٩٥، ١٢٧، ١٤١، ٦/ ٣٢، ١١٠، ٧/ ١٢٦، ٣٢٠، ٨/ ٢٢٠. وهذا التقرير له مواضع كثيرة في منهاج السنة النبوية، والصفدية، وبيان تأسيس الجهمية، والرد على المنطقيين، والجواب الصحيح، وغير ذلك من مؤلفات ابن تيمية – رحمه الله.

فِي وَقْتٍ بعَيْنِهِ مُؤَثرًا فِي مَجْمُوعِ الحَوَادِثِ؛ بَلْ هُوَ مُؤَثرٌ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ»[1].

وَهَكَذا نَجِدُ الشَّيْخَ ابْنَ تَيْمِيَّةَ يَذكُرُ ثلاثةَ أُمُورٍ: أَحَدُهَا: الحَادِثُ المُعَيَّن. وَالثانِي: مَجْمُوعِ الحَوَادِثِ الَّذِي يَقْصِدُ بِهِ جُمْلَةَ الحَوَادِثِ المُعَيَّنَةِ المُجْتَمِعَةِ آحَادُهَا فِي زَمَانٍ وَاحِدٍ. وَالثالِثُ: النَّوْعُ المُتَعَاقِبَةُ آحَادُهُ حَادِثًا بَعْدَ حَادِثٍ.

وَهُوَ لا يَصِفُ بالقِدَمِ الحَادِثَ المُعَيَّنَ، وَلا مَجْمُوعَ الحَوَادِثِ المَوْجُودَةِ مَعًا بالفِعْلِ فِي زَمَانٍ وَاحِدٍ، وَإِنَّمَا يَصِفُ بالقِدَمِ الأَمْرَ الثالِثَ، وَهُوَ النَّوْعُ، وَمَعْنَى ذلك عِنْدَهُ: اسْتِمْرَارُ تَعَاقُبِ الحَوَادِثِ بلا نِهَايَةٍ.

وَأَمَّا مَا ذكَرَهُ عَنْ تَسْلِيمِ اسْتِمْرَارِ تَعَاقُبِ آحَادِ النَّعِيمِ فِي الجنَّةِ؛ فَلا دَلالَةَ أَصْلاً فِي اسْتِمْرَارِ تَعَاقُبِ آحَادِهِ فِي المُسْتَقْبَلِ بلا آخِرٍ عَلَى اسْتِمْرَارِ تَعَاقُبِهَا فِي المَاضِي بلا أَوَّلٍ، كَمَا أَنَّهُ لا دَلالَةَ فِي اسْتِمْرَارِ وُجُودِ أَرْوَاحِ الآدمِيِّينَ فِي المُسْتَقْبَلِ بلا آخِرٍ، وَلا فِي اسْتِمْرَارِ وُجُودِ ذوَاتِهِمْ فِي الجنَّةِ، عَلَى اسْتِمْرَارِ وُجُودِهَا فِي المَاضِي بلا أَوَّلٍ. وَإِنَ الفَصْلَ فِي ذلِكَ بَيْنَ تَعَاقُبِ الوُجُودِ الحَادِثِ وَتَعَيُّنِهِ وَهْمٌ كَاذِبٌ؛ فَالحُكْمُ بثبُوتِ الأَوَّلِيَّة المُطْلَقَةِ مُتَعَلِّقٌ بكَوْنِ الوُجُودِ الثابتِ بالفِعْلِ حَادِثا، لا بكَوْنِهِ مُعَيَّنًا أَوْ مُتَعَاقِبًا. وَالحَقُّ أَنَّ كُلَّ مَا ثبَتَ حُدُوثُ وُجُودِهِ، يَجُوزُ فِي العَقْلِ اسْتِمْرَارُ وُجُودِهِ فِي المُسْتَقْبَلِ بلا آخِرٍ؛ مُعَيَّنًا كَأَهْلِ الجنَّةِ أَوْ مُتَعَاقِبًا كَأَصْنَافِ النَّعِيمِ المُخَصَّص لَهُمْ، وَلا يَصِحُّ اسْتِمْرَارُ وُجُودِهِ فِي المَاضِي بلا أَوَّلٍ. وَإِنْ كَانَ تَمَسُّكُهُ بظَاهِرِ النَّصِّ الصَّرِيحِ القَاطِعِ عَلَى دَوَامِ نَعِيمِ الجنَّةِ فِي المُسْتَقْبَلِ **﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وظِلُّهَا﴾** الرعد/ ٣٥، وَهُوَ يُفَسِّرُهُ بدوَامِ النَّوْعِ بلا آخِرٍ دُونَ الآحَادِ وَالأَفْرَادِ الفَانِيَةِ؛ فَهَلاَّ ذكَرَ لَنَا نَصًّا ظَاهِرًا مِثلَهُ لا شُبْهَةَ فِي دِلالَتِهِ عَلَى وُقُوعِ وُجُودِ أَنْوَاعِ هَذِهِ الحَوَادِثِ فِي المَاضِي بلا أَوَّلٍ!

وَإِنْ كُنْتُ لا أُطِيقُ النَّظَرَ فِي أَحْكَامِ صِفَاتِ اللهِ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ وَأَفْعَالِهِ، وَهُوَ المَوْجُودُ الوَاجِبُ وَحْدَهُ، باعْتِبَارِهِ مَوْجُودًا زَمَانِيًّا يَكُونُ الزَّمَانُ الحَقِيقِيُّ ظَرْفًا لِتَأثِيرِهِ، وَلِمَا يَقُومُ بِهِ

---

[1] – ابن تيمية: الصفدية . ٢/ ٤٧.

مِن الصَّفَاتِ وَقْتًا بَعْدَ وَقْتٍ، وَلا أعْقِلُ وُجُودَ وَاسِطَةٍ تَقَعُ عَلَى وَجْهِ الحَقِيقَةِ بَيْنَ مَعْنَى الحُدُوثِ وَمَعْنَى القِدَمِ الذاتِيَّيْنِ؛ لِيَكُونَ الشَّيْءُ **فِي نَفْسِهِ** ـ عَلَى حَدِّ تَعْبيرِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ ـ حَادِثًا باعْتِبَارِ ذاتِهِ المُعَيَّنَةِ، وَقَدِيمًا باعْتِبَارِ نَوْعِهِ المُتَعَاقِبِ الآحَادِ؛ فَهَذا المَعْنَى الَّذِي أرَادَهُ الشَّيْخُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ بالقِدَمِ النَّوْعِيِّ لِلْحَوَادِثِ هُوَ عَيْنُ مَا يُعَبِّرُ عَنْهُ عُرْفًا وَاصْطِلاحًا عِنْدَ المُتَكَلِّمِينَ «**تَسَلْسُلُ الحَوَادِثِ بلا أوَّل**».

وَهذا التَّسَلْسُلُ هُوَ مَا أطَالَ المُتَكَلِّمُونَ أنْفَاسَهُمْ فِي بَيَانِ وُجُوهِ اسْتِحَالَتِهِ؛ فَلْنَدَعْ تَعْبيرَ ابْنِ تَيْمِيَّةَ جَانِبًا؛ لأنَّ العِبْرَةَ بالحَقَائِقِ وَالمَعَانِي، لا بالألْفَاظِ وَالمَبَانِي، وَلْنَنْظُرْ فِي حَقِيقَةِ حُكْمِ ذلِكَ المَعْنَى الَّذِي أقَامَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ عَلَى ثبُوتِهِ مَذهَبَهُ فِي إثبَاتِ وُجُودِ اللهِ ـ تَعَالَى ـ وَإحْدَاثِهِ لِلْعَالَمِ، وَفِي تَجْوِيزِ اتِّصَافِهِ ـ تَعَالَى ـ بالصِّفَاتِ وَالأفْعَالِ الحَادِثةِ، وَفِي إثبَاتِهِ العِلْمَ بمَعَانِي الصِّفَاتِ الخَبَرِيَّةِ المُتَشَابهَةِ مَعَ تَفْوِيضِ العِلْمِ بكَيْفِيِّتِهَا فَقَطْ؛ فَإنَّ إثبَاتَ وُجُودِ كَيْفِيَّةٍ لِلاسْتِوَاءِ وَالنُّزُولِ وَالإتْيَانِ وَالمَجِيءِ، كُلُّ ذلِكَ فَرْعُ الحُكْمِ بحُدُوثِ هَذِهِ الأفْعَالِ، عَلَى خِلافِ الوَاجِبِ بصِفَاتِهِ؛ فَإنَّهُ لا يَثبُتُ فِي حَقِّهِ كَمٌّ وَلا كَيْفٌ. وَإنْ ثبَتَ تَسَلْسُلُ الحَوَادِثِ بلا أوَّلٍ؛ فَالشَّيْخُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ عَلَى الحَقِّ الَّذِي ضَلَّ المُتَكَلِّمُونَ طَرِيقَ مَعْرِفَتِهِ، وَإنْ كَانَ تَسَلْسُلُ الحَوَادِثِ بلا أوَّلٍ مُحَالاً؛ فَالشَّيْخُ هُوَ الضَّالُّ عَنْ طَرِيقِ مَعْرِفَةِ الحَقِّ فِيمَا قَرَّرَهُ مِن الأحْكَامِ الاعْتِقَادِيَّةِ فِي هَذِهِ المَسَائِلِ دُونَهَمْ ..

٣. حكم تسلسل الحوادث بلا أول:

لَقَدْ تَبَيَّنَا فِي المَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ تَصَوُّرَ الشَّيْخِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ وَتَفْسِيرَهُ لإِحْدَاثِ اللهِ ـ تَعَالَى ـ لِلْعَالَمِ، وَتَمْيِيزَهُ بَيْنَ الحَادِثِ وَالمَخْلُوقِ، وَإِيجَابَهُ اتِّصَافَ اللهِ ـ تَعَالَى ـ بالصِّفَاتِ وَالأَفْعَالِ الحَادِثَةِ المُتَعَاقِبَةِ فِي القِيَامِ بذاتِهِ العَلِيِّ بلا أَوَّلٍ، وَتَعَاقُبَ حُدُوثِ المَخْلُوقَاتِ المُسْتَقِلَّةِ عَنِ الذاتِ بلا أَوَّلٍ أَيْضًا، وَأَنَّهُ أَقَامَ ذَلِكَ التَّصَوُّرِ مُعْتَمِدًا عَلَى تَسَلْسُلِ الحَوَادِثِ بلا أَوَّلٍ، وَادَّعَى أَنَّ مَذهَبَهُ فِيمَا قَالَ بهِ هُوَ مَذهَبُ السَّلَفِ وَأَئِمَّةِ أَهْلِ الحَدِيثِ. وَتَبَيَّنَا أَيْضًا أَنَّ مَذهَبَهُ فِي ذلِكَ لَيْسَ مُخْتَلِفًا عَنْ مَذهَبِ السَّلَفِ فَحَسْب؛ بَلْ هُوَ فِي الحَقِيقَةِ مُخَالِفٌ مُعَارِضٌ، وَلَقَدْ كَانَ فِي ذلِكَ كِفَايَةٌ بَيَانٍ لِبُطْلانِ دَعْوَاهُ وَفَسَادِ مَذهَبِهِ؛ لأَنَّ الدَّعْوَى البَاطِلَةَ فِي أَصْلِهَا لا يَكُونُ لَهَا دَلِيلٌ صَحِيحٌ عَلَى مَا قَرَّرَهُ هُوَ نَفْسُهُ، باعْتِبَارِ أَنَّ الدَّلِيلَ لازِمٌ لِمَدْلُولِهِ، وَأَنَّ لازِمَ الحَقِّ لا يَكُونُ إلاَّ حَقًّا؛ فَلا يُحْتَجُّ لِلبَاطِلِ إلاَّ ببَاطِلٍ؛ لأَنَّ حُجَّتَهُ لَوْ كَانَتْ حَقًّا لَكَانَ البَاطِلُ لازِمًا لِلْحَقِّ. وَذلِكَ عَلَى خِلافِ الدَّعْوَى الصَّحِيحَةِ الَّتِي قَدْ تَكُونُ حُجَّتُهَا صَحِيحَةً، وَقَدْ تَكُونُ غَيْرَ صَحِيحَةٍ فَيُطْلَبُ غَيْرُهَا[١].

وَأَنَا لَمْ أَعْرِفْ لِلشَّيْخِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ حُجَّةً أَوْرَدَهَا مُسْتَقِلَّةً عَلَى إِثْبَاتِ مَذهَبِهِ فِي تَسَلْسُلِ الحَوَادِثِ بلا أَوَّلٍ، كَمَا نَجِدُ أَدِلَّةَ المُتَكَلِّمِينَ عَلَى امْتِنَاعِهِ ظَاهِرَةً فِي مَوَاضِعِهَا مِنْ مُؤَلَّفَاتِهِمْ؛ غَيْرَ أَنَّهُ طَوَّلَ فِي الاشْتِغَالِ بالاعْتِرَاضِ عَلَى أَدِلَّةِ المُتَكَلِّمِينَ بِمَا يَرْجِعُ بَعْضُهُ إِلَى مَادَّةِ اعْتِرَاضَاتِ المُتَكَلِّمِينَ أَنْفُسِهِمْ مِنَ المُتَأَخِّرِينَ عَلَى المُتَقَدِّمِينَ، أَوْ مَا الْتَقَطَهُ مِنْ مَادَّةِ مَذاهِبِ مُتَكَلِّمِي أَهْلِ البِدْعَةِ المُخَالِفِينَ لِمُتَكَلِّمِي أَهْلِ السُّنَّةِ الأَشْعَرِيَّةِ وَالمَاتُرِيدِيَّةِ، وَيَرْجِعُ بَعْضُهُ إِلَى كَلامِ ابْنِ رُشْدٍ القُرْطُبِيِّ وَغَيْرِهِ مِن الفَلاسِفَةِ. وَهُوَ بَعْدَ ذلِكَ يَسْعَى فِي تَوْجِيهِ نُصُوصِ الوَحْيِ مِن القُرْآنِ وَالسُّنَّةِ الدَّالَّةِ عَلَى أَفْعَالِ اللهِ ـ تَعَالَى ـ وَأَنَّهُ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ بلا مَانِعٍ عَلَى الدَّوَامِ، وَفِي تَوْجِيهِ بَعْضِ كَلامِ أَئِمَّةِ السَّلَفِ؛ لِيَحْمِلَ مَا يَتَسَنَّى لَهُ حَمْلُهُ عَلَى مَذهَبِهِ الَّذِي غَلَبَ عَلَى فَهْمِهِ أَنَّهُ الحَقُّ فِي مُعَارَضَةِ أَدِلَّةِ المُتَكَلِّمِينَ.

---

[١] – انظر ابن تيمية: درء التعارض . ٢/ ١٥٥، ١٥٦.

وَإِنْ وَجَدَ نَصًّا أَوْ قَوْلاً مُعَارِضًا لِمَذهَبِهِ؛ فَإِنَّ صَنِيعَهُ مَعَهُ عَلَى نَحْوِ مَا بَيَّنَاهُ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بحَدِيثِ عِمْرَانَ بْن حُصَيْن، وَقَوْل عَبْدِ العَزِيز الكِنَانِيِّ.

وَلِقَوْلِ الشَّيْخِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ بأنَّ اللهَ ـ تَعَالَى ـ يَفْعَلُ فِي مُدَّةٍ مِن الزَّمَان، وَأَنَّهُ لَمْ يَمْضِ عَلَيْهِ زَمَانٌ لَمْ يَكُنْ فِيهِ فَاعِلاً؛ حَكَمَ بتَعَاقُبِ حُدُوثِ أفْعَالِهِ القَائِمَةِ بِهِ دَفْعًا لِلتَّعْطِيل. وَرُبَّمَا ضَمَّ إِلَى ذلِكَ أنَّ الَّذِي يَفْعَلُ أكْمَلُ مِنْ الَّذِي لا يَفْعَلُ؛ فَيَجِبُ أَنْ يَدُومَ فِعْلُهُ تَنْزِيهًا لَهُ ـ تعالى ـ عَن النَّقْص.

أمَّا تَنْزِيهُ اللهِ ـ تَعَالَى ـ عَنْ كُلِّ نَقْص؛ فَحُكْمُهُ ثابتٌ مُسَلَّمٌ وَلا يَلْزَمُ مِنْ ثبُوتِهِ ثبُوتُ تَسَلْسُلُ الحوَادِثِ بلا أوَّل، عَلَى مَا سَبَقَ فِي بَيَانِ التَصَوُّرِ الكَلامِي المَاتُرِيدِيِّ لإحْدَاثِ العَالَمِ، وَهُوَ المُوَافِقُ لِمَا قَرَّرَهُ البُخَارِيُّ مِنْ أئِمَّةِ أهْلِ الحَدِيثِ، وَقَدْ بَيَّنَا ذهَابَ الأشْعَرِيَّةِ إِلَى لُزُومِ دَوَامِ مَا يَكُونُ بِهِ الفِعْلُ يَعْنُونَ الأثَرَ الحَادِثَ؛ فَيَكُونُ الكَمَالُ فِي دَوَامِ صِفَاتِ الحيَاةِ وَالعِلْمِ وَالإرَادَةِ وَالقُدْرَةِ الَّتي بهَا الاقْتِدَارُ عَلَى الفَعْلِ، لا فِي دَوَامِ الحوَادِثِ المُفْتَقِرَةِ الَّتِي يَسْتَحِيلُ كَوْنُهَا بلا أوَّل.

وأمَّا قَوْلُهُ بأنَّ اللهَ ـ تعالى ـ يفعلُ فِي مُدَّةٍ؛ أيْ فِي زَمَانٍ بعدَ زَمَانٍ؛ فأصلُه ثبوتُ تسلسلِ الحوَادِثِ بلا أوَّل، وَهَذا هُوَ مَحَلُّ النِّزَاعِ، وَاتِّخَاذُهُ دَلِيلاً فِيهِ مُصَادَرَةٌ عَلَى المَطْلُوبِ. وَخَصْمُ الشَّيْخِ فِي هَذِهِ المَسْألَةِ يَرَى أنَّ مِن الغَفْلَةِ تقديرَ زمانٍ بغَيْرِ مَخْلُوقٍ يَنْتَقِلُ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ؛ لِيُقَالَ مَعَ عَدَمِ العَالَمِ: مَضَى عَلَى اللهِ ـ تَعَالَى ـ زَمَانٌ فَعَلَ فِيهِ أوْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ فَاعِلاً. وَإِنَّنِي لا أدْرِي كَيْفَ انْتَظَمَ فِي عَقْلِ الشَّيْخِ أنْ يَحْكُمَ باشْتِمَالَ الزَّمَانِ عَلَى أفْعَالِ اللهِ ـ تَعَالَى ـ الَّتِي صَرَّحَ بأنَهَا قائمةٌ به وغيرُ منفصلةٍ فِي الوُجُودِ عَنْهُ، وَالزَّمَانُ مِنْ جُمْلَةِ مَخْلُوقَاتِهِ؟! أوْ لَعَلَّهُ يَعْتَقِدُ مَعَ قَوْلِهِ بحُدُوثِ الصِّفَاتِ وَالأفْعَالِ الاخْتِيَارِيَّةِ غَيْرِ المَخْلُوقَةِ حُدُوثَ وَحَدَاتِ زَمَانٍ إلَهِيٍّ خَاصٍّ بهَا تَكُونُ فِي تَعَاقُبِهَا حَادِثةً غَيْرَ مَخْلُوقَةٍ!

وَهُنَا يَلْزَمُ بَيَانُ مَفْهُومِ الزَّمَانِ الَّذِي يَتَعَالَى عَنْ حُكُومَتِهِ ذاتُ اللهِ ـ سُبْحَانَهُ ـ وَصِفَاتُهُ وَأَفْعَالُهُ. وَسَأُقَدِّمُ المَفْهُومَ عِنْدَ مُتَكَلِّمٍ شِيعِيٍّ اثنَا عَشَرِيّ ـ بحُكْمِ اشْتِغَالِي بدِرَاسَةِ الفِكْرِ الكَلامِي لِهَذِهِ الطَّائِفَةِ زَمَانًا غَيْرَ قَصِيرٍ ـ ثمَّ أشِيرُ إِلَى المَفْهُومِ العِلْمِيِّ الحَدِيثِ الَّذِي أكَّدَ

حَقِيقَةَ أصْلِ ذلِكَ المَفْهُومِ الكَلامِيِّ عِنْدَ مُتَكَلِّمِي السُّنَّةِ وَالشِّيعَةِ عَلَى حَدٍّ سَوَاءٍ[1].

إنَّ مَفْهُومَ الزمَانِ عندَ الشَّيْخِ المُفِيدِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ النُّعْمَانِ العُكْبَرِيِّ (ت ٤١٣هـ) مُتَعَلِّقٌ بالمَكَانِ وَحَرَكَةِ الجوَاهِرِ وَالأجْسَامِ، وَهُوَ عِنْدَهُ لَيْسَ بحَادِثٍ مَخْصُوصٍ، وَيُمْكِنُنَا أنْ نَقُولَ: إنَّنَا لَوْ فَرَضْنَا عَدَمَ الجوَاهِرِ وَالأجْسَامِ أوْ سُكُونَهَا أبَدًا؛ فَلَنْ يَكُونَ لِلزَّمَانِ وُجُودٌ وَلا مَفْهُومٌ.

وَالشَّيْخُ المُفِيدِ يُقَدِّمُ لَنَا فِي جَوَابِهِ عَنْ المَسْألَةِ السَّابعَةَ عَشْرَةَ مِن «**المَسَائِلِ العُكْبَرِيَّة**» مَا يُبَيِّنُ فَائِدَةَ هَذِهِ المَعَارِفِ مِنْ دَقِيقِ الكَلامِ، وَضَرُورَةَ إحَاطَةِ المُتَكَلِّم بهَا، حِينَمَا يَرُدُّ اعْتِرَاضًا فَلْسَفِيًّا يَتَعَلَّقُ بكَوْنِ اللهِ ـ تَعَالَى ـ وَحْدَهُ فِيمَا لَمْ يَزَلْ دُونَ أنْ يَكُونَ شَيْءٌ مَعَهُ .. هَلْ أحْدَثَ العَالَمَ دفْعَةً وَاحِدَةً أوْ فِي زَمَانٍ بَعْدَ زَمَانٍ؟ وَإنْ كَانَ أحْدَثهُ فِي زَمَانٍ بَعْدَ زَمَانٍ عَلَى مَا هُوَ مُشَاهَدٌ؛ فَقَدْ كَانَ مَعَهُ شَرِيكٌ هُوَ الزَّمَانُ.

قَالَ الشَيْخُ المُفِيدُ: «إنَّ اللهَ لَمْ يَزَلْ وَاحِدًا لا شَيْءَ مَعَهُ وَلا ثانِيَ لَهُ، وَإنَّهُ ابْتَدأ مَا أحْدَثهُ فِي غَيْرِ زَمَانٍ. وَلَيْسَ يَجبُ إذا أحْدَثَ بَعْدَ الأوَّلِ حَوَادِث أنْ يُحْدِثهَا فِي زَمَانٍ، وَلَوْ فَعَلَ لَهَا زَمَانًا لَمَا وَجَبَ بذلِكَ قِدَمُ الزَّمَانِ؛ **إذ الزَّمَانُ حَرَكَاتُ الفَلَكِ، أوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهَا مِمَّا هُوَ بقَدْرِهَا فِي التَّوْقِيتِ**. فَمِنْ أيْنَ يَجِبُ عِنْدَ هَذا الفَيْلَسُوفِ أنْ يَكُونَ الزَّمَانُ قَدِيمًا إذا لَمْ تُوجَد الأشْيَاءُ ضَرْبَةً وَاحِدَةً، لَوْلا أنَّهُ لا يَعْقِلُ مَعْنَى الزَّمَانِ؟ ...

عَلَى أنَّهُ يُقَالُ لِمَنْ ظَنَّ أنَّ الأفْعَالَ لا تَكُونُ إلاَّ فِي زَمَانٍ: خَبِّرُونَا عَمَّا بَيْنَ الزَّمَانَيْنِ المُتَّصِلَيْنِ: أهُوَ زَمَانٌ أمْ غَيْرُ زَمَانٍ؟ فَإنْ قَالُوا: زَمَانٌ. أحَالُوا بجَعْلِهِمْ بَيْنَهُمَا فَصْلاً، وَالمَسْألَةُ عَنْ غَيْرِ هَذا. وَإنْ قَالُوا: لا زَمَانَ بَيْنَهُمَا. اعْتَرَفُوا بتَقْدِيرِ فِعْلٍ لا فِي زَمَانٍ. وَإنْ زَعَمُوا أنَّ الزَّمَانَ شَيْءٌ وَاحِدٌ لا يَتَقَدَّمُ بَعْضُهُ بَعْضًا؛ أوْجَبُوا أنْ يَكُونَ المَوْجُودُ فِي سَنَةِ أرْبَعِمِائَةٍ مِن الهِجْرَةِ هُوَ المَوْجُودَ فِي أوَّلِ سَنَةٍ مِن الهِجْرَةِ، وَالمَوْجُودُ فِي عَهْدِ آدَمَ عَلَى الابْتِدَاءِ مُبْتَدأً فِي عَهْدِ النَّبِّي ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ـ وَأنَّ زَمَانَ آدَمَ هُوَ زَمَانُ مُحَمَّدٍ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ

[1] – راجع بحثي: الفكر الكلامي الاثنا عشري. ص ١٣٨: ١٤٠، ١٦٩، ١٧٠، ٢٠٦، ٢٠٧.

ـ وَهَذا تَجَاهُلٌ لا خَفَاءَ بهِ»[1].

إنَّ الزَّمَانَ ـ عِنْدَ المُفِيدِ ـ عِبَارَةٌ عَنْ وَحدَاتٍ مُسْتَقِلَّةٍ وَمُتَتَابعَةٍ، كُلُّ وَحْدَةٍ مِنْهَا هِيَ مِقْدَارُ الانْتِقَالُ مِنْ مُحِيطُ جُزْءٍ أوْ جَوْهَرٍ فَرْدٍ إلَى آخَرَ، وَلَعَلَّ هَذا هُوَ المَعْنَى الَّذِي أرَادَهُ المُسْتَشْرِقُ الأمْرِيكِيُّ «**مكدرموت**» وَنَقَلَهُ «**عَلِي هَاشِمِ**» إلَى العَرَبيَّةِ عَلَى النَّحْوِ التَّالِي: «سَيَظْهَرُ لَنَا بأنَّ لِهَذِهِ الوَحَدَاتِ المُنْفَصِلَةِ مِن البَقَاءِ وَالدَّوَامِ شَكْلاً ذَرِّيًا»[2].

وَيُلاحَظُ هُنَا فِي مُعْطَيَاتِ العِلْمِ الحَدِيثِ أنَّ «**ثانِيَةَ الفِيمْتُو** ـ Femto second» أصْغَرَ وَحْدَةٍ زَمَنِيَّةٍ مُدْرَكَةٍ عِلْمِيًّا فِي عَصْرِنَا الآنَ، وَقَدْ تَمَّ اكْتِشَافُهَا بوَاسِطَةِ الدُّكْتُور أحمد زويل عَامَ ١٩٩٨م وَمَجْمُوعَتِهِ العِلْمِيَّةِ فِي مَعَامِلِ جَامِعَةِ «**كالتك**» بولايَةِ كَاليفورْنيَا الأمْرِيكِيَّةِ ـ هِيَ عِبَارَةٌ عَنْ مِقْدَارِ عُبُورِ الضَّوْءِ لِسُمْكِ شَعَرَةٍ وَاحِدَةٍ (وَاحِد عَلَى مِلْيُون مِنْ بلْيُون مِن الثانِيَةِ، أيْ أنَّ النِّسْبَةَ بَيْنَ هَذِهِ الوَحْدَةِ الزَّمَنِيَّةِ وَبَيْنَ الثانِيَةِ تُسَاوِي النِّسْبَةَ بَيْنَ الثانِيَةِ وَاثنَيْنِ وَثلاثِينَ مِلْيُونَ سَنَةٍ)[3]. وَهَذا يُؤَكِّدُ أنَّ الزَّمَانَ فِي مَفْهُومِهِ الأخِيرِ هُوَ مِقْدَارُ الحَرَكَةِ .. مِقْدَارُ انْتِقَال مُتَحَرِّكٍ فِي مَكَانٍ.

وَأمَّا المَكَانُ؛ فَقَدْ ذكَرَ الفَخْرُ الرَّازِي فِي «**المَطَالِبِ العَالِيَةِ**» وُجُوهَ الاخْتِلافِ فِي بَيَانِ حَقِيقَةِ مَفْهُومِهِ، فَقَالَ: «وَالجُمْلَةُ فَمَكَانُ الشَّيْءِ هُوَ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ الشَّيْءُ وَيُفَارِقُهُ بالحَرَكَةِ، وَلا يَسَعُ مَعَهُ غَيْرَهُ، وَتَتَوَارَدُ المُتَحَرِّكَاتُ عَلَيْهِ عَلَى سَبيلِ البَدَلِ. فَهَذا القَدْرُ أمْرٌ

---

[1] – المفيد: المسائل العكبرية . ص ٦٥، ٦٦. تحقيق علي أكبر إلهي الخراساني ضمن. سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد. ط دار المفيد . بيروت، لبنان ١٤١٤هـ.

[2] – مكدرموت: نظريات علم الكلام عند الشيخ المفيد . ص ٢٧٢. ترجمة علي هاشم. مراجعة الدكتور محمود البستاني. نشر مجمع البحوث الإسلامية . مشهد. ط١، مؤسسة الطبع والنشر التابعة للآستانة الرضوية . مشهد، إيران ١٤١٣هـ.

[3] – راجع على شبكة الإنترنت موقع كيمياء العرب:

www.arabchemistry.net/modules.php?name=News&file=article&sid=١٦

وراجع ملف «**الدكتور زويل**» في الأهرام المصرية:

www.ahram.org.eg/Zewail/arnobel.htm

مَعْلُومٌ بالضَّرُورَةِ، ثمَّ نَقُولُ: إنَّ هَذا الشَّيْءَ إمَّا أنْ يَكُونَ أمْرًا يَنْفُذُ فِيهِ ذاتُ الجِسْمِ وَيَسْرِي فِيهِ، وَإمَّا أنْ لا يَكُونَ كَذلِكَ؛ بَلْ يَكُون هُوَ السَّطْحَ البَاطِنَ مِن الجِسْمِ الحَاوِي المُمَاسِّ لِلسَّطْحِ الظَّاهِرِ مِنَ الجِسْمِ المَحْوِيِّ. وَالأوَّلُ هُوَ القَوْلُ بأنَّ المَكَانَ هُوَ البُعْدُ وَالفَضَاءُ، وَهُوَ مَذهَبُ أفْلاطُونَ وَأكْثَرِ العُقَلاءِ. وَالثانِي هُوَ القَوْلُ بأنَّ المَكَانَ هُوَ السَّطْحُ الحَاوِي. فَالمَذهَبُ المُحَصَّلُ المَعْقُولُ فِي المَكَانِ وَالحَيِّزِ لَيْسَ إلاَّ هَذانِ القَوْلانِ»[١].

وَهَذا مَا اعْتَرَضَ عَلَيْهِ الشيخ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «**مِنْهَاج السُّنَّةِ**» فِي تَعْلِيقِهِ عَلَى كَلامِ نَصِيرِ الدِّين الطُّوسِيّ فِي «**تَلْخِيص المُحَصَّل**». وَقَدْ ذكَرَ ابنُ تَيْمِيَّةَ أنَّ هَذيْنِ القَوْلَيْنِ مَحَلُّ نِزَاعِ المُتَفَلْسِفَةِ أصْحَابِ أفْلاطُونَ وَأصْحَابِ أرِسْطُو؛ فَأصْحَابُ الأوَّلِ يَقُولُونَ بأنَّهُ جَوْهَرٌ قَائِمٌ بنَفْسِهِ تَحِلُّ بهِ الأجْسَامُ، وَلَيْسَ هَذا قَوْلَ كَثِيرٍ مِن المُتَكَلِّمِينَ. وَأرِسْطُو وَأصْحَابُهُ يَقُولُونَ بأنَّ المَكَانَ هُوَ السَّطْحُ البَاطِنُ مِن الجِسْمِ الحَاوِي المُلاقِي لِلسَّطْحِ الظَّاهِرِ مِن الجِسْمِ المَحْوِيِّ، وَهُوَ عَرَضٌ عِنْدَ هَؤُلاءِ. وَأنَّ نَصِيرَ الدِّين الطُّوسِيَّ ذكَرَ أنَّ هَذا خَفِيُّ الحَقِيقَةِ. ثمَّ إنَّ ابْنَ تَيْمِيَّةَ قَالَ: «وَأمَّا عُلَمَاءُ المُسْلِمِينَ؛ فَلَيْسَ عِنْدَهُمْ ـ وَللهِ الحَمْدُ ـ مِنْ ذلِكَ مَا هُوَ خَفِيٌّ؛ بَلْ لَفْظُ «**المَكَان**» قَدْ يُرَادُ بهِ مَا يَكُونُ الشَّيْءُ فَوْقَهُ مُحْتَاجًا إلَيْهِ، كَمَا يَكُونُ الإنْسَانُ فَوْقَ السَّطْحِ. وَيُرَادُ بهِ مَا يَكُونُ الشَّيْءُ فَوْقَهُ مِنْ غَيْرِ احْتِيَاجٍ إلَيْهِ؛ مِثلَ: كَوْنِ السَّمَاءِ فَوْقَ الجَوِّ، وَكَوْنِ المَلائِكَةِ فَوْقَ الأرْضِ وَالهَوَاءِ، وَكَوْنِ الطَّيْرِ فَوْقَ الأرْضِ، وَمِنْ هَذا قَوْلُ حَسَّان بنِ ثابتٍ:

تَعَالَى عُلُوًّا فَوْقَ عَرْشٍ إلهُنا * وَكَانَ مَكَانُ اللهِ أعْلَى وَأعْظَمَا**

مَعَ عِلْمِ حَسَّان وَغَيْرِهِ مِنْ أصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ أنَّ اللهَ غَنِيٌّ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ، وَمَا سِوَاهُ مِنْ عَرْشٍ وَغَيْرِهِ مُحْتَاجٌ إلَيْهِ ...، كَمَا أنْشَدَهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ رَوَاحَةَ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ـ:

---

[١] – الرازي: المطالب العالية . ٥/ ١١١. تحقيق الدكتور أحمد حجازي السقا. ط١، دار الكتاب العربي . بيروت، لبنان ١٤٠٧هـ. ١٩٨٧م.

شَـهِدْتُ بأنَّ وعـدَ اللهِ حَـقٌّ *** وَأنَّ النَّـارَ مَثْـوَى الكَافِرِينَا

وأنَّ العرشَ فوقَ الماءِ طافٍ *** وَفوقَ العَرْشِ رَبُّ العَالِمِينَا

وَتَحمِلُــهُ مَلائِكَةٌ شِـدَادٌ *** ملائكـــةُ الإلهِ مُسَـــوِّمِيـنَا

... وَقَدْ يُرَادُ بالمَكَانِ مَا يَكُونُ مُحِيطًا بالشَّيْءِ مِنْ جَمِيعِ جَوَانِبِهِ. فَأَمَّا أَنْ يُرَادَ بالمَكَـانِ مُجَرَّدَ السَّطْحِ البَاطِنِ، أَوْ يُرَادَ بِهِ جَوْهَرٌ لا يُحَسُّ بحَالٍ؛ فَهَذا قَـوْلُ هَـؤُلاءِ المُتَفَلْسِـفَةِ، وَلا أَعْلَمُ أحَدًا مِن الصَّحَابَةِ وَالتَّابعِينَ وَغَيْرِهِمْ مِـنْ أئِمَّـةِ المُسْـلِمِينَ يُرِيـدُ ذلِـكَ بلَفْـظِ «**المَكَـانِ**»، وَذلِكَ المَعْنَى الَّذِي أَرَادَهُ أَرِسْطُو بلَفْظِ «**المَكَانِ**» عَرَضٌ ثابتٌ؛ لَكِنْ لَيْسَ هَذا هُـوَ المُـرَادَ بلَفْظِ «**المَكَانِ**» فِي كَلامِ عُلَمَاءِ المُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ، وَلا فِي كَلامِ جَمَاهِيرِ الأُمَـمِ عُلَمَـائِهِمْ وَعَـامَّتِهِمْ. وَأَمَّا مَا أَرَادَهُ أفَلاطُونُ؛ فَجُمْهُورُ العُقَلاءِ يُنْكِرُونَ وُجُودَهَ فِي الخَارِجِ»[١].

وَأَمَّا مَا قَالَهُ الشَّيْخُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ عَنْ إطْلاقِ كَلِمَةِ «**المَكَانِ**» عَلَى مَا يَكُونُ الشَّـيْءُ فَوْقَـهُ مِـنْ غَيْرِ احْتِيَاجٍ إلَيْهِ، كَكَوْنِ السَّمَاءِ فَوْقَ الجَوِّ، وَالملائِكَةِ وَالطَّيْرِ فَوْقَ الأَرْضِ؛ فَمِمَّـا لا أَعْقِلُـهُ، وَلا أَجِدُ لَهُ حُجَّةً فِي ذِكْرِهِ، وَهَذا كَلامٌ مُخْتَرَعٌ يُسَوِّغ بِهِ إضَافَةَ «**المَكَانِ**» حَقِيقَةً إلَـى اللهِ ـ تَعَالَى ـ بلا مَجَازٍ؛ لأنَّ اسْمَ «**المَكَانِ**» دَالٌّ بأصْـلِ اشْـتِقَاقِهِ فِـي اللُّغَـةِ عَلَـى مَـا يُوجَـدُ فِيـهِ كَائِنٌ. وَهُوَ مِن المَادَّةِ الثلاثِيَّةِ (ك. و. ن)، وَلِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ تُوُهِّمَتْ المِيمُ فِـي أَوَّلِـهِ أَصْـلِيَّةً؛ فَقِيلَ: «**مُتَمَكِّنٌ**» للدَّلالَةِ عَلَى الكَائِنِ المُسْتَقِرِّ فِي المَكَانِ.

وَالمَعْقُولُ مِن «**المَكَانِ**» حَقًّا مَا قَالَهُ الرَّازِيُّ فِي صَدْرِ كَلامِهِ، وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ فِيـهِ الشَّـيْءُ وَيُفَارِقُهُ بالحَرَكَةِ، وَلا يَسَعُ مَعَهُ غَيْرَهُ، وَتَتَوَارَدُ المُتَحَرِّكَاتُ عَلَيْهِ عَلَى سَبيلِ البَـدَلِ. وَأَهْـلُ اللِّسَانِ يُطْلِقُونَهُ عَلَى وَجْهِ الحقِيقةِ عَلَى المَعْنَى الأوَّلِ مِمَّا ذكَرَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ، كَكَـوْنِ الإنْسَـانِ عَلَى السَّطْحِ؛ فَمَا يَقُومُ عَلَيْهِ مِنْ ذلِكَ السَّطْحِ مَكَانُهُ. وَهَذا مَا أخَذ بِهِ المُعْتَزِلَةُ حِينَمَا ذكَـرُوا أنَّ المَكَانَ مَا يَمْنَعُ المُتَمَكِّنَ مِن الهوِيِّ. وَاللهُ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ مُنَزَّهٌ عَنْ ذلِكَ المَعْنَى.

---

[١] – ابن تيمية: منهاج السنة . ٢/ ٣٥٥: ٣٥٨.

وَيُطْلَقُ أيْضًا عَلَى مَا يُحِيطُ بالشَّيْءِ مِنْ جَمِيعِ جَوَانِبِهِ؛ حَيْثُ يَمْتَنِعُ وُجُودِ غَيْرِهِ حَيْثُ هُوَ كَائِنٌ فِي نَفْسِ الأمْرِ؛ فَمَكَانُ الجِسْمِ مَا يَتَنَاهَى إلَيْهِ ذلِكَ الجِسْمُ وَيَحُدُّهُ مِنْ كُلِّ الجِهَاتِ، وَهُوَ هُنَا مُرَادِفُ «**الحَيِّزِ**». وَهَذا مَا ذكَرَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ آخِرَ كَلامِهِ، وَهُوَ مَا أخَذ بهِ الأشْعَرِيَّةُ وَالمَاتُرِيدِيَّةُ، وَهُوَ أعَمُّ فِي الإطْلاقِ نَعْرِفُ بهِ مَكَانَ المُسْتَقِرِّ عَلَى الأرْضِ وَأمْثالِهَا، وَمَكَانَ مَا يَطِيرُ فِي أجْوائِهَا. وَاللهُ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ مُنَزَّهٌ عَنْ هَذا المَعْنَى أيْضًا. وَلا يُتَصَوَّرُ التَّمَكُّنُ الحَقِيقِي بغَيْرِ هَذيْنِ المَعْنَيَيْنِ.

وَيُطْلِقُهُ أهْلُ اللِّسَانِ بَعْدَ ذلِكَ مَجَازًا عَلَى الرُّتْبَةِ وَالقَدْرِ وَالمَنْزِلَةِ ، أي المَكَانَةِ، وَلا أَفْهَمُ مِمَّا ذكَرَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ مِن التَّصْرِيحِ بعِبَارَة «**مَكَانِ اللهِ**» فِي شِعْرِ حَسَّان بْنِ ثابتٍ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ـ غَيْرَ هَذَا.

أمَّا الاسْتَوَاءُ عَلَى العَرْشِ؛ فَقَضِيَّةٌ أخْرَى مُسْتَقِلَّةٌ عَنْ إثبَاتِ المَكَانِ، وَقَدْ كَانَ القَاضِي أبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الطَّيِّبِ البَاقِلاَّنِيُ (ت٤٠٣هـ) يُنَزِّهُ اللهَ ـ تَعَالَى ـ عَن المَكَانِ، وَيُثبتُ أنَّهُ ـ تَعَالَى ـ اسْتَوَى عَلَى عَرْشِهِ كَمَا أخْبَرَ، وَيَقُولُ: «وَلَيْس هُوَ مِمَّنْ يَجُوزُ أنْ يَحْوِيَهُ مَكَانٌ، وَلا تُحِيطَ بهِ أقْطَارٌ؛ غيْرَ أنَّا نَقُولُ: **إنَّهُ عَلَى عَرْشِهِ، لا عَلَى مَعْنَى كَوْنِ الجِسْمِ بالمُلاصَقَةِ وَالمُجَاوَرَةِ** ـ تَعَالَى عَنْ ذلِكَ عُلُوًّا كَبيرًا»[1]. وَسَيَأْتِي تَفْصِيلُ الكَلامِ عَنْ ذلِكَ فِي مَسَائِلِ الصِّفَاتِ ـ بإذنِ اللهِ تَعَالَى.

---

[1] – الباقلاني: التمهيد . ص ٢٦٤. نشرة مكارثي اليسوعي. ط المكتبة الشرقية . بيروت، لبنان ١٩٥٧م. وهذا الموضع من الجزء الساقط من نشرة الدكتور محمود محمد الخضيري والدكتور محمد عبد الهادي أبو ريدة. ط دار الفكر العربي بمصر (ب . ت).

وَأمَّا أدِلَّةُ المُتكَلِّمِينَ عَلَى امْتِنَاعِ تَسَلْسُلِ الحَوَادِثِ بلا أوَّلٍ، فَكَثِيرَةٌ مُتَنَوِّعَةٌ مِنْهَا التَّامُّ القَاطِعُ السَّالِمُ مِن اعْتِرَاض غَيْرِ المُتَعَنِّتِ، وَمِنْهَا مَا هُوَ دُونَ ذلِكَ مِمَّا لا يَسْلَمُ مِن الاعْتِرَاضِ حَقًّا. وَقَدْ قرَّرَ إمَامُ الحَرَمَيْن أبُو المَعَالِي عَبْدُ المَلَكِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْن يُوسُفَ الجُوَيْنِيُّ (تـ٤٧٨هـ) مَا اسْتدَلَّ بِهِ الإمَامُ الشيخُ أبُو الحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ إسْمَاعِيلَ الأشْعَرِيُّ (تـ٣٢٤هـ) عَلَى اسْتِحَالةِ وُجُودِ حَوَادِثَ لا أوَّلَ لَهَا فِي كِتَابِهِ «**الشَّامِلِ فِي أُصُولِ الدِّين**»، فَذكَرَ أنَّهُ قَالَ: «مَنْ نَفَى الأوَّلِيَّةَ عَن الحَوَادِثِ، وزَعَمَ أنَّها لَمْ تَزَلْ مُتعاقِبَةً آحَادًا، ثمَّ تَقدَّرَ الفَرَاغُ مِنْهَا، وَتَحَقَّقَ تَصَرُّمُهَا، فَقَدْ جَحَدَ الضَّرُورَةَ وَبَدِيهَةَ الْعَقْل. وَذلِكَ أنَّ مَا لا نِهَايَةَ لَهُ لا عَدَدَ يَحْصُرُهُ، وَلا مَبْلَغَ يَضْبطُهُ. وَيَسْتَحِيلُ بضَرُورَةِ العَقْلِ قَطْعًا أنْ تَمْضِيَ الآحَادُ عَلَى أثرِ الآحَادِ تَوَالِيًا وَتَعَاقُبًا، ثمَّ يُفْضِي ذلكَ إلى انْقِضَاءِ مَا لا نِهَايَةَ لَهُ؛ فَهَذا مَعْلُومٌ بُطْلانُهُ وَمُدْرَكٌ فَسَادُه بَدِيهَةً. وَأقْرَبُ الأُمُورِ فِيهِ: أنَّ الجَمْعَ بَيْنَ نَفْيِ النِّهَايَةِ وَالمَصِيرِ إلى التَّنَاهِي تَنَاقُضٌ لا يُنْكِرُهُ لَبيبٌ».

يَعْنِي التَّنَاقُضَ فِي الجَمْعِ بَيْنَ نَفْيِ الأوَّلِيَّةِ وإثباتِ النِّهَايَةِ، والكلامُ هُنَا عَنْ جُمْلَةِ مَا وُجِدَ فِي نَفْسِ الأمْرِ مِن الحَوَادِثِ المُتَعَاقِبَةِ؛ فإنَّه إذا كَانَ لِمَا وُجِدَ مِنْهَا بالفِعْلِ نِهَايَةٌ فِي وَقْتٍ مِن الأوْقَاتِ يُقَالُ فِيهِ: قَد انْقَضَى مَا مَضَى وفُرِغَ مِنْ وُجُودِهِ. وَهَذا يَعْنِي انْقِطَاعَ الوُجُودِ بالفِعْلِ لِجُمْلَةِ مَا وُجِدَ، وَانْتِهَاءَهُ إلَى نِهَايَاتٍ تَتَعَاقَبُ بمَا يَتَعَاقَبُ مِنْ وَحَدَاتِ الزَّمَنِ؛ فَكَيْفَ يُقَالُ إنَّ هَذِهِ الجُمْلَةَ مِنَ الحَوَادِثِ الَّتِي وُجِدَتْ لا نِهَايَةَ لَهَا؟! وَمَا كَانَ لَهُ نِهَايَةٌ يَلْزَمُ أنْ يَكُونَ لَهُ أوَّلٌ؛ فَيَتَنَاهَى مِنْ طَرَفَيْهِ.

قَالَ: «فَإذا وَضَحَ ذلِكَ قُلْنَا لِلدَّهْرِيَّةِ: مِنْ قَضِيَّةِ أصْلِكُمْ أنَّهُ انْقَضَى قَبْلَ هَذِهِ الدَّوْرَةِ الَّتِي فِي وَقْتِنَا هَذا دَوْرَاتٌ لا نِهَايَةَ لَهَا؛ فَإذا انْقَضَتْ فَقَدْ انْتَهَتْ. وَكَيْفَ يَنْتَهِي مَا لا يَتَنَاهَى وَاحِدًا واحِدًا؟! وَهذا مِمَّا لا يَسْتَرِيبُ فِيهِ مُنْصِفٌ»[١].

وَيَنْبَغِي أنْ يُلاحَظَ أنَّ مِثلَ هَذا الاسْتِدْلالِ مَسْبُوقٌ بتَمْهِيدَاتِ، أوْ مُؤَسَّسٌ عَلَى أُصُولٍ

[١] – الجويني: الشامل في أصول الدين . ص ٢١٥. تحقيق الدكتور علي سامي النشار، بمشاركة فيصل بدير عون، وسهير محمد مختار. نشر منشأة المعارف . الإسكندرية، مصر ١٩٦٩م.

فِي دَقِيقِ الكَلامِ الَّذِي اعْتَادَ المُتَكَلِّمُونَ ـ خَاصَّةً المُتَأخِّرِين مِنْهُمْ ـ اسْتِفْتَاحَ مُؤَلَّفَاتِهِمْ الكَلامِيَّةِ المُطَوَّلَةِ بِبَيَانِ مَسَائِلِهِ، وَقَدْ كَانَ المُتَقَدِّمُونَ فِي الغَالِبِ يُورِدُونَ مِنْهُ عَلَى قَدْرِ الحَاجَةِ فِي عَرْضِ مَسَائِلِ الجَلِيلِ، أَوْ يَشْرَعُونَ فِي الاسْتِدْلالِ بنَاءً عَلَى أنَّ تِلْكَ الأُصُولَ مُمَهَّدَةٌ عِنْدَ الخَصْمِ، وَإنْ لَمْ تَكُنْ مُمَهَّدَةً عِنْدَهُ؛ فالبَيَانُ لازِمٌ فِي دَفْعِ الاعْتِرَاضَاتِ إلَى أنْ يَسْتَقِيمَ الدَّلِيلُ بُرْهَانًا قَاطِعًا.

وَمِنْ هَذِهِ التَّمْهِيدَاتِ الوَاجبِ مُراعَاتُها هُنَا: أنَّ **اسْتِفْتَاحَ الوُجُودِ** ـ لا نَفْسَ الوُجُودِ ـ هُوَ الحَاصِرُ للمَوْجُودِ الحادِثِ الَّذِي لَمْ يَكُنْ ثمَّ كَانَ، سَواءٌ كَانَ وُجُودُ الحَادِثِ نَفْسَهُ أو زَائِدًا عليه؛ فَذلِكَ الاسْتِفْتَاحُ هُوَ حَدُّ البَدْءِ لِظُهُورِ المَوْجُودِ فِي نَفْسِ الأمْرِ عَلَى أيَّةِ حَالٍ. وَالكَلامُ هُنَا عَنْ المَوْجُودَاتِ المُتَعَاقِبَةِ التي ثبَتَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا حُدُوثُ الوُجُودِ بالفِعْلِ؛ لا فِي مُطْلَقِ الوُجُودِ وَالمَوْجُودِ الَّذِي يَصْدُقُ فِي الوَاجِبِ والمُمْكِنِ وُجُودُهُ مِمَّا يُتَوَقَّعُ فِي المُسْتَقْبَلِ عَقْلاً، أوْ يُعْلَمُ أنَّهُ سَيَقَعُ بخَبَرِ الصَّادِقِ الثابتِ بالمُعْجِزِ.

وَمِنْهَا: أنَّ حَقِيقَةَ الحُدُوثِ لا تَخْتَلِفُ بَيْنَ الفَرْدِ الحَادِثِ وَجُمْلَةِ مَا وُجِدَ مِن الحَوَادِثِ، وأنَّ كُلَّ مَا يَثْبُتُ لِكُلِّ أفْرَادِ الجُمْلَةِ وَاحِدًا واحِدًا يَكُونَ ثابتًا للجُمْلَةِ وَمَجْمُوعِ تِلْكَ الآحَادِ أيْضًا؛ مَا لَمْ يَكُنْ مُخْتَصًّا بمَفْهُومِ الوَحْدَةِ وَحَقِيقَةِ الانْفِرَادِ، وَكَذا مَا يَثْبُتُ لِلْجُمْلَةِ يَكُونُ ثابتًا لِكُلِّ فَرْدٍ مِنْهَا مَا لَمْ يَكُنْ مُخْتَصًّا بمَفْهُومِ الجُمْلَةِ وَحَقِيقَةِ المَجْمُوعِ. وَهَذا سَيَأتِي تَفْصِيلُهُ وبيانُ مِثالِهِ فِي الكَلامِ عَنْ دَلالَةٍ لاحِقَةٍ مِمَّا ذكَرَهُ إمَامُ الحَرَمِيْن.

وَمِنْهَا: بَيَانُ أنَّ مَا ثبتَ قِدَمُهُ وَغِنَاهُ فِي وُجُودِهِ المُسْتَمِرِّ بلا أوَّلٍ عَن المُخَصِّص؛ فَقَدْ اسْتحَالَ عَدَمُه وانقطاعُ وُجُودِهِ؛ لأنَّ طُرُوءَ العَدَمِ مُحْوِجٌ إلى مُخَصِّصٍ أو مُرَجِّحٍ، وبامْتِنَاعِ الدَّوْرِ يَثْبُتُ أنَّهُ مُحْتَاجٌ إلَى غَيْرِهِ؛ فَيَنْتَفِي عَنْهُ القِدَمُ. وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ البَقَاءِ وَاسْتِمرَارِ الوُجُودِ بلا آخِرٍ ثبوتُ القِدَمِ؛ فَإنَّ ثبوتَ المَلْزُومِ يُلازِمُهُ ثبُوتُ اللازِمِ، وَانْتِفَاءُهُ لا يُلازِمُهُ انْتِفَاءُ اللازِمِ، وكذا انتفاءُ اللازِمِ يُلازِمُهُ انْتِفَاءُ المَلْزُومِ، وَثبُوتُهُ لا يُلازِمُهُ ثبُوتُ المَلْزُومِ. أعْنِي أنَّ ثبُوتَ القِدَمِ لِشَيْءٍ يُلازِمُهُ ثبُوتُ بَقَائِهِ ولا يَنْفَكُّ عَنْهُ، وَأنَّ انْتِفَاءَ القِدَمِ عَنْ شَيْءٍ لا يُلازِمُهُ انْتِفَاءُ بَقَائِهِ. وَكَذا نَفْيُ البَقَاءِ عَنْ شَيْءٍ يُلازِمُهُ نَفْيُ القِدَمِ عَنْهُ، وَثبُوتُ البَقَاءِ

لِشَيْءٍ لا يُلازِمُهُ ثبُوتُ قِدَمِهُ. وَمِنْ ثمَّ جَازَ فِي حُكْمِ العَقْلِ بَقَاءُ الذَّوَاتِ الحَادِثةِ بتَخْصِيص الصَّانِعِ الخَالِقِ؛ فَنَحْنُ نَعْقِلُ مَا أخْبَرَ بهِ الصَّادِقُ مِنْ بَقَاءِ الأرْوَاحِ الحَادِثةِ، وَبَقَاءِ الجَنَّةِ وذوَاتِ المُنَعَّمِينَ مِنْ مُؤْمِنِي العِبَادِ فِيهَا، وَبَقَاءِ النَّارِ وَالمُعَذَّبينَ مِن الكُفَّارِ فِيهَا. وَاسْتَحَالَ فِي حُكْمِ العَقْلِ عَدَمُ القَدِيمِ وَانْقِطَاعُ وُجُودِهِ، كَمَا اسْتَحَالَ كَوْنُ القَدِيمِ الَّذِي لا أوَّلَ لِوُجُودِهِ مَصْنُوعًا مَخْلُوقًا عَلَى السَّوَاءِ.

وَلا فَرْقَ فِي نَفْيِ القِدَمِ مَعَ جَوَازِ البَقَاءِ بلا نِهَايَةٍ بَيْنَ حُكْمِ المَوْجُودِ الوَاحِدِ وحُكْمِ جُمْلَةِ مَا وُجِدَ بَعْدَ أنْ لَمْ يَكُنْ فِي زَمَانٍ وَاحِدٍ، أوْ وُجِدَ مُتَعَاقِبًا زَمَانًا بَعْدَ زَمَانٍ؛ لأنَّ هَذا الحُكْمَ لَيْسَ مُخْتَصًّا بحَقِيقَةِ الانْفِرَادِ وَلا بحَقِيقَةِ الجُمْلَةِ، بَلْ هُوَ مُعَلَّقٌ بثبُوتِ الوُجُودِ فِي نَفْسِ الأمْرِ بدَلالَةِ الحَصْرِ؛ فَمَا ثبَتَ وُجُودُهُ يَلْزَمُ أنْ يَكُونَ حَادِثا أوْ قَدِيمًا، وَمَا لَمْ يَثبُتْ وُجُودُهُ بالفِعْلِ مِن المُمْكِنَاتِ لا يُوصَفُ بحُدُوثٍ ولا انْقِضَاءٍ، وَلا بقِدَمٍ وَلا بَقَاءٍ.

وَهَذا يُقالُ لمَنْ لَمْ يُسَلِّمْ أنَّ إمْكَانَ النَّهَايَةِ أوْ وُقُوعَهَا فِي الطَّرَفِ الأخِيرِ، وَهُوَ الَّذِي يَنْتَفِي البَقَاءُ بانْقِطَاعِهِ، يُوجِبُ النِّهَايَةَ أيْضًا فِي الطَّرَفِ الآخَرِ الَّذِي يَنْتَفِي القِدَمُ بانْقِطَاعِهِ؛ فَلا يُعَرَّضُ هُنَا بأنَّ المُتَكَلِّمِينَ كَانُوا مُغَالِطِينَ مِنْ أهْلِ السَّفْسَطَةِ وَالتَّلْبيسِ حِينَ أطْلَقُوا القَوْلَ بنِهَايَةِ مَا لا يَتَنَاهَى، وَانْقَضَاءِ مَا لا يَنْقَضِي، مُجْمَلاً بلا تَمْيِيزٍ بَيْنَ مَا لا أوَّلَ لَهُ وَمَا لا آخِرَ لَهُ؛ لأنَّ هَذا الإطْلاقَ مَقْصُودٌ فِي كَلامِهِمْ عَلَى النَّحْوِ الَّذِي بَيَّنْتُهُ آنِفًا[1].

وَلا يُعَارَضُ قَوْلُ أهْلِ الحَقِّ هُنَا بمَا يُذْكَرُ فِي عُقُودِ الحِسَابِ، وَنَعِيمِ أهْلِ الجَنَّةِ، وَعَذابِ أهْلِ النَّارِ، وَغَيْرِ ذلِكَ مِمَّا يُذكَرُ أنَّهُ مُتَنَاهٍ مِنْ جِهَةِ الابْتِدَاء، وَغَيْرُ مُتَنَاهٍ إمْكَانًا فِي طَرَفِ الاسْتِقْبَال؛ على نَحْوِ مَا أوْرَدَهُ الإمَامُ سَيْفُ الدِّينِ الآمِدِيُّ مِن الاعْتِرَاضَاتِ الَّتِي تَمَسَّكَ بهَا الشَّيْخُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِيمَا ادَّعَاهُ مِنْ ثبُوتِ تَعَاقُبِ الحَوَادِثِ بلا أوَّل؛ مُعْلِنًا ضَعْفَ أدِلَّةِ الاسْتِحَالَةِ عِنْدَ أئِمَّةِ نُظَّارِ المُتَكَلِّمِينَ أنْفُسِهِمْ[2].

---

[1] – قارن بما نقله ابن تيمية عن ابن رشد في درء التعارض. ٩/ ٩٩: ١٠١.

[2] – راجع الآمدي: أبكار الأفكار في أصول الدين. ١/ ١٥١: ١٥٥. تحقيق أحمد فريد المزيدي. ط١، دار

وَلا فَرْقَ أَيْضًا فِي أنَّ ثبُوتَ البَقَاءِ لا يُلازِمُهُ ثبُوتُ القِدَمِ بَيْنَ المَوْجُودِ المُعَيَّن وَجُمْلَةِ المَوْجُودَاتِ المُجْتَمِعَةِ فِي زَمَانٍ وَاحِدٍ، وَلا بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ مَا ثبَتَ وُجُودُهُ مِن الحَوَادِثِ المُتَعَاقِبَةِ زَمَانًا بَعْدَ زَمَانٍ؛ فَالجَامِعُ لِكُلٍّ ذلِكَ ثبُوتُ الوُجُودِ فِي نَفْسِ الأَمْرِ، وَهَذا هُوَ المَعْنَى الثبُوتِيُّ الَّذِي تُعْقَلُ مَعَهُ إضَافَةُ حَادِثٍ إلَى حَادِثٍ آخَر، سَوَاءٌ أكَانَتْ هَذِهِ الإضَافَةُ عَلَى وَجْهِ الانْضِمَامِ فِي زَمَانٍ وَاحِدٍ، أمْ كَانَتْ عَلَى وَجْهِ التَّعَاقُبِ فِي زَمَانٍ بَعْدَ زَمَانٍ؛ لَكِنَّ الفَرْقَ يَثبُتُ حَقًّا بَيْنَ مَا حَدَثَ وُجُودُهُ بالفِعْلِ وَمَا لَمْ يَحْدُثْ وُجُودُهُ مِن المُمْكِنَاتِ. وَأمَّا وَصْفُ الجَنَّةِ فِي قَوْلِهِ ـ تَعَالَى ـ: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وظِلُّهَا﴾ الرعد/ ٣٥؛ فَإخْبَارٌ عَمَّا عَلِمَ اللّهُ ـ تَعَالَى ـ أنَّهُ سَيَكُونُ فِيهَا مِنْ أصْنَافِ النَّعِيمِ المُمْكِنِ الَّذِي يَخْلُقُهُ صِنْفًا بَعْدَ صِنْفٍ بلا انْقِطَاعٍ، وَلا يَمْنَعُهُ مِمَّا عَلِمَ وَأرَادَ تَكْوِينَهُ مَانِعٌ، وَلَقَدْ عَلِمْنَا أنَّ الجَنَّةَ كُلَّهَا قَدْ أعَدَّهَا اللّهُ لِلمُتَّقِينَ، وَأنَّهَا مَخْلُوقَةٌ بَعْدَ أنْ لَمْ تَكُنْ؛ فَاسْتِمْرَارُ وُجُودِ الجَنَّةِ فِي المُسْتَقْبَلِ لَمْ يَلْزَمْ مَعَهُ اسْتِمْرَارُ وُجُودِهَا فِي المَاضِي، وَكَذا اسْتِمْرَارُ تَعَاقُبِ أصْنَافِ النَّعِيمِ فِيهَا لا يَلْزَمُ مَعَهُ اسْتِمْرَارُ تَعَاقُبِهَا فِي المَاضِي أيْضًا.

وَهَذا يُقَالُ لِمَنْ زَعَمَ أنَّ حُكْمَ الجُمْلَةِ أو المَجْمُوعِ مِن الحَوَادِثِ، مُخَالِفٌ فِي هَذا الشَّأْنِ لِحُكْمِ «**نَوْعِ الحَوَادِثِ**» الَّذِي يَعْنِي المُتَعَاقِبَ مِنْهَا، لا المَجْمُوعَ المَقْصُورَ تَحَكُّمًا عَلَى

الكتب العلمية . بيروت، لبنان ١٤٢٤هـ . ٢٠٠٣م. وراجع ابن تيمية: درء تعارض العقل والنقل . ٣/ ٣١ حيث يقول: «وَإنَّمَا المَقْصُودُ القَدْحُ فِي هَذِهِ المَسَالِكِ التي يُسَمُّونَها بَرَاهِينَ عَقْلِيَّةً، وَيُعَارِضُونَ بهَا نُصُوصَ الكِتَابِ والسُّنَّةِ وَإجْمَاعَ السَّلَفِ، ثُمَّ إنَّ نَفْسَ حُذَّاقِهِمْ قَدَحُوا فِيهَا». ولقد كان الإمام سيف الدين الآمدي على عادة المتكلمين يورد الاعتراضات على أدلة الشيوخ السابقين؛ لينتهي إلى إقامة الحجة الخالصة، وكان في إعجابه بما ينتهي إليه يحتد في توجيه النقد إلى أدلة السابقين باعتبار أن صياغتها غير تامة لعدم ذكر ما تتأسس عليه؛ فتبدو غيرَ مُسْتَقِلَّةٍ وَمُحْتَاجَةً في نَفْسِهَا إلى بَرَاهِينَ تُثْبِتُهَا. وكانَ يُوَهِّنُ مَا يَرَاهُ منها غيرَ صَحيحٍ فِي الدلالة على المطلوب أصلا؛ لكنَّهُ مع ذلك كان من عُمَدِ الأئِمَّةِ الذين قَطَعُوا بأنَّ بُطْلانَ الدَّليلِ لا يَدُلُّ على بُطْلانِ المَدْلُولِ، وَقَدْ انْتَهَى إلَى تَقْدِيمِ مَا رَآهُ قَوِيمًا فِي الدَّلالَةِ عَلَى المَطْلُوبِ؛ فَنَقْدُهُ مُوَجَّهٌ إلى صِياغَةِ الدَّليلِ لا إلَى ثُبُوتِ المَطْلُوبِ مِنْ تَقْرِيرِ اسْتِحَالَةِ وُجُودِ حَوَادِثَ لا أوَّلَ لَهَا .. وراجع أستاذنا الدكتور حسن الشافعي: الآمدي وآراؤه الكلامية . ص ١٨٨: ١٩٦. ط١، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع . القاهرة، مصر ١٤١٨هـ . ١٩٩٨م.

الحَوادِثِ الَّتِي وُجِدَتْ بالفِعْلِ فِي زَمَانٍ وَاحِدٍ، دُونَ الحَوادِثِ الَّتِي وُجِدَتْ فِي نَفْسِ الأَمْرِ عَلَى وَجْهِ التَّعَاقُبِ فِي زَمَانٍ بَعْدَ زَمَانٍ[١].

وَإذا كَانَ لِلْمُتَكَلِّمِ أنْ يَتَوَجَّهَ إلَى إبْطَالِ مَذهَبِ الخَصْمِ ببَيَانِ أنَّهُ مُتَنَاقِضٌ فِي نَفْسِهِ، أوْ ببَيَانِ مَا يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ ويَلْزَمُ مِنْ ثبُوتِ المُحَالِ عَقْلاً لُزُومًا لا انْفِكَاكَ مِنْهُ؛ فَقَدْ حَكَى ذلِكَ إمامُ الحَرَمَيْنِ الجُوَيْنِيُّ عن الإمَامِ أبي الحَسَنِ الأشْعَرِيِّ أيْضًا عَقِبَ مَا تَقَدَّمَ فَقَالَ: «وَرُبَّمَا عَسَّرَ شَيْخُنا عَنْ ذلِكَ فَقَالَ: شَرْطُ كُلِّ حَادِثٍ عَلَى أُصُولِ الدَّهْرِيَّةِ أن يَنْقَضِيَ قَبْلَه آحادُ مَا لا نِهَايةَ لَهُ. ومآلُ ذلِكَ في التَّحْقِيقِ أنَّهُ لا يَحْدُثُ إلاَّ بَعْدَ أنْ يَنْقَضِيَ مَا لا يَنْقَضِي. وَمِنْ ذلِكَ قَالَ أهْلُ الحَقِّ: إنَّ فِي تَقْدِيرِ حَوَادِثَ لا أوَّلَ لَهَا نَفْيًا لِجُمْلَةِ الحَوَادِثِ؛ فإنَّهَا لَوْ ثبَتَتْ لَكَانَ كُلُّ واحدٍ مَشْرُوطًا بمُحَالٍ، وَهُوَ انْقِضَاءُ مَا لا يَنْقَضِي قَبْلَهُ، وَكُلُّ مَا عُلِّقَ ثبُوتُهُ بمُحَالٍ كَانَ مُحَالاً»[٢].

وَمَا نَسَبَهُ إمَامُ الحَرَمَيْنِ إلَى أهْلِ الحَقِّ صَرَّحَ بهِ لِسَانُ الأُمَّةِ القَاضِي أبُو بَكْرٍ البَاقِلاَّنِيُّ؛ حَيْثُ قَالَ: «يَسْتَحِيلُ وُجُودُ شَيْءٍ مِن الحَوَادِثِ إذَا كَانَ وُجُودُهُ مَشْرُوطًا بوُجُودِ مَا لا غَايَةَ لَهُ مِنَ الحَوَادِثِ شَيْئًا قَبْلَ شَيْءٍ، وَهَذَا هُوَ الدَّلِيلُ عَلَى إبْطَالِ قَوْلِ مَنْ زَعَمَ مِنْ أهْلِ الدَّهْرِ أنَّ الحَوَادِثَ لا أوَّلَ لِوُجُودِهَا»[٣].

وَقَدْ قَرَّرَهُ أيْضًا القَاضِي عَبْدُ الجَبَّارِ بْنُ أحْمَدَ المُعْتَزِلِيُّ (تـ٤١٥هـ) فِي صُورَةِ قَاعِدَةٍ كَلامِيَّةٍ: «**مَا وَقَفَ وُجُودُهُ عَلَى وُجُودِ مَا لا انْقِطَاعَ لَهُ وَلا تَنَاهِيَ، لَمْ يَصِحَّ وُجُودُهُ**»[٤].

وَيَنْبَغِي أنْ نُلاحِظَ فِي الكَلامِ المَنْقُولِ عَن الإمَامِ أبي الحَسَنِ الأشْعَرِيِّ أنَّ القَائِلَ بتَعَاقُبِ

---

[١] – قارن ابن تيمية: منهاج السنة النبوية . ١/ ٤٢٦: ٤٣٢. ودرء التعارض . ٩/ ١٥١، ١٥٢.

[٢] – الجويني: الشامل . ص ٢١٥، ٢١٦.

[٣] – القاضي الباقلاني: كتاب التمهيد . ص ٢٥. نشرة الأب رتشرد يوسف مكارثي اليسوعي.

[٤] – القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة . ص ١٨١. تعليق الإمام أحمد بن الحسين بن أبي هاشم (مانكديم). تحقيق الدكتور عبد الكريم عثمان. ط٢، مكتبة وهبة . القاهرة، مصر ١٩٨٨م.

الحَوَادِثِ بلا أوَّل **يُوجِبُ** في كُلِّ حَادِثٍ أنْ يَكُونَ مَسْبُوقًا بمَا لا نِهَايَةَ لَهُ مِن الحَوَادِثِ؛ فَيَصِحُّ إجْرَاءُ هَذا الإلْزَامِ عَلَيْهِ، وَأهْلُ الحَقِّ لا يَصِحُّ إلْزَامُهُمْ باشْتِرَاطِ أنْ يَكُونَ كُلُّ حَادِثٍ مَسْبُوقًا بحَوَادِثَ لَهَا أوَّل؛ لأنَّ الحادثَ عِنْدَهُمْ مَا لَهُ أوَّل، وَهُوَ المَسْبُوقُ بعَدَمِ نَفْسِهِ، وَيَجُوزُ أن يَكُونَ غَيْرَ مَسْبُوقٍ بحَادِثٍ، كَمَا يَجُوزُ أنْ يَكُونَ وُجُودُه مَسْبُوقًا بحادثٍ وَاحِدٍ أوْ بجُمْلَةِ حَوَادِثَ لَهَا أوَّل؛ فإنَّ الحَادِثَ الأوَّلَ إنَّمَا كَانَ الأوَّلَ بتَخْصِيصِ الصَّانِعِ، وَكَذلِكَ الثانِي وَالثالِث، وَهَذا التَّجْوِيزُ لا يَتَنَاقَضُ مَعَ إثبَاتِ الحَادِثِ الأوَّلِ غَيْرِ المَسْبُوقِ بحَادِثٍ فِي بدَايةِ العَالَمِ.

وَكَلامُ الإمَامِ أبي الحَسَنِ الأشْعَرِيِّ هُوَ فِي الحَقِيقَةِ عَيْنُ مَا انْتَهَى إلَى تَقْرِيرِهِ فِي زَمَانِنَا الشَّيْخُ مُصْطَفَى صَبْرِي؛ عَلَى حُسْبَانِ أنَّهُ كَاشِفُهُ الأوَّلُ[1]، ثمَّ تَبَيَّنَ بنفسِهِ أنَّهُ مَسْبُوقٌ إليه بمَا وَجَدَهُ فِي كِتَابِ «**مِرْقَاة الطَّارِمِ**[2]» لِعَالِمِ الهِنْدِ الكَبيرِ مُحَمَّد أنْوَر شَاه الكَشْمِيرِيِّ الَّذِي قَالَ: «وَالْعَجَبُ مِمَّنْ يَقُولُ: إنَّهُ إذا صَعِدْنَا مِن الحَادِثِ اليَوْمِيِّ إلَى المَاضِي لَمْ يَتَنَاهَ، وَإذا نَزَلْنَا مِنَ المَاضِي إلَى الآنَ تَنَاهَى، وَالْمَسَافَةُ وَاحِدَةٌ!»، وَتَسَاءَلَ عَمَّا كَانَ غَيْرَ مُتَنَاهٍ: كَيْفَ وَصَلَ بالانْقِضَاءِ إلَى الحَادِثِ اليَوْمِي؟

وَيَقُولُ الشَّيْخُ مُصْطَفَى صَبْرِي فِي صِياغَتِهِ الجَدِيدَةِ التي يُمْكِنُنَا أنْ نَعُدَّهَا بمَثابَةِ شَرْحٍ وَبَيَانٍ لِكَلامِ الإمَامِ الأشْعَرِيّ: «وَمِمَّا يَنْفِي وُجُود حَوَادِثَ غَيْرِ مُتَنَاهِيَةٍ فِي جَانِبِ المَاضِي: أنَّهُ لَوْ فَرَضْنَا وُجُودَ ذلِكَ قَبْلَ وُجُودِنَا الحَالِيِّ؛ لَزِمَ أنْ يَكُونَ وُجُودُنَا وَوُجُودُ سائرِ المَوْجُوداتِ الحَالِيَّةِ مُحَالاً لِعَدَمِ إمْكَانِ أنْ يَجِيءَ دَوْرُ وُجُودِنَا وَوُجُودِ سَائِرِ المَوْجُودَاتِ الحَالِيَّةِ بانْتِهَاءِ سِلْسِلَةِ الموجوداتِ المُتَعَاقِبَةِ [غَيْرِ المُتَنَاهِيَةِ] الَّتي تَقَدَّمَتْنَا، وَفَضْلاً عَنْ وُجُودِنَا الحَالِيِّ فَلا يُمْكِنُ وُجُودُ أيِّ مَوْجُودٍ قَبْلَنَا فِي أيَّةِ مَرْحَلَةٍ مِنْ مَرَاحِلِ المَاضِي، مَهْمَا

---

[1] – ولعله أن يعذر الشيخ مصطفى صبري (ت١٩٥٤هـ). رحمة الله عليه. أن كتاب الشامل لإمام الحرمين إنما طبع بعد وفاته.

[2] – الطَّارِم: كلمة فارسية تعني بيتا من الخشب على شكل القبة .. انظر المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية بالقاهرة. مادة (ط ر م).

تَوَغَّلْنَا فِي الرُّجُوعِ إلَيْهِ؛ لِلُزُومِ مُرُورِ الحِصَّةِ [غَيْرِ المُتَنَاهِيَةِ] مِن السِّلْسِلَةِ قَبْلَ تِلْكَ المَرْحَلَةِ؛ فَيَلْزَمُ أنْ يَتَقَدَّمَ ذلِكَ المَوْجُودَ مَوْجُودَاتٌ غَيْرُ مُتَنَاهِيَةٍ مَانِعَةٌ مِنْ مَجِيءِ دَوْرِ وُجُودِهِ؛ لأنَّ مَجِيءَ دَوْرِ وُجُودِهِ بَعْدَ تِلْكَ المَوْجُودَاتِ المُتَقَدِّمَةِ [غَيْرِ المُتَنَاهِيَةِ] مَعْنَاهُ: انْتِهَاءُ مَا لا يَتَنَاهَى. وَإنَّهُ تَنَاقُضٌ مُحَالٌ»[1].

وَقَدْ وَجَدَ الشَّيْخُ مُصْطَفَى صَبْرِي هَذا الدَّلِيلَ أيْضًا فِي أسْفَارِ المُلا الشِّيرَازِيِّ الَّذِي عَزَاهُ إلَى المُتَكَلِّمِينَ، ثمَّ أوْرَدَ عَلَيْهِ اعْتِرَاضًا فَقَالَ: «الحُجَّةُ الثانِيَةُ لَهُمْ فِي إثبَاتِ حُدُوثِ العَالَمِ: أنَّ الحَوَادِثَ فِي الأزَلِ لَوْ كَانَتْ غَيْرَ مُتَنَاهِيَةٍ؛ لَزِمَ أنْ يَكُونَ وُجُودُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا يَتَوَقَّفُ عَلَى انْقِضَاءِ مَا لا يَتَنَاهَى مِن الحَوَادِثِ، وَكُلُّ مَا يَتَوَقَّفُ وُجُودُهُ عَلَى انْقِضَاءِ مَا لا يَتَنَاهَى فَوُجُودُهُ مُحَالٌ. يَنْتُجُ أنَّ الحَوَادِثَ لَوْ كَانَتْ غَيْرَ مُتَنَاهِيَةٍ؛ لَكَانَ وُجُودُ كُلٍّ مِنْهَا مُحَالاً، وَبُطْلانُ ذلِكَ ظَاهِرٌ.

وَالجَوَابُ: إنَّكُمْ مَاذا تَعْنُونَ بهَذا التَّوَقُّفِ؟ إنْ عَنَيْتُمْ بِهِ المَفْهُومَ المُتَعَارَفَ، وَهُوَ الَّذِي يُفْرَضُ عِنْدَ كَوْنِهِ مَعْدُومًا، أنَّهُ يَتَوَقَّفُ وُجُودُهُ عَلَى كَذا؛ فَالمُمْتَنِعُ مِن التَّوَقُّفِ عَلَى غَيْرِ المُتَنَاهِي مَا يَكُونُ الشَّيْءُ مُتَوَقِّفًا عَلَى مَا لا يَتَنَاهَى وَلَمْ يَحْصُلْ بَعْدُ[2]. وَظَاهِرٌ أنَّ الَّذِي لا يَكُونُ وُجُودُهُ إلاَّ بَعْدَ وُجُودِ مَا لا يَتَنَاهَى فِي المُسْتَقْبَلِ لا يَصِحُّ وُقُوعُهُ. فَأمَّا فِي المَاضِي؛ فَلَمْ يَكُنْ وَقْتٌ أوْ حَالَةٌ كَانَ فِيهَا غَيْرُ المُتَنَاهِي الَّذِي يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ حَادِثٌ مَعْدُومًا، فَحَصَلَ بَعْدَ ذلِكَ، وَحَصَلَ بَعْدَهُ الحَادِثُ؛ إذ مَا مِنْ وَقْتٍ يُفْرَضُ إلاَّ وَكَانَ مَسْبُوقًا بمَا لا يَتَنَاهَى، وَلا يَأْتِي مِمَّا يَتَوَقَّفُ عَلَى حَرَكَاتٍ إلاَّ وَيَتَوَقَّفُ عَلَى مَا لا يَتَنَاهَى.

وَإنْ عَنَيْتُمْ بهَذا التَّوَقُّفِ أنَّهُ لا يَقَعُ شَيْءٌ مِنَ الحَوَادِثِ إلاَّ بَعْدَ مَا لا يَتَنَاهَى؛ فَهُوَ

---

[1] - شيخ الإسلام مصطفى صبري: موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين وعباده المرسلين . ٢/ ٢٠٣، ٢٠٤. وكلُّ ما بين معقوفتين في النص أصله: اللامتناهي. ومع أن المجامع اللغوية الحديثة أجازت دخول «ال» على حرف النفي «لا» في هذا وأمثاله؛ فهو لا يروق لي في نطقه، ولا يسوغ في أذني سماعه.

[2] - قوله: «ما يكون». «ما» مصدرية مثل «أن»، والمعنى: المُمْتَنِعُ مِن التَّوَقُّفِ عَلَى غَيْرِ المُتَنَاهِي كَوْنُ الشَّيْءِ مُتَوَقِّفًا عَلَى مَا لا يَتَنَاهَى وَلَمْ يَحْصُلْ بَعْدُ.

نَفْسُ مَحَلِّ النِّزَاعِ، فَإِنَّ الخَصْمَ مَذهَبُهُ أَنَّهُ لا يَقَعُ حَادِثٌ إلاَّ وَتَسْبقُهُ حَوَادِثُ لا إلَى بدَايَةٍ، وَلا يَصِحُّ وُقُوعَهَ إلاَّ هَكَذا، فَكَيْفَ يُجْعَلُ مَحلُّ النِّزَاعِ [مُبْطِلاً] لِنَفْسِهِ؟ فَإِنَّ جَعْلَ مَحَلِّ النِّزَاعِ مُقَدِّمَةً مُسْتَعْمَلَةً فِي إبْطَالِ نَفْسِهَا، أَوْ إثْبَاتِ نَفْسِهَا مِنْ قَبِيلِ المُصَادَرَةِ عَلَى المَطْلُوبِ الأَوَّلِ، وَهُوَ مِنْ جُمْلَةِ المُغَالَطَاتِ المَذكُورَةِ فِي المَنْطِقِ.

وبالجُمْلَةِ فَالتَّوَقُّفُ المَذكُورُ إنْ جُعِلَ بالمَعْنَى الأَوَّلِ العُرْفِي، فَالمُلازَمَةُ مَمْنُوعَةٌ. وَإِنْ عُنِيَ بهِ المَعْنَى الثانِي، فَالمُلازَمَةُ مُسَلَّمَةٌ وَالاسْتِثنَاءُ مَمْنُوعٌ كَمَا ذَكَرْنَاهُ»[١].

والحَقُّ أَنَّ أَوْلَى مَا يُقَالُ فِي مِثلِ هَذا الاعْتِرَاضِ الَّذِي سَاقَهُ الصَّدْرُ الشِّيرَازِيُّ: **رَمَتْنِي بدَائِهَا وَانْسَلَّتْ**. وَإِنَّ الاعْتِراضَ فِي جُمْلَتِه لا يَقِفُ عَلَى ارْتِكَابِ المُصَادَرَةِ فِي قِسْمِهِ الأَوَّلِ عَلَى نَحْوِ مَا بَيَّنَهُ الشَّيْخُ مُصْطَفَى صَبْرِي، بَلْ يَضُمُّ إليهَا التَّحَكُّمَ، ومُجَانَبَةَ صَوَابِ الفَهْمِ لِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الدَّلِيلِ الكَلامِيِّ، أَوْ تَجَاهُلَهُ سَعْيًا فِي التَّلْبِيسِ وَالتَّشْنِيعِ فِي آنٍ مَعًا، فَحَقِيقَةُ ما يُشِيرُ إلَيْهِ المُتَكَلِّمُ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّ قَوْلَ الخَصْمِ بوُجُوبِ أَنْ يَكُونَ كُلُّ حَادِثٍ مَسْبُوقًا بمَا لا نِهَايَةَ لَهُ مُشْتَمِلٌ عَلَى التَّنَاقُضِ، وَلُزُومِ انْقَضَاءِ مَا لا نِهَايَةَ لَهُ. وَلَقَدْ فَرَغْنَا مِنْ بَيَانِ أَنَّهُ إذا كَانَ مَا وُجِدَ بالفِعْلِ مِن الحَوَادِثِ لا أَوَّلَ لَهُ فَيَجِبُ أَنْ لا يَنْقَضِيَ وَيَنْتَهِيَ فِي أيِّ وَقْتٍ مِن الأَوْقَاتِ، لأنَّ القَدِيمَ الَّذِي لا أَوَّلَ لِوُجُودِهِ المُتَحَقِّقِ فِي نَفْسِ الأَمْرِ بَاقٍ لا يَنْقَضِي وُجُودُهُ، وَسِلْسَلَةُ الحَوَادِثِ المُتَعَاقِبَة قَد انْتَهَتْ بالحَادِثِ الحَالِيِّ الَّذِي هُوَ آخِرُ مَا وُجِدَ مِنْهَا فِي نَفْسِ الأَمْرِ، وَمَا يَأْتِي بَعْدَهُ مِمَّا هُوَ الآنَ مَعْدُومٌ مُمْكِنٌ سَيُوجَدُ وَيَحْدُثُ فِي المُسْتَقْبَلِ مُضَافًا إلَى نِهَايَتِهَا حَادِثا بَعْدَ حَادِثٍ.

فَكَيْفَ انْتَهَت السِّلْسِلَةُ غَيْرُ المُتَنَاهِيَةِ لِمَا وُجِدَ من الحَوَادِثِ وَهِيَ لا أَوَّلَ لَهَا؟! وَكَيْفَ سَبَقَ هَذا الحَادِثَ الحالِيَّ الأخِيرَ فِيمَا وُجِدَ بالفِعْلِ أَوْ أيَّ حَادِثٍ قَبْلَهُ حَوَادِثُ لا نِهَايَةَ لَهَا؟! وَلا فَرْقَ فِي تَقْدِيرِ وُجُودِ الحَوَادِثِ بالفِعْلِ بَيْنَ المَاضِي وَالمُسْتقبل، فالإشْكَالُ عَلَى

[١] – صدر الدين محمد الشيرازي: الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة . ٣/ ٣١١. وانظر الشيخ مصطفى صبري: موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين وعباده المرسلين . ٣/ ٣٨٧.

أيَّةِ حَال فِي انْتِهَاءِ مَا يُفْرَضُ وُجُودُهُ الحَادِثُ غَيْرَ مُتَنَاهٍ، وهذا هُوَ مَحَلُّ اسْتِحَالَةِ مَجيءِ دَوْرٍ لِوُجُودِ حَادِثٍ بَعْدَ وُجُودِ مَا لا نِهَايَةَ لَهُ، سَوَاءٌ أكَانَ غَيْرُ المُتَنَاهِي قَدْ فُرِضَ وُجُودُهُ فِي المَاضِي أمْ فِي المُسْتَقْبَلِ، وإنما يُعْقَلُ مَجيءُ دَوْرٍ لِوُجُودِ الحادِثِ الجَدِيدِ فِي سِلْسِلَةِ الحَوَادِثِ المُتَعَاقِبَةِ بَعْدَ انْقِضَاءِ وُجُودِ المُتَنَاهِي دَائِمًا بلا إشْكَالٍ فِي كَوْنِ وُجُودِهِ فِي المَاضِي أوْ فِي المُسْتَقْبَلِ.

وَلَيْسَ هذا مِنْ بَابِ المُصَادَرَةِ عَلَى المَطْلُوبِ؛ بَلْ هُوَ بيانٌ لكون قَوْلِ الخَصْمِ مُتَنَاقِضًا مُحَالاً. وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ مُصْطَفَى صَبْري فِي دَفْعِ اعْتِرَاضِ الفَيْلَسُوفِ الشَّيرَازِيِّ وَقَلْبِ التُّهْمَةِ عَلَيْهِ: «فنحنُ نَسْتَنِدُ فِي إبْطَالِ قَوْلِكُمْ إلَى مَا فِيهِ مِن التَّنَاقُضِ، لا إلَى المُصَادَرَةِ عَلَى المَطْلُوبِ، وَصَاحِبُ الأسْفَارِ يَزْعُمُ أنَّنَا حِينَمَا نَفَيْنَا حَوَادِثَ لا نِهَايَةَ لَهَا فِي جَانِبِ المَاضِي؛ أيْ لا أوَّلَ لَهَا، لَمْ نَجِدْ مُتَمَسَّكًا لَنَا فَتَمَسَّكْنَا بنَفْسِ مَحَلِّ النِّزَاعِ، مَعَ أنَّنَا قُلْنَا: لا يُمْكِنُ أنْ تَتَقَدَّمَنَا حَوَادِثُ غَيْرُ مُتَنَاهِيَةٍ. فَهَذا هُوَ مَحَلُّ النِّزَاعِ، ثمَّ قُلْنَا: فَلَوْ تَقَدَّمَتْنَا حَوَادِثُ غَيْرُ مُتَنَاهِيَةٍ؛ لَمَا جَاءَ دَوْرُنَا فِي الوُجُودِ، وَإلاَّ لَزِمَ انْتِهَاءُ مَا لا يَتَنَاهَى، وَهُوَ خُلْفٌ.

فَهَلْ فِي هَذا مُصَادَرَةٌ عَلَى المَطْلُوبِ؟ فَإنْ تَمَسَّكَ المُجِيبُ بالأمْرِ الوَاقِعِ الَّذِي هُوَ مَجِيءُ دَوْرِنَا فِي الوُجُودِ؛ فَالمُصَادَرَةُ تَقَعُ مِنْ جَانِبِهِ لأنَّ مَجِيءَ دَوْرِنَا لا يَدُلُّ عَلَى تَقَدُّمِ حَوَادِثَ غَيْرِ مُتَنَاهِيَةٍ عَلَيْنَا؛ بَلْ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ تَقَدُّمِهَا كَيْ لا يَلْزَمَ مُضِيُّ أدْوَارِ مَا لا يَتَنَاهَى مِن الحَوَادِثِ قَبْلَهُ، الَّذِي هُوَ انْتِهَاءُ مَا لا يَتَنَاهَى، وَالَّذِي هُوَ التَّنَاقُضُ المُحَالُ»[1].

وَأقُولُ: إنَّ الْتِزَامَ مَا لا دَلِيلَ عَلَيْهِ تَحَكُّمٌ، وَإنَّ التَّعَلُّقَ بمَا يُخَالِفُ الدَّلِيلَ تَجَاهُلٌ.

وَقَدْ قَالَ إمَامُ الحرَمَيْنِ أبُو المَعَالِي الجُوَيْنِيُّ: «وَمِمَّا تَمَسَّكَ بِهِ الأئمَّةُ أنْ قَالُوا: حَقِيقَةُ الحَادِثِ: المَوْجُودُ الَّذِي لَهُ أوَّلٌ. فَإذا كَانَ هَذا حَقِيقَةَ الحَادِثِ الوَاحِدِ؛ فَحَقِيقَةُ الحَوَادِثِ: هِيَ الَّتِي لَهَا أوَّلٌ. إذ الحَقَائِقُ لا تَخْتَلِفُ بانْضِمَامِ آحَادٍ إلَى أفْرَادٍ ...

---

[1] – الشيخ مصطفى صبري: موقف العقل . ٣/ ٣٨٨.

وَقَد الْتَزَمَ بَعْضُ الأغْبِيَاءِ سُؤالا فَقَالَ: قَدْ يَثبُتُ لِحَالَةِ الاجْتِماعِ مِن الحُكْمِ مَا لا يَثبُتُ فِي الانْفِرَادِ؛ فإِنَّ الوَاحِدَ لَوْ أخْبَرَ عَمَّا شاهَدَهُ؛ لَمْ يَقْتَضِ إِخْبَارُهُ العِلْمَ بالمُخْبَرِ، وَلَوْ أخْبَرَ عَدَدُ التَّوَاتُرِ عَمَّا شَاهَدُوهُ؛ [لَكَانَ] تَضَمُّنُ إِخْبَارِهِمْ العِلْمَ بالمُخْبَرِ فَرْقًا بَيْنَ الانْفِرَادِ وَالاجْتِمَاعِ.

وهذا خُلْفٌ مِن الكَلامِ مَرْذُولٌ. وَذلِكَ أنَّ الَّذِي تَمَسَّكْنَا بهِ مُرْتَبطٌ بالحَقَائِقِ، وَالَّذِي أَلْزَمَهُ السَّائِلُ لَيْسَ مِنْ قَبيلِ الحقَائِقِ. وَذلِكَ أنَّ إخْبَارَ أهْلِ التَّوَاتُرِ لَيْسَ يُوجِبُ العِلْمَ بحَقِيقَتِهِ، [بأنْ يَكُونَ ذلِكَ رَاجِعًا] إِلَى أجْنَاسِ الْمُخْبِرِينَ، أوْ أجْنَاسِ أخْبَارِهِمْ؛ وَلَكِنَّهُ مَنُوطٌ باطِّرَادِ العَادَةِ، وَيَجُوزُ فِي المَعْقُولِ انْخِرَاقُ العَادَةِ فِي أخْبَارِ أهْلِ التَّوَاتُرِ حَتَّى لا يُعْلَمَ بالمُخْبَرِ»[1].

وَيَنْقُلُ شَيْخُنا الدُّكْتُور حَسَن الشَّافِعِيُّ عَنْ الشِّيرَازِيِّ الفَيْلَسُوف الشِّيعِيِّ المُتأخِّر نَفْسِهِ ذهَابَ أفْلاطُونَ إلَى أنَّ الجُمْلَةَ المُكَوَّنَةَ مِنْ حَوَادِثَ مَسْبُوقَةٍ بالعَدَمِ هِيَ أيْضًا مَسْبُوقَةٌ بالعَدَمِ؛ فَقَدْ ذكَرَ مُلاَّ صَدْرَا الشِّيرَازِيُّ عَنْ ذلك الفَيْلَسُوفِ اليُونَانِي أنَّهُ كَانَ يُحِيلُ وُجُودَ حَوَادِثَ لا أوَّلَ لَهَا؛ لأنَّ القَوْلَ بأنَّهَا حَوَادِثُ يُثبتُ الأوَّلِيَّةَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا، وَمَا ثبَتَ لِكُلِّ وَاحِدٍ يَجِبُ أنْ يَثبُتَ لِلْكُلِّ .. وَقَالَ الصَّدْرُ الشِّيرَازِيُّ فَوْقَ ذلِكَ: «إنَّ الحُدُوثَ لَمَّا كَانَ هُوَ المَسْبُوقِيَّةَ بالعَدَمِ؛ فَإِذَا كَانَ الكُلُّ مَسْبُوقًا بالجُزْءِ، وَالجُزْءُ مَسْبُوقًا بالعَدَمِ؛ فَكَانَ الكُلُّ مَسْبُوقًا بالعَدَمِ؛ بَلْ لَهُ مَسْبُوقِيَّةٌ بعَدَمِ كُلِّ جُزْءٍ مِنْ أجْزَائِهِ؛ فَلَهُ مَسْبُوقِيَّاتٌ بأعْدَامٍ كَثِيرَةٍ»[2].

وَيُمْكِنُنَا أنْ نَقُولَ وَرَاءَ ذلِكَ فِي الحَقِّ البَيِّنِ أيْضًا: إنَّ مَا يَثبُتُ من الصِّفَاتِ لِكُلِّ وَاحِدٍ واحِدٍ من آحَادِ جُمْلَةٍ، يَلْزَمُ ثبُوتُهُ لِهَذِهِ الجُمْلَةِ ولِمَجْمُوعِ تِلْكَ الآحَادِ إذا لَمْ يَكُنْ نَاقِضًا

---

[1] – الجويني: الشامل. ص ٢١٦، ٢١٧.

[2] – صدر الدين محمد الشيرازي: الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة. ٦/ ٢١٧. وانظر أستاذنا الدكتور حسن الشافعي: الآمدي وآراؤه الكلامية. ص ١٩٢.

لَفْهُومِ الجُمْلَةِ أو المَجْمُوعِ باخْتِصَاصِهِ بمَفْهُومِ الانْفِرَادِ. وَكَذا مَا يَثْبُتُ مِن الصِّفَاتِ لِجُمْلَةِ الآحَادِ، يَثْبُتُ لِكُلِّ فَرْدٍ مِنْهَا إذا لمْ يَكُنْ نَاقِصًا لَفْهُومِ الانْفِرَادِ باخْتِصَاصِهِ بمَفْهُومِ الجُمْلَةِ أو المَجْمُوعِ. وَمِنْ ثمَّ يُوصَفُ كُلُّ وَاحِدٍ من آحَادِ الجُمْلَةِ بأنَّهُ جُزْءُ الجُمْلَةِ، وَبَعْضُ المَجْمُوعِ، ولا يَصِحُّ ذلِكَ فِي الجُمْلَةِ ومَجْمُوعِ هَذِهِ الآحَادِ. وَيَصِحُّ أنْ يُوصَفَ البَيْتُ بالسَّعَةِ وَعِظَمِ المَسَاحَةِ دُونَ كُلِّ جُزْءٍ مِنْهُ، وَأنْ يُقَالَ فِي مَجْمُوعِ الجُنُودِ جَيْشٌ، وَذلِكَ لا يُقَالُ فِي الجُنْدِيِّ الوَاحِدِ عَلَى سَبيلِ الحَقِيقَةِ.

ومَا يَنْتَفِي مِن الصِّفَاتِ عن أحَدِ آحَادِ الجُمْلَةِ لا يَجُوزُ وَصْفُ تِلْكَ الجُمْلَةِ بهِ. وَمِثالُ ذلِكَ: أنَّ مَنْ لَدَيْهِ خَمْسَةُ أثوَابٍ كُلُّ وَاحِدٍ منها أبْيَضُ، فَيَصِحُّ مِنْهُ أنْ يَقُولَ عَنْ جُمْلَتِهَا: إنَّهَا بَيْضَاءُ. وَإذا كَانَ وَاحِدٌ مِنْهَا غَيْرَ أبْيَضَ، فالصَّحِيحُ أنَّ ثِيَابَهُ فِي جُمْلَتِهَا لَيْسَتْ بَيْضَاءَ، عَلَى نَحْوِ مَا قَرَّرَهُ الإمَامُ عَلِيُّ ابْنُ أحْمَدَ بْنِ سَعِيدِ بْن حَزْمٍ الظَّاهِرِيُّ القُرْطُبِيُّ (تـ٤٥٦هـ) فِي نَفْيِ كَوْنِ القُرْآنِ مَخْلُوقًا باعْتِبَارِ أنَّ اسْمَ القُرآنِ يُطْلَقُ عَلَى جُمْلَةِ مَعَانٍ بَعْضُهَا مَخْلُوقٌ وَبَعْضُهَا غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَعِنْدَ التَّفْصِيلِ يُوصَفُ كُلُّ مَعْنًى مِن المَعَانِي بمَا يَثْبُتُ لَهُ مِنْ كَوْنِهِ مَخْلُوقًا أوْ غَيْرَ مَخْلُوقٍ، وَيُوصَفُ كُلُّ ثوْبٍ بلَوْنِهِ أبْيَضَ كَانَ أوْ غَيْرَ أبْيَضَ[1].

وَعَلَى هَذا فَإنَّ القَائِلَ بأنَّ جُمْلَةَ مَا وُجِدَ مِن الحَوَادِثِ بالفِعْلِ غَيْرُ حَادِثةٍ، يَلْزَمُهُ أنْ يَكُونَ بَعْضُ حَوَادِثِ هَذِهِ الجُمْلَةِ غَيْرَ حَادِثٍ؛ لِيَصِحَّ نَفْيُ حُكْمِ الحُدُوثِ عَنْ جُمْلَةِ مَا وُجِدَ وَمَضَى، وَهَذا يَصْلُحُ أنْ يَكُونَ وَجْهًا فِي تَفْسِيرِ تَصْرِيحِ العَلاَّمَةِ الإخْمِيمِيِّ بأنَّ اعْتِقَادَ قِدَمِ نَوْعِ الحَوَادِثِ لا يَنْفَكُّ عَن اعْتِقَادِ قِدَمِ فَرْدٍ مِن المَفَاعِيلِ، كَمَا لا تَنْفَكُّ الأرْبَعَةُ عَن الزَّوْجِيَّةِ وَالثلاثةُ عَن الفَرْدِيَّةِ[2].

---

[1] – راجع ابن حزم: الفصل في الملل والأهواء والنحل . ٣/ ٧. ط مكتبة السلام العالمية . القاهرة، مصر (ب . ت).

[2] – انظر العلامة بهاء الدين عبد الوهاب الإخميمي: رسالة في الرد على ابن تيمية في مسألة حوادث لا أول لها . ص ١٦. حققها وشرح عباراتها الأستاذ سعيد عبد اللطيف فودة. ط دار الرازي للطباعة والنشر .

وَقَدْ اسْتَعْمَلَ هَذِهِ الدِّلالَةَ الَّتِي يَتِمُّ فيهَا الانْتِقَالُ مِن الأحْكامِ الثابتَةِ للأجْزَاءِ جَمِيعًا إلَى حُكْمِ الجُمْلَةِ مُتَكَلِّمٌ مِن الشِّيعَةِ الاثنَا عَشَرِيَّة، وَمَثَّلَ لَهَا بمثالٍ قَرِيبِ التَّحْصِيل؛ فقَدْ قَالَ أبُو الفَتْحِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عُثْمَانَ الكَرَاجِكِيُّ (ت ٤٤٩هـ) عَنْ أفْرَادِ المَوْجُودَاتِ المُحْدَثةِ الَّتِي يَكُونُ «**العَالَمُ**» عبارةً عَنْ مَجْمُوعِهَا: «قَدْ ثبَتَ أنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا مُحْدَثٌ كَائنٌ بَعْدَ أنْ لَمْ يكُنْ، وَلَهَا مُحْدِثٌ مُتقدِّمٌ عَلَيْهَا؛ فَوَجَبَ أنْ تَكُونَ جَمِيعُهَا مُحْدَثةً كَائِنَةً بَعْدَ أنْ لَمْ تَكُنْ، وَلَهَا مُحْدِثٌ مُتَقدِّمٌ عَلَيْهَا؛ لأنَّ جَمِيعَهَا هُوَ مُجْتَمَعُ آحَادِهَا، وَلا يَصِحُّ أن يَخْتَلِفَ فِي الجَمْعِ والتَّفْرِيقِ هَذا الحكُمُ فِيهَا، كَمَا أنَّ كُلَّ واحِدٍ مِن الزَّنْجِ بانْفِرَادِه أسْوَدُ؛ وَالجَمِيعُ باجْتِمَاعِهِمْ سُودٌ، والحُكْمُ في ذلِكَ وَاحِدٌ في الجَمْعِ وَالتَّفْرِيق. وَقَد اجْتَمَعَ مَعَنا عَلَى أنَّ جَمِيعَهَا أفْعَالُ الفَاعِلِ وَصَنْعَةُ الصَّانِعِ، والعُقُولُ تَشْهَدُ بوُجُوبِ تَقَدُّمِ الفَاعِلِ على أفْعَالِهِ، وَسَبْقِ الصَّانِعِ لِصَنْعَتِهِ، وَلَيْسَ يُخَالِفُ فِي ذلِكَ إلاَّ مُكَابرٌ لِعَقْلِهِ»[1].

وَأقُولُ: إنّ النِّسْبَة إلَى الزَّنْجِيَّةِ فِي حَقِيقَةِ الإطْلاقِ تَدُلُّ عَلَى كَوْنِ المَنْسُوبِ إلَيْهَا مُتَّصِفًا بالسَّوَادِ، وَلا فَرْقَ فِي هَذِهِ الحَقِيقَةِ بَيْنَ الفَرْدِ، وَالجُمْلَةِ المُجْتَمِعَةِ فِي زَمَانٍ وَاحِدٍ، وَلا بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الجُمْلَةِ المُتَعَاقِبَةِ الآحَادِ زَمَانًا بَعْدَ زَمَان. وَإنَّ الَّذِي يَفْصِلُ بَيْنَ حُكْمِ الوَاحِدِ وَالجُمْلَةِ فِي هَذا كَمَنْ يَنْظُرُ إلَى مَائِدَةٍ مُسَلِّمًا أنَّ كُلَّ جُزْءٍ فِيهَا مِن النُّحَاسِ الأصْفَر، ثمَّ يَقُولُ: إنَّ المَائِدَةَ فِي جُمْلَتِهَا خَشَبِيَّةٌ. أوْ مَنْ يَنْظُرُ إلَى عَدَدٍ مِنْ القِطَعِ المَعْدِنِيَّةِ، وَيَقُولُ: كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْ هَؤُلاءِ حَدِيدَةٌ؛ لَكِنَّ الجُمْلَةَ ذَهَبٌ. فَيُقَالُ لَهُ: لا عَلَيْكَ، دَعِ الآحَادَ وَتَمَوَّلِ الجُمْلَةَ هَنِيئًا لَكَ، وَضَيْعَةً لِمَنْ ابْتُلِيَ بالعَقْلِ فَأشْقَاه! وَهَذا مِثالُ جُمْلَةِ المَوْجُودَاتِ فِي زَمَانٍ وَاحِدٍ، وَمِثالُ المُتَعَاقِبَةِ: مَنْ يَرَى أنَّ كُلَّ دِرْهَمٍ أخْرَجَتْهُ دَارُ السِّكَّةِ فِي تَارِيخِهَا فِضِيٌّ، وَيَرَى مَعَ ذلِكَ أنَّ مَجْمُوعَ مَا أخْرَجَتْهُ بالفِعْلِ مِنَ الدَّرَاهِمِ المُتَعَاقِبَةِ ذهَبيٌّ؛ فَكَذا الحَادِثُ حَقِيقَتُهُ مَا لَهُ أوَّلٌ، وَهَذا المَعْنَى يَتَحَقَّقُ فِي الفَرْدِ الحَادِثِ بالفِعْلِ وَفِي جُمْلَةِ الحَوَادِثِ

عمان، الأردن ١٩٩٨م.

[1] – الكراجكي: كنز الفوائد . ١/ ٤٠، ٤١. تحقيق الشيخ عبد الله نعمة. نشر دار الذخائر. ط١، مطبعة أمير . قم، إيران ١٤١٠هـ.

المُجْتَمِعَةِ فِي زَمَانٍ وَاحِدٍ، وَجُمْلَةَ مَا وُجِدَ مِن الحوَادِثِ المُتَعَاقِبَةِ.

وَالشَّيْخُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ يُقَرِّرُ أنَّ الحُكْمَ الثابتَ لِلأفْرَادِ يَثبُتُ لِلْجُمْلَةِ فَقَطْ إذا كَانَ لِمَعْنًى مَوْجُودٍ فِيهَا؛ مِثلَ: وَصْفِ كُلِّ فَرْدٍ بوُجُودٍ، أوْ إمْكَانٍ، أوْ بعَدَمٍ؛ فَإنَّهُ يَسْتَلْزِمُ وَصْفَ الجُمْلَةِ بمَا وُصِفَ بهِ الأفْرَادُ؛ لأنَّ طَبِيعَةَ المَجْمُوعِ هِيَ طَبيعَةَ كُلِّ وَاحِدٍ وَاحِدٍ، وَالمَجْمُوع لَيْسَ إلاَّ الآحَادَ المَوْجُودَةَ أو المُمْكِنَةَ أو المَعْدُومَةَ. وَأمَّا إذا كَانَ مَا وُصِفَ بهِ الأفْرَادُ لَيْسَ وَصْفًا لِلْجُمْلَةِ؛ لَمْ يَلْزَمْ أنْ يَكُونَ حُكْمُ الجُمْلَةِ حُكْمَ الأفْرَادِ، كَمَا فِي أجْزَاءِ البَيْتِ وَالإنْسَانِ وَالشَّجَرَةِ؛ فَلَيْسَ كُلُّ جُزْءٍ مِنْهَا بَيْتًا وَلا إنْسَانًا وَلا شَجَرَةً.

ويقول بعد ذلك: «وَكَذلِكَ إذا وُصِفَ كُلُّ وَاحِدٍ وَاحدٍ مِن المُتَعَاقِبَاتِ بفَنَاءٍ أوْ حُدُوثٍ لَمْ يَلْزَمْ أنْ يَكُونَ النَّوْعُ مُنْقَطِعًا أوْ حَادِثا بَعْدَ أنْ لَمْ يَكُنْ؛ لأنَّ حُدُوثَهُ مَعْنَاهُ أنَّهُ وُجِدَ بَعْدَ أنْ لَمْ يَكُنْ، كَمَا أنَّ فَنَاءَهُ مَعْنَاهُ أنَّهُ عُدِمَ بَعْدَ وُجُودِهِ، وَكَوْنُهُ عُدِمَ بَعْدَ وُجُودِهِ أوْ وُجِدَ بَعْدَ عَدَمِهِ أمْرٌ يَرْجِعُ إلَى وُجُودِهِ وَعَدَمِهِ لا إلَى نَفْسِ الطَّبيعَةِ الثابتَةِ لِلْمَجْمُوعِ، كَمَا فِي الأفْرَادِ المَوْجُودَةِ أو المَعْدُومَةِ أو المُمْكَنَةِ، فَلَيْسَ إذا كَانَ هَذا المُعَيَّنُ لا يَدُومُ يَلْزَمُ أنْ يَكُونَ نَوْعُهُ لا يَدُومُ؛ لأنَّ الدَّوَامَ تَعَاقُبُ الأفْرَادِ، وَهَذا أمْرٌ يَخْتَصُّ بهِ المَجْمُوعُ لا يُوصَفُ بهِ الوَاحِدُ، وَإذا حَصَلَ لِلْمَجْمُوعِ بالاجْتِمَاعِ حُكْمٌ يُخَالِفُ بهِ حُكْمَ الأفْرَادِ؛ لَمْ يَجِبْ مُسَاوَاةُ المَجْمُوعِ لِلأفْرَادِ فِي أحْكَامِهِ.

وَبالجُمْلَةِ فَمَا يُوصَفُ بهِ الأفْرَادُ قَدْ تُوصَفُ بهِ الجُمْلَةُ وَقَدْ لا تُوصَفُ بهِ؛ فَلا يَلْزَمُ مِنْ حُدُوثِ الفَرْدِ حُدُوثُ النَّوْعِ إلاَّ إذا ثبَتَ أنَّ هَذِهِ الجُمْلَةَ مَوْصُوفَةٌ بصِفَةِ هَذِهِ الأفْرَادِ. وَضَابطُ ذلِكَ أنَّهُ إنْ كَانَ بانْضِمَامِ هَذا الفَرْدِ إلَى هَذا الفَرْدِ يَتَغَيَّرُ ذلِكَ الحُكْمُ الَّذِي لِذلِكَ الفَرْدِ؛ لَمْ يَكُنْ حُكْمُ المَجْمُوعِ حُكْمَ الأفْرَادِ، وَإنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ ذلِكَ الحُكْمُ الَّذِي لِذلِكَ الفَرْدِ؛ كَانَ حُكْمُ المَجْمُوعِ حُكْمَ أفْرَادِهِ»[1].

وَهَذا تَنْظِيرٌ عَجِيبٌ فِيهِ تَقْرِيرُ أحْكَامٍ مُتَّفِقَةٍ لاتِّحَادِ طَبيعَةِ الآحَادِ وَالجُمْلَةِ، دُونَ بَيَانٍ

---

[1] - ابن تيمية: منهاج السنة النبوية. ١/ ٤٢٧، ٤٢٨. وراجع له أيضا: درء التعارض. ٩/ ١٤٥.

لِحَقِيقَةِ هَذِهِ الطَّبيعَةِ، وَمَا يُمَيِّزُ الدَّاخِلَ فِيهَا مِن الخَارِجِ مِنْهَا، وَمَا إذا كَانَتْ مَحْصُورَةً فِي حَقِيقَةِ الوُجُودِ وَالإِمْكَانِ وَالعَدَمِ أو غَيْرَ مَحْصُورَةٍ فِي ذلِكَ. وَفِيهِ تَقْرِيرُ أحْكَامٍ مُخْتَلِفَة دُونَ تَحْدِيدِ طَرِيق لِمَعْرِفَةِ أسَاسِ هَذا الاخْتِلافِ سِوَى مُعَايَنَتِهِ بَعْدَ ضَمِّ الأفْرَادِ؛ فَيَكُونُ العِلْمُ بهِ تَابعًا لِمُشَاهَدَةِ وُقُوعِهِ بالفِعْلِ، أوْ تَابعًا لِخَبَرِ الصَّادِقِ عَنْ مَعَارِفِ الغَيْبِ إذا كَانَ الاخْتِلافُ مِمَّا لا يُشَاهَدُ. والشَّيْخُ ضَامِنٌ أنَّ أحَدًا لَنْ يَدَّعِيَ مُعَارَضَتَهُ بمُشَاهَدَةِ الحَادِثِ الأوَّلِ؛ فَيَقُولَ بنَاءً عَلَى مُشَاهَدَتِهِ: إنَّ الحَوَادِثَ المُتَعَاقِبَةَ لَهَا أوَّلٌ، كَمَا أنْ الحَادِثَ الفَرْدَ لَهُ أوَّلٌ.

ثمَّ يَأْتِي دَوْرُ الاسْتِشْهَادِ بالخَبَرِ فِي بَيَانِ أنَّ حُكْمَ الفَرْدِ الفَانِي مُغَايرٌ لِحُكْمِ المَجْمُوعِ المُتَعَاقِبِ الدَّائِمِ، فَيَذكُرُ الشَّيْخُ دَوَامَ نَعِيمِ الجنَّةِ فِي قَوْلِ اللهِ ـ تَعَالَى ـ: ﴿**أُكُلُهَا دَآئِمٌ وظِلُّهَا**﴾ الرعد/ ٣٥، وَيَقُولُ: «وَلَيْسَ كُلُّ جُزْءٍ مِنْ أجْزَاءِ الأكْلِ دَائِمًا، وَكَذلِكَ فِي الحَدِيثِ الصَّحِيحِ قَوْلُهُ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ: «**أحَبُّ العَمَلِ إلَى اللهِ أدْوَمُهُ**». وَقَوْلُ عَائشَةَ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا ـ: وَكَانَ عَمَلُهُ دِيمَةً. فَإذا كَانَ عَمَلُ المَرْءِ دَائِمًا لَمْ يَلْزَمْ أنْ يَكُونَ كُلُّ جُزْءٍ مِنْهُ دَائِمًا»[١].

وَالحَقُّ أنَّنِي لَمْ أعُدْ أدْرِي مَا إذا كَانَ الأمْرُ قَد الْتَبَسَ عَلَى الشَّيْخِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ حَقًّا، أوْ أنَّهُ كَانَ يَسْعَى عَنْ عِلْمٍ وَقَصْدٍ لإدْخَالِ اللَّبْسِ عَلَى طَغَامِ النَّاسِ، وَمِنْهُمْ أتْبَاعُهُ الَّذِينَ يَخْضَعُونَ لِقَوْلِهِ، وَيَجْرُونَ عَلَى تَكْرَارِهِ كَأنَّهُمْ يَتْلُونَ نُصُوصَ الوَحْيِ.

وَإذا كَانَتْ الجُمْلَةُ المُتَعَاقِبَةُ الآحَادِ مُخْتَصَّةً بِصِفَةِ الدَّوَامِ بمَعْنَى اسْتِمْرَارِ وُجُودِ شَيْءٍ بَعْدَ شَيْءٍ مِمَّا يَجُوزُ أنْ يَكُونَ مِنْهَا، فَالدَّوَامُ هُنَا يُفِيدُ التَّعَاقُبَ وَيُعَبِّرُ عَنْ حَقِيقَتِهِ، وَهَذا لا يَكُونُ حُكْمًا لِلْفَرْدِ الوَاحِدِ؛ لأنَّهُ يَنْقُضُ حَقِيقَةَ الانْفِرَادِ، كَمَا أنَّ الدَّوَامَ بمَعْنَى اسْتِمْرَارِ وُجُودِ الشَّيْءِ الوَاحِدِ نَفْسِهِ، كَدَوَامِ وُجُودِ المُؤْمِنِ المُخَلَّدِ فِي الجنَّةِ، وَجُمْلَةِ المُؤْمِنِينَ المُخَلَّدِينَ مَعًا، لا يَكُونُ صِفَةً لِلْجُمْلَةِ المُتَعَاقِبَةِ الآحَادِ؛ لأنَّهُ يَنْقُضُ حَقِيقَةَ التَّعَاقُبِ الَّذِي هُوَ وُجُودُ شَيْءٍ بَعْدَ شَيْءٍ.

---

[١]- منهاج السنة النبوية . ١/ ٤٢٨، ٤٢٩.

وَلَقَدْ سَلَّمْنَا بمَا أخْبَرَ بهِ رَبُّنَا مِنْ دَوَامِ نِعْمِهِ فِي الجَنَّةِ، وَأنَّ فَضْلَهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ فِيهَا غَيْرُ مَقْطُوعٍ وَلا مَمْنُونٍ وَاقِفٍ عِنْدَ حَدٍّ يَسْتَحِيلُ أنْ تَكُونَ بَعْدَهُ نِعْمَةٍ، وَمَعَ مَا قَدَّمْنَاهُ يُمْكِنُنَا أنْ نَقُولَ: إنَّ هَذا لا يَتَعَارَضُ أبَدًا مَعَ حَقِيقَةِ مَا يَثْبُتُ مِنْ حُكْمِ الأفْرَادِ وَالجُمْلَةِ المُجْتَمِعَةِ أوْ المُتَعَاقِبَةِ مِمَّا وُجِدَ أوْ قُدِّرَ مَوْجُودًا، وَهَذا هُوَ مَحَلُّ النِّزَاعِ في التَّسَلْسُلِ؛ فَإذا قُلْنَا بأنَّ كُلَّ جُزْءٍ وُجِدَ بالفِعْلِ مِنْ ذلِكَ النَّعِيمِ فَانٍ؛ فَكَذلِكَ كُلُّ جُمْلَةٍ وُجِدَتْ مُجْتَمِعَةً أوْ مُتَعَاقِبَةً مِنْهُ هِيَ فَانِيَةٌ، وَالدَّوَامُ هُنَا تَعْبيرٌ عَنْ تَوَاصُلِ الإنْعَامِ بإيجَادِ مَا يُمْكِنُ أنْ يُحْدِثَهُ اللهُ ـ تَعَالَى ـ لِيَكُونَ نِعْمَةً وَاقِعَةً، وَمَتَى وُجِدَ فَجُمْلَةُ مَا وُجِدَ لَهَا حُكْمُ الأفْرَادِ وَالأجْزَاءِ الَّتِي وُجِدَتْ بالفِعْلِ مَا لَمْ يَكُنْ ذلِكَ نَاقِضًا لِمَفْهُومِ الجُمْلَةِ مُخْتَصًّا بمَفْهُومِ الانْفِرَادِ، عَلَى مَا سَبَقَ بَيَانُهُ.

وَأمَّا حَدِيثُ السَّيِّدَةِ عَائشَةَ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا ـ أنَّ رَسُولَ اللهِ ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ قَالَ: «**سَدِّدُوا وَقَارِبُوا، وَاعْلَمُوا أَنْ لَنْ يُدْخِلَ أَحَدَكُمْ عَمَلُهُ الْجَنَّةَ، وَأَنَّ أَحَبَّ الأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ أَدْوَمُهَا وَإِنْ قَلَّ**»[١]. وَقَوْلُهَا فِي جَوَابِ مَنْ سَألَهَا: كَيْفَ كَانَ عَمَلُ رَسُولِ اللَّهِ ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ هَلْ كَانَ يَخُصُّ شَيْئًا مِن الأَيَّامِ؟ قَالَتْ: لا، كَانَ عَمَلُهُ دِيمَةً ...[٢]. فَهَذا كُلُّه تَعْبيرٌ عَن الْتِزَامِ أصْنَافِ الطَّاعَاتِ مِن الصَّوْمِ وَالقِيَامِ وَغَيْرِ ذلِكَ، وَفِي رِوَايَةِ الإمَامِ مُسْلِمٍ لِلْحَدِيثِ الأوَّلِ: «وَكَانَتْ عَائِشَةُ إذا عَمِلَتْ الْعَمَلَ لَزِمَتْهُ». وَإنَّمَا يَكُونُ لُزُومُهُ بتَكْرَارِهِ، وَهَذا يُفِيدُ تَعَاقُبَ الطَّاعَاتِ المُلْتَزَمَةِ، فَالطَّاعَةُ الوَاحِدَةُ غَيْرُ المُتَكَرِّرَةِ لا تُوصَفُ بمَا يَثْبُتُ لِلْجُمْلَةِ المُتَعَاقِبَةِ مِنْ ذلِكَ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ نَقْضِ حَقِيقَةِ الانْفِرَادِ، وَمِن الاخْتِصَاصِ بحَقِيقَةِ الجُمْلَةِ المُتَعَاقِبَةِ الآحَادِ. وَمَعَ هَذا فَإنَّ الحُكْمَ المُتَعَلِّقَ بالوُجُودِ دُونَ حَقِيقَةِ الانْفِرَادِ أو الجُمْلَةِ ثابتٌ لِكُلِّ فَرْدٍ فرْدٍ وَلِلجُمْلَةِ؛ فَكُلُّ طَاعَةٍ مُنْفَرِدَةٍ حَدَثتْ وَانْقَضَتْ، وَمَجْمُوعُ مَا وُجِدَ بالفِعْلِ مِنْ هَذِهِ الطَّاعَاتِ حَدَثَ وَانْقَضَى.

---

[١] – متفق عليه: أخرجه الإمام البخاري في صحيحه: كتاب الرِّقَاق . باب القصد والمداومة على العمل. وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه: كتاب صلاة المسافرين . باب فضيلة العمل الدائم.

[٢] – متفق عليه: أخرجه الإمام البخاري في صحيحه: كتاب الصوم . باب هل كان يخص شيئا من الأيام. وكرره في باب الحديث السابق. وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه في باب الحديث السابق أيضا.

وَلَقَدْ قَبِلَ الشَّيْخُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ ثبُوتَ السَّوَادِ لِلزَّنْجِ، وَلَمْ يَذكُرْ فِي كَلامِهِ فَرْقًا فِي ذلِكَ بَيْنَ الفَرْدِ وَالجُمْلَةِ المُجْتَمِعَةِ وَالمُتَعَاقِبَةِ، وَعَلَّلَ هَذا بمَا عَلَّلَ بهِ الاشْتِرَاكَ فِي حُكْمِ الوُجُودِ وَالإمْكَانِ وَالعَدَمِ، فَقَالَ: «وَكَذلِكَ إذا قُلْتَ: كُلُّ وَاحِدٍ مِن الزَّنْجِ أَسْوَدُ، فَإِنَّهُ يَجِبُ أنْ يَكُونَ المَجْمُوعُ سُودًا. لأنَّ اقْتِرَانَ المَوْجُودِ بالمَوْجُودِ لا يُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ مَوْجُودًا، وَاقْتِرَانَ المَعْدُومِ بالمَعْدُومِ لا يُخْرِجُهُ عَن العَدَمِ، وَاقْتِرَانَ المُمْكِنِ لِذاتِهِ وَالمُمْتَنِعِ لِذاتِهِ بنَظِيره لا يُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ مُمْكِنًا لِذاتِهِ وَمُمْتَنِعًا لِذاتِه»[1]. يُرِيدُ الشَّيْخُ أنَّ اقْتِرَانَ الزَّنْجِيِّ الأسْوَدِ بالزَّنْجِيِّ الأسْوَدِ لا يُخرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ زَنْجِيًّا أسْوَدَ.

وَأنَا أقُولُ لِكُلِّ مَنْ يُتَابِعُونَ الشَّيْخَ فِي مَذهَبِهِ: أنْصِفُوا أنْفُسَكُمْ، وَحَاوِلُوا النَّظَرَ ـ بحِيَادِيَّةِ العَاقِلِ الطَّالِبِ لِمَعْرِفَةِ الحَقِّ ـ فِي الفَرْقِ بَيْنَ مَا سَبَقَ وَبَيْنَ قَوْلِي التَّالِي: إنَّ اقْتِرَانَ المَوْجُودِ الحَادِثِ الَّذِي لَهُ أوَّلٌ بمَوْجُودٍ حَادِثٍ لَهُ أوَّلٌ، لا يُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ مَوْجُودًا حَادِثا لَهُ أوَّلٌ؛ فَيَلزَمُ ارْتِفَاعُ الاخْتِلافِ فِي هَذا الحُكْمِ بَيْنَ الفَرْدِ وَالجُمْلَةِ المُجْتَمِعَةِ أو المُتَعَاقِبَةِ، كَمَا ارْتَفَعَ الاخْتِلافُ فِي حُكْمِ سَوَادِ الزَّنْجِيِّ، وَوُجُودِ المَوْجُودِ، وَإمْكَانِ المُمْكِنِ، وَامْتِنَاعِ المُمْتَنِعِ عَلَى حَدٍّ السَّوِيَّةِ.

وَإنِّي قَارِئٌ مَعَكُمْ مَا قَدَّمَهُ الشَّيْخُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي رَدِّ تَمْثِيلِ ثبُوتِ الأوَّلِ لِكُلِّ حَادِثٍ وَلِمَجْمُوعِ هَذِهِ الحَوَادِثِ، بثبُوتِ السَّوَادِ لِكُلِّ زَنْجِيٍّ وَلِمَجْمُوعِ الزَّنْجِ؛ لَعَلَّكُمْ أنْ تَجِدُوا وَرَاءَ مَا ذكَرَهُ شَيْئًا يَصْلُحُ لإعْلانِ التَّمَسُّكِ بصِحَّةِ قَوْلِهِ، أوْ فَلْيَكُنْ طَرِيقُكُمْ طَرِيقَ التَّمَسُّكِ بالحَقِّ حَيْثُ كَانَ. وإنَّ لِلشَّيْخِ فِي ذلِكَ حِكَايَةَ ثلاثةِ أجْوِبَةٍ مُتَهَافِتَةٍ يَحْكِيهَا عَمَّنْ سَلَّمَ أنْ يَكُونَ لِكُلِّ حَادِثٍ أوَّلٌ دُونَ القَوْلِ بأنَّ جَمِيعَ الحَوَادِثِ لَهَا أوَّلٌ، كَمَا قَالَ بأنَّ كُلَّ حَرَكَةٍ لَهَا آخِرٌ وَلَيْسَ لِجَمِيعِهَا آخِرٌ.

وَقَبْلَ النَّظَرِ فِي تِلْكَ الأجْوِبَةِ أشِيرُ ابْتِدَاءً إلَى أنَّ المَحْكِيَّ عَنْهُ ـ عَلَى تَسْلِيمِ وُجُودِهِ بالفِعْلِ ـ قَدْ ضَلَّ فِي تَحْرِيرِ مَوْضِعِ النِّزَاعِ مَعَ المُتَكَلِّمِينَ؛ فَإنَّ الكَلامَ فِيمَا وُجِدَ فِي نَفْسِ

---

[1] – ابن تيمية: منهاج السنة النبوية. ١/ ٤٣٠. وراجع له أيضا: الصفدية. ١/ ٢٤: ٢٧، ٢٧٧، ٢٧٨.

الأمْر من الحركَاتِ وَغيْرِهَا مِن الحوَادِثِ، لا فِي مُطْلَقِ الحرَكَاتِ وَالحوَادِثِ الَّتِي تَضُمُّ مَا وُجِدَ بالفِعْل وَمَا يُمْكِن أنْ يُوجَدَ؛ فَإنَّ كُلَّ حَركَةٍ وُجِدَتْ بالفِعْلِ حَادِثةٌ لَهَا أوَّلٌ، وَفَانِيَةٌ لَهَا آخِرٌ، وَجُمْلَةُ مَا وُجِدَ مِن الحرَكَاتِ أيْضًا لَهُ أوَّلٌ وَآخِرٌ بلا فَرْقٍ. وَالَّذِي يَعْتَبرُ إمْكَانَ الإضَافَةِ لِنَهَايَةِ مَا وُجِدَ فَيَقُولُ بأنَّ الحرَكَاتِ لا نِهَايَةَ لَهَا، لا يُمْكِنُهُ أبدًا أنْ يَعْتَبرَ الإضَافَةَ لَهَا مِنْ جِهَةِ البدايَةِ؛ لِيقُولَ بأنَّ الحرَكَاتِ الحادِثةَ لا أوَّلَ لَهَا.

وَالشَّيْخُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ يَقُولُ: «وَتَمْثِيلُهُمْ بالزَّنْجِ تَمْثِيلٌ بأمْرٍ جُزْئِيٍّ لا يَحْصُلُ بهِ المَقْصُودُ إلاَّ أنْ يُعْلَمَ أنَّ هَذا مِثلُ هَذا. وَلَهُمْ عَنْهُ أجْوِبَةٌ: المَنْعُ، وَالمُعَارَضَةُ، وَالفَرْقُ.

أمَّا المَنْعُ؛ فَيَقُولُونَ: لا نُسَلِّمُ أنَّ هَذا مِثلُ الزَّنْجِ»[1].

وَهَذا المَنْعُ مِن الشَّيْخِ أوْ مِمَّنْ نَقَل عَنْهُ لا يُقْبَلُ بلا دَلِيلٍ مِنْهُمْ فِي رَدِّ مَا قَامَ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ، وَهُمْ أصْحَابُ الدَّعْوَى الطَّارِئَةِ عَلَى مُعْتَقَدِ جُمْهُورِ المُسْلِمِينَ، وَمَعَ رَدِّ ذلِكَ المَنْعِ نَتَبَرَّعُ بذِكْرِ بَيَانِ وَجْهِ المِثلِيَّةِ، فَنَقُولُ: التَّلَوُّنُ بلوْنٍ مُعَيَّنٍ فِي الجِسْمِ عَرَضٌ وَمَعْنًى جَائِزٌ يُمْكِنُ تَصَوُّرُ وُجُودُ الجِسْمِ مَعَ عَدَمِهِ؛ لَكِنَّ التَّلَوُّنَ بالسَّوَادِ صِفَةٌ نَفْسِيَّةٌ لازِمَةٌ لِلزَّنْجِيِّ لا يُمْكِنُ تَصَوُّرُ وُجُودِهِ دُونَهَا، وَكَذلِكَ ثبُوتُ أوَّلٍ لِكُلِّ حَادِثٍ، وَثبُوتُ الافْتِقَارِ لِكُلِّ مُمْكِنٍ، وَثبُوتُ التَّحَيُّزِ لِكُلِّ جِسْمٍ، كُلُّ ذلِكَ صِفَاتٌ نَفْسِيَّةٌ لازِمَةٌ، ولا تَعَلُّقَ لَهَا بكَوْنِ المَوْصُوفِ بهَا مُفْرَدًا أوْ مَجْمُوعَ أفْرَادٍ؛ بَلْ بثبُوتِ وُجُودِهِ فِي نَفْسِ الأمْرِ، وَالسَّوَادُ يَثبُتُ لِلزَّنْجِيِّ الوَاحِدِ كَمَا يثبُتُ لِمَجْمُوعِ الزَّنْجِ، وَالافْتِقَارُ يَثبُتُ لِلْمُكِنِ الوَاحِدِ كَمَا يَثبُتُ لِمَجْمُوعِ المُمْكِنَاتِ، وَالتَّحَيُّزُ يَثْبُتُ لِلجِسْمِ الوَاحِدِ كَمَا يَثبُتُ لِمَجْمُوعِ الأجْسَامِ؛ فَكَذلِكَ يَكُونُ ثبُوتُ الأوَّلِ لِلْحَادِثِ الوَاحِدِ كَمَا يَكُونُ لِمَجْمُوعِ الحوَادِثِ.

قَالَ الشَّيْخُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: «وَأمَّا المُعَارَضَةُ؛ فَيُعَارِضُونَ ذلِكَ بعِلْمِنَا بأنَّ كُلَّ حَرَكَةٍ لَهَا آخِرٌ، وَكُلَّ حَادِثٍ لَهُ آخِرٌ، وَلَيْسَ لِكُلِّ الحرَكَاتِ وَالحوَادِثِ آخِرٌ، وَأنَّ كُلَّ عَدَدٍ لَهُ نَهَايَةٌ وَلَيْسَ لِلأعْدَادِ نِهَايَةٌ، وَأنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنَ الأخَوَاتِ يُبَاحُ التَّزَوُّجَ بهَا وَلَيْسَ الجَمْعُ بَيْنَ

---

[1] - ابن تيمية: درء التعارض. ٩/ ١٣٨، ١٣٩.

الأخَوَاتِ مُبَاحًا، وَكُلَّ وَاحِدٍ مِنْ أفْرَادِ العَشَرَةِ وَاحِدٌ، وَهُوَ ثُلُثُ الثَّلاثةِ، وَرُبْعُ الأرْبَعَةِ، وَلَيْسَتْ العَشَرَةُ ثلُثَ الثَّلاثةِ، وَلا رُبْعَ الأرْبَعَةِ ...؛ فَإنَّهُ يُفَرّقُ بَيْنَ مَا لَهُ مَجْمُوعٌ يُمْكِنُ أنْ يُوصَفَ بمَا وُصِفَتْ بهِ الأفْرَادُ، وَبَيْنَ مَا لَيْسَ لَهُ مَجْمُوعٌ يُمْكِنُ وَصْفُهُ بذلِكَ»[1].

وَهَذا الَّذِي ذكَرَهُ كُلُّهُ مِنْ بَابِ الالْتِبَاسِ أو التَّلْبيس، وَهُوَ عَلَى أيَّةِ حَالٍ لا يَصْلُحُ لِلْمُعَارَضَةِ أصْلاً؛ فَالكَلامُ عَن الحَرَكَاتِ سَبَقَتْ الإشَارَةُ إلَيْهِ. وَزَعْمُ ثبُوتِ العِلْمِ بأنَّ كُلَّ حَادِثٍ لَهُ آخِرٌ وَهْمٌ كَاذِبٌ لا يَعْلَمُهُ العُقَلاءُ وَالمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ يَعْتَقِدُونَ بَقَاءَ الأرْوَاحِ، وَخُلُودَ أهْلِ الجنَّةِ فِي الجنَّةِ؛ فَحَقِيقَةُ الحَادِثِ: مَا لَهُ أوَّلٌ، وَلَيْسَ مِنْ حَقِيقَتِهِ أنْ يَكُونَ لَهُ آخِرٌ، بَلْ هَذا جَائِزٌ فِيهِ قَدْ يَكُونُ وَقَدْ لا يَكُونُ.

وَأمَّا زَعْمُ أنَّ الأعْدَادَ غُيْرُ مُتَنَاهِيَةٍ؛ فَوَهْمٌ آخَرُ مِنْ جُمْلَةِ أوْهَامِ الشَّيْخِ، أوْ أوْهَامِ مَنْ نَقَلَ عَنْهُ؛ لأنَّ العَدَدَ المَوْجُودَ فِي الذِّهْنِ فَرْضًا وَفِي نَفْسِ الأمْرِ مُتَنَاهٍ لَهُ أوَّلٌ وَآخِرٌ؛ لَكِنْ يُمْكِنُ الإضَافَةُ دَوْمًا إلَى ذلِكَ المَوْجُودِ مِنْ طَرَفِهِ الأخِيرِ فِي نَفْسِ الأمْرِ بإضَافَةِ مَعْدُودٍ أوْ جُمْلَةٍ، كَمَا يُمْكِنُ الإضَافَةُ بالفَرْضِ إلَى المَوْجُودِ فِي الذِّهْنِ مَا لَمْ يَنْقَطِعْ، عَلَى نَحْوِ مَا بَيَّنَهُ شَيْخُ الإسْلامِ الشَّيْخُ مُصْطَفَى صَبْرِي[2].

وَأمَّا إبَاحَةُ نِكَاحِ إحْدَى الأخَوَاتِ دُونَ الجَمْعِ بَيْنَ الأُخْتَيْنِ وَمَا زَادَ؛ فَهَذا التَّفْرِيقُ يَرْجِعُ إلَى وَضْعِ الشَّارِعِ، لا إلَى أمْرٍ يُوجَدُ فِي إحْدَى الأخَواتِ وَلا فِي مَجْمُوعِهِنَّ؛ فَذِكْرُهُ هُنَا لا مَحَلَّ لَهُ إذا عَقَلَ المُعْتَرِضُ مَا يَقُولُ، وَاتَّقَى اللهَ فِيمَا يَقُولُ. وَهُنَا تَكُونُ فَائِدَةُ مَعْرِفَةِ الفَصْلِ بَيْنَ الحُكْمِ الوَضْعِيِّ الشَّرْعِيِّ وَالحُكْمِ العَقْلِيِّ الَّتِي يَذكُرُهَا المُتَكَلِّمُونَ فِي مُقَدِّمَاتِ دِرَاسَةِ أُصُولِ الدِّينِ. فَالحُكْمُ الشَّرْعِيُّ الوَضْعِيُّ يَتَأسَّسُ عَلَى نَصِّ الشَّارِعِ، وَيُمْكِنُ تَغْييرُهُ إذا شَاءَ أنْ يَنْسَخَهُ بنَصٍّ آخَرَ، أوْ بتَغَيُّرِ الأحْوالِ الَّتِي يُنَاطُ بهَا إذا لَمْ يَثبُتْ كَوْنُهُ تَعَبُّدِيًّا

---

[1] – ابن تيمية: درء التعارض. ٩/ ١٣٩.

[2] – راجع الشيخ مصطفى صبري: موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين. ٣/ ٣٧٤. وسيأتي بيان ذلك عما قريب. بإذن الله تعالى.

مَحْضًا. وبَيَانُ ذلِكَ أنَّ الجمْعَ بَيْنَ الأُخْتَيْنِ لَمْ يَكُنْ مَمْنُوعًا مُحَرَّمًا قَبْلَ الإعْلامِ بنَصِّ التَّحْرِيمِ، وكَذلِكَ الجمْعُ في الزَّوَاجِ بَيْنَ ما يَزِيدُ عَلَى أرْبَعِ نِسْوَةٍ. أمَّا الأحْكَامُ العَقْلِيَّةُ الثلاثةُ (الوُجُوبُ، والإمْكَانُ، والاسْتِحَالَةُ)؛ فَتَتَعَلَّقُ بحقَائِقِ الأشْيَاءِ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ فِي نَفْسِ الأمْرِ، وهَذِهِ الحقَائِقُ لا تَتَبَدَّلُ؛ فأحْكَامُهَا ثابتَةٌ لا تَتَغَيَّرُ أيْضًا، ولا يَجْرِي فِيهَا وَضْعٌ ولا نَسْخٌ؛ بَلْ تُعْلَمُ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ.

وكَأنَّ الشَّيْخَ قَدْ أوْرَدَ ذلِكَ المِثالَ المُنْتَزَعَ مِنْ أحْكَامِ الدِّينِ الشَّرْعِيَّةِ المَعْلُومَةِ؛ لِيُوهِمَ أهْلَ الغَفْلَةِ والسَّذَاجَةِ أنَّ التَّفْرِيقَ بَيْنَ حُكْمِ الفَرْدِ والمَجْمُوعِ ثابتٌ عَلَى مَا ذكَرَهُ بضَابطِهِ العَجِيبِ شَرْعًا وعَقْلاً؛ لِيُتَابعُوهُ عَلَى مَذهَبِهِ البَاطِلِ غَيْرِ المَعْقُولِ فِي الفَصْلِ بَيْنَ ثبُوتِ الأوَّلِ لِكُلِّ حَادِثٍ مُنْفَرِدًا دُونَ مَجْمُوعِ الحَوَادِثِ المُتَعَاقِبَةِ.

والأمْثِلَةُ الَّتِي ذكَرَهَا في هَذا المَوْضِعِ بَعْدَ ذلِكَ يَرْجِعُ التَّفْرِيقُ فِيهَا إلَى اخْتِصَاصِ الحُكْمِ بحَقِيقَةِ الانْفِرَادِ؛ فَلا يُوصَفُ بِهِ المَجْمُوعُ، أوْ إلَى اخْتِصَاصِ الحُكْمِ بحَقِيقَةِ المَجْمُوعِ؛ فَلا يُوصَفُ بهِ الفَرْدُ ولا الجزْءُ الوَاحِدُ مِنْ جُمْلَةِ الأجْزَاءِ.

وفِي بَيَانِ الفَرْقِ بَيْنَ ثبُوتِ السَّوادِ لِكُلِ زَنْجِيٍّ وثبُوتِ أوَّلٍ لِكُلِّ حَادِثٍ يَقُولُ الشَّيْخُ: «ولارَيْبَ أنَّا إذا عَرَضْنَا عَلَى عُقُولِنَا: أنَّ كُلَّ حَرَكَةٍ مَسْبُوقَةٌ بأُخْرَى؛ لَزِمَ أنْ يَكُونَ لِكُلِّ حَرَكَةٍ أوَّلٌ، ولا يَلْزَمُ أنْ يَكُونَ لِجِنْسِ الحرَكَاتِ أوَّلٌ، كَمَا إذا عَرَضْنَا عَلَى عُقُولِنَا أنَّ كُلَّ حَرَكَةٍ مَلْحُوقَةٌ بأُخْرَى.

وأمَّا إذا عَرَضْنَا عَلَى عُقُولِنَا أنَّ كُلَّ زَنْجِيٍّ فَهُوَ أسْوَدُ؛ فإنَّا نَعْلَمُ بالضَّرُورَةِ أنَّ مَجْمُوعَ الزَّنْجِ سُودٌ. وذلِكَ لأنَّ المَجْمُوعَ غَيْرُ كُلِّ واحِدٍ واحدٍ مِن الأفْرَادِ؛ فَتَارَةً يُمْكِنُ وَصْفُهُ بصِفَاتِ الأفْرَادِ، كَمَا نَقُولُ عَن الحوادِثِ المَحْدُودَةِ الطَّرَفَيْنِ إنَّ مَجْمُوعَهَا حَادِثٌ، كَمَا أنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا حَادِثٌ، وتَارَةً لا يُمكِنُ وَصْفُهُ بذلِكَ اللَّفْظِ؛ بَلْ بصِيغَةِ الجمْعِ فَإنَّ مَجْمُوعَ السُّودَانِ لا يُقَالُ فِيهِ بنَفْسِ اللَّفْظِ أسْوَدُ، ولا يُقَالُ غَيْرُ أسْوَدَ؛ بَلْ يُقَالُ سُودٌ. و«سُود» صِيغَةُ جَمْعٍ، فَهِيَ بمَعْنَى قَوْلِنَا: كُلُّ زَنْجِيٍّ أسْوَدُ. وإذا لَمْ يَكُن الحُكْمُ عَلَى المَجْمُوعِ هُوَ بلَفْظِهِ الحُكْمَ

عَلَى الأفْرَادِ، كَانَ نَظِيرَ مِثالِ الزَّنْج»[١].

وَلَقَدْ ـ واللهِ ـ ابْتُلِيتُ بالقِرَاءَةِ فِي مَوْضُوعَيْن، وَصَبَرْتُ للهِ عَلَى القِرَاءَةِ فِيهِمَا، وَأنَا أحْتَسِبُ ثوَابَ الصَّبْرِ عِنْدَ مَنْ يُوَفِّي الصَّابرِينَ أجْرَهُمْ بغَيْرِ حِسَابٍ. أمَّا أوَّلُهُمَا، فقِرَاءَةُ كَلامِ الإمَامِيَّةِ فِي الإمَامَةِ الوَاجِبَةِ، وَمَا يَتَرَتَّبُ عَلَى ذلِكَ الإيجَابِ فِي دَقِيقِ الكَلامِ وَجَلِيلِهِ. وَأمَّا الثانِي، فَقِرَاءَةُ كَلامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ فِي تَسَلْسُلِ الحَوَادِثِ وَمَا يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ. وَلَقَدْ قُلْتُ مَرَّةً: لِمَاذا أقْرَأُ وَيَقْرَأُ النَّاسُ لِهَذا الرَّجُلِ وَهُوَ يَسْخَرُ مِنْ نِعْمَةِ العَقْلِ؟ ثمَّ رَجَعَتُ فَقُلْتُ: إنَّمَا يَسْخَرُ مِنْ عَقْلِ نَفْسِهِ، وَيُقَصِّرُ فِي أدَاءِ شُكْرِ نِعْمَةِ رَبِّهِ بتَرْكِ اسْتِعْمَالِهَا فِيمَا خُلِقَتْ لَهُ، أوْ باسْتِعْمَالِهَا فِي خِلافِ مَا خُلِقَتْ لَهُ. وَوَاجِبُنَا البَيَانُ وَدَفْعُ شُبَهِ الفِتْنَةِ بمَا هُوَ حَقٌّ ظَاهِرٌ، واللهُ المُسْتَعَانُ.

وَهَذا الكَلامُ الَّذِي سَاقَهُ الشَّيْخُ فِي بَيَانِ الفَرْقِ إنَّمَا يَرُوجُ عِنْدَ مَنْ حُرِمَ نِعْمَةَ اليَقَظَةِ وَالانْتِبَاهِ، فَالشَّيْخُ يُقَدِّمُ مَذهَبَهُ وَيَعْرِضُهُ عَلَى عَقْلٍ مُسَلِّمٍ ثبُوتَ أصْلِهِ، فَلا يَمْلِكُ إلاَّ تَسْلِيمَ صِحَّةِ الفَرْقِ وَثبُوتِهِ. وَإنَّ أيَّ عَقْلٍ صَحِيحٍ يَنْطَلِقُ مِنْ تَسْلِيمِ أنَّ كُلَّ حَرَكَةٍ مَسْبُوقَةٌ بأُخْرَى ـ وَهَذا هُوَ مَحَلُّ النِّزَاعِ ـ يَلْزَمُهُ أنْ يُسَلِّمَ صِحَّةَ القَوْلِ بأنَّ جُمْلَةَ الحَرَكَاتِ المُتَعَاقِبَةِ لا أوَّلَ لَهَا، لِإنَّ القَوْلَ بثبُوتِ حَرَكَةٍ أُولَى غَيْرِ مَسْبُوقَةٍ يَنْقُضُ مَا سَلَّمَهُ ابْتِدَاءً. وَكَذلِكَ كُلُّ عَقْلٍ صَحِيحٍ يَنْطَلِقُ مِنْ تَسْلِيمِ أنَّ كُلَّ حَرَكَةٍ مَلْحُوقَةٌ بأُخْرَى.

وَإنِّي كُلَّمَا نَظَرْتُ فِي كَلامِ الشَّيْخِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، وَمَا انْفَرَدَ بهِ عَنْ أهْلِ العِلْمِ، أجِدُنِي أزْدَادُ مَعْرِفَةً بأسْبَابِ هُجُومِهِ الدَّائِبِ عَلَى فَنِّ المَنْطِقِ، الَّذِي أوْهَمَ العِبَادَ أنَّهُ صَنْعَةٌ يُونَانِيَّةٌ وَثنِيَّةٌ خَالِصَةٌ لَيْسَ لِعُلَمَاءِ الإسْلامِ فِي صِيَاغَتِهِ، وَلا فِي ضَبْطِ تَحْرِيرِهِ يَدُ نَاقِدٍ، وَلا مُضِيفٍ لِمَا لَمْ يَعْرِفْهُ أرِسْطُو وَتَلامِيذُهُ أصْلاً. وَأجِدُ الشَّيْخَ يَأْخُذُ بالمَنْطِقِ حِينَ يُعْطِيهِ الحُجَّةَ فِي الدِّفَاعِ عَنْ مَذهَبِهِ، وَيَزْوَرُّ عَنْهُ حِينَمَا تَكُونُ الحُجَّةُ عَلَيْهِ، فَالشَّيْخُ فِي صَدْرِ كَلامِهِ يَذكُرُ أنَّ مَا يَتَّصِفُ بهِ المَجْمُوعُ قَدْ يَكُونُ مِمَّا يَتَّصِفُ بهِ الأفْرَادُ وَقَدْ لا يَكُونُ، وَأنَّهُ يَلْزَمُ بَيَانُ كَوْنِ

[١] – ابن تيمية: درء التعارض. ٩/ ١٣٩، ١٤٠.

مَوْرِدِ النِّزَاعِ فِي أيِّ الصِّنْفَيْنِ، لِيسْلَمَ الاسْتِدْلالُ مِنْ وُقُوعِ المُصَادَرَةِ فِيهِ[1]. والمُصَادَرَةُ تَكُونُ باتِّخَاذِ مَحَلِّ النِّزَاعِ حُجَّةً، فَمَا بَالُ الَّذِي فَعَلَهُ الشَّيْخُ فِي بَيَانِ الفَرْقِ: ألَيْسَ مِنْ بَابِ المُصَادَرَةِ عَلَى المَطْلُوبِ أيْضًا؟!

وَإِنِّي أقُولُ لِلشَّيْخِ ـ فِيمَنْ يَعِيشُ مِنْ مُتَابِعِيهِ ـ: لَقَدْ عَرَضْتَ عَلَى عَقْلِكَ: أنَّ كُلَّ زَنْجِيٍّ فَهُوَ أسْوَدُ، فَعَلِمْتَ بالضَّرُورَةِ أنَّ الزَّنْجَ فِي مَجْمُوعِهِم سُودٌ. فَهَلاَّ عَرَضْتَ عَلَى ذلِكَ العَقْلِ نَفْسِهِ أيْضًا: أنَّ كُلَّ حَادِثٍ فَلَهُ أوَّلٌ، لِتَعْلَمَ بالضَّرُورَةِ أنَّ الحَوَادِثَ فِي مَجْمُوعِهَا لَهَا أوَّلٌ. كَمَا يَعْرِضُ كُلُّ عَاقِلٍ عَلَى عَقْلِهِ أنَّ كُلَّ مُمْكِنٍ مُفْتَقِرٌ إلَى وَاجِبٍ، فَيَعْلَمُ بالضَّرُورَةِ أنَّ المُمْكِنَاتِ فِي مَجْمُوعِهَا مُفْتَقِرَةٌ إلَى وَاجِبٍ أيْضًا.

وَللشَّيْخِ فِي الخُرُوجِ عَنْ المَطْلُوبِ عَادَةٌ صَالِحَةٌ فِي صَنْعَةِ التَّشْوِيشِ، فَنَحْنُ فِي الصِّفَةِ الثابتَةِ فِي نَفْسِ الأمْرِ لِكُلِّ فَرْدٍ مِنْ أفْرَادِ المَجْمُوعِ: مَتَى تَثبُتُ لِلْمَجْمُوعِ، وَمَتَى لا تَثبُتُ؟ لَكِنَّهُ يَخْرُجُ مِنْ ذلِكَ إلَى الكَلامِ عَنْ صِيَغِ تَعْبيرِ أهْلِ العَرَبِيَّةِ عَنْ ثبُوتِ الصِّفَةِ لِلْمُفْرَدِ وَلِلْمَجْمُوعِ، وَمَتَى يَقُولُونَ سُودٌ، وَمَتَى يَقُولُونَ أسْوَدُ! وَأيْنَ هَذا مِمَّا نَحْنُ فِيهِ؟ فَلْيَقُولُوا مَا شَاءُوا، فَنَحْنُ فِي المَعْنَى وَالصِّفَةِ الثابتَةِ فِي نَفْسِ الأمْرِ لا فِي الألْفَاظِ وَطُرُقِ التَّعْبيرِ، الَّتِي قَدْ تَكُونُ عَلَى وَجْهٍ فِي مُرَاعَاةِ مُطَابَقَةِ اللَّفْظِ، وَتَكُونُ عَلَى وَجْهٍ آخَرَ فِي مُرَاعَاةِ مَا وَرَاءَهُ مِن الدَّلالَةِ عَلَى مَعَانٍ مَخْصُوصَةٍ فِي وُجُوهِ البَلاغَةِ، وَقَدْ قَالَ اللهُ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ فِي أفْصَحِ كَلامٍ عَرَفَهُ أهْلُ العَرَبيَّةِ: ﴿**إِذْ هَمَّت طَّآئِفَتَانِ مِنكُمْ أَن تَفْشَلاَ وَاللّهُ وَلِيُّهُمَا**﴾ آل عمران/ ١٢٢.

وَقَالَ ـ جَلَّ شَأْنُهُ ـ: ﴿**وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا**﴾ الحجرات/ ٩.

لَكِنَّ الشَّيْخَ فِي دِقَّةِ مُلاحَظَتِهِ لِوُجُوهِ الفَرْقِ بَيْنَ حُكْمِ الفَرْدِ وَحُكْمِ المَجْمُوعِ بعد الضَّمِّ ـ وَفْقَ الضَّابِطِ الَّذِي وَضَعَهُ لِلتَّفْرِيقِ ـ يَأْبَى إلاَّ أنْ يُسَجِّلَ أنَّ حُكْمَ الفَرْدِ تَارَةً يُعَبَّرُ عَنْهُ وَعَنْ حُكْمِ المَجْمُوعِ بلَفْظٍ وَاحِدٍ، وتَارَةً يُعَبَّرُ عَن الفَرْدِ بلَفْظٍ ويُعَبَّرُ عَن المَجْمُوعِ بلَفْظٍ آخَر. وَالحَالَةُ الأخِيرَةُ تَنْطَبقُ عَلَى مِثالِ الزَّنْجِ، فَيُقَالُ: الزَّنْجِيُّ أسْوَدُ، وَمَجْمُوعُ الزَنْجِ سُودٌ. وَالشَّيْخُ

---

[1] – راجع ابن تيمية: درء التعارض . ٩/ ١٣٩.

يَرَى أنَّ صِيغَةَ المُفْرَدِ «**أسْوَد**» فِي هَذا المِثالِ لا تُسْتَعْمَلُ فِي حَقِّ المَجْمُوعِ، وَأنَّ صِيغَةَ الجَمْعِ «**سُود**» لا تُسْتَعْمَلُ فِي حَقِّ الفَرْدِ، وَأنَّهَا تُفِيدُ عِنْدَ التَّقْسِيمِ أنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِن المَجْمُوعِ أسْوَدُ، وَهُنَا فَقَطْ يَكُونُ حُكْمُ المَجْمُوعِ هُوَ حُكْمَ الفَرْدِ فِي ثبُوتُ مَعْنَى (السَّوَاد) لَهُمَا جَمِيعًا بلا خِلافٍ!

أمَّا إذا كَانَ حُكْمُ الفَرْدِ مِمَّا يُعَبَّرُ عَنْهُ وَعَنْ حُكْمِ المَجْمُوعِ بلَفْظٍ وَاحِدٍ؛ فَقَدْ يَكُونُ حُكْمُ المَجْمُوعِ حُكْمَ الأفْرَادِ، وَقَدْ لا يَكُونُ كَذلِكَ. وَهَذا يَعْنِي النَّظَرَ فِي حَالِ المَجْمُوعِ بَعْدَ ضَمِّ الأفْرَادِ؛ فَإنْ وُجِدَ فِيهِ المَعْنَى الَّذِي فِي الفَرْدِ صَحَّ أنْ يُوصَفَ بهِ، وَإنْ لَمْ يُوجَدْ فِيهِ ذلِكَ المَعْنَى لَمْ يُوصَفْ بمَا لَيْسَ فِيهِ[١]. وَعِنْدَمَا لا تَكُونُ فِي المِثال مُعَارَضَةٌ لِتَسَلْسُل الحَوَادِثِ بلا أوَّلٍ؛ فَإنَّنَا نَجِدُ الشَّيْخَ يُقَدِّمُ الدَّلِيلَ المَعْقُولَ عَلَى كَوْنِ حُكْمِ المَجْمُوعِ حُكْمَ الأفْرَادَ فِيهِ، وَإذا كَانَ المِثالُ نَاقِضًا لِلتَّسَلْسُلِ الَّذِي قَالَ بهِ الشَّيْخُ؛ فَإنَّهُ: يَقُولُ: هَذا مَحَلُّ نِزاعٍ. وَأنَا أدْعُو العُقَلاءَ لِيَنْظُرُوا فِي مَا قَدَّمَهُ الشَّيْخُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي الدَّلالَةِ عَلَى ثبُوتِ ذلِكَ النِّزَاعِ الَّذِي يَفْصِلُ بهِ بَيْنَ المِثالَيْن.

وَقَبْلَ ذِكْرِ كَلامِ الشَّيْخِ فِي التَمْثِيلِ لِهَذيْنِ النَّوْعَيْنِ لِي تَعْلِيقٌ عَلَى أصْلِ تَقْسِيمِهِ القَائِمِ عَلَى اعْتِبَارِ اتِّحَادِ اللَّفْظِ وَعَدَمِ اتِّحَادِهِ فِي التَّعْبيرِ عَنْ صِفَةِ الفَرْدِ وَصِفَةِ المَجْمُوعِ؛ فَالبنَاءُ عَلَى أسَاسِ هَذِهِ القِسْمَةِ غَيْرُ مُنْضَبطٍ فِي هَذا البَابِ أصْلاً، وَالكَلامُ فِيهِ رَاجِعٌ إلَى الكَلامِ عَن المُطَابَقَةِ فِي وَضْعِ أهْلِ العَرَبيَّةِ[٢]، وَلَقَدْ كُنَّا مِنْ قَرِيبٍ فِي وَضْعِ الشَّارِعِ فَصِرْنَا الآنَ فِي وَضْعِ أهْلِ اللُّغَةِ الَّذِينَ قَالُوا: كُلُّ النَّاسِ أحِقَّاء بالسُّجُودِ للّهِ، وَكُلُّ النَّاسِ حَقِيقٌ. وَالقَاعِدَةُ فِي المُطَابَقَةِ بَيْنَ المُبْتَدَأ وَالخَبَرِ فِي العَدَدِ وَالنَّوْعِ عِنْدَ النُّحَاةِ: أنَّهَا وَاجِبَةٌ بشَرْطِ أنْ يَكُونَ الخَبَرُ مُشْتَقًّا لا يَسْتَوِي فِيهِ المُذَكَّرُ وَالمُؤَنَّثُ، وَأنْ يَكُونَ جَارِيًا عَلَى مَبْتَدَئِهِ. وَتَكُونُ المُطَابَقَةُ

---

[١] – راجع ابن تيمية: درء التعارض. ٩/ ١٣٩: ١٤١.

[٢] – وإن كان الشيخ ممن يرونها توقيفية، وسيأتي بيانه في موضعه. بإذن الله تعالى.

وَرَاءَ ذلِكَ جَائِزَةً كَمَا تَكُونُ مَمْنُوعَةً فِي بَعْضِ المَوَاضِعِ[1]. وَقَدْ تُكْسَرُ القَاعِدَةُ النَّحْوِيَّة لِلتَّعْبيرِ عَنْ مَعْنًى بَلاغِيٍّ خَاصٍ؛ فَقَدْ يُقَالُ فِي الرَّجُلِ الجَامِعِ لِصِفَاتِ الخَيْرِ: هُوَ المُسْلِمُونَ، أوْ هُوَ أُمَّةٌ وَحْدَهُ. وَيُقَالُ فِي المُغَلِّبِ لِعَاطِفَتِهِ: هُوَ مُرْضِعَةُ طِفْلٍ أو هُوَ امْرَأةٌ.

وَالسُّؤَالُ الآنَ عَنْ حَالِ قِسْمَةِ الشَّيْخِ إذا قُلْنَا: الزَّنْجِيُّ أسْوَدُ، وَكُلُّ الزَّنْجِ أسْوَدُ. مَعَ تَجْوِيزِ القَوْلِ بأنَّ كُلَّ الزَنْجِ سُودٌ. وَإذا أرَدْنَا التَّعْبيرَ عَنْ تَوَحُّدِ جَمِيعِ الزَّنْجِ فِي السَّوَادِ كَأَنَّهُمْ رَجُلٌ وَاحِدٌ، فَقُلْنَا: الزَّنْجُ أسْوَدُ. كَمَا يُقَالُ فِي التَّعْبيرِ عَنْ تَوَحُّدِ المُسْلِمِينَ: هُمْ يَدٌ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ.

وأما تَمْثِيلُ الشَّيْخِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ لَمَا يَكُونُ فِيهِ حُكْمُ المَجْمُوعِ حُكْمَ الأفْرَادِ، مِمَّا تَجْرِي الدَّلالَةُ عَلَيْهِ بلَفْظٍ وَاحِدٍ فِي الفَرْدِ وَالمَجْمُوعِ؛ فَيَقُولُ فِي بَيَانِهِ: «إذا قُلْنَا: كُلُّ مُحْدَثٍ فَهُوَ مَخْلُوقٌ، أوْ فَهُوَ مُمْكِنٌ. أوْ كُلُّ مُمْكِنٍ فَهُوَ مُفْتَقِرٌ إلَى غَيْرِ مُمْكِنٍ. فَإنَّ ذلِكَ يُوجِبُ أنْ يَكُونَ مَجْمُوعُ المُحْدَثِ مَخْلُوقًا وَمُمْكِنًا، وَمَجْمُوعُ المُمْكِنِ مُفْتَقِرًا إلَى غَيْرِ مُمْكِنٍ[2]؛ لأنَّ هَذا الحُكْمَ ثابتٌ لِلْجِنْس مِنْ حَيْثُ هُوَ هُـو؛ فَيَلْزَمُ ثبُوتُهُ حَيْثُ تَحَقَّقَ الجِنْسُ، وَالجِنْسُ يَتَحَقَّقُ فِي المَجْمُوعِ كَتَحَقُّقِهِ فِي كُلِّ فَرْدٍ فَرْدٍ؛ فَطَبيعَةُ المُحْدَثِ تَسْتَلْزِمُ كَوْنَهُ مَخْلُوقًا مُمْكِنًا[3]، وَطَبيعَةُ

---

[1] – راجع الأستاذ عباس حسن: النحو الوافي . ١/ ٤٥٧. ط٣، دار المعارف . القاهرة، مصر ١٩٧٤م.

[2] – لاحظ أن الشيخ هنا يقول: مجموع المحدث والممكن. ولم يقل: مجموع المحدثات والممكنات. وهناك قال: الزنجي أسود، ومجموع الزنج سود. ولم يقل: مجموع الزنجي. والمطلوب التفكير في سبب هذه المغايرة الظاهرة بين تعبيري الشيخ..

[3] – لَقَدْ نَسِيَ الشَّيْخُ هُنَا أَنَّهُ فِي تَفْسِيرِ إِحْدَاثِ اللهِ لِمَا خَلَقَ يُقَرِّرُ الفَصْلَ بَيْنَ المُحْدَثِ وَالمَخْلُوقِ، وَأَنَّهُ مَعَ أَئمَّةِ السَّلَفِ عَامَّةً وَالإِمَامِ البُخَارِيِّ خَاصَّةً يَقُولُونَ بأَنَّ المُحْدَثَ فِي ذاتِ الإِلَهِ بِسَبَبِ حُدُوثِ فِعْلِ اقْتِضاءِ الذَّاتِ الإِلَهِيَّةِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَأَنَّ المُحْدَثَ مُسْتَقِلا عَن الذَّاتِ بِسَبَبِ حُدُوثِ فِعْلِ الخَلْقِ فِيهَا هُوَ المَخْلُوقُ فَقَطْ. وَمُقَلِّدَةُ الشَّيْخِ يَرَوْنَهُ أَجَلَّ مِنْ أنْ يَقَعَ التَّنَاقُضُ فِي قَوْلِهِ، وَالحَقُّ أَنَّ التَّنَاقُضَ وَاقِعٌ فِي قَوْلِ نَفْسِهِ وَفِيمَا يَنْسُبُهُ إِلَى غَيْرِهِ.

المُمْكِنِ إذا وُجِدَ تَسْتَلْزِمُ الافْتِقَارَ إلَى غَيْرِ مُمْكِنٍ ... »[١].

قُلْتُ: هَذا كَلامٌ مُسَلَّمٌ بقَطْعِ النَّظَرِ عَنْ تَقْسِيمِ الشَّيْخِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، إذا كَانَ قَدْ قَصَدَ بالطَّبيعَةِ مَا نَقُولُهُ فِي حَقِيقَةِ المُحْدَثِ الَّذِي يَكُونُ بتَأثِيرِ فَاعِلِهِ بَعْدَ أنْ لَمْ يَكُنْ، وَهِيَ لازِمَةٌ لِجِنْسِهِ فِي الذِّهْنِ حَيْثُ تُسَمَّى المَفْهُومَ، وَتَتَحَقَّقُ مَتَى تَحَقَّقَ الجِنْسُ فِيمَا يُوجَدُ بالفِعْلِ مِن الأفْرَادِ وَمَجْمُوعِهَا المُجْتَمِعِ وَالمُتَعَاقِبِ؛ فَالعَقْلُ الصَّحِيحُ المُدْرِكُ لِهَذِهِ الحَقِيقَةِ وَلِحَقِيقَةِ المَخْلُوقِ وَالمُمْكِنِ، لا بُدَّ أنْ يُسَلِّمَ أنَّ حَقِيقَةَ المُحْدَثِ تَسْتَلْزِمُ كَوْنَهُ مَخْلُوقًا مُمْكِنًا.

لَكِنَّ الشَّيْخَ يُطْلِقُ الجِنْسَ عَلَى مَا وُجِدَ مُتَعَاقِبًا فِي المَاضِي، وَيَجْعَلُ لَهُ حُكْمًا مُخْتَلِفًا عَنْ حُكْمِ المَجْمُوعِ، وَهُوَ يُفَرِّقُ بَيْنَ طَرْدِ كَوْنِ المُحْدَثِ مَخْلُوقًا وَمُمْكِنًا، وَكَوْنِ المُمْكِنَ مُفْتَقِرًا فِي حَقِّ الأفْرَادِ وَالمَجْمُوعِ وَالجِنْسِ جَمِيعًا، وَبَيْنَ كَوْنِ الحَادِثِ لَهُ أوَّلٌ؛ فَيَحْصُرُ ذلِكَ فِي حَقِّ المُفْرَدِ وَالمَجْمُوعِ المَوْجُودِ فِي زَمَانٍ وَاحِدٍ أو المَحْصُورِ بَيْنَ طَرَفَيْنِ، دُونَ الجِنْسِ الَّذِي يَعْنِي بهِ مَجْمُوعَ مَا وُجِدَ مُتَعَاقِبًا زَمَانًا بَعْدَ زَمَانٍ؛ فَيَقُولُ: «وَالحَوَادِثُ إذا حُكِمَ عَلَى مَجْمُوعِهَا بأنَّ لَهُ أوَّلاً، أوْ لَيْسَ لَهُ أوَّلٌ؛ فَهُوَ حُكْمٌ عَلَى الجِنْسِ المَجْمُوعِ. فَإنْ عُلِمَ أنَّ جِنْسَ الحَادِثِ لا يَكُونُ دَائِمًا مُتَّصِلاً؛ بَلْ لا يَكُونُ إلاَّ بَعْدَ عَدَمٍ، كَمَا عُلِمَ أنَّ كُلَّ فَرْدٍ فَرْدٍ مِنْ أفْرَادِهِ كَذَلِكَ كَانَ هَذا نَظِيرَ المُحْدَثِ وَالمُمْكِنِ؛ لَكِنَّ النِّزَاعَ فِي هَذا. فَإنَّا إذا عَرَضْنَا عَلَى العَقْلِ: المُحْدَثَ عَنْ عَدَمٍ مِنْ حَيْثُ هُوَ، مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ أفْرَادِهِ وَمَجْمُوعِهِ، هَلْ يَكُونُ مَخْلُوقًا مُمْكِنًا؛ جَزَمَ العَقْلُ بأنَّ مَا كَانَ مَخْلُوقًا مُحْدَثا؛ فَإنَّ كَوْنَهُ مُحْدَثا يَسْتَلْزِمُ كَوْنَهُ مُمْكِنًا؛ إذ لَوْ لَمْ يَكُنْ كَذلِكَ لَزِمَ كَوْنُهُ وَاجِبًا فَلا يُعْدَمُ، أوْ مُمْتَنِعًا فَلا يُوجَدُ. وَالمُحْدَثُ كَانَ مَعْدُومًا وَصَارَ مَوْجُودًا فَطَبيعَتُهُ تُنَافِي الوُجُوبَ وَالامْتِنَاعَ لا فَرْقَ فِي ذلِكَ بَيْنَ الوَاحِدِ وَالجِنْسِ. وَإذا عَرَضْنَا عَلَى العَقْلِ: الحَادِثَ. مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ أفْرَادِهِ وَجِنْسِهِ هَلْ يَسْتَلْزِمُ أنْ يَكُونَ مُنْتَهِيًا مُنْقَطِعًا لَهُ ابْتِداءٌ، أوْ لا يَسْتَلْزِمُ ذلِكَ بَلْ يُمْكِنُ دَوَامُهُ؟ لَمْ تَجِدْ فِي العَقْلِ

---

[١] - ابن تيمية: درء التعارض. ٩/ ١٤١.

مَا يَقْضِي بأنَّ جِنْسَ الحَادِثِ يَجِبُ أنْ يَكُونَ مُنْتَهِيًا لَهُ ابْتِدَاءٌ»[١].

وَأقُولُ: نَعَمْ، إنَّ العَقْلَ لا يَسْتَلْزِمُ شَيْئًا مِمَّا ذكَرَهُ الشَّيْخُ إذا عَرَضْنَا عَلَيْهِ الحَادِثَ؛ لَكِنْ بشَرْطِ أنْ يَكُونَ ذلِكَ العَقْلُ غَيْرَ عَالِمٍ بحَقِيقَةِ الحَادِثِ الَّذِي يُعْرَضُ عَلَيْهِ. وَأمَّا إنْ كَانَ عَالِمًا بأنَّ حَقِيقَةَ الحَادِثِ «**مَا لَهُ أوَّلٌ**»؛ فَإنَّهُ يَسْتَلْزِمُ طَرْدَ هَذِهِ الحَقِيقَةِ فِي مَجْمُوعِ مَا وُجِدَ مِنْ الحَوَادِثِ المُجْتَمِعَةِ، وَالحَوَادِثِ المُتَعَاقِبَةِ بلا فَرْقٍ؛ لأنَّ حَقِيقَةَ الحَادِثِ مَوْقُوفَةٌ عَلَى ثبُوتِ وُجُودِهِ بالفِعْلِ، لا عَلَى كَوْنِهِ فَرْدًا أوْ مَجْمُوعَ أفْرَادٍ مُجْتَمِعَةٍ أوْ مُتَعَاقِبَةٍ، وَكُلُّ مَا مَضَى مِن الحَوَادِثِ ـ بقَطْعِ النَّظَرِ عَنْ أفْرَادِهِ وَمَجْمُوعِهَا المُجْتَمِعِ وَالمُتَعَاقِبِ ـ قَدْ ثبَتَ أنَّهُ قَدْ وُجِدَ بالفِعْلِ بَعْدَ أنْ لَمْ يَكُنْ؛ فَيَلْزَمُ أنْ يَكُونَ لَهُ أوَّلٌ، كَمَا لَزِمَ أنْ يَكُونَ كُلُّ مُحْدَثٍ مَخْلُوقًا وَمُمْكِنًا، وَلَزِمَ أنْ يَكُونَ كُلُّ مُمْكِنٍ مُفْتَقِرًا ـ بقَطْعِ النَّظَرِ عَن الأفْرَادِ وَالمَجْمُوعِ.

وَالشَّيْخُ يَقُولُ بَعْدَ ذلِكَ: «وَالمَقْصُودُ الفَرْقُ بَيْنَ الزَّنْجِيِّ وَبَيْنَ الحَادِثِ، وَمِمَّا يُوَضِّحُ ذلِكَ أنَّا إذا قُلْنَا: كُلُّ زَنْجِيٍّ أسْوَدُ. لَمْ يَكُنْ فِي الزَّنْجِ مَا لَيْسَ بأسْوَدَ؛ لأنَّ هَذا النَّفْيَ يُنَاقِضُ ذلِكَ الإثبَاتَ، وَصِدْقُ أحَدِ المُتَنَاقِضَيْنِ اللَّذيْنِ لا يَرْتَفِعَانِ يُوجِبُ كَذِبَ الآخَرِ. فَإنَّا إذا قُلْنَا: بَعْضُ الزَّنْجِ لَيْسَ بأسْوَدَ. كَانَ مُنَاقِضًا لِقَوْلِنَا: كُلُّ زَنْجِيٍّ أسْوَدُ. فَإذا لَمْ يَكُنْ فِي الزَّنْجِ مَا لَيْسَ بأسْوَدَ لَزِمَ أنْ يَكُونَ جَمِيعُهُمْ سُودًا.

وَأمَّا إذا قُلْنَا: كُلُّ حَادِثٍ فَلَهُ أوَّلٌ. فَإنَّهُ يَلْزَمُ أنْ لا يَكُونَ فِي الحَوَادِثِ مَا لَيْسَ لَهُ أوَّلٌ، وَهَكَذا عَكْسُ نَقِيضِهِ؛ فَيَمْتَنِعُ أنْ يَكُونَ حَادِثٌ لَيْسَ لَهُ أوَّلٌ. وَهَلْ يَلْزَمُ مِنْ ذلِكَ أنْ تَكُونَ جَمْيعُ الحَوَادِثِ لَهَا أوَّلٌ، كَمَا لَزِمَ أنْ يَكُونَ جَمِيعُ الزَّنْجِ سُودًا؟ هَذا مَحَلُّ نِزَاعٍ»[٢].

وَإنَّنِي ـ عَلِمَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ ـ لأُجَاهِدُ نَفْسِي جِهَادًا كَيْ لا أكْتُبَ فِي حَقِّ الشَّيْخِ مَا لا يَلِيقُ، وَأنَا أُقَدِّرُ مَكَانَهُ فِي العِلْمِ بالفِقْهِ وَالحَدِيثِ؛ لَكِنَّهُ قَدْ احْتَرَفَ تَغْيِيرَ وَجْهِ العِبَارَةِ بَيْنَ المِثالِ الَّذِي يَقْبَلُهُ وَالمِثالِ الَّذِي يُخَالِفُ مَذهَبَهُ؛ لِيُوهِمَ ضِعَافَ العُقُولِ وُجُودَ فَرْقٍ بَيْنَهُمَا.

---

[١] – ابن تيمية: درء التعارض . ٩/ ١٤١، ١٤٢.

[٢] – السابق . ص ١٤٢، ١٤٣.

وَسَوْفَ أُكَرِّرُ صِيَاغَتَهُ لِمِثَالِ الزِّنْجِيِّ الأسْوَدِ، مَعَ ذِكْرِ الحَادِثِ الَّذِي لَهُ أَوَّلٌ بَدَلاً عَنْهُ.

(إذا قُلْنَا: كُلُّ **حَادِثٍ لَهُ أَوَّلٌ**. لَمْ يَكُنْ فِي **الحَوَادِث** مَا لَيْسَ **لَهُ أَوَّلٌ**؛ لأنَّ هَذا النَّفْيَ يُنَاقِضُ ذلِكَ الإثبَاتَ، وَصِدْقُ أحَدِ الْمُتَنَاقِضَيْنِ اللَّذيْنِ لا يَرْتَفِعَانِ يُوجِبُ كَذِبَ الآخَرِ. فَإنَّا إذا قُلْنَا: بَعْضُ **الحَوَادِث** لَيْسَ **لَهُ أَوَّلٌ**. كَانَ مُنَاقِضًا لِقَوْلِنَا: كُلُّ **حَادِثٍ لَهُ أَوَّلٌ**. فَإذا لَمْ يَكُنْ فِي **الحَوَادِث** مَا لَيْسَ **لَهُ أَوَّلٌ** لَزِمَ أنْ يَكُونَ جَمِيعُهُمْ **لَهُ أَوَّلٌ**).

وَأَقُولُ: لِيَمْتَحِنْ مَنْ شَاءَ هَذِهِ الصِّيَاغَةَ؛ فَهُوَ إمَّا أنْ يَقْبَلَ كَوْنَ الحَوَادِثِ جَمِيعًا لَهَا أَوَّلٌ مَا دَامَ كُلُّ فَرْدٍ مِنْهَا لَهُ أَوَّلٌ، وَأنَّ هَذا الحُكْمَ مُتَعَلِّقٌ بِثُبُوتِ وُجُودِ مَا هُوَ حَادِثٌ، كَمَا قَبِلَ أنَّ الزِّنْجَ جَمِيعًا سُودٌ مَا دَامَ كُلُّ فَرْدٍ مِنْهُمْ أسْوَدَ، وَأنَّ هَذا الحُكْمَ مُتَعَلِّقٌ بِثُبُوتِ وُجُودِ مَا هُوَ زَنْجِيٌّ. وَإمَّا أنْ يَرُدَّ الدَّلالَةَ فِي المِثَالَيْنِ مَعًا؛ فَيَخْرُجَ مِنْ جُمْلَةِ العُقَلاءِ؛ فَيُرِيحُ وَيَسْتَرِيحُ.

وَإنِّي لَسْتُ مُضْطَرًّا لِلكَلامِ بَعْدَ هَذا عَمَّا قَالَهُ الشَّيْخُ فِي الدَّلالَةِ عَلَى ثبُوتِ ذلِكَ النِّزَاعِ الَّذِي فَصَلَ بِهِ بَيْنَ المِثَالَيْنِ، وَلا حَاجَةَ لِلتَّبَرُّعِ بِهَذا؛ فَمَا قَالَهُ مَضَى أمْثَالُهُ فِيمَا سَبَقَ بَيَانُهُ مِنْ كَلامِهِ عَنِ الفَصْلِ فِي هَذا البَابِ بَيْنَ حُكْمِ المَجْمُوعِ المَوْجُودِ مُجْتَمِعًا فِي زَمَانٍ وَاحِدٍ، وَالمَجْمُوعِ الَّذِي وُجِدَ مُتَعَاقِبًا زَمَانًا بَعْدَ زَمَانٍ، وَهُوَ يُسَمِّيهِ نَوْعًا تَارَةً وَجِنْسًا تَارَةً أُخْرَى.

هَذِهِ هِيَ الأجْوِبَةُ الَّتِي ذكَرَهَا الشَّيْخُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي الرَّدِّ عَلَى اسْتِدْلالِ أبِي الحُسَيْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ البَصْرِيِّ الْمُتَكَلِّمِ الْمُعْتَزِلِيِّ (تـ٤٣٦هـ)، وَالحَقُّ أنَّ الشَّيْخَ إنْ كَانَ قَد اعْتَقَدَ أنَّهَا أجْوِبَةٌ تَرُدُّ الاسْتِدْلالَ عَلَى امْتِنَاعِ تَسَلْسُلِ الحَوَادِثِ بلا أوَّلٍ؛ فَهُوَ لا يَسْتَحِقُّ أنْ يَكُونَ صَاحِبَ دَعْوَى فِي أُصُولِ الدِّينِ؛ بَلْهَ أنْ يَكُونَ إمَامًا مُتَّبَعًا، وَإنْ كَانَ غَافِلاً عَنْ وُجُوهِ بُطْلانِ هَذِهِ الأجْوِبَةِ؛ فَحَقُّهُ الطَّلَبُ وَتَرْكُ الادِّعَاءِ، وَإنْ كَانَ قَدْ أوْرَدَهَا مَعَ العِلْمِ بِفَسَادِهَا؛ فَاللهُ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ حَسِيبُهُ، واللهُ حَسْبُنَا وَنِعْمَ الوَكِيلُ.

وَإذا رَجَعْنَا إلَى إمَامِ الحَرَمَيْنِ؛ فَسَنَجِدُ أنَّهُ مَعَ ذِكْرِ لِمَا اسْتَدَلَّ بِهِ أئِمَّةُ الأشْعَرِيَّةِ قَبْلَهُ ذَكَرَ تَأسِيسًا عَلَيْهِ صُورَةً لدَلِيلٍ إلْزَامِيٍّ أقَرَّ الدكتور عَبْد الرَّحْمَن بَدَوِيّ بأنَّ صِيَاغَتَهَا الخَاصَّةَ مِن ابْتِكَارِ الجُوَيْنِيِّ، وإنْ كَانَ أصْلُ الدَّلِيلِ قَدْ ظَهَرَ عِنْدَ الفَلاسِفَةِ الإسْلامِيِّينَ:

الكِنْدِي وَالفَارَابي وابنِ سِينَا، وأخَذَ بهِ بَعْدَ ذلِكَ القِدِّيسُ «بونا فنتورا» في دلائله على إبطال القَوْل بعَدَمِ تَنَاهِي الزَّمَان[1]. وَلَقَدْ عَلَّقَ إمَامُ الحرَمَيْن الجُوَيْنِيُّ نَفْسُهُ عَلَى صِياغَتِهِ المُبْتَكَرَةِ بأنَّ أصْلَهَا مِمَّا أشَارَ إليْهِ المَشَايخُ، وقال: «فَمَا تَرَكُوا مِمَّا مَهَّدُوهُ مِنْ قَوَاعِدِ العَقَائِدِ مُضْطَرَبًا لِلْمُتَأخِّرِينَ، وَلَكِنْ لَمْ أَرَ هَذِهِ الدّلالَةَ عَلَى هَذِهِ الصِّيغَةِ لِلْمُتَقَدِّمِينَ، وَهِيَ مِمَّا ألْهَمَنِي اللهُ ـ تعَالى ـ لِتَحْرِيرِهَا، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ في كِتَابِنَا هَذا سِوَاهَا لَكَانَ بالْحَرِيِّ أنْ يُغْتَبَطَ بهِ؛ فَإنَّ جُمْلَةَ مَذاهِبِ الدَّهْرِيَّةِ تَسْتَنِدُ إلَى إثبَاتِ حَوَادِثَ لا أوَّلَ لَهَا، وَفِي إيضَاحِ إفْسَادِ ذلِكَ تَصْرِيحٌ بمَنْعِ عَقَائِدِهِمْ بالنَّقْضِ وَالرَّفْضِ»[2].

قال إمامُ الحرَمَيْنِ: «وَمِنْ أوْضَحِ مَا نَتَمَسَّكُ بهِ أنْ نَقُولَ: إذا فَرَضْنَا الكَلامَ فِي وَقْتِنَا هَذا فَقَدْ انْقَضَى قَبْلَهُ مَا لا نِهَايَةَ لَهُ، وَلَوْ فَرَضْنَا قَوْلَنَا فِي الوَقْتِ المُتَقَدِّمِ عَلَى وَقْتِنَا بأحْقَابٍ وَدُهُورٍ؛ لَقَالَ الخَصْمُ فِيهِ: إنَّهُ انْقَضَى قَبْلَهُ مَا لا يَتَنَاهَى. وَلا يَزَالُ يُقَدِّمُ الوَهْمَ وَيُقَدِّرُ الانْقِضَاءَ قَبْلَهُ. ويجرُّنَا هذا الكَلامُ إلى أحَدِ أمْرَيْنِ كِلاهُمَا يَنْقُضَانِ أصُولَ الدَّهْرِيَّةِ:

أحَدُهُمَا: أنْ نَقُولَ: يَنْتَهِي الوَهْمُ إلَى وَقْتٍ يُقَالُ فِيهِ: الآنَ يَنْصَرِمُ مَا لا يَتَنَاهَى. حَتَّى لا يَتَحَقَّقَ هذا الْقَوْلُ قَبْلَ هذا الوَقْتِ. فإن ارْتَضَى الخَصْمُ ذلِكَ كَانَ بَاطِلا بضَرُورَةِ الْعَقْلِ؛ فَإنَّا نَعْلَمُ أنَّ تَقْدِيرَ وَقْتٍ قُبَيْلَ ذلِكَ الْوَقْتِ المُعَيَّنِ الَّذِي فَرَضْنَا فِيهِ الكَلامَ كَتَقْدِيرِ ذلِكَ الْوَقْتِ، وَلَيْسَ أحَدُهُمَا أوْلَى مِن الثانِي، ثمَّ كَذلِكَ القَوْلُ فِي وَقْتٍ قَبْلَهُ إلى غَيْرِ أوَّلٍ.

وَالَّذِي يُوَضِّحُ ذلِكَ: أنَّا لَوْ خَصَّصْنَا ذلِكَ بوَقْتٍ مُعَيَّنٍ لَزِمَ مِنْهُ ـ إذا نُفِيَ قَبْلَ هَذا الوَقْتِ ـ حَادِثٌ وَاحِدٌ؛ فَالَّذِي قَبْلَهُ مُتَنَاهٍ، وَمَا كَانَ مُتَنَاهِيًا لا يَصِيرُ بوَاحِدٍ غَيْرَ مُتَنَاهٍ. وَلا يَسُوغُ تَقْدِيمُ الوَهْمِ عَلَى ذلِكَ الوَقْتِ؛ فَقَدْ وَضَحَ بُطْلانُ ذلِكَ».

يَعْنِي أنَّه لَوْ تَمَّ تَخْصِيصُ مَا رَضِيَهُ المُخَالِفُ فِي التَّقْسِيمِ مِنْ صِدْقِ القَوْلِ بانْقِضَاءِ مَا لا

---

[1] – راجع الدكتور عبد الرحمن بدوي: مذاهب الإسلاميين . ص ٧١٤، ٧١٥. ط١، دار العلم للملايين . بيروت، لبنان ١٩٩٦م.

[2] – الجويني: الشامل . ص ٢١٨، ٢١٩.

أوَّلَ لَهُ فِي وَقْتٍ مُعَيَّنٍ لا يَصْدُقُ ذلِكَ الحُكْمُ قَبْلَهُ، فيُقَالُ فِي ذلِكَ الوَقْتِ المُعَيَّنِ دُونَ مَا قَبْلَهُ: وُجِدَ مِن الحَوَادِثِ مَا لا أَوَّلَ لَهُ. معَ أنَّ القَوْلَ بهَذا التَّخْصِيص باطلٌ أصْلاً؛ فَإنَّهُ لَنْ يَكُونَ قَبْلَ هَذا الوَقْتِ المُعَيَّنِ فِي التَّصَوُّرِ إلاَّ حَادِثٌ وَاحِدٌ تَمَّ اسْتِفْتَاحُ وُجُودِهِ فِي الوَقْتِ السَّابقِ لذلِكَ الوَقْتِ المُعَيَّنِ مُبَاشَرَةً، وَفْقَ مَا يَلْزَمُ من نَفْيِ صِدْقِ المَقُولَةِ فِيمَا يَسْبِقُ الوَقْتَ المُعَيَّنَ فِي أصْلِ الفَرْضِ مِن التَّقْسِيمِ. وإذا كَانَتْ الحَوَادِثُ مِنْ وَقْتِنَا إلَى ذلِكَ الوَقْتِ المُعَيَّنِ مَحْصُورَةً مُتَنَاهِيَةً بَيْنَ زَمَانَيْن مُعَيَّنَيْن؛ فَلَنْ تَكُونَ بإضَافَةِ حَادِثٍ وَاحِدٍ غَيْرَ مُتَنَاهِيَةٍ، وَهَذا لازِمٌ لا يَنْفَكُّ مِنْهُ مَنْ يَرْضَى تَخْصِيصَ القَوْلَ بانْقِضَاءِ الحَوَادِثِ بوَقْتٍ مُعَيَّنٍ لا يَكُونُ ذلِكَ القَوْلُ صَادِقًا قَبْلَهُ؛ سَوَاءٌ كَانَ مَا وُجِدَ فِي الوَقْتِ السَّابقِ لِلْوَقْتِ المُعَيَّنِ حَادِثا وَاحِدًا أوْ مَجْمُوعَ حَوَادِثَ غَيْرِ مُتَعَاقِبَةٍ تَمَّ اسْتِفْتَاحُ وُجُودِ آحَادِهَا جَمِيعًا فِي الوَقْتِ السَّابقِ لِلْوَقْتِ المُعَيَّنِ، وهذا لا حَاجَةَ لِذِكْرِهِ فِي الاسْتِدْلال عَلَى بُطْلانِ تَسَلْسُلِ الحَوَادِثِ المُتَعَاقِبَةِ بلا أوَّل؛ لَكِنَّنِي ذكَرْتُهُ مُرَاعَاةَ حَالِ نَاقِصِ العَقْلِ أنْ يَحْسِبَ فِي تَرْكِهِ وَجْهَ اعْتِرَاضٍ.

فَإنْ رَضِيَ مُدَّعِي تَسَلْسُلِ الحَوَادِثِ على التَّعَاقُبِ بلا أوَّل هَذا القِسْمَ؛ فَقَدْ انْتَهَى حَتْمًا إلَى القَوْلِ مَعَ إمامِ الحَرَمَيْنِ الجُوَيْنِيِّ بلُزُومِ انْتِهَاءِ الحَوَادِثِ إلَى أوَّل لَيْسَ قَبْلَهُ حَادِثٌ، وَرَجَعَ عَمَّا ادَّعَاه.

وإن أَبَى ذلِكَ وَزَعَمَ أنَّ القَوْلَ بانقضاءِ وُجُودِ الحَوَادِثِ المُتَعَاقِبَةِ بلا أوَّل - صَادِقٌ دَائِمًا لا يَنْتَهِي إلى وَقْتٍ فِيمَا مَضَى يَكُونُ غَيْرَ صَادِقٍ قَبْلَهُ، وَقَالَ بأنَّ هَذا الحُكْمَ ثابتٌ مُطَّرِدٌ فِي كُلِّ مَا مَضَى مِن الأَوْقَاتِ وَقْتًا قَبْلَ وَقْتٍ بلا نِهَاية؛ يَعْنِي أنَّهُ مُتَحَقِّقٌ أزَلاً مِنْ غَيْرِ أوَّل، وَهَذا هُوَ المُقابلُ المُنَاقِضُ للقِسْمِ الأَوَّل؛ فالقِسْمَةُ هُنَا مُنْحَصِرَةٌ بَيْنَ قِسْمَيْن ليسَ بَيْنَهُمَا وَاسِطَةٌ؛ فَحِينَئِذٍ يَقُولُ إمَامُ الحَرَمَيْن: «إنْ قَالَ ذلِكَ اتَّضَحَ تَنَاقُضُ قَوْلِهِ؛ فَإنَّ الَّذِي يَتَحَقَّقَ مِنْ غَيْرِ أوَّلِيَّةٍ لا يُتَصَوَّرُ أنْ يَقَعَ قَبْلَهُ شَيْءٌ؛ حتَّى يَكُونَ مَسْبُوقًا بِهِ، وَيَكُونَ المُتَقَدِّمَ عَلَيْهِ سَابِقًا لَهُ؛ إذْ مَا لا أوَّلَ لَهُ لا يُسْبَقُ؛ فَكَيْفَ يَتَحَقَّقُ قُبَيْلَ الانْقِضَاءِ المَحْكُومِ بهِ فِي الأزَلِ حَوَادِثُ ثمَّ انْقَضَتْ؟! وَلا تَنَاقُضَ يَزِيدُ عَلَى إثبَاتِ حَادِثٍ قَبْلَ الحُكْمِ فِيهِ بانْقِضَاءٍ أَزَلِيٍّ.

وَهَذا تَصْرِيحٌ بتَقْدِيمِ الحَادِثِ عَلَى الأَزَلِيِّ، وَهَذا بَاطِلٌ بضَرُورَةِ الْعَقْل»[1].

وقد مَثَّلَ إمَامُ الحَرَمَيْنِ الجُوَيْنِيُّ لِقَوْلِ مَنْ يُثبتُ حَوَادِثَ لا أَوَّلَ لَهَا بقول القائل: لا أُعْطِيكَ دِرْهَمًا إلاَّ وَأُعْطِيكَ قَبْلَهُ دِينَارًا، ولا أُعْطِيكَ دِينَارًا إلا وَأُعْطِيكَ قَبْلَهُ دِرْهَمًا. وقال: «فَلا يُتَصَوَّرُ أنْ يُعْطِيَ عَلَى حُكْمِ شَرْطِهِ دِرْهَمًا ولا دِينَارًا». وَذلِكَ لأنَّ القائلَ هُنَا عَلَّقَ إعْطَاءَ الدِّرْهَمِ أو الدِّينار الأخير عِنْدَ خَبَرِهِ عَلَى مَا سَبَقَهُ، ومَا سَبَقَهُ فَرْدٌ في سِلْسِلَةٍ لا أوَّلَ لَهَا، ومَا دَامَ هَذا الأَوَّلُ لا يَكُونُ أبَدًا؛ فإعْطَاءُ الدِّرْهَمِ أو الدِّينَارِ الأخير لَنْ يَكُونَ أبَدًا. ومَثَّلَ الجُوَيْنِيُّ أيْضًا لقول مَنْ يُثبتُ تَسَلْسُلَ الحَوَادِثِ بلا نِهايَةٍ في المُسْتَقْبَلِ بمثال إعْطاءِ الدِّينَارِ والدِّرْهَمِ أيْضًا: لا أُعْطِيكَ دِينَارًا إلا وَأُعْطِيكَ بَعْدَهُ دِرْهَمًا، ولا أُعْطِيكَ دِرْهَمًا إلا وَأُعْطِيكَ بَعْدَهُ دِينَارًا. وقال: «فَيُتَصَوَّرُ مِنْهُ أنْ يَجْرِيَ عَلَى حُكْمِ الشَّرْطِ». وذلك لأن هذا القائل يبدأ إعطاءَ الدراهِمِ أو الدَّنانيرِ بالأَوَّلِ المَوْجُودِ بالفعل في يدِهِ، ثمَّ يكون الثاني بعده، ثم الثالث، وهكذا يُتَصَوَّرُ منه دوامُ العطاءِ ما دَامَ مَوْجُودًا وَلَهُ خَزَائِنُ عَامِرَةٌ، يُعْطِي دِرْهَمًا بَعْدَ دِرْهَمٍ، وَدِينَارًا بَعْدَ دِينَارٍ[2].

وَقَدْ أشَارَ الشيخ ابْنُ تَيْمِيَّةَ إلَى كَلامَ الجُوَيْنِيِّ السَّابقِ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ قائلا: «وَهَذا التَّمْثِيلُ وَالمُوَازَنَةُ غَيْرُ صَحِيحَةٍ؛ بَل المُوَازَنَةُ الصَّحِيحَةُ أنْ تَقُولَ: مَا أعْطَيْتُكَ دِرْهَمًا **إلاَّ** أعْطَيْتُكَ قَبْلَهُ دِرْهَمًا. فَتَجْعَلَ مَاضِيًا قَبْلَ مَاضٍ، كَمَا جَعَلْتَ هُنَاكَ مُسْتَقْبَلا بَعْدَ مُسْتَقْبَلٍ. وَأمَّا قَوْلُ القَائِلِ: لا أُعْطِيكَ **حَتَّى** أُعْطِيَكَ قَبْلَهُ ـ فَهُوَ نَفْيٌ لِلْمُسْتَقْبَلِ حَتَّى يَحْصُلَ مِثْلُهُ فِي المُسْتَقْبَلِ وَيَكُونَ قَبْلَهُ؛ فَقَدْ نَفَى المُسْتَقْبَلَ حَتَّى يُوجَدَ المُسْتَقْبَلَ، وهذا ممتنع.

[أمَّا نَفْيُ] المَاضِي حَتَّى يَكُونَ قَبْلَهُ مَاضٍ؛ فَإنَّ هَذا مُمْكِنٌ. وَالعَطَاءُ المُسْتَقْبَلُ إيتَاؤهُ مِن المُعْطِي. وَالمُسْتَقْبَلُ الَّذِي لَهُ ابْتِدَاءٌ وَانْتِهَاءٌ لا يَكُونُ قَبْلَهُ مَا لا نِهَايَةَ لَهُ؛ فَإنَّ مَا لا نِهَايَةَ لَهُ

---

[1] – الجويني: الشامل . ص ٢١٧، ٢١٨.

[2] – راجع الجويني: الشامل . ص ٢١٩، ٢٢٠، وراجع له أيضا: الإرشاد . ص ٢٧.

فِيمَا يَتَنَاهَى مُمْتَنِعٌ»[١].

وَلَقَدْ تَرَكْتُ صِياغَةَ إمَامِ الحَرَمَيْنِ الجُوَيْنِيِّ، وَسَلَّمْتُ أصْلَ الاعْتِراضِ الشَّكْلِيِّ الَّذِي سَبَقَ إلَى تَقْرِيرِهِ الفَيْلَسُوفُ القُرْطُبيُّ أبُو الوَلِيدِ بنُ رُشْدٍ فيما يَتَعَلَّقُ بالصِّيَاغَةِ اللُّغَوِيَّةِ لِلْمِثالِ[٢]. وَقَبِلْتُ صِيَاغَةَ ابْنِ تيميَّةَ أوْ مَنْ نقَلَ عَنْهُ؛ فَمَنْ قَالَ لي: **مَا أَعْطَيْتُكَ دِرْهَمًا إلاَّ وَأَعْطَيْتُكَ قَبْلَهُ دِرْهَمًا**. كاذِبٌ في خَبَرِهِ، وَمُفْتَرٍ فِي قَوْلِهِ، مَا أَعْطَانِي شَيْئًا مِن الدَّرَاهِمِ التي زَعَمَ قَطُّ؛ مَا دَامَ إعْطَاؤهُ الدِّرْهَمَ اللاحِقَ مِنْ هَذِهِ الدَّرَاهِمِ المَزْعُومَةِ مَشْرُوطًا بتَقَدُّمِ مَاضِيَاتٍ لا أوَّلَ لَهَا، وَلا يَكُونُ صَادِقًا إلاَّ بمُضِيِّ وُجُودِ ذلِكَ الدِّرْهَمِ الأوَّلِ الَّذِي نَبْدَأُ بهِ عَدَّ مَا بَعْدَهُ مِنْ عَطَاءٍ. وَأمَّا مَنْ يَقُولُ لِي: **لاَ أُعْطِيكَ دِرْهَمًا إلاَّ وَأُعْطِيكَ بَعْدَهُ دِرْهَمًا**. فأمَدَّهُ اللهُ ـ تعالى ـ وَوَفَّقَهُ إلَى الصِّدْقِ فِيمَا قَالَ!!

ولئن اعتدنا في بحوثنا دراسة أقوال مُتَكَلِّمِي أهْلِ السُّنَّةِ؛ فَقَدْ يَكُونُ مِن الطَّرِيفِ أن أقدِّمَ هنا نموذجا لجهد كلامي شيعي اثنا عشري مما سبق أن فصلته في بحث الدكتوراه[٣]، ولا أحسَبُ أنَّهُ يُوجَدُ شَيْءٌ مِنْ سِمَاتِ الخِلافِ في هذه المسألة التي نحن بصددها بين مُتَكَلِّمِي أهْلِ السُّنَّةِ وَمُتَكَلِّمِي الشِّيعَةِ.

وأبُو الفَتْحِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْن عُثْمَانَ الكَرَاجِكِيُّ تَكَلَّمَ فِي إثباتِ حُدُوثِ العَالَمِ مِن طَرِيقِ دَلالَةِ حُدُوثِ الأعْرَاضِ المُتَعَاقِبَةِ عَلَى حُدُوثِ الأجْسَامِ التي لا تَخْلُو مِنْهَا، كالاجْتِمَاعِ وَالافْتِرَاقِ، وَالْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ، وَالألْوَانِ وَالرَّوَائِحِ وَالطُّعُومِ، وَنَحْوِ ذلِكَ مِنْ صِفَاتِ الأجْسَامِ التي يَدُلُّ عَلَى أنَّهَا أشْيَاءُ غَيْرُ الجسْمِ مَا نَرَاهُ مِنْ تَعَاقُبهَا عَلَيْهِ؛ لأنَّ الضِّدَّيْنِ المُتَعَاقِبَيْنِ لا

---

[١] – ابن تيمية: منهاج السنة النبوية. ١/ ٤٣٦. وقد صوبت بعض ألفاظ النص من تحقيق الأستاذ العلامة أحمد محمد شاكر لما نقله عنه القاضي علي بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي (ت٧٩٢هـ): شرح الطحاوية. ٦٩، ٧٠.

[٢] – راجع وجه انتقاد ابن رشد لهذا المثال من قبل في كتابه: مناهج الأدلة. ص ١٤٢، ١٤٣.

[٣] – راجع بحثي: الفكر الكلامي الاثنا عشري خلال القرن الخامس الهجري .. دراسة مقارنة بآراء أهل السنة. ص ٣٢٣: ٣٢٩. رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم. جامعة القاهرة ٢٠٠٥م.

يَجُوزُ فِي العَقْلِ أنْ يَكُونَا مُجْتَمِعَيْنِ فِي الجِسْمِ، وَإِنَّمَا وُجِدَ أحَدُهُمَا وَعُدِمَ الآخَرُ، وَهُمَا بذلِكَ مُحْدَثانِ؛ لأنَّ الَّذِي طَرَأَ وَوُجِدَ مُحْدَثٌ، وَالَّذِي انْعَدَمَ مُحْدَثٌ أيْضًا؛ لأنَّه لَوْ لَمْ يَكُنْ مُحْدَثا لَمَا جَازَ أنْ يَنْعَدِمَ.

ولا يَتَصَوَّرُ العَقْلُ أنَّ الأجْسَامَ تَخْلُو مِنْ هَذِهِ الأمُورِ؛ لأنَّ هَذا مِنْ بَدَائِهِ العُقُولِ وَأوَائِلِ العُلُومِ، وَهَذا كَافٍ فِي تَوْضِيحِ أنَّ الأجسامَ مُحْدَثَةٌ مِثلها؛ لشَهَادَةِ العَقْلِ بأنَّ مَا لَمْ يُوجَدْ عَارِيًا مِن المُحْدَثِ يَجِبُ أنْ يَكُونَ مِثلَهُ مُحْدَثًا لِوُجُودِهِ أوَّل[1].

وقد فَصَّل الكراجكي أيضا كلامَ شَيْخِهِ المُفِيدِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ النُّعْمَانِ (تـ٤١٣هـ) عن الزيادة والنقصان في الدلالة على حدوث العالم وعلى أن جميع الحوادث الماضية لا بُدَّ لَهَا مِنْ أوَّل، في الرَّدِّ عَلَى الدَّهْرِيَّةِ القائلينَ بقِدَمِ الصَّنْعَةِ وَالصَّانِعِ؛ فَقَالَ: «إنَّنَا فِي كُلِّ وَقْتٍ مِنْ أوْقَاتِ زَمَانِنَا بَيْنَ آخرِ مَا فِيهَا وَأوَّل مُسْتَقْبَلِهَا، فَقَدْ عَلِمْنَا لا مَحَالَةَ آخِرَ مَا مَضَى وَهُوَ أحَدُ طَرَفَيْهِ، ثمَّ نَحْنُ نَعْلَمُ عِلْمًا لا نَشُكُّ فِيهِ أنَّ مَا يَأْتي مِنَ مُسْتَقْبَلِ الحَوَادِثِ إلَى مِائةِ سَنَةٍ يُكَثِّرُ عَدَدَ المَاضِيَ وَيَزِيدُ فِيهِ؛ فَمَعْلُومٌ أنَّهُ قَبْلَ الزِّيَادَةِ أقَلُّ عَدَدًا مِنْهُ إذا انْضَمَّتْ الزِّيَادَةُ إلَيْهِ. وَهَذا يَدُلُّ عَلَى تَنَاهِي عَدَدِ مَا مَضَى وَحَصْرِ طَرَفَيْهِ؛ لأنَّهُ لَوْ كَانَ لا نِهَايَةَ لَهُ لَمْ تَتَصَوَّرْ العُقولُ دُخُولَ التَّكَثُّرِ فِيهِ. وَقَدْ صَحَّ بما بَيَّنَاهُ أنَّ الحَوَادِثَ المَاضِيَةَ تَصِيرُ إلى مِائةِ سَنَةٍ أكثرَ عَدَدًا مِمَّا هِيَ اليَوْمَ عَلَيْهِ. فَبَانَ بهَذا تَنَاهِيهَا وَصَحَّ أوَّلُهَا كَمَا صَحَّ آخِرُهَا»[2].

لَكِنَّ هَذِهِ الدّلالَةَ مِنْ صُوَرِ الدّلالَةِ المَشْهُورَةِ فِي الدَّرْسِ الكَلامِيِّ باسْمِ التَّطْبيق، فَتُوسَمُ بالتَّحَكُّمِ فِي إجْراءِ أحْكَامِ المُتَناهِي عَلَى غَيْرِ المُتَنَاهِي؛ فالزيادة لا تُدْرَكُ إلا بالإضَافَةِ إلى مَا لَهُ بدايَةٌ. والجَوابُ عن ذلك عَيْنُ مَا يَذكُرُه المُتَأخِّرُونَ مِنْ أنَّ إجْرَاءهَا إنَّمَا يَكُونُ فِيمَا وُجِدَ فِي نَفْسِ الأمْرِ؛ فَكُلُّ موجودٍ حادثٍ يَكُونُ استفتاحُ وُجُودِهِ حَدًّا تُعْقَلُ مَعَهُ الإضَافَةُ إلَى مَا مَضَى مِن الحَوَادِثِ بالفِعْلِ، وَجُمْلَةُ الحَوَادِثِ هِيَ جُمْلَةُ مَا اسْتُفْتِحَ وُجُودُهُ وَوَقَعَ بالفِعْلِ

---

[1] - انظر الكراجكي: كنز الفوائد . ١/ ١٧٧، ١٧٨.

[2] - السابق . ١/ ٣٥.

بَعْدَ أنْ لَمْ يَكُنْ. ثمَّ إنَّ هَذا الذي سَاقَه الكراجكيُّ وغيرُه من المتكلمين دَلِيلُ إثبَاتٍ لا مُعَارَضَةٍ، وإنْ عَارَضَ الخَصْمُ بامتناعِ إدْرَاكِ الزِّيَادَةِ عَلَى فَرْضِ أنَّ مَا مَضَى لا أوَّلَ لَهُ في تَعَاقُبِهِ حَادِثًا قَبْلَ حَادِثٍ؛ مُنِعَ ذَلِكَ بأنَّ مَا تمَّ اسْتِفْتَاحُ وُجُودِهِ وَوَقَعَ بالفِعْلِ لَهُ حَدٌّ كَانَ قَبْلَهُ مَعْدُومًا؛ فالزِّيَادَةُ بالإضَافَةِ إلَى مَا وُجِدَ وَوَقَعَ وَانْقَضَى حُدُوثُهُ هُنَا مَعْقُولَةٌ بالضَّرُورَةِ؛ بَلْ إنَّ فِي المُتَكَلِّمِينَ مَنْ صَرَّحَ بأنَّ العَدَمَ اللاحِقَ مُجَرَّدُ غَيْبُوبَةٍ زَمَنِيَّةٍ؛ فَهُوَ سَلْبُ الوُجُودِ فِي الزَّمَانِ الثانِي، وَلَيْسَ سَلْبًا لِلْوُجُودِ مُطْلَقًا، يَعْنِي أنَّ كُلَّ مَا حَدَثَ وُجُودُهُ مُجْتَمِعٌ فِي الوَاقِعِ لا بحَسَبِ الزَّمَانِ، عَلَى خِلافِ مُمْكِنِ الوُجُودِ الَّذِي لَمْ يَقَعْ وَلَمْ يُسْتَفْتَحْ وُجُودُهُ[١].

وعلى هذا قَامَ مَذْهَبُ جُمْهُورِ المُتَكَلِّمِينَ فِي اسْتِحَالَةِ تَسَلْسُلِ مَا اسْتُفْتِحَ وُجُودُه بالفِعْلِ بلا أوَّل، بلا شَرْطِ اجْتِمَاعِ هَذِهِ المَوْجُودَاتِ الحَادِثةِ فِي الزَّمَانِ وَتَرَتُّبِهَا تَرَتُّبًا طَبيعِيًّا أوْ وَضْعِيًّا عَلَى نَحْوِ مَا أخَذ بِهِ الفَلاسِفَةُ القُدَمَاءُ[٢].

فَإذا قَالَ دَهْرِيٌّ مُعَارِضٌ: «إنَّ جَمِيعَ مَا ذكَرْتُمُوهُ فِي المَاضِي عَائِدٌ عَلَيْكُمْ فِي المُسْتَقْبَلِ؛ لأنَّكُمْ تَقُولُونَ: إنَّ أفْعَالَ اللهِ ـ تعالى ـ المُسْتَقْبَلَةَ لا آخِرَ لَهَا. وَمَعَ هَذا فَقَدْ عَلِمْتُمْ أوَّلَهَا وَهُوَ أحَدُ طَرَفَيْهَا؛ فَيَجِبُ أنْ يَكُونَ مَا يُوجَدُ إلى مِائةِ سَنَةٍ يَنْقُصُ مِنْهَا. وَإذَا دَخَلَ النُّقْصَانُ فِيهَا دَلَّ عَلَى تَنَاهِيهَا وَانْحِصَارِ طَرَفَيْهَا». فجوابُ الكَرَاجِكِيِّ: أنَّ بَيْنَ المَاضِي والمُسْتَقْبَلِ فِي ذلِكَ فَرْقًا، وَهُوَ أنَّ الحَوَادِثَ المَاضِيَةَ لَيْسَ مِنْهَا إلا مَا كَانَ مَوْجُودًا قَبْلَ مُضِيِّه، فَقَدْ شَمِلَ جَميعَهَا حُكمُ الوُجُودِ؛ فوَجَبَ أنْ يَزِيدَ فِيهَا كُلُّ ما يَخرُجُ إلى الوُجُودِ. وَلَيْسَ المُسْتَقْبَلُ كذلِكَ لأنَّ حَوَادِثهُ لَمْ تُوجَدْ، وإنَّما هِيَ فِي إمْكَانِ الفَاعِلِ؛ فَلا يَصِحُّ فِيهَا

---

[١] – انظر العلامة محمد أعلى بن علي بن قاضي محمد حامد الفاروقي التهانوي (من علماء القرن الثاني عشر الهجري): كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم . ١/ ٤٣٠، ٤٣١ (مصطلح التسلسل). الطبعة الجديدة بإشراف الدكتور رفيق العجم. ط١ مكتبة لبنان ناشرون . بيروت، لبنان ١٩٩٦م.

[٢] – راجع السابق نفسه (مصطلح التسلسل). وراجع أيضا الشريف الجرجاني: شرح المواقف . ٤/ ١٦٧: ١٧٣. وراجع شيخ الإسلام مصطفى صبري: موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين وعباده المرسلين . ٢/ ٢٠٣، ٢٠٤.

النَّقْصُ، وَلا سَبيلَ إلَى القَوْلِ فِيهَا بالتَّنَاهِي[1].

وقد بَنَى الكَرَاجِكِيُّ عَلَى ذلك عددًا من الأدلة المتشابهة، مما يمكن أن يعترض عليه باستمرار تتابع المحدثات، ودَفَعَ الاعتراضَ ببيان الفَرْقِ بين الحوادث الماضية والمستقبلة بوجود الماضيات وانحصارها. ومثل لبيان الفرق بين ما وجد بالفعل في الماضي وما يمكن أن يوجد في المستقبل، بنحو ما ذكرناه من كلام إمام الحرمين، وصُورَةُ المِثَالِ في دُخُولِ دَارٍ بَعْدَ دَارٍ بَدَلاً مِنْ إعْطَاءِ دِرْهَمٍ أَوْ دِينَارٍ، والذي يعلق دخوله دارا على دخول دار قبلها بلا أول لا يَصِحُّ منه دخولُ شيء من الدُّورِ أبدًا، ولا يمكن ذلك إلا بأن يَبتدِئَ بواحدةٍ منها[2]. على حين أنه لو قيل له: لا تَدخُلَنَّ دارًا حتى تَدخُلَ بعدها دارًا غيرها. فهذا حُكْمُه حُكْمُ العَادِّ الذي يصِحُّ أن يعُدَّ ما دام حيًّا. فإذا كان ليس لوجوده آخر؛ صَحَّ أن ليس لعَدِّه آخر، ومع ذلك فلا بُدَّ من أن يكون لِعَدِّه أوَّل؛ لأن العدد لا يصح أن يتوالى إلا أن يكون له أول إمَّا واحِدًا، أو جملة يُبْتدَأُ بها تَقُومُ مَقَامَ الوَاحِدِ. وَهَكَذا كُلُّ مُحدَثٍ ظَهَرَ فِي الوُجُودِ وتَمَّ الفراغُ منه[3].

وقد وجَّه الكراجكي بعض الأسئلة على الدَّهرية في إطار المعارف الفلكية، وقد كان من رِجَالاتِ عِلْمِ الفَلَكِ فِي زَمَانِهِ؛ قاصدا تأكيد دلائلَهُ الأولى في إثبات أنَّ الحوادث لها أوَّل، فسأل عن حركات الشمس: ألم تتحرك بحَرَكَةٍ حتى تَحَرَّكَتْ قَبْلَها بحَرَكَاتٍ لا نهاية لها؟ فإن قالوا: بلى. قيل لهم: فإذا جاز أن تفرغ الحركات التي لا نهاية لها، وتحركت الشمس بها كلها حتى تنتهي إلى آخرها؛ فكذلك يجوز أن تتحرك بالحركات المستقبلة

---

[1] – انظر الكراجكي: كنز الفوائد . ١/ ٣٦. وذلك لأن الكلام فيما يكون في المستقبل من الحوادث كلام في معدوم لم يوجد؛ فلا يتصور فيه نقص ولا زيادة، بخلاف الماضي الذي وجد بالفعل؛ فيلزم حصره وعده كما يتم حصر وعد كل ما نراه موجودا.

[2] – وهذه التمثيل سبق إلى تقريره شيوخ المعتزلة وغيرهم من العدلية، كما نقل الكراجكي نفسه عن الشريف المرتضى في موضع لاحق من كنز الفوائد . ص ٤٥.

[3] – انظر الكراجكي: كنز الفوائد . ١/ ٣٧: ٣٩.

كلها حتى تفرغ منها، وتقف عند آخرها ولا يبقى مستقبل بعدها؟

قال الكراجكي: «فإن قالوا: إن المستقبلات لا كُلَّ في الحقيقة لها. أجابوا بمثل قولنا، ثم لم ينفعهم ذلك فيما سألنا؛ لأن الفراغ مما لا نهاية له قد صح عندهم، وهو غير صحيح عندنا؛ إذ يلزمهم تَقَضِّي المُستقبلات حتى توقف عند آخرها.

فإن قالوا: إن الشمس تتحرك بحركة واحدة باقية دائمة. قيل لهم: إنه ليس يلزمنا قبول ما لا طريق إلى فهمه ولا سبيل لمدعيه إلى إثبات علمه، وهذا الذي زَعَمْتُمُوهُ دَعْوَى عَارِيَةٌ مِنْ بُرْهَانٍ». وليس لهم في دعواهم انفكاك مما يلزمهم من القول بأنَّ ما لا نهاية له قد انقضى وفرغ منه ماضيا ومستقبلا.

وسأل الكراجكي أيضا عن دورات الشمس في الفلك: أيجوز أن تدور في المستقبل دورات بعد الدورات الماضية أم لا يجوز ذلك؟

وقال: «فإن قالوا: غير جائز. قيل لهم. لم زعمتم ذلك وعندكم أنها تدور في المستقبل دورات لا نهاية لعددها؟ أفليس في ذلك ما يفي بما قد مضى؟

فإن قالوا: لا يفي به جعلوا الماضي أكثر من المستقبل وأوجبوا تناهي المستقبل. وإن قالوا: إن الشمس ستدور دورات يفي عددها بما مضى أوجبوا تناهي ما مضى.

وقيل لهم: أفيبقى من المستقبل بعد ذلك بقية؟

فإن قالوا: لا. أقروا بوجود الأول والآخر، وأوجبوا تناهي الزمان من طرفيه، وجعلوا لدورات الشمس بداية ونهاية، وهو خلاف ما ذهبوا إليه.

وإن قالوا: إنها ستدور دورات يفي عددها بما مضى، ويبقى من المستقبل ما لا نهاية له أيضا. لم يبق شبهة في تناهي الماضي، وصح أوله وبطل مذهبهم في قدمه. والحمد لله»[١].

وعرض الكراجكي بعد ذلك شبهة لبعض الدهرية أوردها عليه في اجتماع لهما

---

[١] - الكراجكي: كنز الفوائد . ١/ ٣٩، ٤٠.

بالرَّمْلَةِ، ولم يقنع الكراجكي بما قَالَهُ فِي رَدِّها عَلَيْهِ في ذلِكَ المَجْلِسِ وَلَمْ يَحْكِهِ، وَإنَّما ذكَرَ الكلامَ الذي أفاده في دفعها من الشَّرِيفِ المُرْتَضَى عَلِيِّ بْنِ الحُسَيْنِ المُوسَوِيَّ البَغْدَادِيِّ (تـ٤٣٦هـ) في جَوَابِهِ الذي أرسله إليه، ثمَّ عَقَّبَ عليه بكلامٍ لبَعْضِ المُتَكَلِّمِينَ مُوَافِقٍ لِرَأْيِ أبي القَاسِمِ البَلْخِيِّ المُعْتَزِلِيِّ البَغْدَادِيِّ.

أما الشبهة، فمَبْنِيَّةٌ عَلَى دلالَةِ السَّبْرِ والتَّقْسِيمِ .. قَالَ المُلْحِدُ مُسْتَدِلاًّ على أن الصانع لم يتقدم الصنعة: إني وجدت ظاهرهما لا يخلو من ثلاث خصال: إما أن تتقدم الصنعة عليه، أو أن تتأخر عنه، أو أن يكونا في الوجود سواء.

وقد فَسَدَ باتِّفَاقٍ تَقَدُّمُ الصَّنْعَةِ عَلَى الصَّانِعِ.

أما تأخرها عنه فيزعم الملحد فساده بأنه بين أمرين: أولهما أن يكون تأخرها عنه بمدة محصورة وتقدير أوقات متناهية، والثاني أن يكون بمدة غير محدودة وتقدير أوقات غير متناهية.

والأوَّلُ باطلٌ؛ لأنَّ المُدَّةَ المَحْصُورَةَ وَالأوْقَاتَ المُتَنَاهِيَةَ لَهَا أوَّلٌ وَآخِر، وإذا كانَ آخِرُهَا حُدُوثَ الصَّنْعَةِ؛ فَأوَّلُهَا حُدُوثُ الصَّانِعِ.

والثاني باطلٌ أيْضًا؛ لأنَّ القولَ بمُدَّةٍ لا تُحَدُّ وتقديرَ أوقاتٍ لا تَتَنَاهَى وَلا تُحْصَرُ، يُنَافِي حُدُوثَ الصَّنْعَةِ؛ فَحُدُوثها يَعْنِي نِهَايَةَ المُدَّةِ الَّتِي هِيَ فِي أصْلِ الفَرْضِ غَيْرُ مُتَنَاهِيَةٍ.

قال الملحد: وَإنْ نَفَيْتُمْ الأوْقَاتَ وَالأزْمَانَ الَّتِي يَصِحُّ هَذا فِيهَا؛ فَإنَّهُ لا يُمْكِنُكُمْ إنْكَارُ تَقْدِيرِهَا، وَفِي التَّقْدِيرِ يَلْزَمُ هَذا هُنَا. وَهَذا دَلِيلٌ عَلَى أنَّ الصَّنْعَةَ وَالصَّانِعَ قَدِيمَانِ لَمْ يَزالا[1].

---

[1] - انظر الكراجكي: كنز الفوائد . ١/ ٤٢، ٤٣. وما أثبته هنا من صياغة الشبهة هو الصحيح الذي يعقل معه ألا يلتفت مثل الكراجكي إلى موطن دفعها لأول وهلة في مجلس إعلانها، ويحتاج في دفعها بما يقنع به إلى طول تأمل ومراجعة مع مراسلة الشيوخ، وقد أثبتها محقق الكتاب بصياغة لا تكاد تحقق من معناها شيئا.

والأصل في هذه الشبهة التسوية في إجراء مفهوم الزمان على الصانع والصنعة، والحق أن الزمان الذي هو مقدار قياس الحركات (أو ما به تقدير الحركات كما يقول الآمدي في المبين . ص ٩٦) عبارة عن نسبة بين طرفين محدثين؛ فهو ممتنع الوجود فيما بين الله . تعالى . والعالم المحدث، وممتنع الوجود لا

وَجَوَابُ الشريفِ المُرْتَضَى أنَّ الصَّانِعَ مُتقدِّمٌ عَلَى صَنْعَتِهِ مِنْ حَيْثُ كَانَ صَانِعًا، سَوَاءٌ كَانَ قَدِيمًا أوْ مُحْدَثا؛ لأنَّ تَقدُّمَ الفَاعِلِ عَلَى فِعْلِهِ حُكْمٌ يَجِبُ لَهُ مِنْ حَيْثُ كَانَ فَاعِلاً. ويستوي في هذا الحكمِ الفَاعِلُ القَدِيمُ وَالفَاعِلُ المُحْدَثُ. والأصلُ فِي ذلِكَ أنَّ الصَّانِعَ لَوْ لَمْ يَكُنْ مُتَقَدِّمًا عَلَى صَنْعَتِهِ، لَمْ تَكُنْ فِعْلا لَهُ وَلا حَادِثةً بهِ؛ فَمِنْ شَأْنِ الفَاعِلِ أنْ يَكُونَ قَادِرًا، وَلا يَقْدِرُ عَلَى المَوْجُودِ؛ لأنَّ وُجُودَهُ يُغْنِي عَنْ تَعَلُّقِ القُدْرَةِ بهِ، وَهَذا يَدُلُّ عَلَى اسْتِحَالَةِ أنْ يَكُونَ الصَّانِعُ وَالصَّنْعَةُ سَوَاءً فِي الوُجُودِ. وَيَسْتَوِي فِي هَذا الحُكْمِ الفَاعِلُ القَدِيمُ وَالفَاعِلُ المُحْدَثُ، غَيْرَ أنَّ الصَّانِعَ القَدِيمَ يَجِبُ أنْ يَتَقدَّمَ صَنْعَتَهُ بمَا إذا قَدَّرْنَاهُ أوْقَاتًا وَأزْمَانًا كَانَتْ غَيْرَ مُتَنَاهِيَةٍ وَلا مَحْصُورَةٍ، وَلا يَجِبُ هَذا فِي الصَّانِعِ المُحْدَثِ؛ فَالصَّانِعُ مِن المُحْدَثِينَ يَتَقَدَّمُ صَنْعَتَهُ بالزَّمَانِ الوَاحِدِ وَالأزْمَانِ المُتَنَاهِيَةِ المَحْصُورَةِ. وَإنَّمَا وَجَبَ ذلِكَ فِي الصَّانِعِ القَدِيمِ؛ لأنَّهُ لَوْ كَانَ بَيْنَ القَدِيمِ وَالمُحْدَثِ أوْقَاتٌ مُتَنَاهِيَةٌ لَخَرَجَ مِنْ كَوْنِهِ قَدِيمًا، وَدَخَلَ فِي حَدِّ المُحْدَثِ الَّذِي يَكُونُ لِوُجُودِهِ أوَّلٌ وَابْتِدَاء.

ثمَّ اعترض على اعتماد الملحد على الاتفاق في إفساد تقدم الصنعة على الصانع؛ فمثل هذا لا يعول فيه على الاتفاق، وإنما يلزم بيان طريق العلم من الضرورة أو الاستدلال. وَكَأَنَّ المرتضى يشير إلى أن دلالة نفي تقدم الصنعة على الصانع هي نفسها دلالة نفي كونهما سواء في الوجود.

ثمَّ تكلَّم على الفرق بين نفي الأول عن أفعال القديم ونفي الآخر بما يوافق كلام الكراجكي السابق، وذكر أن نفي الأوَّل والتناهي عن الأفعال من جهة الابتداء يخرجها عن كونها أفعالا، وليس كذلك نفي التناهي عنها من قبل آخرها.

ثم ختم نقضه لكلام الملحد بأنه صرح بأن الصنعة والصانع قديمان، ووَصْفُ القديم

يقدر في إجراء المسائل، وإنما يقدر الجائز. وهذا التقدير هنا من باب الفرض المحال، لا من باب فرض المحال لبيان حكمه، كما في دلالة التمانع التي يفرض فيها وجود إله ثان لبيان أن وجوده محال. وإنَّ تقدُّم الصانع على الصنعة هو المعقول من كونها فعلا له وحادثة به، كما سيأتي في كلام الشريف المرتضى. ووجود العالم مسبوق بالعدم، والعدم لا زماني؛ إذ لا يتصور معه حركة ولا متحرك أصلا.

بأَنَّهُ مَصْنُوعٌ يَنْقُضُ كَوْنَهُ قَديمًا، وَفي هَذا تَصْرِيحٌ مِنْهُ بأنَّ المُحْدَثَ قَدِيمٌ، وَالقَدِيم مُحْدَثٌ[1].

وقد عَلَّق الكراجكي على هذا الجواب بأن جميع ما فيه من إطلاق القول بأنَّ بَيْنَ القَديمِ وَأوَّلِ المُحْدَثاتِ أوْقَاتًا لا أوَّلَ لَهَا، إنما يُرادُ به تَقديرُ أوْقاتٍ دُونَ أنْ يَكُونَ القَصْدُ أوْقَاتًا في الحقيقة؛ لأنَّ الأوقاتَ أفْعَالٌ، وقد ثبت أن للأفعال أولا .. قال: «فلو قلنا إن بين القديم وأول الأفعال أوقاتا في الحقيقة؛ لناقضناه ودخلنا في مذهب خصمنا ـ نعوذ بالله من القول بهذا». ثمَّ أضاف نقلا عن بعض أهل العلم بالكلام أنه قال: «إنَّهُ لا يَنْبَغِي أنْ نَقُولَ: بَيْنَ القَدِيمِ وَبَيْنَ المُحْدَثِ. لأنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ إنَّمَا تَقَعُ بَيْنَ شَيْئَيْن مَحْدُودَيْن، وَالْقَدِيمُ لا أوَّلَ لَهُ. وَالوَاجِبُ أنْ نَقُولَ: إنَّ وُجُودَ القَدِيمِ لَمْ يَكُنْ عَنْ عَدَمْ ...، وَلَسْنَا نُرِيدُ بذلِكَ أنَّهُ كَانَ قَبْلَ أنْ فَعَلَ مُدَّةٌ يَزِيدُ امْتِدَادُهَا؛ لأنَّ هَذا هُو الحُدُوثُ وَالتَّجَدُّدُ، وَهُوَ مَعْنَى الزَّمَانِ وَالحَرَكَةِ».

وذكر ذلك المتكلم الاعتراض على قوله بأنه لا يثبت في الأوهام للمتقدم على المتأخر إلا الزيادة في امتداد الزمن. وأجاب بأنه ليس يجب إذا ثبت في الوهم أن يكون صحيحا ثابتا في واقع الأمر. ثم ساءل المعترض: أيثبت في الوهم ذلك مع فرض نفي الحركات والتغييرات، أم مع فرض إثبات ذلك؟ فإنه لو قال قائل: ليس يثبت في ذهني موجود ليس في جهة؛ فيجب أن يكون الباري ـ عز وجل ـ في جهة. فمن الممكن أن يقال له: إنما يثبت ذلك في الوهم متى فرضتموه جسما، وأما متى فرضتموه غير جسم ولا متحيز؛ فإنه لا يثبت ذلك في الوهم. فهكذا يكون جوابنا لكم.

وإن قال المعترض: إذا لم تثبتوا مدة مديدة قبل الفعل؛ فقد قلتم إن الباري سبحانه لم يتقدم فعله. **فالجواب**: بل نقول إنه يتقدم على معنى أن وجوده قارن عدمَ فعله، ثم قارن وجودَ فعله. وقولنا «**ثم**» يترتب على عدم الفعل لا غير.

قال: ونقول: إذا فعل الله سبحانه شيئا إنه يجوز أن يتقدم على معنى أنه يفعله

---

[1] – انظر الكراجكي: كنز الفوائد. ١/ ٤٣: ٤٥.

فيكون بينه وبين يومنا من الحوادث أكثر مما هو الآن وليس الكثرة والتقدم والتأخر راجعا إلا إلى الحوادث دون مدة يقع فيها.

وقد ذكر الكراجكي أنَّ ما حكاه من طريقة هذا المتكلم الموافقة لاختيار أبي القاسم البلخي الذي نفَى أيضا إطلاق القول بأنَّ بين القديم وأول المحدثات مدة ـ قاطع لمادة شبهة ذلك الملحد[١].

إنَّ حَاصِلَ مَا يَنْتَهِي إلَيْهِ الْمُتَكَلِّمُون أنَّ كُلَّ مَا اسْتُفْتِحَ وُجُودُه وَمَضَى وَاحِدًا كَانَ، أوْ آحَادًا مُجْتَمِعَةً، أوْ مُتَسَلْسِلَةً عَلَى التَّعَاقُبِ، كُلُّ ذلِكَ يَسْتَحِيلُ أنْ يَكُونَ غَيْرَ مُتَنَاهٍ بلا أوَّل. وقد رجع إلى هذا بعض فلاسفة الغرب المعاصرين؛ فَقَدْ عَزَا الأستاذُ التركيُّ إسماعيل فني (تـ١٩٤٦هـ) (**İSMAİL FENNİ ERTUĞRUL**) صاحب كتاب «**اضمحلال مذهب الماديين**» إلى أحد أهم الفلاسفة الفرنسيين «**رينوفيه ـ Renovier**» مؤسس الفلسفة الانتقادية الجديدة ـ أنه في كتابه «**فلسفة التاريخ التحليلية**» عِنْدَ انْتِقَادِهِ لِمَذْهَبِ «**التَّطَوُّر والتَّكَامُل**» الذي قال به «لامارك» ثم «دارون» ثم «اسبنسر»، وَبَيَانِهِ الفَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَذهَبِ «**الخلْق**» مِنْ حَيْثُ إنَّ الأوَّلَ لا يَضَعُ مَبْدَأً لِلْكَائِنَاتِ مِنْ جَانِبِ المَاضِي،

---

[١] – انظر الكراجكي: كنز الفوائد . ١/ ٤٥: ٤٨. وهذا لا يقال في تقدم وجوده . تعالى . على وجود مصنوعاته فقط؛ بل يقال في تقدم أجزاء الزمان بعضها على بعض؛ إذ لو كان تقدم بعضها على بعض بالزمان بحيث يكون ما مضى من الزمان على وجود المتقدم أكثر مما مضى على وجود المتأخر، كتقدم موسى على عيسى . عليهما السلام . لوجب أن يكون للزمان زمان، وهذا يفضي إلى التسلسل المحال، أو إلى وجود ما لا نهاية له من الأزمنة دفعة واحدة. ولا يصح أن يكون التقدم بالعلة كتقدم المضيء على الضوء الفائض عنه، وتقدم حركة الإصبع على تقدم حركة الخاتم، ولا بالذات كتقدم الواحد على الاثنين المُسمَّى بالتقدم الطبيعي أيضا؛ لاقتران المتقدم والمتأخر هنا وعدم الاقتران بين أجزاء الزمان. ولا يجوز أن يكون التقدم فيها بالشرف كتقدم العالم على الجاهل؛ لأنه لا فضل لجزء منها على آخر. ولا بالرتبة كتقدم الأقرب إلى مبدأ معين على ما سواه، وهو المسمى أيضا بالتقدم الوضعي؛ لعدم وجود ترتب عقلي ولا وضعي بين أجزاء الزمان؛ فكان القول في تقدم أجزاء الزمان بعضها على بعض بمعنى أن المتقدم منها كان موجودا مع عدم المتأخر، لا أنه يسبقه بوقت أو زمان متناه أو غير متناهٍ .. راجع شرح المواقف للشريف الجرجاني . ٦/ ٢٦٩: ٢٧١.

وَالثانِي يَضَعُهُ .. عَزَا إلَيْهِ أنَّه أبْطَلَ دَعْوَى تَسَلْسُلِ الحَوَادِثِ مِنْ غَيْرِ أنْ يَكُونَ لَهَا أوَّل، وقال: إنَّهُ بمَثابَةِ فَرْضِ عَددٍ غَيْرِ مُتَنَاهٍ مَوْجُودٍ فِعْلا وَحَقِيقَةً. وَذلِكَ تَنَاقُضٌ؛ لأنَّ العَدَدَ إنْ كَانَ مَوْجُودًا حَقِيقَةً فَلا يَكُونُ غيرَ مُتَنَاهٍ، وإنْ كَانَ غيرَ مُتَنَاهٍ فلا يُوجَدُ إلا فِي الذهْنِ؛ فَيُضَمُّ وَاحِدٌ دَائِمًا إلَى العَدَدِ المَوْجودِ في الذهْنِ، وَلكِنْ لا يُوجَدُ هَذا العَدَدُ حَقِيقَةً.

ولقد سَعَى الشيخ مصطفى صبري في بيان وجه التناقض المُشَارِ إلَيْهِ فِي العِبَارَةِ المنقولةِ عَنْ «**رينوفيه**» على نَحْوٍ يَجْعَلُ مِنْ شَرْحِهَا دَلِيلا عَقْلِيا قَائِمًا عَلَى اسْتِحَالَةِ وُجُودِ حَوَادِثَ لا أوَّلَ لَهَا؛ فَقَالَ: «ولعلَّ وَجْهَ التَّنَاقُضِ فِي وُجُودِ عَدَدٍ فِعْلا وَحَقِيقَةً غَيْر مُتَنَاهٍ، أنَّهُ يُمْكِنُ ضَمُّ وَاحِدٍ فِي الذِّهْنِ إلَى هَذا العَدَدِ [غَيْرِ المُتَنَاهِي] المَوْجُودِ فِي الخَارِجِ؛ فَيَلْزَمُ مِنْ قَبُولِهِ الضَّمَّ أنْ لا يَكُونَ غَيْرَ مُتَنَاهٍ؛ لأنَّهُ غَيْرَ مَضْمُومٍ أقَلُّ مِنْهُ مَضْمُومًا، وَقَدْ كُنَّا فَرَضْنَاهُ غَيْرَ مُتَنَاهٍ، وَهَذا هُوَ التَّنَاقُضُ.

الحَاصِلُ أنَّ غيرَ المُتَنَاهِي لَزِمَهُ أنْ لا يَكُونَ لِزيَادَةِ شَيْءٍ فِيهِ أوْ نَقْصِ شَيْءٍ عَنْهُ أيُّ تَأثِيرٍ فِي كَمِّيَّتِهِ؛ فَلا يَزْدَادُ بالزِّيادَةِ وَلا يُنْتَقَصُ بالنَّقْصِ وَيَتَساوَى الحَالانِ عَلَيْهِ، وَهُوَ تَنَاقُضٌ لِعَدَمِ كَوْنِ الزِّيَادَةِ زِيَادَةً وَالنَّقْصِ نَقْصًا؛ فَإنْ كَانَ لِلزِّيَادَةِ وَالنَّقْصِ تَأثِيرٌ فِيهِ ـ لا سِيَّمَا الزِّيادَة ـ فَهُوَ مُتَنَاهٍ يَسْتَكْمِلُ نَقْصَهُ بالزِّيَادَةِ، وَيَزِيدُهُ النَّقْصُ نُقْصَانًا، وَقَدْ فَرَضْنَاهُ غَيْرَ مُتَنَاهٍ؛ فَهَذا خُلْفٌ وَتَنَاقُضٌ. وَإلَى هَذا الحَاصِلِ تَرْجِعُ البَرَاهِينُ المُرَتَّبَةُ لإبْطَالِ التَّسَلْسُلِ، كَبُرْهَانِ التَّطْبِيقِ وَغَيْرِهِ، وَكُلُّه لإبْطَالِ غَيْرِ المُتَنَاهِي»[1].

ولم يكتفِ الشيخُ مُصطفى صبري بذلكَ؛ بلْ عَمَدَ فِيمَا بَعْدُ إلَى بَيَانِ أنَّ العَدَدَ لا يَكُونُ غَيْرَ مُتناهٍ فِي الخَارجِ وَلا فِي الذهْنِ أيْضًا، وَلَهُ فِي ذلِكَ كَلامٌ نَفِيسٌ يَلْزَمُ نَقْلُهُ بنَصِّهِ؛ فَإنَّهُ أعَادَ إيرادَ كلامِ «**رينوفيه**» ثمَّ عَلَّقَ عَلَيْهِ قَائلا: «فَكَأنَّ الفَيْلَسُوفَ يُسَلِّمُ بوُجُودِ الأعْدادِ [غَيْرِ المُتَنَاهِيَةِ] في الذهْنِ، وَإنْ لَمْ يُسَلِّمْ بوُجُودِهَا فِي الخَارِجِ. وَالحَقُّ أنَّ [غَيْرَ المُتَنَاهِي] لا يُوجَدُ فِي الذهْنِ أيْضًا .. نَعَمْ يُمْكِنُ فِي الذهْنِ دَائِمًا ضَمُّ وَاحِدٍ إلَيْهِ؛ لَكِنَّ ضَمَّ وَاحِدٍ إليْهِ

---

[1] – الشيخ مصطفى صبري: موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين. ٢/ ٢٠٢، ٢٠٣.

عَلَى الدَّوَامِ لا يَكُونُ حُصُولا عَلَى [غَيْرِ المُتَنَاهِي]؛ لأنَّ هَذا الضَّمَّ يَنْقَطِعُ بانْقِطَاعِ قُدْرَةِ صَاحِبِ الذهْنِ الَّذِي لا يَسْتَطِيعُ الاسْتِمْرَارَ فِيهِ إلَى الأبَدِ، وَلَوْ اسْتَطَاعَهُ فَلا يَسْتَطِيعُ الوُصُولَ إلَى نِهَايَةِ [عَدَمِ التَّنَاهِي]؛ فَعَدَمُ تَنَاهِي الأعْدَادِ يُمَاثِلُ عَدَمَ تَنَاهِي الحَادِثاتِ المُسْتَقْبَلَةِ، وَهُوَ جَائِزٌ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ لِعَدَمِ كَوْنِهِ لا تَنَاهِيًا حَقِيقِيًّا؛ لِتَنَاهِي كُلِّ مَا خَرَجَ مِنْهَا إلَى سَاحَةِ الوُجُودِ الحَقِيقِيِّ؛ فَعَدَمُ تَنَاهِيهَا إنَّمَا هُوَ بانْضِمَامِ مَا سَيُوجَدُ مِنْهَا إلَى مَا وُجِدَ فِعْلاً، وَمَهْمَا كَثُرَ الانْضِمَامُ وَتَوَالَى فَلا بُدَّ مِنْ بَقَاءِ مَا لَمْ يَنْضَمَّ بَعْدُ؛ [فَغَيْرُ المُتَنَاهِي هَذا] كَمَا قُلْنَا مُرَكَّبٌ مِن المَوْجُودِ وَالمَعْدُومِ؛ بَلْ [غَيْرُ المُتَنَاهِي] يَبْقَى دَائِمًا فِي جَانِبِ المَعْدُومَاتِ. وَكَذا الحَالُ فِي مَرَاتِبِ الأعْدَادِ المَوْجُودَةِ فِي الذهْنِ؛ فَالمَوْجُودُ مِنْهَا فِي الذهْنِ فِعْلاً يَكُونُ مُتَنَاهِيًا، كَمَا يَكُونُ مَا وُجِدَ مِن الحَادِثاتِ المُسْتَقْبَلَةِ مُتَنَاهِيًا دَائِمًا؛ إلاَّ أنَّ مَا وُجِدَ مِن الحَادِثاتِ المُسْتَقْبَلَةِ فِي الخَارِجِ، وَالأعْدَادِ المُرَتَّبَةِ فِي الذهْنِ، لَمَّا لَمْ يَقِفْ فِي حَدٍّ وَأمْكَنَ دَائِمًا انْضِمَامُ حَادِثَاتٍ جَدِيدَةٍ أوْ أعْدَادٍ جَدِيدَةٍ إلَيْهِ؛ خُيِّلَ إلَيْنَا كُلٌّ مِنْ هَذا المَوْجُودِ الخَارِجِيِّ وَالمَوْجُودِ الذهِنِيِّ المُتَنَاهِي فِي صُورَةِ [غَيْرِ المُتَنَاهِي]»[1].

وَهذا الكَلامُ فِي الحَقِيقَةِ يَعْمِدُ إلى إسقاط أحَدِ وُجُوهِ الاعتراضِ على بُرْهَانِ التَّطْبِيقِ المَشْهُور لدى المتكلمين في إبطال تسلسل الحوادث في المؤثرين وفي الآثار معا. وقد اعْتُرِضَ عَلَيْهِ أيضًا بثبوتِ أنَّ معلوماتِ الله ـ تعالى ـ غيرُ متناهية، وكذا مقدوراته. مع ذكر التفاوت بين المعلومات في تضمنها للواجب والمستحيل والممكن من جانب، والمقدورات في تضمنها لما هو ممكن فقط من جانب آخر[2]. وكلام الشيخ مصطفى صبري ـ رحمة الله تعالى عليه ـ نافِعٌ في هذا أيضا؛ لكنني أريد في هذا المَوْضِعِ أنْ أذكُر شَيْئًا أحْسَبُهُ حَاسِمًا فِي قَطْعِ مَادَّةِ النِّزَاعِ عِنْدَ المِلِّيِّينَ المُثبتِينَ لله ـ تَعَالى ـ عِلْمًا أزَلِيًّا ينكشفُ به كلُّ مَعْلُومٍ على

---

[1] – الشيخ مصطفى صبري: موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين . ٣/ ٣٧٤. وراجع أيضا العلامة محمد أعلى التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم . ١/ ٤٣١، ٤٣٢.

[2] – راجع السيف الآمدي: أبكار الأفكار . ١/ ١٥١، ١٥٢. وراجع أيضا السعد التفتازاني العلامة مسعود بن عمر بن عبد الله (ت٧٩٣هـ): شرح المقاصد . ١/ ٣٦٦: ٣٦٨.

وَجْهٍ لا يَكُونُ مَعَهُ جَهْلٌ قَطُّ، وَالْمُثبتِينَ للهِ ـ تَعَالى ـ قُدْرَةً أَزَلِيَّةً شَامِلَةً في تعلقها لِكُلِّ مُمْكِنٍ عَلَى وَجْهٍ لا يَكُونُ مَعَهُ عَجْزٌ قَطُّ؛ فالكلامُ هنا في بيان استحالة تَسَلْسُلِ الحَوادِثِ ـ التي وُجِدَتْ بعدَ أن لم تكن موجودة ـ بلا أوَّل، سَوَاءٌ أكَانَ الوُجُودُ ذِهْنِيًّا حاصلا في أذهان العباد الحادثةِ عُلُومُهُمْ عَلَى مَا بَيَّنَهُ الشيخُ مصطفى صبري في الأعدادِ وَعُقُودِهَا، أَمْ كَانَ ذلكَ الوُجُودُ حَاصِلا فِي نَفْسِ الأمْرِ خَارِجَ الذهْنِ.

وإذا كانت معلوماتُ الله ـ تعالى ـ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهَا مَعْلُومَةً لَهُ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ لا تَتَجَدَّدُ، وَلا تُوجَدُ بَعْدَ عَدَمٍ؛ فَهِيَ غَيْرُ دَاخِلَةٍ مِنْ هَذِهِ الجِهَةِ فِي مَحَلِّ النِّزَاعِ أَصْلاً، وَكَذا مَا يَكُونُ مِنْهَا مَوْجُودًا وَاجِبًا فِي نَفْسِ الأمْرِ. وَأَمَّا مَا وُجِدُ مِنْهَا فِي نَفْسِ الأمْرِ بَعْدَ أَنْ كَانَ مَعْدُومًا؛ فَيَجْرِي فِيهِ الدَّلِيلُ بلا إشْكَال دَالاً على أَنَّهُ مُتَنَاهٍ. وَمَا لَمْ يُوجَدْ فِي نَفْسِ الأمْرِ سَوَاءٌ أَكَانَ مُمْكِنًا يَقَعُ أَوْ لا يَقَعُ أَمْ كَانَ مُحَالاً؛ فَهُوَ غَيْرُ حَادِثٍ وَلَمْ يُسْتَفْتَحْ لَهُ وُجُودٌ؛ فلا يُعْتَرَضُ بعَدَمِ تنَاهِيهِ عَلَى تَنَاهِي مَا وُجِدَ مِن الحَوَادِثِ بالْفِعْل.

وَكَذا يَكُونُ الكَلامُ فِي مَقْدُورَاتِ اللهِ ـ تعالى ـ فِيمَا وُجِدَ مِنْهَا فِي نَفْسِ الأمْر، وَفِيمَا يُمْكِنُ وُجُودُهُ مِمَّا لَمْ يحدُثْ. وَهَذا يَعْنِي أَنَّ حُكْمَ عَدَمِ التَّنَاهِي المُسَلَّمَ لَدَى المِلِّيِّينَ في مَعْلُومَاتِ الله ـ تعالى ـ وَمَقْدُوراتِهِ، إنَّمَا هُوَ صَادِقٌ عَلَى المُرَكَّبُ مِن جُمْلَةِ المَوْجُودِ وَالمَعْدُوم؛ بَلْ غَيْرُ المُتَنَاهِي يَبْقَى دَائِمًا فِي جَانِبِ المَعْدُومَاتِ ـ كما قالَ الشيخُ مصطفى صبري، ولا يَعْنِي أبَدًا الحُكْمَ بعَدَمِ التَّنَاهِي عَلَى مَا وُجِدَ مِن الحَوَادِثِ بالفِعْل.

وأَمَّا مَا يُذكَرُ عَن التَّفَاوُتِ بَيْنَ مَعْلُومَاتِ اللهِ ـ تعالى ـ وَمَقْدُوراتِهِ؛ فَهُوَ مُراعَاةٌ لِغَيْرِ جِهَةِ عَدَمِ التَّنَاهِي، وَاشْتِغَالٌ بالزِّيَادَةِ وَالنَّقْص فِي المُتَعَيِّن والمَحْصُور عَقْلاً مِنْ تَعَلُّق الصِّفَاتِ بمَا تَتَعَلَّقُ بهِ؛ فَالعِلْمُ يَتَعَلَّقُ بانْكِشَافِ الوَاجِبِ وَالمُحَال وَالمُمْكِن عَلَى الحَقِيقَةِ بلا لَبْس، وَالقُدْرَةُ تَتَعَلَّقُ بالمُمْكِن فِي إيجَادِهِ وَإعْدَامِهِ؛ فيُقَالُ: إنَّ المَعْلُومَاتِ غَيْرَ المُتناهِيَةِ للهِ ـ تعالى ـ تَتَضَمَّنُ المَقْدُورَاتِ المُمْكِنَةَ غَيْرَ المُتَنَاهِيَةِ وَمَا يَزِيدُ عَلَيْهَا مِن الوَاجِبِ وَالمُحَال؛ فَيَكُونُ كُلُّ مَقْدُورٍ مَعْلُومًا، وَلا يَكُونُ كُلُّ مَعْلُومٍ مَقْدُورًا.

وإنَّمَا يُعْرَفُ ذلكَ التَّفَاوُتُ المُدَّعَى لَوْ كَانَ حَقِيقِيًّا فِي المَعْلُومَاتِ وَالمَقْدُوراتِ لَوْ كَانَ وَجْهُ

التَّعَلُّق فِيهِمَا وَاحِدًا، وَنَفِدَ أحَدُهِمَا قَبْلَ الآخَرِ، أوْ ظَهَرَ إمْكَانُ ذلِكَ، وَهَذا مُحَالٌ لا يَكُونُ قَطّ. وَلا تَفَاوُتَ بالنَّقْصِ وَلا الزِّيَادَةِ مِنْ جِهَةِ عَدَمِ التَّنَاهِي بَيْنَ مَا يَثبُتُ أنَّهُ غَيْرُ مُتَنَاهٍ فِي الحَقِيقَةِ. وَعِلْمُ اللهِ ـ تعالى ـ وَاجِبٌ لا حَدَّ لَهُ وَلا نِهَايَةَ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بهِ مِن المَعْلُومَاتِ، وَكَذا قُدْرَتُهُ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ وَاجِبَةٌ لا حَدَّ لَهَا وَلا نِهَايَةَ فِيمَا تَتَعَلَّقُ بهِ مِن المَقْدُوراتِ، وَهَذِهِ هِيَ جِهَةُ عَدَمِ التَّنَاهِي، وَمِنْ هَذِهِ الجِهَةِ نُقَرِّرُ أنَّ المَعْلُومَاتِ الَّتِي يَتَعَلَّقُ بهَا العِلْمُ الإلَهِيُّ لا نِهَايَةَ لَهَا وَلا نَفَادَ، وَنُقَرِّرُ أيْضًا أنَّ المَقْدُوراتِ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بهَا القُدْرَةُ الإلَهِيَّةُ لا نِهَايَةَ لَهَا وَلا نَفَادَ.

وَإذا كَانَ الشَّيْخُ ابنُ تَيْمِيَّةَ لَمْ يَقُلْ بقَوْل المُتَكَلِّمِينَ فِي حُدُوثِ آحادِ العَالَمِ وَجُمْلَتِهِ، وَلَمْ يَقُلْ بقَوْل الفَلاسِفَةِ فِي قِدَمِ مَادَّتِهِ المُعَيَّنَةِ؛ فَهُوَ فِي قَوْلِهِ بالقِدَمِ النَّوْعِيِّ المُفِيدِ لِتَسَلْسُلِ الحَوَادِثِ بلا أوَّلٍ أقْرَبُ إلَى الفَلاسِفَةِ مِنْهُ إلَى المُتَكَلِّمِينَ؛ فَمَا ذَهَبَ إلَيْهِ مِن الحُكْمِ بتَسَلْسُلِ حُدُوثِ ذوَاتِ العَالَمِ وَمَا يَقُومُ بهَا مِنَ الصِّفَاتِ بلا أوَّلٍ، مَعَ تَصْحِيحِ أنَّ المَادَّةَ لَمْ تَزَلْ لَهَا مَادَّةٌ، واعْتِقَادِ أنَّ اللهَ ـ تَعَالَى ـ يَخْلُقُ المَادَّةَ اللاحِقَةَ مِنْ مَادَّةٍ سَابقَةٍ أزَلاً وَأبَدًا، وَأنَّهُ لَمْ يَخْلُقْ شَيْئًا مِنْ لا شَيْءٍ ـ كُلُّ ذلِكَ يَقْتَرِبُ مُؤَدَّاهُ فِي الحَقِيقَةِ مِنْ حُكْمِ تَسَلْسُلِ حُدُوثِ «الصُّورَةِ» عِنْدَ الفَلاسِفَةِ القَائِلِينَ بقِدَمِ المَادَّةِ واسْتِمْرَارِ تَعَاقُبِ الصُّوَرِ عَلَيْهَا بلا نِهَايَةٍ؛ غَيْرَ أنْ ابْنَ تَيْمِيَّةَ كَانَ يُصَرِّحُ بأنَّ الظُّهُورَ الجَدِيدَ لِمادَّةِ المَوْجُودِ اللاَّحِقِ إعْدَامٌ لِلمَادَّةِ السَّابقَةِ الَّتِي اسْتَحَالَتْ كَائِنًا جَدِيدًا فِي سِلْسِلَةِ تَعَاقُبِ المَوْجُودَاتِ.

وَقَدْ كَانَ أكثرُ شيوخِ الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ الجَدِيدَةِ مِن المُعَاصِرِينَ يَتَحَاشَوْنَ الخَوْضَ فِي الكَلامِ عَنْ نَفْيِ تَسَلْسُلِ الحَوَادِثِ بلا أوَّلٍ؛ حَتَّى نَبَغَتْ فِيهِمْ مِنْ قَرِيبٍ بَاحِثَةٌ تُسَمَّى **كاملة الكواري،** حَمَلَتْ عَلَى عَاتِقِهَا مَسْئولِيَّةَ الدِّفَاعِ عَنْ رَأْيِ ابْنِ تَيْمِيةَ، وبيانِ أنَّه مُخَالِفٌ لِقَوْلِ الفَلاسِفَةِ، وأنَّهُ هُوَ قَوْلُ أئِمَّةِ السَّلَفِ؛ مِثل: أحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَالدَّارِمِيِّ، وَالْبُخَارِيِّ[١]، وَمَنْ جَاءَ بَعْدَهُمْ؛ فَكَتَبَتْ بَحْثَهَا بعُنْوَان: «**قِدَم العَالَمِ وَتَسَلْسُل الحَوَادِثِ بَيْنَ**

---

[١] – ينسبون هذا القول إلى البخاري، وكأنه لم يترجم في صحيحه لكتاب كامل بعنوان «**بدء الخلق**». وكأنه

شَيْخِ الإِسْلامِ ابْنِ تَيْمِيةَ وَالْفَلاسِفَةِ».

وَقَدْ قدَّم لهذا البحثِ الدكتور سَفَرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الحَوَالِي، الذي قَالَ في ختام تَقْدِيمِهِ بَعْدَ دِفَاعٍ مَجِيدٍ عَنْ تَسُلْسُل الحَوَادِثِ بلا أوَّل، وعن القِدَمِ النَّوْعِيِّ للحوادِثِ من آحادِ أعيانِ العَالَمِ: «وَقَدْ كَانَ مِنْ دَوَاعِي دَهْشَتِي وَإِعْجَابي أَنْ تَتَصَدَّى البَاحِثَةُ الفَاضِلَةُ لِهَذا المَوْضُوعِ، الذي قَصَّرتْ عَنْهُ هِمَمُ كَثِيرٍ مِنَ المُتَخَصِّصِينَ، وتُقدِمَ عَلَيْهِ حِينَ أَحْجَمُوا، وتَفهَمَ مَا عَجَزَ عَنْ فَهْمِهِ كثيرٌ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالبدْعَةِ عَلَى السَّوَاءِ، وَتَطلُعَ بهَذا المُؤَلَّفِ الذي يَدُلُّ عَلَى عُمْقٍ في التَّفْكِيرِ، وَجَلَدٍ عَلَى البَحْثِ العَسِيرِ ...».

وَلَسْتُ أُوقِظُ بهَذا الكَلامِ فِتْنَةً نَائِمَةً؛ فإِنَّمَا أَيْقَظَهَا مَنْ نَشَرَ ذلِكَ البَحْثَ عَلَى شَبَكَةِ الإِنْتَرْنِت، وأَتَاحَهُ للنَّاظِرِينَ وَالمُتَحَاوِرِينَ في عَدَدٍ مِن المَوَاقِعِ الحَامِلَةِ لِشِعَارِ السَّلَفِيَّةِ[1].

ولقد كان في شيوخنا من يُسَارِعُ إلى تكفير القائل بثبوتِ حَوَادِثَ لا أَوَّلَ لها؛ حَمْلا لقوله على قول الدَّهْرِيَّةِ الذي دعا المتكلمين في أوَّلِ الأمر إلى الكلام عن حدوث العالم جُمْلَةً وَاحِدَةً باعتباره مخلوقا مصنوعا لله ـ عز وجل ـ بكل مفرداته. وهذا التكفير بعيدٌ

لم يقل كلمته صريحة ظاهرة كما نقلناها من قبل عن كتابه «**خلق أفعال العباد**»، فيما أورده من كلام الإمام اللغوي أبي عبيدة؛ محتجا به على أن كلام الله ـ تعالى ـ ليس من جملة الخلق، فذكر قوله ـ تعالى ـ: ﴿**إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ**﴾ النحل/ ٤٠. ثم قال: «فأخبر أن أوَّلَ خلقٍ خلقه بقوله، وأول خلق هو من الشيء الذي قال: ﴿**وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ**﴾ الفرقان/ ٢. فأخبر أن كلامه قبل الخلق». فهذا هو الإمام البخاري يقرر فيما نقله بغير معارضة أن مخلوقات الله ـ تعالى ـ لها أول مسبوق بأمره وكلامه، وهو لا يقرر هذا الفهم فقط؛ بل يتخذه أصلا في بناء الحجة التي اعتمد عليها كثير من أئمة السلف كابن عُيَيْنَةَ وغيرِه في إثبات أن كلام الله ـ تعالى ـ غير مخلوق. وهؤلاء في سفه الحمق أو حمق السفه يصرون على أنه كان يعتقد ويقول بأن مخلوقات الله ـ تعالى ـ التي وجدت، وحصرها الوجود لا أول لها ..

[1] – من هذه المواقع:

www.khayma.com, www.alsalafyoon.com

ولا أعرف بالتحديد متى فرغت تلك الباحثة من عملها؛ لكنها رجعت فيه إلى كتاب أستاذنا الدكتور حسن الشافعي: «**الآمدي وآراؤه الكلامية**» المطبوع في عام ١٩٩٨م.

حُكْمُهُ ـ عِنْدِي ـ فِي هَـذِهِ المَسْـألَةِ عَمَّـنْ يَعْتَقِدُ أنَّ كُـلَّ مـا سِوَى اللهِ ـ تعـالى ـ مَخْلُـوقٌ وَمَصْنُوعٌ لَهُ، وَيُصَرِّحُ بأنَّ كُلَّ مـا يَتَعَـيَّنُ وجـودُه مـن هـذه المصنوعات مُحتـاجٌ في وجـوده واستمراره إلى الله ـ عزَّ وَجَلَّ ـ وإن أخطـأ سـبيلَ المَعْقُـولِ والحَـقِّ في هَـذِهِ المسـألة بشُـبْهَةٍ وَقَعَتْ له في فهم حقيقةِ الزَّمَان، ومعرفة حكم تقديره مع الجواز لا مع الاستحالة.

ولقد أعْجَبَنِي قَوْلٌ سَمِعْتُهُ مِنْ أحَدِ الأسَاتِذَةِ المُخْتَصِّينَ يَلْزَمُ عنْـهُ نَفْـيُ الـتكفير في هَـذِهِ المسـألة أصلا؛ لأنَّ هَذا الحُكم فرع العقل الصحيح، ومُثبِتُ تَسَلْسُلِ الحَوَادِثَ بلا أوَّل عـارٍ من العَقْلِ الذي يُدْرِكُ أنَّ كُلَّ مَا دَخَلَ الوجود بعد أن لم يكن ـ مَحْصُورٌ بالعـدد، وإنْ زَادَ عَدُّه عن إمكانات إحصائنا؛ فالله ـ تعالى ـ يُحصيه ويَعُدُّ أفرادَه عَدًّا.

وسواء أحصينا أو كان العَدُّ والإحصاءُ من الله ـ تعالى ـ وحـدَه؛ فـلا بُـدَّ مـن أوَّل، وإلا كان اللازم عن قِدَمِ الأنواعِ إبطـال المُحَاسَبَةِ في يـوم القيامـة أيضـا؛ متـى لم يكـن لأنـواع المخلوقات من المُحَاسَبينَ أوَّل، أمْ أنَّ عُقُولَ هؤلاء تُجَوِّزُ البَدْءَ وَالفَرَاغَ مِمَّـا لا نِهَايَـةَ لَـهُ!! وَإنِّي أتكلَّمُ هُنَا عَن المُحَاسَبينَ المَخْلُوقِينَ للهِ ـ عزَّ وجلَّ.

والسؤال: كيف يَثبُتُ بَدْءُ حسابِ ما لا أوَّل له منهم، وكيف يَثبُتُ الفَرَاغُ من حسـابِ هؤلاء؛ ليذْهَبَ أهْلُ النَّارِ إلى النَّارِ، وأهلُ الجنَّةِ إلى الجنَّةِ في يوم القيامة، وهو يـومٌ واحـدٌ كائنا ما كان طولُ زمانه؛ فليس منه ما قبله ولا ما بعـده مـن الأزمنـة الجاريـة علـى أهـل التعذيبِ في النَّارِ والتنعيمِ في الجنَّةِ؟!

وإنَّ الذي يُثبِتُ المعادَ ويُثبتُ الحسابَ في يوم القيامة، يلزَمُه أن يُثبِـتَ بدايـةً ونهايـةً لأنواعِ المُحاسَبينَ من الجِنِّ والإنس وما يعلمه الله ـ تعالى ـ من مخلوقاتـه الـتي لا يُحْصِـي أنواعَها وأفرادَها غيرُه. وإذا لم يجدوا في العقل ولا في السمع القاطع ما يمنع هذا الإلـزام، وقالوا: إن أهل الحساب لهم بداية ونهاية دون غيرهم مـن الخلائـق. فإنـا نسـألهم بمـاذا يفصلون بين أنواع المحاسبين وغيرهم من المخلوقات التي يقولون بأنها قديمة النـوع، ومـا من مخلوق من أفرادها إلا وقبله مخلوق؟

وإن عرَفَ هؤلاء بدلالة السمع المقطوع بثبوته أن للمكلفين مـن البشـرِ بدايـةً، وكانـت

هذه الدلالة مُخَصِّصَةً لهم من عُمُومِ الحَوَادِثِ التي لا أَوَّلَ لها؛ فأينَ لهم في السَّمْعِ المَقْطُوعِ بهِ مِثلُ ذلك في سائرِ المُحَاسَبِينَ يومَ القيامةِ؟ وإن لم يكن عندهم قاطع بأن إبليس أو غيره في الجن بمنزلة آدم ـ عليه السلام ـ في البشر؛ فكيف يكون حالهم فيما سوى ذلك من مخلوقات الله ـ تعالى ـ التي تفرد بإحصائها؟!

فإن قالوا على الاستثناء مع الحفاظ على القياس التيمي: المُحَاسَبُونَ لَهُمْ بدايَةٌ وَنِهَايَةٌ، وَمَا سِوَاهُمْ مِن المَخْلُوقَاتِ قَديمُ النَّوْعِ لا أوَّل له، كما أن نعيم أهل الجنة باقي النوع لا آخر له وليس فيه مخلوقٌ مُحَاسَبٌ.

قلنا لهم: بئس القياسُ قياسُكم الذي لا يجمع بين طرفيه جامع معقول؛ فإنَّ الله ـ تعالى ـ يوجد أصناف النعيم في الجنة مما لم يكن داخلا في الوجود أصلا، ولا نهاية لما يمكن أن يوجد في المستقبل في خزائن من إذا شاء قال كن فيكون؛ على أن مفردات هذا النعيم إذ تدخل في الوجود بالفعل لها أول، ولم يكن قبل وجود الجنة منها شيء؛ إلا إذا كان هؤلاء يعتقدون أيضا قِدَمَ الجنَّةِ بزعم أن المسلمين جميعا يعتقدون بقاءها.

لَكِنَّ تِلْكَ البَاحِثَةَ الَّتِي فَهِمَتْ مَا قَصَّرَ عنْ فَهْمِهِ كَثِيرٌ مِنْ أهْلِ السُّنَّةِ والبِدْعَةِ تَقُولُ: «لَيْسَ المُرادُ بالتَّسَلْسُلِ عَدَمَ الحَدِّ، وَلَكِنَّ المُرَادَ مِنْهُ عَدَمُ إمْكَانِ الحَصْرِ الَّذِي لا يَتَنَافَى مَعَ الحَدِّ؛ فَالأَعْدَادُ الكَسْرِيَّةُ مَا بَيْنَ الصِّفْرِ وَالوَاحِدِ لا حَصْرَ لَهَا، وَلَهَا حَدَّانِ مِنْ أَسْفَلَ وَمِنْ أعْلَى. وَهَذا هُو الفَارِقُ بَيْنَ عَدَمِ إمْكَانِ الحَصْرِ مَعَ وُجُودِ الحَدِّ، وَبَيْنَ مَا لا حَدَّ لَهُ أَصْلاً؛ فَعُلِمَ مِنْ ذلِكَ أنَّ المَخْلُوقَاتِ لِكَوْنِهَا مَحْدُودَةً بالعَدَمِ ابْتِدَاءً وَانْتِهَاءً فَلَيْسَ المُرَادُ فِي تَسَلْسُلِهَا عَدَمَ الحَدِّ كَمَا هُوَ بَيِّنٌ قَطْعًا، وَالَّذِي لا حَدَّ لَهُ كَالأَعْدَادِ يَتَسَلْسَلُ إلَى مَا لا نِهَايَةَ لَهُ مِنْ غَيْرِ حَصْرٍ وَلا حَدٍّ، وَمِنْ هُنَا كَانَ بالإمْكَانِ حَشْرُ الخَلْقِ فِي مَكَانٍ لِكَوْنِهِمْ تَحْتَ الحَدِّ، وَمَا أعْجَزَنَا حَصْرُهُ مِن المَحْدُودَاتِ فَإنَّهُ لا يُعْجِزُ اللّهَ».

قُلْتُ: سُبْحَانَ رَبِّي، هَذا فَتْحٌ جَدِيدٌ غَيْرُ مَسْبُوقٍ فِي فَهْمِ عُلُومِ الرِّيَاضَةِ وَالحِسَابِ! وَهَذِهِ البَاحِثَةُ الَّتِي تُفَرِّقُ بَيْنَ المَحْصُورِ وَالمَحْدُودِ ـ عَلَى سُنَّةِ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الحَادِثِ أو المُحْدَثِ وَالمَخْلُوقِ ـ لا تَعْقِلُ أنَّ القِسْمَةَ فِي كُسُورِ الأعْدَادِ دَائِمًا مَحْدُودَةٌ وَمَحْصُورَةٌ فِي

الذِّهْنِ؛ فَنَحْنُ نُقَسِّمُ الوَاحِدَ الصَّحِيحَ عَلَى عَشَرَةٍ؛ فَهَذِهِ قِسْمَةٌ مَحْصُورَةٌ مَحْدُودَةٌ، ثُمَّ نُقَسِّمُهُ عَلَى مِائةٍ، ثمَّ نُقَسِّمُهُ عَلَى ألفٍ، ثمَّ عَلَى مِلْيُونٍ أوْ بلْيُون ...؛ فَكُلُّ قِسْمَةٍ يَفْرِضُها العَاقلُ فِي ذهْنِهِ مَحْصُورَةٌ وَمَحْدُودَةٌ بأوَّلٍ وَآخِرٍ؛ لَكِنَّ الذهْنَ فِي الفَرْضِ يَنْقُضُ قِسْمَةً وَيَفْرِضُ غَيْرَهَا وَاحِدَةً بَعْدَ وَاحِدَةٍ إلَى أنْ يَنْقَطِعَ، كَمَا أنَّه إذا فَرَضَ عَدَدًا صَحِيحًا فَلَهُ أنْ يَزِيدَ عَلَيْهِ فِي الفَرْضِ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ، أوْ جُمْلَةً بَعْدَ جُمْلَةٍ إلَى أنْ يَنْقَطِعَ؛ فَالعَاقِلُ يَعْلَمُ أنَّهُ لا يَجْتَمِعُ فِي الذهْنِ دفْعَةً وَاحِدَةً ما لا نِهَايَةَ لَهُ مِن الأعْدَادِ الصَّحِيحَةِ، وَلا مَا لا نِهَايَةَ لَهُ مِن أقْسَامِ كُسُورِ الأعْدَادِ؛ بَلْ الَّذِي يُوجَدُ فِي الذهْنِ فَرْضُ عَدَدٍ يُمْكِنُ أنْ يُضَافَ إلَيْهِ غَيْرُهُ فَرْضًا، وَيُوجَدُ فِي الذهْنِ مِنْ فَرْضِ كُسُورِ الأعْدَادِ قِسْمَةٌ يُمْكِنُ نَقْضُهَا وَفَرْضُ قِسْمَةٍ غَيْرِهَا.

وَلَيْسَ هَذا حَالَ البَاحِثةِ الَّتِي فَهِمَتْ مَا قَصَّرَ عنْ فَهْمِهِ كَثِيرٌ مِنْ أهْلِ السُّنَّةِ وَالبِدْعَةِ وَحْدَهَا؛ بَلْ إنَّ شَيْخَهَا الَّذِي وَصَفَهَا بذلِكَ يَنْقُلُ عَنْ أحَدِ عُلَمَاءِ الرِّيَاضَةِ الحَدِيثَةِ، فِي أثنَاءِ تَقْدِيمِهِ، ما يَحْسَبُ أنَّه مُسَوِّغٌ لِلتَّسَلْسُلِ التَّيْمِيِّ، وَقَاطِعًا فِي بَيَانِ فَسَادِ بُرْهَانِ التَّطْبِيقِ: «إنَّكَ لَو افْتَرَضْتَ رَقْمًا هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ وَاحِدٍ، وَعَلَى يَمِينِهِ مِن الأصْفَارِ مَا لَوْ جُعِلَتْ الأرْضُ وَرَقَةً وَاحِدَةً لَوَصَلَ خَطُّ الأصْفَارِ إلَى نِهَايَتِهَا؛ بَلْ لَوْ ضَاعَفْتَ الوَرَقَةَ مِلْيَارَاتِ الأضْعَافِ، ثمَّ قَارَنْتَ هَذا الرَّقْمَ باللانِهَايَةِ؛ لَكَانَتْ نِسْبَتُهُ هُوَ وَالرَّقْمُ (وَاحِد) سَوَاءً». ثمَّ يُعَلِّقُ عَلَى مَا نَقَلَهُ قَائِلا: «وَهَكَذا يَتَّضِحُ أنَّ اسْتِدْلالَ المُتَكَلِّمِينَ ببُرْهَانِ التَّطْبِيقِ فَاسِدٌ؛ فَلا فَرْقَ بَيْنَ عَالَمٍ وَاحِدٍ أوْ حَادِثٍ وَاحِدٍ، وَبَيْنَ أُلُوفِ المِلْيَارَاتِ مِن العَوَالَمِ أو الحَوَادِثِ مَا دَامَ أحَدُ طَرَفِي السِّلْسَلَةِ لا نِهَائِيًّا. وَإذا قَصَّرَتْ عُقُولُنَا عَنْ تَصَوُّرِ عَدَدٍ مَا مِن العَوَالِمِ أو الحَوَادِثِ مَهْمَا كَبرَ[1]؛ فَنَحْنُ عَنْ تَصَوُّرِ مَا لا نِهَايَةَ لَهُ أعْجَزُ، وَبالتَّالِي يَكُونُ نَفْيُ وُجُودِ هَذِهِ العَوَالِمِ غَيْرِ المُتَنَاهِيَةِ إنَّمَا هُوَ هُرُوبٌ مِن الإقْرَارِ بعَجْزِ عُقُولِنَا. وَالفَرْضُ الصَّحِيحِ هُوَ أنْ نُقِرَّ بأنَّ كِلا طَرَفَي السِّلْسَلَةِ لا نِهَائِيٌّ».

---

[1] – مراده: إذا كان كبيرا.

وَلَوْ أحْسَنَ الشَّيْخُ الحَوَالِي فَهْمَ بُرْهَـانِ التَّطْبِيـقِ؛ لأَدْرَكَ أنَّـهُ قَـائِمٌ عَلَـى هَـذا الأسَـاسِ الرِّيَاضِي بالفِعْلِ؛ فَلَوْ فُرِضَ وُجُودُ حَوَادِثَ لا نِهَايَةَ لَهَـا؛ لَلَـزِمَ أنَّهَـا لا تَقْبَـلُ الزِّيَـادَةَ وَلا النَّقْصَ لاسْتَوَاءِ النِّسْبَةِ كَمَا نَقَلَ؛ لَكِنَّ مَا وَقَعَ مِنَ الحَوَادِثِ بالفِعْلِ فِي الوُجُـودِ بَعْـدَ أنْ لَـمْ يَكُنْ قَابِلٌ بالضَّرُورَةِ للزِّيَادَةِ؛ فَلا تَكُـونُ هَـذِهِ الحَـوَادِثُ غَيْـرَ مُتَنَاهِيَـةٍ. وَالأَصْـلُ فِـي هَـذا البُرْهَانِ أنَّه لَوْ كَانَ هُنَاكَ مَوْجُودَانِ مُتَغَايِرَانِ، وَهُمَا غَيْرُ مُتَنَاهِيَيْنِ، لَـا تَمَيَّـزَ أحَـدُهُمَا عَـنِ الآخَرِ مِنْ حَيْثُ الكَمُّ المُنْفَصِلُ وَالمُتَّصِلُ ذاتِيًّا كَانَ أوْ عَرَضِيًّا بوَجْهٍ مُطْلَقًا؛ فَلا يُقَالُ مِنْ هَـذِهِ الجِهَةِ إنَّهُمَا مُخْتَلِفَـانِ بزِيَـادَةِ أحَـدِهِمَا وَنَقْـصِ الآخَـرِ وَلا مُتَسَـاوِيَانِ؛ لأنَّهَـا فِـي حَقِّهِمَـا مُمْتَنِعَةٌ أصْلاً، أوْ فَهُمَا مَحْدُودَانِ غَيْرُ مُتَنَاهِيَيْنِ.

وَحِرْصًا عَلَى حُسْنِ الفَهْمِ أقُولُ: لَوْ كَانَ وُجُودُ اللهِ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ الثابتُ بالفِعْـلِ لَـهُ كَـمٌّ عَرَضِيٌّ يُقَدَّرُ بوَحَدَاتِ الزَّمَانِ؛ لأَجْرَيْنَا عَلَيْهِ بُرْهَانَ التَّطْبِيقِ، وَقُلْنَا: إنَّ زَمَـانَ وُجُـودِهِ مِـنْ هَذا اليَوْمِ الأخِيرِ إلَى مَا سَبَقَ مِنْ وُجُودِهِ فِي المَاضِي أكْثَرُ مِنْ زَمَانِ وُجُودِهِ مِنْ طُوفَـانِ نُـوحٍ إلَى مَا سَبَقَ مِنْ وُجُودِهِ فِي المَاضِي. لَكِنَّ هَذا مُمْتَنِعٌ فِي حَقِّ اللهِ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ لأنَّهُ مَوْجُـودٌ وَاجِبٌ لَيْسَ لَهُ كَمٌّ يَكُونُ أكْثَرَ وَأكْبَرَ، أوْ أقَلَّ وَأصْغَرَ؛ فَهَـلْ يَكُـونُ هَـذا الحُكْـمُ لِلْحَـوَادِثِ الَّتِي وَقَعَتْ بالفِعْلِ بَعْدَ أنْ لَمْ تَكُنْ مَوْجُودَةً، وَكَانَ لَهَا فِي نَفْسِ الأمْرِ كَمٌّ ذاتِيٌّ وَعَرَضِيٌّ؟!

وَأمَّا أنَّ العَقْلَ عَاجِزٌ عَنْ إدْرَاكِ حَقِيقَةِ مَا لا يَتَنَاهَى بالفِعْلِ؛ فَنَعَمْ إنَّـهُ لا يُـدْرِكُهَا بـلا نِزَاعٍ بإجْمَاعِ مُتَكَلِّمِي أهْلِ السُّنَّةِ؛ لَكِنَّ العَاقِـلَ يَحْكُـمُ بثُبُوتِهَـا فِـي نَفْـسِ الأمْـرِ مَتَـى قَـامَ الدَّلِيلُ القَاطِعُ، وَعَلَى هَذا نُسَلِّمُ عَقْلا وُجُـودَ اللهِ ـ عَـزَّ وَجَـلَّ ـ المَوْصُـوفِ بصِـفَاتِ الكَمَـالِ وَالجَمَالِ وَالجَلالِ، دُونَ الإحَاطَةِ بحَقِيقَةِ هَذا الوُجُودِ الوَاجِبِ غَيْرِ المُتَنَاهِي.

وَالمُتَكَلِّمُ لا يَنْفِي ثبُـوتَ حَـوَادِثَ لا نِهَايَـةَ لَهَـا لأنَّ العَقْـلَ مُقَصِّـرٌ عَـنْ إدْرَاكِ عَـدَدِهَا، وَعَاجِزٌ عَنْ القِيَامِ بإحْصَائِهَا عَلَى وَجْهِ التَّمَامِ؛ فَهُوَ مُسَلِّمٌ بوُجُودِ نِعَمِ اللهِ ـ تَعَـالى ـ عَلَيْـهِ، وَمُسَلِّمٌ بكَوْنِهِ عَاجِزًا عَنْ إحْصَائِهَا، مَعَ أنَّ مَا وُجِدَ مِنْهَـا مَحْصُـورٌ يُحْصِيهِ خَالِقُـهُ ـ جَـلَّ وَعَلا ـ الَّذِي يَعْلَمُ مَا خَلَقَ وَيَعُدُّه عَدًّا. إنَّمَا يَنْفِي المُتَكَلِّمُ ثبُـوتَ حَـوَادِثَ لا نِهَايَـةَ لَهَـا لأنَّ فَرْضَ ثبُوتِهَا مُفْضٍ إلَى ثبُوتِ المُحَالِ عَقْلاً، كَمَا أنَّ فَرْضَ ثبُوتِ إلَهٍ ثانٍ مُفْضٍ إلَـى ثبُـوتِ

المُحَال، فَيَجِبُ نَفْيُهُ.

وَلَيْتَ شِعْرِي كَيفَ يَخْلُصُ لهؤلاء احْتِجَاجٌ عَلَى بَعْضِ مُلحِدِي عَصْرِنَا القَـائِلِينَ بتطـوُّرِ الخَلائِقِ، وَالمُعْتَقِدِينَ أنَّ البَشَرَ مُتَحَوِّلُون عَنْ كَائِنَاتٍ حَيَّةٍ سَابقَةٍ مِنَ الحَيَوَان فِي سِلْسِلَةٍ لا أوَّلَ لَهَا؟ وَبمَاذا يُجيبُونَ القَائِلَ بأنَّهُ لا شَيْءَ يُوجَدُ مِنْ لا شَيْءٍ، وَالَّذِي يُنْكِرُ خَلْقَ المَسْبُوقِ بالعَدَمِ المَحْضِ، وَيَجْحَدُ إحْدَاثَ مَا لَمْ يَكُنْ لَهُ أصْلُ مَوْجُودٌ ألْبَتَّـةَ؟ كَيْـفَ يُجِيبُـونَهُمْ وَهُـمْ يَقُولُونَ بنَحْوِ قَوْلِهِمْ؟!

لَقَدْ صَدَقَ الإمَامُ ابْنُ حَزْمٍ حِينَمَا قَالَ: «أَصْنَافُ الْحُمْقِ أكْثَرُ مِنْ أصْنَافِ التَّمْرِ»[1].

وَيَقُولُونَ حِينَمَا تَحْصَرُ ألْسِنَتُهُمْ عَنْ الكَلامِ، وَتَعْجِزُ عُقُولُهُمْ عَنْ ضَبْطِ الاسْتِدْلال عَلَى مَـا خَاضُوا فِيهِ بغَيْرِ عِلْمٍ وَلا هُدًى: إنَّ الصَّحَابَةَ وَسَائِرَ السَّلَفِ لَمْ يَتَكَلَّمُوا فِـي حُـدُوثِ العَـالَمِ عَلَى مَا بَنَى عَلَيْهِ المُتَكَلِّمُونَ كَلامَهُمْ، وَلَمْ يَتَكَلَّمُوا فِي امْتِنَاعِ التَّسَلْسُلِ؛ بَـلْ اكْتَفَـوْا بإثبَـاتِ النُّبُوَّةِ، وَإقَامَةِ العَقَائِدِ عَلَى مَا أخْبَرَ بهِ الرَّسُولُ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ.

وَنَعَمْ إنَّنَا نَسْتَطِيعُ إثبَاتَ وُجُودِ الصَّانِعِ، وَأنْ نَعْرِفَ صِفاتِه وَأسْمَاءَهُ، وَمَا كَلَّفَنَا بـهِ مِـنْ الشَّرَائِعِ، عَنْ طَرِيقِ إثبَاتِ النُّبُوَّةِ، وَتَصْدِيقِ النَّبيِّ فِيمَا يُبَلِّغُنا عَنْ رَبِّهِ. وَنَسْتَطِيعُ أنْ نُثبـتَ المَعْرِفَةَ بالمَعَادِ وَالحِسَابِ مِنْ ذلِكَ الطَّرِيقِ أيْضًا؛ عَلَى مَا كَانَ مِنْ أصْحَابِ سَـيِّدِنَا مُحَمَّـدٍ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ـ وَقَالَ بهِ أئِمَّةُ الفُقَهَاءِ وَالمُحَـدِّثِينَ. وَهَـذِهِ المَعْرِفَـةُ لا يَشُـوبُهَا مَـا يُزَعْزِعُ اليَقِينَ بصِـحَّتِهَا؛ مَـا لَـمْ تَظهَـرْ الشُّـبَهُ المُتَعَلِّقَـةُ بِقِـدَمِ العَـالَمِ وَتَسَلْسُـلِ الحَـوَادِثِ؛ لِلتَّشْوِيشِ عَلَى هَذِهِ العَقَائِدِ وَزَعْزَعَةِ اليَقِينِ بهَا فِي عُقُولِ المُسْلِمِينَ، وَهُنَـا يَجِـبُ فِـي حَـقِّ مَنْ عَاصَرَ إعْلانَ هَذِهِ الشُّبَهِ مِنْ عُلَمَاءِ المُسْلِمِينَ أنْ يُجَرِّدَ سِلاحَ فِكْرِه، وَصَحِيحَ فَهْمِهِ لِعَقَائِدِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ لِيَدْفَعَ البَاطِلَ وَيَدْرَأَ الشُّبْهَةَ.

وَلَقَدْ كَانَ الرَّسُولُ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ـ وَالصَّحَابَةُ ـ رِضْوَانُ اللهِ عَلَيْهِمْ ـ يَلْقَـوْنَ الدَّهْرِيَّةَ مِنْ مُشْرِكِي العَرَبِ النَّافِينَ لِلْبَعْثِ وَالنُّشُورِ، مِن الَّذِينَ بَيَّنَ اللهُ ـ تَعَـالى ـ اعْتِقَـادَهُمْ

---

[1] – ابن حزم: الإحكام في أصول الأحكام. ٤/ ٥٣٨. ط١، دار الحديث. القاهرة، مصر ١٤٠٤هـ.

فِي قَوْلِهِ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ: ﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إلا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إلا الدَّهْرُ وَمَا لَهُم بذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إلا يَظُنُّونَ. وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إلا أَن قَالُوا ائْتُوا بِآبَائِنَا إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ. قُلِ اللَّهُ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يَجْمَعُكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لا رَيبَ فِيهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ. وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرضِ وَيَومَ تَقُومُ السَّاعَةُ يَوْمَئِذٍ يَخْسَرُ الْمُبْطِلُونَ﴾ الجاثية/ ٢٤: ٢٧. وَعَرَفْنَا كَيْفَ أجْرَى اللهُ ـ تَعَالى ـ الحُجَّةَ لَهُمْ عَلَى هَؤُلاءِ الدَّهْرِيَّةِ بمَا هُوَ ثابتٌ وَمُسَلَّمٌ عِنْدَهُمْ مِنْ أنَّ اللهَ خَلَقَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ابْتِدَاءً، وَالإعَادَةُ أهْوَنُ مِن الابْتِدَاءِ، كَمَا هُوَ مُفَصَّلٌ فِي آخِرِ سُورَةِ يس، وَفِي غَيْرِهَا مِنْ سُورِ القُرْآنِ الكَرِيمِ.

وَالَّذِينَ جَاءُوا بَعْدَ ذلِكَ مِن المُسْلِمِينَ نَبَتَ فِي زَمَانِهِمْ مَنْ يُعَارِضُ عَقَائِدَهُمْ فِي ثبُوتِ الصَّانِعِ، وَثبُوتِ المَعَادِ بغَيْرِ الاعْتِمَادِ عَلَى أنَّهُمْ لَمْ يَرَوْا أحَدًا مِمَّنْ ذهَبَ مِنْ آبَائِهِمْ يَعُودُ، وإنَّمَا كَانُوا يَقُولُونَ مِثلَ الدَّهْرِيِّ المُلْحِدِ الَّذِي لَقِيَ المُتَكَلِّمَ الشِّيعِيَّ أبَا الفَتْحِ الكَرَاجِكِيِّ، فَقَالَ لَهُ مُسْتَدِلاً عَلَى أنَّ الصَّانِعَ لَمْ يَتَقَدَّمْ الصَّنْعَةَ: إنِّي وَجَدْتُ ظَاهِرَهُمَا لا يَخْلُو مِنْ ثلاثِ خِصَالٍ: إمَّا أنْ تَتَقَدَّمَ الصَّنْعَةُ عَلَيْهِ، أوْ أنْ تَتَأخَّرَ عَنْهُ، أوْ أنْ يَكُونَا فِي الوُجُودِ سَوَاءً.

فَمِنْ ثمَّ وَجَبَ الكَلامُ عَلَى عُلَمَاءِ هَذا الزَّمَانِ فِي دَفْعِ هَذِهِ الشُّبَهِ الجَدِيدَةِ؛ لِتَسْلَمَ لَهُمْ عَقَائِدُهُمْ، دُونَ أنْ يَكُونَ فِي ذلِكَ خُرُوجٌ وَلا مُعَارَضَةٌ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ اللَّذيْن جَاءَ فِيهِمَا حِكَايَةُ كَثِيرٍ مِنْ أقْوَالِ المَذاهِبِ الفَاسِدَةِ، وَبَيَانُ أُصُولِ مَا يُدفَعُ بهِ عَنْ عَقَائِدِ الإسْلامِ.

وَكَمَا يَجِبُ عَلَيْنَا أنْ نُجَدِّدَ فِي أسْلِحَةِ الدِّفَاعِ عَنْ أرْضِ الإسْلامِ، وَحُرُمَاتِ أهْلِهِ، وَنَشْرِ دَعْوَتِهِ بالحَقِّ؛ وَفْقَ المُتغيِّراتِ فِي الأزْمِنَةِ المُتَعَاقِبَةِ، وَمَا نُدَافِعُ عَنْهُ شَيْءٌ ثابتٌ لا يَتَجَدَّدُ ولا يَتَغَيَّرُ ـ كَذلِكَ يَجِبُ عَلَيْنَا أنْ نُجَدِّدَ فِي وَسَائِلِ الدِّفَاعِ الفِكْرِيِّ عَنْ عَقَائِدِنَا، وَهِيَ عَيْنُ ما ثبَتَ فِي الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، لا نُبَدِّلُهَا وَلا نُضِيفُ إلَيْهَا مِنْ عِنْدِ أنفُسِنَا شَيْئًا. وَلكُلِّ وَسيلةٍ مُخْتَصُّونَ بالتَّجْدِيدِ فِيهَا مِنْ أهْلِ العِلْمِ والخِبْرَةِ بهَا ..

وَلا شَكَّ فِي أنَّ المُتَكَلِّمَ الَّذِي يَحْصُرُ طُرُقَ مَعْرفَةِ اللهِ ـ تَعَالى ـ فِي الكَلامِ المَبْنِيِّ عَلَى إثباتِ حُدُوثِ العَالَمِ فَقَطْ، أو المَحْصُورِ في مَعْرِفَةِ حُدُوثِ العَالَمِ مِنْ طَرِيقِ حُدُوثِ الجَوَاهِرِ

وَالأَعْرَاض .. لا شَكَّ فِي أنَّ الشَّطَطَ قدْ بَلَغَ بهِ مَبْلَغًا عَظِيمًا؛ فَحُصُولُ هَذِهِ المَعْرِفَةِ مِنْ غَيْرِ هَذا الطَّرِيقِ ثابتٌ بلا رَيْبٍ، وَقَدْ لا يَخْطُرُ ببَالِ المُسْلِمِ المُؤْمِنِ الكَلامُ فِي حُدُوثِ جُمْلَةِ العَالَمِ بكُلِّ مَا فِيهِ إثبَاتًا وَلا نَفْيًا قَطُّ، وَهُوَ مُسْلِمٌ مُؤْمِنٌ عَارِفٌ رَبَّهُ بمَا يَتَجَلَّى مِنْ آثارِ حِكْمَتِه فِي كُلِّ مَا يُدْرِكُه، مُتَّبعٌ لِنَبيِّ الإسْلامِ، يُرجَى لَهُ النَّجَاةُ بمَا اعْتَقَدَهُ مِن الحَقِّ، وَيُخْشَى عَلَيْهِ العَذابُ فِيمَا قَصَّرَ فِيهِ وَرَاءَ ذلِكَ.

لَكِنْ إذا كَانَ المَقْصِدُ مِنْ وَرَاءِ هَذِهِ الكَلِمَةِ أنَّ الدَّلالَةَ عَلَى مَعْرِفَةِ اللهِ ـ تَعَالَى ـ لا تَتِمُّ لِمَنْ ظَهَرَتْ فِي حَضْرَتِهِ شُبْهَةُ القَوْلِ بقِدَمِ العَالَمِ، إلاَّ بَعْدَ مَعْرِفَةِ الدَّلالَةِ عَلَى حُدُوثِهِ، وَنَفْيِ وُجُودِ حَوَادِثَ لا أوَّلَ لَهَا، وَنَفْيِ الدَّوْرِ، وَنَفْيِ وُجُودِ حَوَادِثَ لا فَاعِلَ لَهَا، أو نَفْيِ التَّرْجِيحِ بلا مُرَجِّحٍ؛ فَإنَّ لِذلِكَ وَجْهًا مَعْقُولا لا يُنكر؛ خاصَّةً في الكَلامِ المَحْصُورِ فِي مَسْأَلَةٍ مُعَيَّنَةٍ مَعَ مَنْ لا يُصَدِّقُ ثبُوتَ النُّبُوَّةِ. وَإنْ قِيلَ: يُدفَعُ هذا بمُطَالَبَةِ المُتَكَلِّمِ بالبَدْءِ ببَيَانِ ثبُوتُ النُّبُوَّةِ، وَعِصْمَةِ خَبَرِ النَّبيِّ عَنْ رَبِّهِ. فَقَدْ يُسَلَّمُ هَذا الآنَ فِي المُتَوَاتِرات الَّتِي لا تَحْتَمِلُ أَلْفَاظُهَا أَكْثرَ مِنْ مَعْنًى وَاحِدٍ، وَهَذا شَأنُ الأُصُولِ المَحْضَةِ؛ لَكِنْ مَا تَفَرَّعَ بَعْدَ ذلِكَ مِن المَسَائِلِ، وَتَعَلَّقَتْ بهِ الشُّبَهُ المُفَصَّلَةُ في طُولِ مَا مَرَّ مِنْ تَارِيخِ الإسْلامِ، وَلا نَسْتَطِيعُ أنْ نُغْمِضَ أَعْيُنَنَا عَنْهُ، وَلا أنْ نَتَجَاهَلَ وُجُودَهُ .. كُلُّ ذلك لا يَصْلُحُ لَهُ الاكتِفَاءُ بهَذا الوَجْهِ مِن الدَّلالَةِ. والمِثالُ القَرِيبَ لِذلِكَ هُوَ هَذا القَوْلُ بثبُوتِ حَوَادِثَ لا أوَّلَ لَهَا، وَمَا يَلْزَمُ عَنْهُ مِنْ بُطْلانِ الحِسَابِ فِي أصْلِ المَعَادِ، وَإفْسَادِ دَلائِلِ عَقِيدَةِ التَّوْحِيدِ فِي مَعْرِفَةِ اللهِ ـ تَعَالى ـ وَصِفَاتِهِ .. أينَ مَوْرِدُ إثباتِه القَاطِعُ من الكتابِ والسُّنَّةِ؟ إنَّ القَائِلَ مِنْ جُمْلَةِ المُسْلِمينَ بثبُوتِ حَوَادِثَ لا أوَّلَ لَهَا، لا يَعْتَقِدُهُ إلا بشُبْهَةٍ عَقْلِيَّةٍ عَرَضَتْ لَهُ. وأيْنَ مَوْرِدُ نَفْيهِ القَاطِع مِن الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؟ إنَّ القَائِلَ بنَفْيهِ مُعْتَمِدٌ فِي أصْلِ اسْتِدْلالِهِ عَلَى أدِلَّةِ العَقْلِ النَّاصِرَةِ للمُصَرَّحِ بهِ فِي الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، لا عَلَى دلالَةٍ نَصِّيَّةٍ قَطْعِيَّةٍ مُبَاشِرَةٍ. وَمَنْ يَزْعُمُ غَيْرَ هَذا؛ فَلْيَأتِ ببُرْهَانِهِ إنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ، وَأنَا أحْكُمُ مَعَهُ بكُفْرِ المُخَالِفِ الَّذِي رَدَّ نَصَّ الوَحْيِ المَعْلُومَ مِن الدِّين بالضَّرُورَةِ ثبُوتُهُ وَثبُوتُ مَعْنَاه.

وَيَرُوقُ لِي أنْ أضَعَ فِي نِهَايَةِ هَذِهِ المَسْأَلَةِ مَا خَتَمَ بهِ الشَّيْخُ مُصْطَفَى صَبْرِي بَحْثَهُ القَيِّمَ

لَهَا مِنْ قَبْلُ؛ حَيثُ قَالَ: «وَأصْلُ الضَّلال فِي هَذا المَبْحَثِ عَدَمُ مَعْرِفَةِ أُنَاسٍ مَعْدُودِينَ مِن العُقَلاءِ ... أنْ لا إمْكَانَ لِخُرُوجِ مَا لا يَتَنَاهَى إلَى الوُجُودِ فِعْلاً لا مُجْتَمِعًا وَلا مُتَعَاقِبًا، لا فِي المَاضِي وَلا فِي المُسْتَقْبَلِ؛ فَكُلُّ مَا خَرَجَ وَيَخْرُجُ إلَى الوُجُودِ فَهُوَ مُتَنَاهٍ ...

إنَّ وُجُوبَ الوُجُودِ الَّذِي هُوَ الوُجُودُ مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ مُوجِدَةٍ، وَيُسَاوِقُهُ القِدَمُ عِنْدَنَا، لا يُلائِمُ عَقْلَ البَشَرِ مُطْلَقًا، وَإنَّمَا اعْتَرَفْنَا بِهِ للهِ ضَرُورَةَ الحَاجَةِ إلَى قَطْعِ تَسَلْسُلِ العِلَلِ المُمْكِنَةِ لِوُجُودِ الكَائِنَاتِ. وَعَدَمُ التَّنَاهِي فِي المَاضِي الَّذِي هُوَ عَدَمُ التَّنَاهِي بالفِعْلِ، وَالَّذِي هُوَ المُعْتَرَفُ بِهِ للهِ خَاصَّةً، مِنْ لَوَازِمِ وُجُوبِ وُجُودِهِ، وَهُوَ - أيْ عَدَمُ التَّنَاهِي بالفِعْلِ - مَا كَانَتْ تَقْبَلُهُ عُقُولُنَا نَحْنُ المُتَنَاهِينَ، وَمَا كُنَّا نَعْتَرِفُ بِهِ للهِ أيْضًا لَوْ أمْكَنَنَا إيضَاحُ وُجُودِ المَوْجُودَاتِ الَّتِي يَنْبَغِي أنْ يَكُونَ لِوُجُودِهَا بدَايَةٌ، مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ مِنَّا إلَى الاعْتِرَافِ بوُجُودِ مَوْجُودٍ وَاحِدٍ عَلَى الأقَلِّ لا بدَايَةَ لِوُجُودِهِ»[1].

[1] – الشيخ مصطفى صبري: موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين . ٣/ ٣٨٨، ٣٨٩. ويلاحظ أن الكلام هنا في بيان موجود قديم واجب صانع للعالم الحادث الممكن، وفي بيان الوحدانية تُقَدَّمُ الدلالةُ على كونه واحدا لا شريك له ولا مثل ولا ضد. وقد سبق في عملي هذا التعرض لمناقشة دليل الوحدانية لتعلقه بقسمة التوحيد بين الربوبية والألوهية في الحلقة الأولى من هذه المسائل.

أهم المصادر والمراجع

* إبراهيم بن محمد البيجوري الشافعي (تـ١٢٧٧هـ):

١- **تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد**. تصحيح عبد الله محمد الخليلي. ط٢، دار الكتب العلمية ـ بيروت، لبنان ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م.

* أبو إسحاق بن عبد الله النيجرمي (من علماء القرن الرابع الهجري):

٢- **أيمان العرب في الجاهلية**. تحقيق محب الدين الخطيب. ط٢، المطبعة السلفية ـ القاهرة، مصر ١٣٨٢هـ.

* أبو بكر بن أحمد بن محمد (ابن قاضي شهبة تـ٨٥١هـ):

٣- **طبقات الشافعية**. تحقيق الدكتور الحافظ عبد العليم خان. ط١، عالم الكتب ـ بيروت، لبنان ١٤٠٧هـ.

* أبو بكر محمد زكريا:

٤- **الشرك في القديم والحديث**. ط١، مكتبة الرشد ـ الرياض، السعودية ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

* أحْمَد بْن أحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الفَاسِيّ (الشيخ زروق تـ٨٩٩هـ):

٥- **قواعد التصوف**. تصحيح محمد زهدي النجار. ط المكتبة الأزهرية للتراث ــ القاهرة، مصر ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

* أحْمَدُ بْنُ الحُسَيْنِ (الإمَامُ الحَافِظُ أبُو بَكْرٍ البَيْهَقِيُّ تـ٤٥٨هـ):

٦- **الأسماء والصفات**. نشرة الشيخ محمد زاهد الكوثري. ط دار إحياء التراث الإسلامي ـ بيروت، لبنان (ب ـ ت).

٧- **الاعتقاد على مذهب السلف**. تصحيح الشيخ أحمد محمد مرسي. ط حديث أكاديمي ـ فيصل آباد، باكستان (ب ـ ت).

* أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (أبو العباس تقي الدين تـ٧٢٨هـ):

٨- **بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية**. تحقيق محمد بن عبد الرحمن بن قاسم. ط١ ، مطبعة الحكومة ــ مكة المكرمة ١٣٩٢هـ.

٩- **التوحيد**. تحقيق الدكتور محمد السيد الجليند آخر كتابه : **قضية التوحيد بين الدين والفلسفة**. ط٤ ، مكتبة الشباب ــ القاهرة، مصر ١٤٠٦هـ ــ ١٩٨٦هـ.

١٠- **درء تعارض العقل والنقل**. تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم. ط١ ، جامعة الإمام محمد بن سعود ــ الرياض، السعودية ١٤٠١هـ ــ ١٩٨١م.

١١- **دقائق التفسير الجامع لتفسير ابن تيمية**. جمع الدكتور محمد السيد الجليند. ط٢ ، مؤسسة علوم القرآن ــ دمشق، سوريا ١٤٠٤هـ.

١٢- **شرح العقيدة الأصفهانية**. تقديم الشيخ محمد حسنين مخلوف. نشر دار الكتب الحديثة ، وطبع مطبعة الاعتصام ــ القاهرة، مصر ١٣٨٥هـ ــ ١٩٦٥م.

١٣- **الصفدية**. تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم. ط٢ ، مكتبة ابن تيمية ـ مصر ١٤٠٦هـ.

١٤- **مجموع الفتاوى**. جمع وترتيب الشيخ عبد الرحمن بن قاسم العاصي النجدي وابنه محمد. طبع الرئاسة العامة لشئون الحرمين الشريفين بالسعودية ١٤٠٤هـ.

١٥- **منهاج السنة النبوية**. تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم. ط١ ، جامعة الإمام محمد بن سعود ــ الرياض، السعودية ١٤٠٦هـ ــ ١٩٨٦م.

* أحْمَدُ بْنُ عَطِيَّةَ الغَامِدِيُّ (الدكتور) :

١٦- **البَيْهَقِيُّ وَمَوْقِفُهُ مِن الإلَهِيَّاتِ**. ط٤ ، مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة المنورة، السعودية ٢٠٠١م.

* أحمد بن محمد العدوي المالكي (الشيخ أبو البركات الدردير تـ١٢٠١هـ) :

١٧- **شرح الخريدة البهية**. وهو مطبوع بهامش حاشية الشيخ محمد السباعي على شرح الدردير. نشر السيد عبد الحميد راغب السباعي. ط١ ، المطبعة العامرة المليجية بمصر ١٣٣١هـ.

* أحمد بن محمد المقَّري (الشيخ أبو العباس التلمساني المالكي تـ١٠٤١هـ):

١٨- **إضاءة الدجنة في اعتقاد أهل السنة**. ومعه شرح الشيخ محمد بن أحمد الملقب بالداه الشنقيطي. راجعه وعلق عليه وصححه الشيخ أبو الفضل عبد الله محمد الصديق الغماري. ط دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت، لبنان (ب ـ ت).

* بهاء الدين عبد الوهاب الإخميمي:

١٩- **رسالة في الرد على ابن تيمية في مسألة حوادث لا أول لها**. حققها وشرح عباراتها الأستاذ سعيد عبد اللطيف فودة. ط دار الرازي للطباعة والنشر ـ عمان، الأردن ١٩٩٨م.

* حسام الديني الآلوسي(الدكتور):

٢٠- **حوار بين الفلاسفة والمتكلمين**. ط٢، دار الشؤون الثقافية العامة ـ وزارة الثقافة والإعلام ـ بغداد، العراق ١٩٨٦.

* حسن محمود عبد اللطيف الشافعي (أستاذنا الدكتور):

٢١- **الآمدي وآراؤه الكلامية**. ط١، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع ـ القاهرة، مصر ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

* حسين الشيخ:

٢٢- **العرب قبل الإسلام**. ط دار المعرفة الجامعية ـ الإسكندرية، مصر ١٩٩٣م.

* دين محمد محمد ميرا صاحب (الدكتور):

٢٣- **المسلمون والخريطة الدينية العالمية المعاصرة**. ط١، مطبعة مجمع البحوث الإسلامية بالجامعة الإسلامية العالمية ـ إسلام آباد، باكستان، ونشر دار الهاني للطباعة بمصر ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م.

* زكريا بن غلام قادر الباكستاني:

٢٤- **من أصول الفقه على منهج أهل الحديث**. ط١، دار الخراز ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

* عباس حسن:

٢٥- **النحو الوافي** ط٣، دار المعارف ـ القاهرة، مصر ١٩٧٤م.

* عبد الجبار بن أحمد الهمداني (تـ٤١٥هـ):
٢٦- **شرح الأصول الخمسة**. تعليق الإمام أحمد بن الحسين بن أبي هاشم (مانكديم). تحقيق الدكتور عبد الكريم عثمان. ط٢، مكتبة وهبة ـ القاهرة، مصر ١٩٨٨م.
٢٧- **المحيط بالتكليف**. جمع الحسن بن أحمد بن متويه. تحقيق عمر السيد عزمي. طبع المؤسسة المصرية العامة للتأليف ـ الدار المصرية للتأليف والترجمة ـ القاهرة، مصر (ب ـ ت).
* عبد العزيز بن يحيى (الإمام الكناني تـ٢٤٠هـ):
٢٨- **الحيدة**. تحقيق الدكتور جميل صليبا. مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، سوريا ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م.
* عبد الفضيل القوصي (الدكتور):
٢٩- **هوامش على الاقتصاد في الاعتقاد**. ط٢، دار الطباعة المحمدية ـ القاهرة، مصر ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.
* عبد الملك بن عبد الله بن يوسف (إمام الحرمين أبو المعالي الجويني المتوفى٤٨٧هـ):
٣٠- **الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد**. تحقيق الدكتور محمد يوسف موسى، والشيخ علي عبد المنعم عبد الحميد. مكتبة الخانجي ــ القاهرة، مصر ١٩٥٠م.
٣١- **البرهان في أصول الفقه**. تحقيق الدكتور عبد العظيم محمود الديب. ط٤، مكتبة الوفاء ــ المنصورة، مصر ١٤١٨هـ.
٣٢- **الشامل في أصول الدين**. تحقيق الدكتور علي سامي النشار، بمشاركة فيصل بدير عون، وسهير محمد مختار. نشر منشأة المعارف ـ الإسكندرية، مصر ١٩٦٩م.
٣٣- **العقيدة النظامية**. تحقيق الشيخ محمد زاهد الكوثري. ط المكتبة الأزهرية للتراث ــ القاهرة، مصر ١٤١٢هـ ــ ١٩٩٢م.
* علي بن أبي علي بن محمد بن سالم (سيف الدين الآمدي المتوفى ٦٣١هـ):
٣٤- **أبكار الأفكار في أصول الدين**. تحقيق أحمد فريد المزيدي. ط١، دار الكتب العلمية

ـ بيروت، لبنان ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٣٥- **غاية المرام في علم الكلام**. تحقيق الدكتور حسن محمود عبد اللطيف الشافعي. ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ــ القاهرة، مصر ١٣٩١هـ ــ ١٩٧١م.

٣٦- **المبين في شرح معاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين**. تحقيق الدكتور حسن محمود عبد اللطيف الشافعي. ط٢، مكتبة وهبة ــ القـــاهرة، مصر ١٤١٣هـ ــ ١٩٩٣م.

* علي بن أحمد بن سعيد (الإمام ابن حزم الظاهري القرطبي المتوفى ٤٥٦هـ):

٣٧- **الإحكام في أصول الأحكام**. ط١، دار الحديث ـ القاهرة، مصر ١٤٠٤هـ.

٣٨- **الفصل في الملل والأهواء والنحل**. ط مكتبة السلام العالمية ـ القاهرة، مصر (ب ـ ت).

* علي بن إسماعيل (الإمام أبو الحسن الأشعري المتوفى ٣٢٤هـ):

٣٩- **أصول أهل السنة والجماعة (رسالة أهل الثغر)**. تحقيق الدكتور محمد السيد الجليند. مطبعة التقدم ــ القاهرة، مصر ١٩٨٧م.

٤٠- **الإبانة عن أصول الديانة**. تحقيق الدكتورة فوقية حسين محمود. ط١، دار الأنصار ــ القاهرة، مصر ١٣٩٧هـ ــ ١٩٧٧م.

٤١- **اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع**. تحقيق الدكتور محمود غرابة. المكتبة الأزهرية للتراث ــ القاهرة، مصر ١٩٩٣م.

٤٢- **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**. تحقيق الشيخ محيي الدين عبد الحميد. ط٢، مكتبة النهضة المصرية ــ القاهرة، مصر ١٩٦٩م.

* علي بن الحسين بن موسى البغدادي (الشريف المرتضى تـ٤٣٦هـ):

٤٣- **شرح جمل العلم والعمل**. صححه وعلق عليه الشيخ يعقوب الجعفري المراغي. ط٢، دار الأسوة للطباعة والنشر التابعة لمنظمة الأوقاف ـ طهران، إيران ١٤١٩هـ.

* علي بن علي بن محمد (ابن أبي العز الحنفي المتوفى ٧٩٢هـ):

٤٤- **شرح الطحاوية**. تحقيق الأستاذ أحمد محمد شاكر. ط مكتبة دار التراث ـ القاهرة،

مصر (ب ـ ت).

* علي بن محمد الجرجاني (السيد الشريف أبو الحسن المتوفى ٨١٢هـ):

٤٥– **التعريفات**. ط دار السرور ـ بيروت، لبنان. وهي مصورة عن الطبعة المصرية القديمة، بالمطبعة الخيرية في حي الجمالية ــ القاهرة، مصر ١٣٠٦هـ.

٤٦– **شرح المواقف** للقاضي عضد الدين عبد الرحمن الإيجي (ت٧٥٦هـ). ط مكتبة الشريف الرضي ـ قم، إيران (ب ـ ت). وهي مصورة عن الطبعة الأولى في مصر على نفقة الحاج محمد أفندي ساسي المغربي، وتصحيح السيد محمد بدر الدين النعساني، وطبع مطبعة السعادة ـ القاهرة ١٣٢٥هـ ـ ١٩٠٧م.

* فاروق ترزيتش البوسنوي:

٤٧– **القرآن وتأليه مريم .. دراسة نقدية وتقويمية لموقف النصارى**. رسالة ماجستير – كلية أصول الدين بالجامعة الإسلامية العالمية الإسلامية بإسلام آباد – باكستان ٢٠٠٢م.

* مارتن مكدرموت:

٤٨– **نظريات علم الكلام عند الشيخ المفيد**. تعريب علي هاشم. مراجعة الدكتور محمود البستاني. نشر مجمع البحوث الإسلامية ـ مشهد. ط١، مؤسسة الطبع والنشر التابعة للآستانة الرضوية ـ مشهد، إيران ١٤١٣هـ.

* محمد ابن الحسن الطوسي (شيخ الطائفة ت٤٦٠هـ):

٤٩– **الاقتصاد الهادي إلى طريق الرشاد**. منشورات مكتبة جامع جهلستون بطهران. طبع مطبعة الخيام ـ قم، إيران ١٤٠٠هـ.

* محمد أعلى بن علي بن قاضي محمد حامد الفاروقي التهانوي (من علماء القرن الثاني عشر الهجري):

٥٠– **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**. الطبعة الجديدة بإشراف الدكتور رفيق العجم. ط١ مكتبة لبنان ناشرون ـ بيروت، لبنان ١٩٩٦م.

* محمد بن إبراهيم (صدر الدين الشيرازي ت١٠٥٠هـ):

٥١- **الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة**. ط٣، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، لبنان ١٩٨١م.

* محمد بن إبراهيم اليماني (أبو عبد الله المشهور بابن الوزير المتوفى٨٤٠هـ):

٥٢- **إيثار الحق على الخلق**. نشر شركة طبع الكتب العربية بمصر. ط مطبعة الآداب والمؤيد ــ القاهرة، مصر ١٣١٨هـ.

٥٣-**ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان**. ط١، دار الكتب العلمية ــ بيروت، لبنان ١٤٠٤هـ ــ ١٩٨٤م.

٥٤-**العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم**. تحقيق شعيب الأرناؤوط. ط١ مؤسسة الرسالة بيروت ١٤١٢هـ ــ ١٩٩٢م.

* محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي (أبو عبد الله بن القيم تـ٧٥١هـ):

٥٥- **شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل**. تحرير الحساني حسن عبد الله. مكتبة دار التراث ـ القاهرة، مصر (ب ـ ت).

٥٦- **الصواعق المرسلة**. تحقيق الدكتور علي بن محمد الدخيل. ط٣، دار العاصمة ـ الرياض، السعودية ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

٥٧- **مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين**. تحقيق الشيخ محمد حامد الفقي. ط٢، دار الكتاب العربي ـ بيروت، لبنان ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣هـ.

* مُحَمَّد بْن أحْمَدَ (أبو الوليد بن رشد القُرْطُبِيِّ (تـ٥٩٥هـ):

٥٨- **تهافت التهافت**. تحقيق الدكتور سليمان دنيا. ط٣، دار المعارف ـ القاهرة، مصر ١٩٨٠م.

٥٩- **مناهج الأدلة في عقائد الملة** ـ تحقيق الدكتور محمود قاسم. ط٢، مكتبة الأنجلو المصرية ـ القاهرة، مصر ١٩٦٤م.

* محمد بن إسماعيل (الإمام أبو عبد الله البخاري تـ٢٥٦هـ):

٦٠- **خلق أفعال العباد**. تحقيق الشيخ بدر البدر. ط١، الدار السلفية ـ الكويت ١٤٠٥هـ

ـ ١٩٨٥م.

* محمد بن الطيب (القاضي أبو بكر الباقلاني المتوفى ٤٠٣هـ):

٦١- **إعجاز القرآن**. تحقيق السيد أحمد صقر. ط دار المعارف ــ القاهرة، مصر (ب ــ ت).

٦٢- **الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به**. تحقيق الشيخ محمد زاهد الكوثري. ط المكتبة الأزهرية للتراث ــ القاهرة، مصر ١٤١٣هـ ــ ١٩٩٣م.

٦٣- **البيان عن الفرق بين المعجزات والكرامات والحيل والكهانة والسحر والنارنجات**. تحقيق الأب ريتشارد مكارثي. ط المكتبة الشرقية ــ بيروت، لبنان ١٩٥٨م.

٦٤- **التقريب والإرشاد الصغير**. تحقيق الدكتور عبد الحميد بن علي أبو زنيد. ط٢، مؤسسة الرسالة ــ بيروت، لبنان ١٤١٨هـ ــ ١٩٩٨م.

٦٥- **التمهيد في الرد على الملحدة والمعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة**. تحقيق الدكتور محمود محمد الخضيري، والدكتور محمد عبد الهادي أبو ريدة. ط دار الفكر العربي بمصر (ب ــ ت). وأعاد تحقيقه الأب ريتشارد مكارثي اليسوعي بعنوان **التمهيد**. ط المكتبة الشرقية ــ بيروت، لبنان ١٩٥٧م.

* محمد بن جرير (الإمام الطبري تـ٣١٠هـ):

٦٦- **تفسير الطبري** ـ ط دار الفكر ـ بيروت، لبنان ١٤٠٥هـ.

* محمد بن علي بن عثمان الكراجكي (أبو الفتح المتوفى ٤٤٩هـ):

٦٧- **كنز الفوائد**. تحقيق الشيخ عبد الله نعمة. نشر دار الذخائر. ط١، مطبعة أمير ـ قم، إيران ١٤١٠هـ.

* محمد بن عمر (الإمام فخر الدين الرازي تـ٦٠٦هـ):

٦٨- **تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب**. ط١، دار الفكر ـ بيروت، لبنان ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

٦٩- **المطالب العالية**. تحقيق الدكتور أحمد حجازي السقا. ط١، دار الكتاب العربي ـ بيروت، لبنان ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

* محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي (الشيخ المفيد تـ٤١٣هـ):

٧٠- **أوائل المقالات**. تحقيق الشيخ إبراهيم الأنصاري. (ضمن سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد) ط٢، دار المفيد ـ بيروت، لبنان ١٤١٤هـ.

٧١- **المسائل العكبرية**. تحقيق علي أكبر إلهي الخراساني ضمن. سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد. ط دار المفيد ـ بيروت، لبنان ١٤١٤هـ.

* محمد بن محمد بن عبد الكريم (أبو اليسر البزدوي المتوفى٤٩٣هـ):

٧٢- **أصول الدين**. تحقيق الدكتور هانز بينزلنس. دار إحياء الكتب العربية ـ القاهرة، مصر ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٣م.

* محمد بن محمد بن محمد الغزالي:

٧٣- **القسطاس المستقيم** (ضمن مجموعة رسائل الغزالي). ط دار الفكر ـ بيروت، لبنان ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

٧٤- **الاقتصاد في الاعتقاد**. نشرة الدكتور إبراهيم آكاه، والدكتور حسين آتاي ـ كلية الإلهيات بجامعة أنقره، تركيا ١٩٦٢م.

* مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ بْنِ عُمَرَ بْنِ شُعَيْبٍ (الإمَامُ أبُو عَبْدِ اللهِ السَّنُوسِيُّ التِّلْمِسَانِيُّ تـ٨٩٥هـ):

٧٥- **متن السنوسية أم البراهين** (ضمن كتاب مجموع من مهمات المتون المستعملة من غالب خواص الفنون). المطبعة الخيرية بالجمالية ـ القاهرة، مصر ١٣٠٦هـ.

* محمد تقي الأميني:

٧٦- **الإسلام تشكيل جديد للحضارة** ـ من ترجمة الدكتور مقتدي حسن ياسين، ومراجعة الدكتور عبد الحليم عويس. ط دار العلوم للطباعة والنشر ـ الرياض، السعودية ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

* محمد رشاد سالم (الدكتور):

٧٧- **مقارنة بين الغزالي وابن تيمية**. ط دار القلم ـ الكويت ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

* محمد عليش المالكي (تـ١٢٩٩هـ):

٧٨- **هداية المريد لعقيدة أهل التوحيد (شرح العقيدة الكبرى للسنوسي)**. مع حاشيته: **الفتوحات الإلهية الوهبية على المنظومة المقرية** (شرح منظومة إضاءة الدجنة في اعتقاد أهل السنة لأحمد المقري). نشرة جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية ـ البيضاء، ليبيا ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م.

* مسعود بن عمر بن عبد الله (العلامة السعد التفتازاني تـ٧٩٣هـ):

٧٩- **شرح المقاصد**. تحقيق إبراهيم شمس الدين. منشورات حاجي محمد جهانزيب، إشاعت إسلام كتب خانه ـ بيشاور، باكستان (ب ـ ت).

٨٠- **شرح العقائد النسفية لأبي حفص عمر النسفي**. تحقيق الدكتور أحمد حجازي السقا. ط١، مكتبة الكليات الأزهرية ـ القاهرة، مصر ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

* مصطفى صبري (شيخ الإسلام في الدولة العثمانية تـ١٣٧٣هـ – ١٩٥٤م):

٨١- **موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين**. ط٢، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، لبنان ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

* مصعب الخير إدريس السيد مصطفى الإدريسي (الدكتور):

٨٢- **تطور مفهوم الوحدة الإلهية بين المتكلمين والصوفية حتى نهاية القرن الخامس الهجري** ـ رسالة ماجستير بكلية دار العلوم ـ جامعة القاهرة ١٩٩٧م.

٨٣- **دراسات في التشيع الإمامي في ضوء دعوى التقريب بين الفرق والمذاهب الإسلامية**. ط١، المكتبة القدوسية ـ لاهور، باكستان ٢٠٠٧م. وقد صدر منها ثلاث مجلدات: أولها: **مدخل إلى دراسة الفكر الكلامي الاثنا عشري في القرن الخامس الهجري**. والثاني: **مقدمات النظر ودقيق الكلام**. والثالث: **مسائل التوحيد عند الشيعة**

الاثنا عشرية دراسة مقارنة.

٨٤- **الفكر الكلامي الاثنا عشري خلال القرن الخامس الهجري دراسة مقارنة بآراء أهل السنة**. رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم ـ جامعة القاهرة ٢٠٠٥م.

* مَعْمَرِ بنِ المُثَنَّى (الإمَام اللُّغَوِيّ أبو عُبَيْدَةَ ت٢١٠هـ):

٨٥- **مجاز القرآن**. تحقيق الدكتور محمد فؤاد سزكين. نشر مكتبة الخانجي. ط دار غريب للطباعة ـ القاهرة، مصر ١٩٨٨م.

* **ميمون بن محمد بن محمد بن معتمد** (أبو المعين النسفي المتوفى ٥٠٨هـ):

٨٦- **تبصرة الأدلة في أصول الدين**. تحقيق كلود سلامة. نشر المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية بدمشق. ط١، الجفاني والجابي للطباعة والنشر ـــ ليماسول، قبرص ١٩٩٠م.

٨٧- **التمهيد لقواعد التوحيد**. تحقيق جيب الله حسن أحمد. ط١، دار الطباعة المحمدية ـــ القاهرة، مصر ١٤٠٦هـ ـــ ١٩٨٦م.

الفهرست

الموضوع	رقم الصفحة
الإهداء	٣
المقدمة	٤ - ٨
المسألة الأولى: قسمة التوحيد بين الربوبية والألوهية	٩ - ١٥
المسألة الثانية: تفسير إحداث الله ـ تعالى ـ للعالم	٥٢ - ٩٤
المسألة الثانية: حكم تسلسل الحوادث بلا أول	٩٥ - ١٥١
ثبت المصادر والمراجع	١٥٢ : ١٦٢